مدخل إلى الاقتصاد الجزئى

الأستاذ الدكتور
عبد القادر محمد عبد القادر عطية
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور
أحمد محمد منـدور
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور
أحمد رمضان نعمة الله
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتورة
إيمان عطية ناصف
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

١٩٩٩

الناشر
قسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

مقدمة

يقدم هذا الكتاب مبادئ علم الإقتصاد الجزئى للدارس المبتدئ . ويهتم هذا العلم بتحليل سلوك الوحدات الإقتصادية الصغيرة كالمستهلك والمنتج والمدير والعامل وغيرهم . كما يعطى تفسيراً لبعض الظواهر الإقتصادية مثل كيفية تحديد سعر سلعة ما وأسباب التغير فيه ، وكيفية تحديد حجم إنتاج منشأة ما وأسباب التغير فيه ، وكيفية تحديد أسعار الأصول المالية كالأسهم والسندات وأسباب التغير فيها ، وكيفية تحديد أجور العمال وأسباب إختلافها من مهنة إلى أخرى . كما يحلل أسباب إختلاف الكفاءة الإنتاجية من منشأة إلى أخرى ، ويوضح سلوك المنشأة فى ظل ظروف السوق المختلفة كالمنافسة والإحتكار .

ويحتوى هذا الكتاب على سبعة أبواب ، يتعرض الأول منها لتعريف علم الإقتصاد وعلاقته بالمشكلة الإقتصادية . ويتناول الباب الثانى تحليل الطلب ومرونته . وبالنسبة للباب الثالث فهو يتعرض لتحليل العرض ومرونته . وقد تم تخصيص الباب الرابع لتوازن السوق التنافسية وتطبيقاتها . وبالنسبة للباب الخامس فهو عن تحليل الإنتاج والتكاليف . وينباقش الباب السادس أشكال هيكل السوق ممثلة فى المنافسة الكاملة والإحتكار والمنافسة الإحتكارية وإحتكار القلة . أما الباب السابع فهو يتعرض لبعض التطبيقات العملية عن توازن السوق والتى تتمثل فى سوق الأوراق المالية وسوق العمل .

وقد قام الأستاذ الدكتور / عبد القادر محمد عبد القادر بكتابة الفصول الأول والثانى والثالث والخامس والسادس والتاسع والحادى عشر ، كما قام الدكتور / أحمد مندور بكتابة الفصول الرابع والسابع

والثـامن والسـادس عشـر والسـابع عشـر . وقـام الدكتـور / أحمـد رمضـان بكتابـة الفصـول الثـانى عشـر والثـالث عشـر والرابـع عشـر . كمـا قـامت الدكتورة / إيمـان عطيـة بكتابـة الفصـل الخـامس عشـر .

وإذ نقدم هذا الكتاب إلى القارئ المبتدئ لأساسيات علم الإقتصاد نرجو أن يكون إضافة متواضعة إلى المكتبة العربية فى هذا المجال ونسأل الله أن ينفع به .

المؤلفـــون

الإسـكندرية فـى سـبتمبر ١٩٩٨

الباب الأول

المشكلة الإقتصادية

الفصل الأول : ماهية علم الإقتصاد

الفصل الأول *

ماهية علم الاقتصاد

من أول الأسئله التى تتبادر إلى ذهن الدارس المبتدىء لعلم الإقتصاد : ما أهمية الاقتصاد فى حياتنا ؟ وما هو مضمون علم الاقتصاد ؟

ويحاول هذا الفصل الاجابة عن هذين التساؤلين فى ثلاثة مباحث مستقلة :

المبحث الأول : أهمية الاقتصاد .

المبحث الثانى : علم الاقتصاد والمشكلة الإقتصادية .

المبحث الثالث : المشكلة الاقتصادية فى ظل الأنظمة المختلفة .

---

* كتب هذا الفصل أ. د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية

المبحث الأول

أهمية الاقتصاد

يحتل الاقتصاد أهمية كبيرة فى حياة الأفراد والشعوب . ولعل الدليل على ذلك هو أن معظم القرارات التى يتخذها الأفراد أو المؤسسات ، وأغلبية المشاكل التى تواجهها المجتمعات لها جوانب أو أبعاد إقتصادية . وحتى نتبين هذه الحقيقه سوف نستعرض النقاط التالية :

(١-١-١) الاقتصاد واتخاذ القرارات :

يستخدم الأفراد الراشدون على اختلاف مهنهم التفكير الاقتصادى فى اتخاذ قراراتهم اليومية . والتفكير الاقتصادى يتمثل فى اختيار البديل الذى يتكلف أقل من بين البدائل التى تعطى نفس المنفعة ، او البديل الذى يحقق منفعه أعلى من بين البدائل التى تتكلف نفس القيمة. فاذا كان هناك رجل أعمال يبحث عن عمال أو موظفين ليعينهم فى شركته ، ثم تقدم للوظائف التى أعلن عنها عدد من الأفراد الذين يطلبون نفس الأجر ويختلفون فى كفاءتهم ، فإنه سوف يختار أكثرهم كفاءة . أما إذا كان الأفراد المتقدمين للوظائف يتمتعون بنفس الدرجه من الكفاءة فإنه سوف يختار هؤلاء المستعدين لقبول أجر أقل . وبهذه الطريقه يكون رجل الأعمال قد إتبع التفكير الاقتصادى فى اتخاذه قرار التوظيف حتى ولو كان لا يعرف ما هو التفكير الاقتصادى . ومن ناحية أخرى يقتضى التفكير الاقتصادى أن يلتزم الفرد بالامكانيات المتاحة له عند إتخاذ قراراته . فالطالب الذى حصل على الثانوية العامة ويرغب فى اختيار كلية ليلتحق بها ، عادة ما ينحصر تفكيره فى الاختيار من بين الكليات التى تتفق ومجموعه . ولذا فهو يستبعد من دائرة اختياره جميع الكليات

التى تتطلب مجموعاً أعلى من مجموعه حتى ولو كانت هى الكليات الأفضل . ويمثل مجموع درجات الطالب هنا إمكانياته . ومما سبق يتضح أن التفكير الاقتصادى يعنى اختيار الأفضل من بين البدائل الممكنه . ولذا فان علم الاقتصاد يعتبر هو علم الأفضل والممكن .

وقد يقول البعض أن إتخاذ قرارات مبنية على أسس اقتصادية يحتاج إلى متخصصين فى الاقتصاد ، ولذا فهو أمر لا يقوى عليه الفرد العادى . فكيف يمكن لبقال مثلاً أو مزارع بسيط أن يتخذ قراراً يتبع فيه التفكير الاقتصادى وهو ربما لا يعرف القراءة والكتابة ؟ والاجابة على هذا السؤال ذات شقين . فبالنسبة للأعمال الضخمة التى تقدر المبالغ المستخدمة فيها بالملايين أو المليارات ، لا شك أن هناك حاجة لفريق من المتخصصين فى الاقتصاد والعلوم المرتبطة به كى يمكنهم اتخاذ قرارات على أسس اقتصادية سليمة . ذلك لأن تشعب الأعمال وضخامتها يحتاج إلى حسابات قد لا يقوى عليها أفراد عاديون . ويمكن اللجوء عندئذ إلى دور الخبرة أو المكاتب الاستشارية المتخصصة لتساعد على ذلك .

أما بالنسبة للأعمال البسيطة فليس صعبا على القائم بها أن يتخذ قرارات على أسس اقتصادية باتباع أسلوب التجربة والخطأ . فالمزارع البسيط يمكنه من خلال التجربة أن يحدد أفضل المحاصيل التى يتعين زراعتها . ولقد أراد أحد الاقتصاديين (W. D.HOPPER) أن يختبر مدى اتباع المزارعين الهنود للتفكير الاقتصادي فى إختيارهم للمحاصيل التى يزرعونها ، وفى استخدامهم لعناصر الإنتاج الزراعى المتمثلة فى المحراث ، وحيوانات الحقل ، ومياه الرى ، والأرض ، والعمل البشرى . وقام باستخدام نماذج اقتصادية معقدة فى دراسته. وتوصل بعد اجراء حساباته باستخدام بيانات عن عينه من المزارعين أن المزارع

الهندى يستخدم أفضل الطرق الزراعية اقتصادياً فى حدود إمكانياته ، ويختار أفضل توليفة محاصيل فى ظل الظروف المحيطة به .

وبالطبع لم يحقق المزارع الهندى هذه النتائج التى تتفق مع التفكير الاقتصادى لأنه قام بدراسات معقدة ، وإنما توصل اليها من خلال تجربته الطويلة التى أخطأ فيها وأصاب . وهكذا يمكن القول أن التفكير الاقتصادى هو أساس إتخاذ القرارات السليمة حتى فى أمور حياتنا العادية .

(١-١-٢) دورالإقتصاد فى رسم الخريطة الجغرافية لدول العالم :

لقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا كبيراً فى رسم الخريطة الجغرافية لدول العالم عبر التاريخ . فحركة الاستعمار التى قامت بها دول أوربا خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر ، ورسمت على أساسها الخريطة الجغرافية للدول المُسْتَعمَرة ، كانت أسبابها اقتصادية فى المقام الأول. فلقد تسببت الثورة الصناعية فى إيجاد فائض من المنتجات الصناعية لدى دول أوربا مما دفع هذه الدول للبحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض . كما احتاجت الى مواد أولية لم تكن متوافرة لديها فى الداخل كالمعادن والقطن والجوت وغيرها مما حفزها على البحث عن مصادر جديدة للمواد الأولية اللازمة لتغذية الصناعات القائمة والتوسع فيها . وتراكمت رؤوس أموال لديها من الأرباح المحققة من الصناعات المحلية مما شجعها على البحث عن منافذ إستثمار جديدة ذات ربحية أعلى . ولكل هذه الأسباب بدأت دول أوربا فى البحث عن دول أخرى تستخدمها كأسواق لتصريف منتجاتها وكمصادر للمواد الأولية ، وكمنافذ للاستثمار ، ووجدت فى

المستعمرات التى استولت عليها ضالتها المنشودة . ولقد أدت مثل هذه الحركة إلى سيطرة دولة مثل بريطانيا على ما يقرب من ٥٥ مستعمرة حتى عام ١٩١٤ عدد سكانها يقرب من ثمانية أضعاف ونصف سكان بريطانيا ، ومساحتها تبلغ مائة ضعف مساحة بريطانيا . وبالطبع ساعدت حركة الاستعمار دول أوربا على دفع عجلة النمو الاقتصادى فيها ، وان كانت قد أدت إلى استنزاف موارد المستعمرات وسببت تأخر النمو فيها .

(١-١-٣) دور الاقتصاد في رسم الخريطة السياسية للعالم :

يلعب الاقتصاد دوراً كبيراً فى صنع السياسة الدولية . فمواقع الدول على خريطة العالم السياسية فى الوقت الحاضر تتحدد على أساس قوتها الاقتصادية . حيث يلاحظ أن الدول المتقدمة اقتصاديا كالولايات المتحدة ودول أوربا الغربية واليابان تحتل مراكز الصدارة على الساحة الدولية ، أما الدول المتخلفة اقتصاديا فتحتل مراكز متأخرة . والنتيجة بالطبع هى أن تلجأ الدول المتخلفة اقتصاديا دائما إلى الدول المتقدمة لتحل لها مشاكلها السياسية والاقتصادية ، مما يجعلها فى حالة تبعية . ويتضح هذا من أن القوة الاقتصادية ، للدولة تنعكس فى قوة عملتها . ولذا فإن عملات الدول المتقدمة تعتبر عملات دولية ، أى تقبلها أى دولة مقابل بيع السلع والخدمات ، مثال ذلك الدولار الأمريكى ، والجنيه الاسترلينى ، والفرنك الفرنسى والمارك الألمانى ، والين اليابانى . أما عملات الدول المتخلفة اقتصاديا فهى عملات محلية غير قابلة للتداول إلا داخل الدولة نفسها . ولذا إذا أرادت أى دولة نامية أن تحل مشكلة عجز رأس المال لديها فعليها أن تتجه للاقتراض من الخارج أو

للحصول على معونات بدلالة العملات الأجنبية القابلة للصرف دوليا ، وليس بدلالة عملتها المحلية . وهكذا فإن ضعف الدول النامية اقتصاديا جعل منها دول مدينة وبالتالى تابعة . كما تعتبر التكنولوجيا هى العنصر الديناميكى فى التنمية الاقتصادية . فالتقدم التكنولوجى من أقوى العناصر التى تؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج وتحسن نوعيته .

ولقد أثبتت بعض الدراسات أن التقدم التكنولوجى يساهم بنسبة تبلغ ٥٣٪ من نمو الإنتاج . وليس سراً أن الدول المتقدمة اقتصاديا هى الدول التى تحتكر صناعة التكنولوجيا فى العالم . ولذا فإن الدول المتخلفه اقتصاديا إذا أرادت أن تحدث تنميه فى اقتصادياتها فعليها أن تسعى للحصول على التكنولوجيا من مراكزها بالدول المتقدمة ، وهو ما يسمى بالتبعية التكنولوجية . وعندما سئل أحد الاقتصاديين لماذا تظل الدول المتخلفة اقتصاديا متخلفة ؟ فكان جوابه لأنها متخلفة . وهو يعنى بذلك أن التخلف يجلب مزيدا من التخلف ، ويتضح هذا على الساحة الدولية فى الوقت الحاضر . فالدول المتقدمة اقتصاديا تعتبر مراكز جذب فى العالم حيث تستقطب العقول المهاجرة ورؤوس الأموال الهاربة من الدول المتخلفة ، ولا شك أن هذا يزيد من نموها . أما الدول المتخلفة اقتصاديا فهى تعتبر مراكز طرد سواء كان هذا للأيدى العاملة الماهرة أو لرؤوس الأموال الخاصة ، مما يزيد من تخلفها أو على الأقل يحد من تقدمها .

ويتضح من هذا أن التفوق الاقتصادى على الساحة الدولية هو الذى يورث التفوق السياسى والعسكرى وأن التبعية الاقتصادية والتكنولوجية غالبا ما يصاحبها تبعية سياسية .

(١-١-٤) الاقتصاد والمشاكل المعاصرة :

توجد هناك مشاكل عديدة فى الوقت الحاضر تعانى منها دول العالم بوجه عام والدول المتخلفة بوجه خاص مثال ذلك مشكلة تلوث البيئة ، ومشكلة الفقر ، ومشكلة الديون الخارجية ، ومشكلة البطالة ، ومشكلة التضخم ، وغيرها . وتكمن خطورة هذه المشاكل جميعها فى وجود بعد اقتصادى لها .

فبالرغم من أن التلوث الصناعى يعتبر مشكلة بيئية الا أن له أبعاد اقتصادية . فالتلوث هو أحد نتائج التقدم الاقتصادى ، ولذا فانه أحد تكاليف النجاح كما يقولون . كما يمارس التلوث آثاراً اقتصادية خطيرة . فهو يؤثرعلى صحة الانسان مما يؤدى الى انخفاض انتاجيته ، ويتطلب موارد ضخمة لعلاج ما يترتب عليه من أمراض . ويترتب على تلوث البحار والأنهار بمخلفات المصانع القضاء على الثروة السمكية ، وافساد بعض المناطق السياحية الأمر الذى يؤدى إلى خسائر اقتصادية ضخمة للمجتمع .

يضاف إلى ذلك أن تراكم بعض الغازات الصناعية بمعدلات متزايدة فى الجو يترتب عليه تغيرات فى درجات الحرارة مما يؤثر على أنماط الإ نتاج والاستهلاك فىالعالم . فعلى سبيل المثال إذا ارتفعت درجة الحرارة فى بعض المناطق المغطاه بالثلج فى العالم فإن هذا من شأنه أن يذيب هذا الثلج ، وبعد ما كانت هذه المناطق غير صالحة للزراعة فى بعض فصول السنة تتحول إلى أراضى زراعية ، وهذا من شأنه أن يزيد من امكانيات الإنتاج . كما أن ذوبان الثلج يترتب عليه تصاعد بخار الماء فى الطبقات العليا ويتكون السحاب ثم تسقط أمطار فى بعض المناطق الجدباء مما يزيد من مساحة أراضى المراعى والأراضى الزراعيه ، وأراضى الغابات .

ومن ناحية أخرى قد يؤدي ذلك الى حدوث فيضانات عارمة تغرق مناطق واسعة في أوربا وأمريكا . كما يترتب على التغير في درجات الحرارة حدوث تغير في أنماط الاستهلاك سواء بالنسبة للسلع الغذائية أو السلع المعمرة كالثلاجات والسيارات ، أو تصميم المساكن ، أو غيرها . يضاف إلى ما سبق أنه نظراً لأن الغلاف الجوى له طاقة قصوى لاستيعاب التلوث ، فلا بد أن يضع هذا قيوداً على النمو الصناعي في بعض المناطق للتخفيف من حدة التلوث .

ومن ناحية أخرى بالرغم من أن النمو الطبيعي للسكان يعتبر في أحد جوانبه ظاهرة بيلوجية ، إلا أن له أبعاد اقتصادية كثيرة . فعندما يزداد عدد السكان بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الناتج القومي للمجتمع فان هذا من شأنه أن يؤدي لانخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج ، ومن ثم يتدهور مستوى المعيشة . كما يترتب على ذلك زيادة الطلب على السلع بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عرض هذه السلع ، مما يؤدى الى ارتفاع الأسعار وهو مايعرف بمشكلة التضخم . ومن ناحية أخرى يرتفع معدل البطالة في المجتمع نظراً لأن عدد العمال يزداد بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عدد الوظائف . كما يلاحظ أن المجتمعات التي يزداد فيها السكان بمعدلات مرتفعة تصل الي ٤٪ ، ٥٪ سنويا (بعض دول أفريقيا) ترتفع فيها نسبة الأطفال من عدد السكان وهذا يؤدى الى تغير هيكل الطلب الكلى على السلع في صالح الأطفال . أما المجتمعات التي ينمو فيها عدد السكان بمعدلات منخفضة تصل الى نصف في المائة أو صفر (بعض الدول المتقدمة) فان نسبة كبار السن فيها من عدد السكان تزداد ، وبالتالي يتغير هيكل الطلب الكلى على السلع والخدمات في صالح الفئات كبيرة السن .

وتظهر مشكلة السكان بجلاء فى الدول النامية . فبالرغم من أن هذه الدول تستحوذ على ٧٧٪ من سكان العالم فى الوقت الحاضر إلا أنها لا تسهم فى الناتج العالمى إلا بنسبة ١٦٪ . أما الدول المتقدمة والتى يوجد بها ٢٣٪ من سكان العالم ، فهى تستحوذ على ٨٤ ٪ من الناتج العالمى .

وربما يرتبط بمشكلة السكان مشكلة الفقر ، حيث تفيد الاحصاءات أن الدول الأكثر فقراً فى العالم يوجد ٧٠ ٪ من سكانها يعيشون تحت خط الفقر (حد الكفاف) .

وفى الوقت الذى يحصل فيه أفقر ٢٠ ٪ من سكان العالم على ١,٤ ٪ من الدخل العالمى ، فإن أغنى ٢٠ ٪ يحصلون على ٨٣ ٪ من الدخل العالمى .

ولكن من ناحية أخرى يتعين استدراك أن السكان لا يعتبرون أفواه تأكل فقط ، وإنما هم أيدي تنتج أيضاً إذا ما تم تعليمها وتدريبها واعدادها للعمل . ولذا فإن زيادة السكان بصاحبها زيادة الإنتاج إذا ما أحسن اعدادها واستخدامها .

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد كواقع وكعلم مهم لما له من تأثير فى شتى جوانب الحياة للأفراد والأمم .

المبحث الثانى

علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

بعد ما تعرضنا إلى أهمية الاقتصاد فى حياة الأفراد والشعوب ، نأتى للسؤال الثانى الذى يتبادر لذهن الدارس المبتدىء للاقتصاد ألا وهو : ما هو علم الاقتصاد ؟

وفى حقيقة الأمر أن أبسط وأشمل تعريف هو أنه العلم الذى يبحث فى المشكلة الاقتصادية . ومن ثم حتى نتعرف على ماهية علم الاقتصاد بوضوح يتعين التعرض لدراسة المشكلة الاقتصادية بنوع من التفصيل . ويتناول هذا المبحث دراسة المشكلة الاقتصادية فى عدد من النقاط الاساسية تتمثل فى :

(١-٢-١) التعريف بالمشكلة الاقتصادية .

(١-٢-٢) عناصر المشكلة الاقتصادية .

(١-٢-٣) علم الاقتصاد وتقسيماته .

(١-٢-١) التعريف بالمشكلة الإقتصادية :

تتمثل المشكلة الاقتصادية بوجه عام فى كيفية إشباع الرغبات البشرية غير المحدودة باستخدام الموارد المحدودة . ومن التعريف يتضح أن المشكلة الاقتصادية هى مشكلة ندرة نسبية ، أى ندرة الموارد بالنسبة للاحتياجات . فلو أن الموارد المتاحة للفرد أو للمجتمع كانت غير محدودة بالنسبة للاحتياجات منها كالهواء (فى المناطق التى لا يوجد بها تلوث) ، لما كانت هناك مشكلة اقتصادية ، حيث كان من الممكن لكل فرد أن يشبع كل إحتياجاته إشباعا كاملا بدون دفع مقابل أو تضحية .

وفي هذه الحالة تكون كل السلع والخدمات حرة . والسلعة الحرة هي السلعة التي يمكن للمجتمع ومن ثم الفرد أن يحصل منها على كل ما يشبع حاجته اليها إشباعا كاملا بدون مقابل أو تضحية . والمجتمع الذى يعيش أفراده على سلع وخدمات حرة على هذا النحو يسمى بمجتمع الوفرة ، وهو مجتمع تتاح فيه كل السلع والخدمات في صورة صالحة للاستخدام مباشرة دون أن تكون في حاجة لوقت أو جهد لإعدادها أو تصنيعها ، وبكميات كافية لاشباع جميع الاحتياجات اشباعا كاملا . وبالطبع فان مثل هذا المجتمع لايوجد في حياتنا الدنيا .

واذا كانت المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة نسبية فان لهذه المشكلة أسباب نوجزها فيما يلي :

أ - محدودية الموارد :

تتمثل الموارد في مجموعة العناصر التي تستخدم فيإنتاج السلع والخدمات ، وهي تنقسم في أى مجتمع الى أربعة أقسام : الموارد الطبيعية ، والموارد البشرية ، والموارد المصنعة ، والوقت . والموارد الطبيعية تشير إلى الأرض بما في باطنها من معادن وبترول وفحم وأحجار ورمال وغيرها وما فوق سطحها من تربه وغابات وبحار وأنهار وأشعة شمس وغيرها . أما الموارد البشرية فهي تحتوي على عنصرين ، عنصر العمل العضلي والفني وهذا عادة ما يطلق عليه عنصر العمل ، وعنصر العمل الذهني والاداري وهذا عادة ما يطلق عليه عنصر التنظيم أو الإدارة ، لأنه هو الذى يقوم بتنظيم العملية الانتاجية . ومن ناحية أخرى توصف الموارد البشرية ببعدين أولهما هو البعد الكمي ممثلا في عدد القادرين على العمل والراغبين فيه ، وثانيهما البعد النوعي ممثلا في درجة التعليم والخبرة والقدرة على التفكير والابداع . وفيما يتعلق بالموارد المصنعه فهي تشير إلى الأشياء

التى صنعها الإنسان لتساعده فى الإنتاج ومن أمثلتها الآلات والمعدات والمبانى ويطلق عليها رأس المال ، وكذلك المعارف التكنولوجية ويطلق عليها عنصر التكنولوجيا . أما عن المورد الرابع والذى كثيرا ما نتجاهله فهو الوقت ، فأي عمليه انتاجية تحتاج الى وقت حتى تتم فيه . وحتى نفهم قيمة الوقت علينا أن نتصور ماذا كان يمكن أن يكون عليه المستوى الاقتصادى للبلاد الفقيرة الآن لو أنها بدأت فى تنمية مجتمعاتها فى نفس الوقت الذى بدأت فيه البلاد المتقدمة منذ زمن طويل .

وهناك من يفرق بين الموارد الحقيقية والموارد النقدية . أما عن الموارد الحقيقيه فهى تشتمل على الأربعة أنواع السابقة والتى تسمى أحيانا بعناصر الإنتاج ، ذلك لأنها تستخدم بصورة مباشرة فى انتاج السلع (الأشياء الملموسة كالأغذية والملبوسات والمفروشات.....) والخدمات (الأشياء غير الملموسة كالتعليم والصحة والأمن ....) اللازمة لاشباع الاحتياجات البشرية . أما الموارد النقدية والتى تتمثل فى النقود فهى لا تدخل بصورة مباشرة فى إنتاج السلع والخدمات ولكنها تستخدم فى تحريك الموارد الحقيقية من المالك إلى المستخدم ، وفى تحريك السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك . أى أنها تسهل من إتمام عمليات التبادل والتى هى لازمه للانتاج والاستهلاك .

ويلاحظ أن الموارد الحقيقية المتاحة لأى مجتمع عند نقطة زمنية معينة محدودة ، ومن ثم فان مقدرة كل مجتمع على انتاج السلع والخدمات محدودة بما يملكه من موارد حقيقية . أى أن محدودية الموارد تمثل قيدا على الانتاج ، ومن ثم فانها تمثل أحد جوانب مشكلة الندرة النسبية . فلا يوجد هناك مجتمع يمكنه أن ينتج كميات من السلع والخدمات بغير حدود .

وإذا كانت الموارد النقدية = كميات الموارد الحقيقية المستخدمة × أسعارها فإن محاولة طبع نقود جديدة لزيادة الموارد النقدية لن يزيد من مقدرة المجتمع على الانتاج إذا ظلت كميات الموارد الحقيقية المستخدمة ثابتة، وكل ما سوف يحدث هو ارتفاع الأسعار .

ب – تعدد الرغبات أو الاحتياجات :

لا شك أن محدودية الموارد في حد ذاتها لاتعتبر شرطا كافيا لوجود مشكلة ندرة نسبية . فإذا كانت الموارد الحقيقية لمجتمع ما أو لفرد ما محدودة بمستوى معين ، ولكن كانت احتياجاته من هذه الموارد أقل من الكميات المتاحة لديه فانه سوف يتوافر لديه فائض من كل مورد يساوى :

الفائض = الكميات المتاحة – الكميات اللازمة لإشباع الحاجة إشباعاً كاملاً .

وفي هذه الحالة لن يعانى الفرد أو المجتمع من مشكلة ندرة نسبية ، بل سوف يكون في حالة وفرة . أما اذا تعددت الرغبات والاحتياجات بصورة جعلت الموارد المتاحة لدى المجتمع غير كافية لاشباعها جميعا اشباعاً كاملاً فإن المجتمع سوف يعانى في هذه الحالة من مشكلة ندرة نسبية .

وبالجملة يمكن القول أن مجتمعا ما يعانى من مشكلة ندرة نسبية إذا :

(أ) كانت الكميات المتاحة لديه من كل مورد أقل من الكميات اللازمة لاشباع جميع الاحتياجات من هذا المورد اشباعاً كاملاً .

أى إذا كانت النسبة س = $\frac{\text{الكميات المتاحة من المورد}}{\text{الكميات اللازمة للإشباع الكامل}}$ < ١

بالنسبة لكل الموارد .

(ب) اذا كانت النسبة س < ١ لبعض الموارد بما يوحى بوجود عجز فيها ، س > ١ بالنسبة للبعض الآخر من الموارد بما يوحى بوجود فائض فيها ، دون أن يمكن للدولة أن تعوض العجز فى بعض الموارد بالفائض فى البعض الآخر إما من خلال الإحلال (كإحلال العمل محل الآلة) أو من خلال التجارة الخارجية (كتصدير الفائض مقابل إستيراد العجز) .

ويلاحظ عموما أن الرغبات البشريه متعددة ومتجددة بدرجة تجعل الموارد الحقيقية المتاحة لدى أى مجتمع غير كافية لاشباع كل هذه الرغبات اشباعاً كاملاً . فالانسان ما إن يشبع رغبة لديه إلا وتطلع لاشباع رغبة أو رغبات أخرى . ومن بين العوامل التى تؤدى لتعدد الاحتياجات وتجددها الطبيعة أو الغريزه البشرية. فالانسان بطبيعته فى حاجة الى مأكل ومشرب وملبس ومسكن وتزاوج وغيرها. أى أن الغريزه البشرية تعتبر مصدر أساسى من مصادر الحاجة للسلع والخدمات . يضاف الى ذلك التطور التكنولوجى ، فلا شك أن التقدم التكنولوجى يأتى بسلع وخدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل ، كما أنه يطور من نوعيه السلع والخدمات القائمة بصورة مستمرة عبر الزمن ، مثال ذلك التطور الذى حدث فى وسائل الاتصال والمواصلات أو التطورالذى حدث فى وسائل قضاء الفراغ كالراديو والتليفزيون وغيرها. ويلاحظ فى هذا الصدد أن ظهور أنواع جديده أو أنواع متطوره من السلع والخدمات يخلق رغبه فى إقتنائها من قبل الأفراد . ويساعد عامل التقليد والمحاكاه على انتشار استخدام هذه السلع بين الأفراد من مختلف الطبقات .

(حـ) تعدد الإستخدامات :

يلاحظ أن كل مورد من الموارد يمكن أن يستخدم اكثر من استخدام . فقطعة الأرض يمكن ان تستخدم لزراعة القمح او الشعير أو الفول أو تستخدم لإقامة مبنى سكنى عليها أو لإقامة مصنع عليها . وعنصر العمل يمكنه أن يستخدم فى أى من هذه الاستخدامات السابقة أيضا ، وخام الحديد يمكنه أن يستخدم فى صناعة سيارة أو إقامة كوبرى أو تشييد سفينة . وفى ظل ندرة الموارد وتعدد الاستخدامات نجد أن محاولة استخدام موردٍ معين فى انتاج سلعة معينة يعنى التضحية بانتاج سلعة أخرى . أو أن محاولة زيادة الانتاج من سلعة معينةبكمية معينة يعنى ضرورة إنقاص انتاج سلعة أخرى بكمية ما . ولعل هذا فىحد ذاته يساهم فى ايجاد المشكلة الاقتصادية ، ذلك لأن تعدد استخدامات المورد المعين تزيد من حدة ندرته النسبية . وهنا يظهر مفهوم جديد يسمى " تكلفة الفرصة البديلة " . وتكلفة الفرصة البديلة لمورد ما تعرف بأنها أقصى عائد بديل تمت التضحية به نتيجة لاستخدام هذا المورد فى استخدامه الحالى . فإذا كان هناك قطعة أرض تنتج ما قيمته ١٠٠٠جنيه عندما تزرع شعير ، ٢٠٠٠جنيه عندما تزرع قمح ، ٣٠٠٠جنيه عندما تزرع فول ، فان تكلفة الفرصة البديلة لها سوف تكون ٣٠٠٠ جنيه إذا زرعت شعير . فإذا كان عدد الأرادب من الشعير الذى يتم الحصول عليه من زراعة هذه القطعة هو ١٠ فان تكلفة الفرصة البديلة لأردب الشعير = ٣٠٠٠ ÷ ١٠ = ٣٠٠ جنيه . أى أن :

$$\text{تكلفة الفرصة البديلة للوحدة المنتجة} = \frac{\text{أقصى قيمة انتاج بديل للمورد المستخدم}}{\text{عدد الوحدات المنتجة من الاستخدام الحالي للمورد}}$$

والسلعه التى لها تكلفه تكون سلعه اقتصاديه وليست حره. ومن ثم فان

السلعه الاقتصادية هي السلعة التي لايمكن الحصول على أي كمية منها الا بتضحية من نوع ما تسمى التكلفه او الثمن . ولذا فان مجتمع الندره لابد أن تكون السلع المتداوله فيه سلع اقتصاديه ، أى لها ثمن أكبر من الصفر .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن كل الدول تعاني من وجود مشكلة ندره نسبيه غير ان حدة هذه المشكله فى البلاد المتقدمه اخف منها فى البلاد الناميه .

فالبلاد المتقدمه تشبع نسبه من رغبات افرادها اكبر من النسبه التى تشبعها البلاد الناميه .

كما أن هناك فرقاً بين الفقر والندره . فالفقر يشير إلى انخفاض مستوى معيشة الفردعن حد أدنى معين يسمى بحد الفقر، وهو الحد اللازم لتغطية الاحتياجات الضروريه للفرد. أما الندره فهى تشير إلى انخفاض ماهو متاح لدى الفرد أو المجتمع من موار د عن المستوى اللازم لإشباع جميع احتياجاته اشباعاً كاملاً .

(١-٢-٢) عناصر المشكله الاقتصاديه :

تنطوى المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة النسبية على عدد من العناصر الأساسية والتى تتمثل فى :

(١) كيف يمكن تحقيق التخصيص الأمثل للموارد ؟
(٢) كيف يمكن اختيار التكنولوجيا الملائمة للانتاج ؟
(٣) كيف يمكن تحقيق التوظيف الكامل للموارد ؟
(٤) كيف يمكن تحقيق الاستقرار فى الأسعار ؟
(٥) كيف يمكن تحقيق التوزيع العادل للدخل ؟
(٦) كيف يمكن تحقيق النمو الأقتصادى ؟

وسوف نحاول إلقاء الضوء على كل عنصر من العناصر السابقة فيما يلى :

(١) كيف يمكن تحقيق التخصيص الأمثل للموارد ؟

تنبع مشكلة التخصيص الأمثل للموارد من المشكلة الاقتصادية بوجه عام ، وهى تنطوى بدورها على ثلاثة أسئلة محددة :

(أ) ماذا ننتج ؟ إذا كانت الموارد الحقيقية المتاحة للمجتمع محددة فى حين أن الرغبات المراد إشباعها غير محدودة ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه : أى هذه الرغبات أو الاحتياجات سوف نشبع ؟ أو بمعنى آخر ماهى السلع والخدمات التى يتعين أن تخصص القدر المحدود من الموارد المتاحة لدينا لإنتاجها ؟

(ب) كم ننتج ؟ إذا حددنا عددا من السلع ذات الأولوية أو الأفضلية الكبرى من وجهة نظر المجتمع لننتجها باستخدام القدر المحدود من الموارد المتاحة لدينا ، فإن السؤال الثانى الذى يفرض نفسه : ماهى الكمية التى يتعين إنتاجها من كل سلعة وقع عليها الأختيار ؟ أو بمعنى آخر كيف نخصص الموارد المتاحة لدينا بين السلع والخدمات التى وقع الاختيار عليها ؟

(جـ) كيف نحقق الكفاءة فى التخصيص ؟

إذا كانت الموارد المتاحة نادرة فإن ندرتها تفرض علينا أن نحسن استخدامها ، أو بمعنى آخر نحاول تحقيق أقصى عائد ممكن من استخدامها . وحتى نحقق الكفاءة فى التخصيص يتعين أن يتحقق الشرط التالى بالنسبة لكل مورد :

$$\text{س} = \frac{\text{قيمة الإنتاج من الإستخدام الحالى}}{\text{أقصى قيمة إنتاج ممكنة من إستخدامه}} = ١$$

أى أن كل مورد يخصص فى الاستخدام الذى يحقق أقصى عائد ممكن . وإذا كانت النسبة السابقة أقل من الواحد لأى مورد فإن هذا يعنى أنه غير مخصص تخصيصا أمثلاً .

(٢) كيف يمكن اختيار التكنولوجيا الملائمة ؟

إذا تمكنا من تحديد السلع والخدمات التى يتعين انتاجها ، والكميات التى يجب انتاجها من كل سلعة ، فإن السؤال الذى يفرض نفسه بعد ذلك هو : كيف ننتج ؟

فمن الملاحظ أن هناك أكثر من فن إنتاجى أو طريقة إنتاجيةلإنتاج نفس السلعة . وفى هذا الصدد نفرق بين فنون الانتاج المكثفة للعمل وفنون الانتاج المكثفة لرأس المال . فإذا كان لدينا فنين إنتاجيين (طريقتين انتاجيتين) أ ، ب لانتاج سلعة معينة ص فإنه من الممكن تصنيفهما لكثيف العمل وكثيف رأس المال وفقا للمعيار التالى :

$$\text{س} = \frac{\text{كمية العمل المستخدمة فى إنتاج وحدة من السلعة ص}}{\text{كمية رأس المال المستخدمة فى إنتاج وحدة من السلعة ص}}$$

فإذا كانت س ا > س ب فإن هذا يعنى أن الفن الانتاجى أ مكثف للعمل والفن الأنتاجى ب مكثف لرأس المال أى يستخدم آلات بدرجة أكبر وعمال بدرجة أقل .

ونعود لسؤال كيف ننتج والذى يعنى : أى الفنون الأنتاجية يجب اختياره واستخدامه فى العملية الأنتاجية ؟

ولاشك أن ندرة الموارد تفرض علينا أن نختار الفن الأنتاجى الذى يستخدم كميات أقل من الموارد ويعطى نفس الأنتاج . وبمعنى آخر يتم إختيار الفن الأنتاجى الذى يمكن انتاج الوحدة من السلعة عند استخدامة بأقل تكلفة ممكنه . ويطلق على الفنون الأنتاجية التى توفر من

استخدام الموارد على هذا النحو التكنولوجيا الملائمة . ومن ثم فإن شرط التكنولوجيا الملائمة هو :

$$\text{ت} = \frac{\text{تكلفة الوحدة فى ظل التكنولوجيا المستخدمة}}{\text{أقل تكلفة ممكنة}} = ١$$

(٣) كيف يمكن تحقيق التوظيف الكامل للموارد ؟

لاشك أن مشكلة الندرة النسبية تفرض علينا ضرورة الاستخدام الكامل للموارد صالحة الاستخدام وعدم ترك أى جزء منها عاطل بدون استخدام . فإذا ترك المجتمع جزءاً من القوى العاملة فيه بدون استخدام فإن هذا يؤدى لظهور مشكلة البطالة . وإذا لم يستخدم مصانعه بطاقاتها الكاملة فإن هذا يؤدى لوجود مشكلة الطاقات العاطلة . ووجود مشاكل مثل البطالة والطاقات العاطلة يترتب عليه فقدان جزء كبير من الأنتاج مما يزيد من حدة مشكلة الندرة النسبية .

وحتى يمكن تحقيق التوظف الكامل للموارد يتعين أن يتحقق الشرط التالى :

$$\text{ل} = \frac{\text{الناتج القومى الفعلى}}{\text{الناتج القومى المحتمل}} = ١$$

حيث أن الناتج القومى المحتمل يشير إلى مستوى الناتج الكلى الذى يمكن الحصول عليه عند استخدام موارد المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلاً .

أما إذا كانت النسبة ل < ١ فإن هذا يعنى أن المجتمع لا يوظف موارده توظيفا كاملاً وهذا بدوره يعنى واحد من النقاط التالية أو كلها :

(أ) وجود بطالة سافرة ، أى وجود أفراد قادرون على العمل وراغبون فيه عند الأجر السائد ولكن لا يجدون عمل .

(ب) وجود بطالة جزئية ، أى وجود أفراد يعملون ولكن ليس بطاقتهم الكاملة .

(جـ) وجود بطالة مقنعه، أى وجود أفراد يعملون المعدل العادى من الساعات المتفق عليه في المجتمع ولكن انتاجيتهم صفر أى يمكن سحبهم من العمل دون أن ينقص الأنتاج .

(د) وجود طاقات عاطلة بالمصانع وأراضى صالحة للأستخدام غير مستغلة .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن تحقيق التوظف الكامل للموارد يتطلب القضاء على مشاكل البطالة والطاقات العاطلة . وعندما يصل المجتمع لوضع التخصيص الأمثل والتوظف الكامل للموارد فإن لا يمكنه زيادة الإنتاج من سلعة ما بإعادة تخصيص الموارد دون أن ينقص من إنتاج سلعة أخرى .

(٤) كيف يمكن تحقيق الاستقرار فى الأسعار ؟

يلاحظ أن مجتمع الوفرة يعيش على سلع حرة ليس لها أسعار، أما مجتمع الندرة فإنه يعيش على سلع إقتصادية أسعارها أكبر من الصفر . وتتأثر الأسعار بوجه عام بالعلاقة بين الموارد النقدية والموارد الحقيقية كما سبق وأوضحنا . فإذا زادت الموارد النقدية نتيجة لزيادة كمية النقود فى المجتمع مع ثبات كميات الموارد الحقيقة المستخدمة أو حتى زيادتها ولكن بمعدل أقل من معدل الزيادة فى الموارد النقدية فإن الأسعار ترتفع . وإرتفاع الأسعار بصورة مستمرة يجعلها غير مستقرة ويعرف ذلك بمشكلة التضخم .

ويلاحظ أن إرتفاع الأسعار يقلل من المقدرة الشرائية لأصحاب الدخول المنخفضة والثابتة ويزيد من المقدرة الشرائية لأصحاب الدخول النقدية المتزايدة والذين عادة ما يكونوا من أصحاب الدخول المرتفعه . ولعل هذا يعنى أن إرتفاع الأسعار أو ما يعرف بالتضخم يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية للطبقات الفقيرة لأنه يقلل من مقدرتهم على إشباع احتياجاتهم ، ويخفف من حدة المشكلة الاقتصادية للطبقات الغنية لأنه يزيد من مقدرتهم على إشباع احتياجاتهم .

بالاضافة إلى ذلك يؤدى الإرتفاع المستمر فى الأسعار الى ظهور طبقة من المضاربين الذين يشترون السلع القابلة للتخزين اليوم ويقومون بتخزينها انتظاراً لبيعها فى المستقبل بأسعار أعلى وتحقيق مكاسب من ذلك . ولا شك أن مثل هذا التصرف يؤدى لنقص كميات السلع المطروحه للبيع فى السوق وبالتالى يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية .

ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار فى الأسعار يلزم لتخفيف حدة مشكلة الندرة النسبية . وحتى يتحقق هذا الهدف يجب أن يتوافر الشرط التالى :

$$\text{ن} = \frac{\text{معدل الزيادة فى الموارد الحقيقية المستخدمة}}{\text{معدل الزيادة فى الموارد النقدية}} = ١$$

فإذا كانت ن < ١ فإن هذا يشير لوجود مشكلة تضخم .

(٥) كيف يمكن تحقيق التوزيع العادل للدخل ؟

عندما يتم استخدام الموارد المتاحة للمجتمع فى إنتاج العدد الذى تم إختياره من السلع والخدمات يتكون لدينا ما يمكن تسميته بالناتج

القومى . والسؤال الذى يفرض نفسه عندئذ هو : كيف نوزع هذا الناتج القومى بين أفراد المجتمع ؟

ويلاحظ أنه عند توزيع الناتج القومى فإن عدالة التوزيع لاتعنى أن يتم توزيع هذا الناتج بين أفراد المجتمع بالتساوى ، ذلك لأن المساواة بين اللامتساويين ليست عدلا ، وانما اعتبارات العدالة هنا قد تقتضى :

(أ) ألا يقل مايحصل عليه كل فرد عن حد أدنى معين بحيث يكفى هذا الحد الأدنى لتغطية الاحتياجات الضرورية له ، مع عدم وضع حد أقصى لما يمكن أن يحصل عليه الفرد طالما أن ذلك من مصادر مشروعة .

(ب) الربط بين مساهمة الفرد فى العملية الإنتاجية وما يحصل عليه من عائد للمحافظة على الحافز الخاص . ولاشك أن محاولة توزيع الناتج القومى بالتساوى سوف تقلل من حافز الأفراد على العمل ومن ثم سوف تقلل الناتج القومى نفسه وتزيد من حدة المشكلة الأقتصادية . أى أن سوء توزيع الدخل يزيد من حدة المشكلة الأقتصادية .

(٦) كيف يمكن تحقيق النمو الأقتصادى ؟

يلاحظ أنه مع مرور الزمن يزداد عدد السكان وتزداد احتياجات المجتمع كما تتطور . ولا شك أن عدم محاولة زيادة الأنتاج سوف يترتب عليه زيادة حدة المشكلة الأقتصادية ، ذلك لأن النسبة المشبعة من الاحتياجات سوف تنخفض . ولذلك إذا كان هدف المجتمع هو أن يحول دون زيادة حدة المشكلة الأقتصادية فعليه أن يعمل على نمو الناتج القومى بمعدل يساوى معدل الزيادة فى السكان فقط . أما إذا كان هدفة هو التخفيف من حدة المشكلة الأقتصادية عبر الزمن فعليه أن يعمل على أن ينمو الناتج القومى بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى

السكان . ففى هذه الحالة سوف تتاح كمية أكبر من السلع والخدمات فى المتوسط لكل فرد مما يخفف من حدة المشكلة الأقتصادية لديه . أى أنه إذا أرادت الدولة أن تخفف من حدة المشكلة الأقتصادية عبر الزمن يتعين عليها أن تحقق الشرط التالى :

$$\text{م} = \frac{\text{معدل الناتج القومى الحقيقى}}{\text{معدل النمو السكانى}} > ١$$

(١-٢-٣) منحنى إمكانيات الإنتاج والمشكلة الأقتصادية :

يمكن توضيح طبيعة المشكلة الإقتصادية كما شرحناها من قبل باستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج الموضح بالشكل (١-١) .

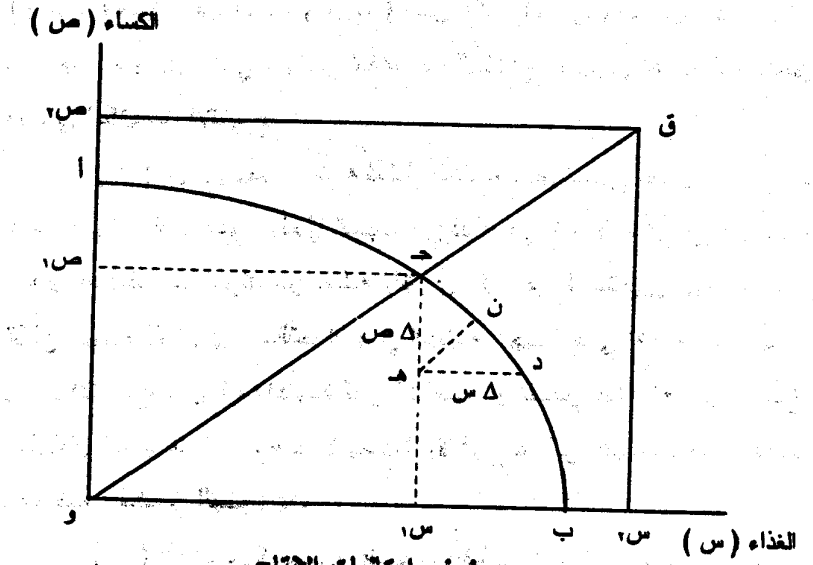

منحنى إمكانيات الإنتاج

شكل (١-١)

فمنحنى إمكانيات الإنتاج لمجتمع ما يعرف بأنه المحل الهندسى لمجموعة النقاط التى تمثل التوليفات المختلفة من السلع والخدمات التى يمكن للمجتمع إنتاجها باستخدام كل موارده المتاحة إستخداماً كاملاً وأمثلاً فى ظل مستوى تكنولوجى معين . وبافتراض أن المجتمع يمكنه استخدام موارده فى انتاج سلعتين فقط هما الغذاء والكساء ، فإن النقطة (أ) بالشكل (١-١) تمثل الكمية التى يمكن إنتاجها من الكساء إذا تم تخصيص كل الموارد فى إنتاج الكساء . وتمثل النقطة ب الكمية التى يمكن إنتاجها من الغذاء إذا تم تخصيص كل الموارد فى إنتاج الغذاء . وتمثل جميع النقاط الواقعه على منحنى إمكانيات الإنتاج أ ب التوليفات المختلفة من كل من الغذاء و الكساء التى يمكن انتاجها باستخدام كل موارد المجتمع استخداما كاملا وأمثلا . فالنقطه (جـ) مثلا تشير الى ان الكميات التى يمكن انتاجها باستخدام كل موارد المجتمع هى (و س١) من الغذاء ، (و ص١) من الكساء . وبتوصيل النقاط أ ، ب ، جـ نحصل على منحنى امكانيات الانتاج . ومن أهم خصائص منحنى امكانيات الانتاج :

(١) أن أي نقطه عليه تمثل نقطه تخصيص أمثل وتوظيف كامل لموارد المجتمع . ولعل السبب فى ذلك هو انه لا يمكن زياده انتاج احدى السلعتين بالتحرك من نقطه لأخرى على هذا المنحنى دون انقاص انتاج السلعه الاخرى . فالتحرك من النقطه " جـ " الى نقطه " د " يعنى زياده الانتاج من الغذاء بالمقدار " د هـ " و نقص الانتاج من الكساء بالمقدار " جـ هـ " . وهذا لا يحدث إلا فى حالتى التخصيص الامثل والتوظيف الكامل للموارد .

(٢) اذا أنتج المجتمع عند أي نقطه داخل منحنى امكانيات الانتاج فأن هذا يعنى أن هذا المجتمع لا يستخدم موارده إستخداما كاملا

أو أمثلا . فإذا كان المجتمع يعمل عند النقطه هـ مثلاً ، فمن الممكن زياده انتاج الغذاء بالمقدار " هـ د " بالتحرك الى النقطه " د " دون نقص انتاج الكساء ، أو زياده إنتاج الكساء بالمقدار " هـ جـ " بالتحرك الى النقطه " جـ " دون إنقاص إنتاج الغذاء ، أو زيادة إنتاج كل من الكساء والغذاء معا بالتحرك من " هـ " إلى " ن " . وهذا لا يحدث إلا اذا كان المجتمع لديه موارد عاطله وغير مستخدمه ، أو كانت موارده مستخدمة استخداماً غير أمثلا و بإعادة تخصيصها يمكن زيادة الانتاج .

(٣) تعتبر جميع النقاط الواقعه خارج " منحنى امكانيات الانتاج " غير ممكنه بالنسبه للمجتمع . وهذا يشير الى أن محدودية موارد المجتمع قد تحول دون مقدرته على اشباع جميع احتياجاته اشباعا كاملا . وهذا ما يعرف بمشكله الندره النسبيه . فإذا افترضنا ان المجتمع ينتج عند النقطه " جـ" و أن النقطه " ق " تمثل الكميات اللازمة لاشباع الاحتياجات من الغذاء و الكساء اشباعا كاملا فإن هذا يعنى أن : -

النسبة المشبعة من الغذاء = $\frac{\text{و س}_1}{\text{و س}_2}$ < ١ ،

والنسبة غير المشبعة من الغذاء = ١ - $\frac{\text{و س}_1}{\text{و س}_2}$

النسبة المشبعة من الكساء = $\frac{\text{و ص}_1}{\text{و ص}_2}$ < ١ ،

والنسبة غير المشبعة من الكساء = ١ - $\frac{\text{و ص}_1}{\text{و ص}_2}$

وهذا ما يؤكد وجود مشكله ندره نسبيه .

(٤) يمثل ميل منحنى امكانيات الانتاج " تكلفه الفرصه البديله " والتى تتمثل فى مقدار التضحيه التى يتحملها المجتمع نتيجه لزياده انتاج سلعه ما بوحده واحده .

فميل هذا المنحنى بين نقطتين مثل جـ ، د .

تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الغذاء = مقدار النقص فى إنتاج الكساء / مقدار الزيادة فى إنتاج الغذاء

$$= \frac{\Delta \text{ ص}}{\Delta \text{ س}}$$

و هذا يبرز سببا من أسباب الندره النسبيه و هو تعدد الاستخدامات للمورد الواحد . فلأن المورد الواحد يمكن استخدامه فى انتاج الغذاء و كذلك فى انتاج الكساء ، فأن استخدامه فى انتاج واحده منها يعنى التضحيه بأنتاج الاخرى .

(٥) يمثل انتقال منحنى امكانيات الانتاج من وضع الى وضع أعلى ما يسمى بالنمو الاقتصادى ، حيث يشير الى زياده مقدرة المجتمع على الانتاج من جميع السلع والخدمات وذلك كما يتضح من الشكل (١-٢) .

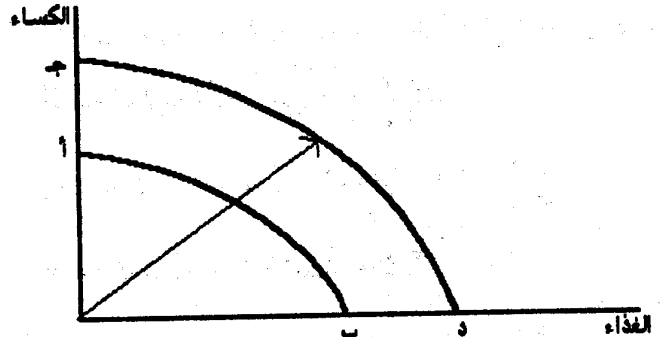

شكل (١-٢)
زيادة امكانيات الانتاج

فانتقال منحنى امكانيات الانتاج من أ ب الى جـ د يشير الى زياده مقدره المجتمع على انتاج مزيد من الغذاء و الكساء . ويمكن أن يحدث هذا نتيجه لزياده الموارد المتاحه لدى المجتمع سواء كانت الموارد الطبيعيه او البشريه او المصنعه بما فى ذلك التقدم التكنولوجى . وينتقل منحنى امكانيات الانتاج موازيا لنفسه كما بالشكل (١ -٢) اذا

كانت زياده الموارد والتقدم التكنولوجى يؤثران على انتاج الغذاء وانتاج الكساء بنفس الطريقه . أى أن كفاءة أى منهما فى التأثير على انتاج الغذاء أو انتاج الكساء واحدة . أما اذا كان التقدم التكنولوجي الذي حدث من النوع الذي يؤثر فقط على انتاج الغذاء دون الكساء فان انتقال منحنى امكانيات الانتاج يأخذ الشكل (١-٣) . هذا في حين اذا كان التقدم التكنولوجى الذى حدث من النوع الذى يؤثر فقط على انتاج الكساء دون انتاج الغذاء فان انتقال منحنى امكانيات الانتاج يأخذ الشكل (١-٤) .

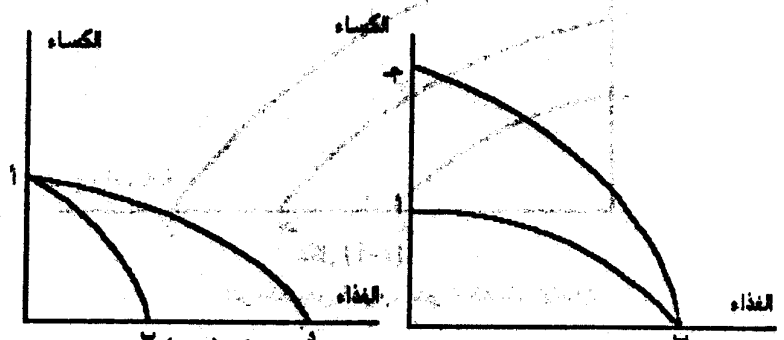

شكل (١-٣) تقدم تكنولوجى فى مجال انتاج الغذاء

شكل (١-٤) تقدم تكنولوجى فى مجال انتاج الكساء

(٦) ان اختيار نقطه معينه على منحنى امكانيات الانتاج فى فتره زمنيه معينه يمكن أن يؤثر على امكانيات الانتاج للمجتمع فى الفترات التاليه ، وذلك كما يتضح بالشكل (١-٥) . فإذا كان منحنى امكانيات الانتاج فى الفتره الحاليه هو أ - جـ واختار المجتمع أن ينتج عند النقطة " أ " أي يوجه كل موارده لانتاج سلع استهلاكيه ، دون أن يوجه أى جزء منها لانتاج سلع رأسماليه كالمصانع والألات ومراكز التدريب والتعليم وغيرها ، فان هذا يترتب عليه مع مرور الزمن نقص القدره الانتاجيه للمجتمع بفعل اهتلاك المصانع والألات وتقادمها دون احلال أو تجديد . وهذا من شأنه أن ينقل منحنى امكانيات

الانتاج فى فتره تاليه الى أسفل مثل" د هـ ". أما اذا اختار المجتمع الانتاج عند نقطه مثل ب حيث يوزع موارده بين انتاج سلع استهلاكيه وسلع رأسماليه فأن هذا من شأنه أن يزيد من مقدرته الانتاجيه مما يؤدى لانتقال منحنى امكانيات الانتاج فى فترة تاليه الى أعلى مثل " ق ن " .

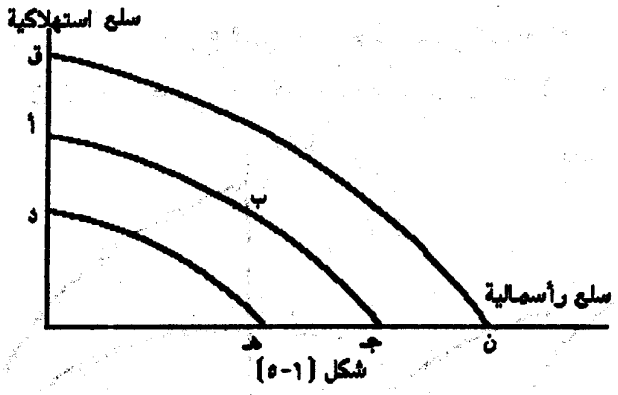

شكل (١-٥)

أثر تخصيص الموارد على امكانيات الانتاج

(١-٢-٤) علم الاقتصاد وتقسيماته :

لقد ذكرنا سابقا تعريفا لعلم الاقتصاد مؤداه أنه العلم الذى يبحث فى المشكله الاقتصاديه . وبعد أن تعرضنا للمشكله الاقتصاديه بالتفصيل فى الصفحات السابقه فاننا يمكن ان نصيغ هذا التعريف في صوره أكثر تفصيلا مؤداها أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يبحث فى كيفية اشباع الرغبات البشريه غير المحدوده بأستخدام الموارد المحدودة . ولا أظن أننا فى حاجه لشرح ما هو المقصود بهذا التعريف بعد أن وضحنا ذلك عند التعرض للمشكله الاقتصاديه .

و علم الاقتصاد Ecomomics يتضمن قسمين أساسيين :

(١) الاقتصاد الجزئى Microeconomics

(٢) الاقتصاد الكلي Macroecomonics .

والاقتصاد الجزئي يختص بدراسة سلوك الوحدات الاقتصاديه الصغيرة والتي تمثل خلايا الاقتصاد ككل ، مثال ذلك المستهلك والمنتج وعنصر الانتاج والسلعه . و يركز الاقتصاد الجزئي بذلك على دراسة العناصر التاليه للمشكله الاقتصاديه :

(أ) تخصيص الموارد ، و كيف يتحدد سعر السلعه والكميه المنتجه منها في السوق وكيف توزع الموارد بين المنشآت الانتاجيه .

(ب) اختيار التكنولوجيا الملائمه ، وكيف يتحدد سلوك التكاليف والانتاج .

(جـ) توزيع الدخل (الانتاج) بين عناصر الانتاج المختلفه كالعمل ورأس المال والأرض والتنظيم .

أما الاقتصاد الكلي فهو يختص بدراسه النشاط الاقتصادى على مستوى المجتمع ككل مثال ذلك الناتج القومي والعمالة الكليه والاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي . ويركز الاقتصاد الكلي على دراسه العناصر التاليه للمشكله الاقتصاديه :

(أ) التوظف الكامل أو العماله الكامله والبطاله .

(ب) استقرار الأسعار ودور النقود والبنوك فيها .

(جـ) النمو الاقتصادى .

(د) دور التجاره الخارجيه مع الدول الأخرى في التأثير على العناصر السابقه .

المبحث الثالث

المشكله الاقتصاديه فى ظل الأنظمة المختلفه

لا يختلف مفهوم المشكله الاقتصاديه من نظام اقتصادى لآخر ، وانما تختلف طريقة العلاج . ويتعين ملاحظة أن التعرض لكيفية علاج المشكله الاقتصاديه فى ظل الأنظمه المختلفه لا يتم بهدف توضيح كيف أن هذه الأنظمه تحل هذه المشكله حلا نهائيا أو تتخلص منها ، وذلك لأن هذا أمر غير ممكن ، وانما الهدف هو توضيح كيف تستطيع هذه الانظمه التخفيف من حده هذه المشكله ونفرق فى هذا الصدد بين ثلاثة أنظمه :

(١-٣-١) النظام الرأسمالى .

(١-٣-٢) النظام الاشتراكى .

(١-٣-٣) النظام المختلط .

وسوف نلقي الضوء على كل نظام من هذه الأنظمه محاولين التعرف على الكيفيه التى يعالج بها كل واحد منها المشكله الاقتصاديه بغرض التخفيف من حدتها .

(١-٣-١) النظام الرأسمالى :

أولا : دعائم النظام الرأسمالى :

يقوم النظام الرأسمالى فى صورته النظريه على عدد من الدعائم الأساسيه التى تجعله متميزا عن غيره من الأنظمه الأخرى . و يمكن تلخيص هذه الدعائم فيما يلى :

(١) الرشد الاقتصادى :- يفترض هذا النظام فى فكره النظرى ان الأفراد يتصفون بالرشد الاقتصادى فى تصرفاتهم . فالأفراد المستهلكون عندما يحصلون على دخولهم فأنهم ينفقونها فى شراء التوليفه من السلع والخدمات التى تعظم رفاهيتهم . والأفراد المنتجون عندما يستخدمون مواردهم فأنهم يستخدمونها فى انتاج السلع والخدمات التى تعظم أرباحهم .

(٢) الحريه الاقتصاديه :- نظرا لأن الأفراد يتمتعون بالرشد الاقتصادى فأنهم ليسوا فى حاجة لوصاية من جانب طرف آخر ليدلهم أو ليجبرهم على اتباع التصرفات التى تحقق مصالحهم الخاصة . فالفرد الرشيد هو أقدر الأطراف على معرفه مصلحته الخاصه والسعى وراء تحقيقها . ومن هذا المنطلق يدعو هذا النظام الى ضرورة ترك الحريه للأفراد لاتمام أنشطتهم الاقتصاديه على النحو الذى يختارون دون تدخل من جانب الحكومه الا فى أدنى الحدود . والتدخل الحكومى لا يتعين أن يتم الا فى الحالات التى لا يقوى الأفراد على القيام بها كأداء الخدمات العامه ممثلة فى الدفاع والأمن الداخلى والعداله وغيرها .

والحريه الاقتصاديه تتضمن حريه الاختيار فى الاستهلاك والانتاج والعمل ، وحريه التحرك للموارد من مكان لآخر ومن مجال عمل لآخر ، وحريه التجاره دون فرض أى قيود عليها .

(٣) الملكيه الخاصه :- اذا كان النظام الراسمالى يقوم على أساس فكرة الحريه الاقتصاديه ممثلة فى حريه الاختيار وحرية التحرك وحريه التجاره فان مثل هذه الحريه لن يكون لها أى معنى أو أثر مالم يتاح للفرد فرص تملك الموارد التى يستطيع من خلالها أن يترجم هذه الحريه الى نشاط (انتاجى او استهلاكى) ملموس

ولذلك فان من دعائم هذا النظام حرية الملكيه الخاصه بدون قيود . ولعل هذا يعنى أن القطاع الخاص هو القطاع الذى يحتل النسبه الأكبر من الانتاج والاستهلاك والتجاره فى ظل النظام الرأسمالى .

(٤) الحافز المادى الخاص :- يعتبر العائد المادى أو المنفعه الخاصه التى يحصل عليها الفرد من اداء مهمه ما هو الحافز الأساسى للقيام بهذه المهمه .

فالحافز الذى يدفع صاحب الأرض لاستخدامها فى استخدام ما هو الريع الذى يحصل عليه من استخدامها ، والحافز الذى يحفز صاحب رأس المال لاستخدامه فى مجال ما هو الفائده التى يحصل عليها ، والحافز الذى يحفز المنظم لاستخدام موارده فى انتاج سلعه ما هو الربح ، والحافز الذى يدفع مستهلك ما لشراء سلعة ما هى المنفعه الخاصه التى يحصل عليها من استهلاك هذه السلعه ، وهكذا . ومن هذا المنطلق فان الحافز الذى يجعل الفرد يفضل بديل ما عن بديل آخر هو مستوى العائد المادى أو المنفعه الخاصه التى يحصل عليها من كل بديل . فالعامل مثلا سوف يفضل الوظيفه أ عن الوظيفه ب اذا كان الأجر الحقيقى بالوظيفه أ أعلى منه بالوظيفة ب ، والمنظم سوف يفضل انتاج السلعه أ عن السلعه ب اذا كان معدل الربح فى أ أعلى منه فى ب وهكذا .

(٥) المنافسه الحره :- ومن دعائم النظام الرأسمالى فى صورته النظريه ضروره توافر المنافسه الكامله فى السوق سواء كانت سوق سلعه أو خدمه أو عنصر انتاجى . ومن شروط المنافسه الكامله وجود عدد كبير من المشترين والبائعين فى السوق بحيث لا يكون لأى واحد منهم قوه احتكاريه يتميز بها عن الآخرين وتمكنه من البيع أو الشراء بسعر مختلف عنهم . كذلك تجانس

وحدات السلعه فى كل أنحاء السوق بحيث لايمكن لبائع أو مشترى أن يحصل على أو يدفع سعر مختلف عن الآخرين بحجه اختلاف نوعية السلعه . ويضاف لذلك حرية الدخول والخروج الى ومن السوق بدون قيود ، والعلم الكامل بأحوال السوق من قبل كل المشترين والبائعين حتى لا يقرر أحدهم شيئا لا يعلمه الآخر . ولهذه الأسباب يسمى النظام الرأسمالى بنظام السوق الحره .

ثانيا : علاج المشكله الاقتصاديه فى ظل النظام الرأسمالى :

يعتبر السوق هو الجهاز الذى يتحدد من خلاله أثمان السلع والخدمات واثمان عناصر الانتاج وذلك بتفاعل قوى الطلب والعرض. ولذلك هناك من يسمى السوق بجهاز الثمن . ويعتبر السوق هو الجهاز الذي يعتمد عليه النظام الرأسمالي لعلاج المشكله الاقتصاديه بجميع عناصرها بصوره تلقائيه ، ودون تدخل من قوى خارجيه كالحكومه . وسوف نلقى الضوء على كيفية علاج المشكله الاقتصاديه بجميع عناصرها فى ظل هذا النظام فيما يلى :

(١) التخصيص الأمثل للموارد :

يقوم الأفراد ببيع خدمات عناصر الانتاج التى لديهم للمنتجين ويحصلون مقابل ذلك على دخول . فالعمال يحصلون على الأجور مقابل بيع خدمة عملهم ، وأصحاب الأرض يحصلون على الريع مقابل تأجير أرضهم وأصحاب رأس المال يحصلون على الفوائد مقابل اقراض أموالهم والمنظمون يحصلون على الأرباح مقابل خدمات التنظيم للعمليه الانتاجيه . وبحصولهم على الدخول يقوم الأفراد بانفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكيه والانتاجيه التى يفضلونها .

ونأتى هنا للسؤال الأول : ماذا ننتج ؟ بالطبع عندما يشترى المنتجون خدمات عناصر الانتاج فانهم سوف يوجهونها لانتاج السلع والخدمات التى يطلبها المستهلكون ويعبرون عن ذلك بانفاقهم عليها . فكل قرش ينفقه المستهلك فى شراء سلعه ما يكون بمثابة صوت من جانبه لتأييد انتاج هذه السلعه . هذا فى حين أن السلع والخدمات التى لم ينفق عليها أحد شيئا فأنها تسقط من قائمة السلع والخدمات التى يوجه المجتمع موارده لانتاجها .

أما عن السؤال الثانى : كم ننتج ؟ فيلاحظ أن المستهلكين سوف يقومون بتوزيع انفاقهم على السلع والخدمات وفقا لتفضيلاتهم . وسوف تنعكس هذه التفضيلات فى أسعار السلع والخدمات . حيث كلما زاد الطلب على سلعة ما بدرجه أكبر من غيرها كلما ارتفع سعرها نسبيا ، و كلما كان انتاجها أكثر ربحيه من وجهة نظر المنتجين ، الأمر الذى يؤدى لتوجيه كميات أكبر من الموارد لانتاجها . أي أن السلع التي تحقق معدلات ربح أعلى تحظى بكميات أكبر من الموارد ، وهى نفسها التى يكون المنتجون أقدر على دفع عوائد أعلى لعناصر الانتاج لجذبهم اليها . وهكذا فان تخصيص الموارد بين السلع والخدمات يتم على أساس تحركات الأسعار.

(٢) اختيار التكنولوجيا الملائمة :

يلاحظ أن كل فن انتاجى ينطوى على نسبة مزج معينة بين عناصر الانتاج ، مثال ذلك أن يحتوى الفن الأنتاجى " أ "على ٢٠ وحدة من العمل و ٥ وحدات من رأس المال . وفى أسواق عناصر الأنتاج كسوق العمل وسوق رأس المال تتحدد أسعار خدمات هذه العناصر بفعل قوى الطلب والعرض . وباستخدام هذه الأسعار يمكن تحديد تكلفة إنتاج الوحدة فى ظل كل فن إنتاجى . ونظراً لرشدهم

الإقتصادى فإن المنتجين سوف يقدمون على إختيار الفن الأنتاجى الذى يمكنهم من إنتاج السلعة بأقل تكلفة ممكنه . ويمكن توضيح تلك الفكرة باستخدام المثال التوضيحي بالجدول (١-١) :

جدول (١-١)

مثال توضيحي لكيفية حساب تكلفة الوحدة في ظل الفنون الانتاجية المختلفة

عنصر الانتاج	ثمن وحدة العنصر	الفن الانتاجي أ		الفن الانتاجي ب	
		كمية مستخدمة من العنصر	تكلفة الوحدة من السلعة	كمية مستخدمة من العنصر	تكلفة الوحدة من السلعة
العمل	٥	٢٠	١٠٠	١٠	٥٠
رأس المال	١٠	٥	٥٠	١٥	١٥٠
			١٥٠		٢٠٠

ويلاحظ بالجدول (١-١) أن الفن الأنتاجى أ يستخدم ٢٠ وحدة من خدمة العمل ، ٥ وحدات من خدمة رأس المال . ولما كان ثمن وحدة العمل ٥ جنيه وثمن وحدة رأس المال ١٠ جنيهات ، اذن تكلفة الوحدة = (٢٠×٥) + (١٠ × ٥) = ١٥٠ جنيه . وكذلك الأمر بالنسبة للفن الأنتاجى ب حيث تكلفة الوحدة ، فى ظله = ٢٠٠ جنيه . وفى هذه الحالة نجد أن التكنولوجيا التى تنطوى على الفن الأنتاجى" أ " أكثر ملائمة من التكنولوجيا التى تنطوى على الفن " ب " . ويلاحظ أن الأثمان هى التى ساعدت على إختيار التكنولوجيا الملائمة فى هذه الحالة .

(٣) تحقيق التوظيف الكامل للموارد :

اذا كان هناك موارد عاطلة بالمجتمع فإن هذا يعنى أن الكمية المعروضة من هذه الموارد أكبر من الكمية المطلوبة عند الأسعار السائدة . ومن ثم فإن وجود فائض من الموارد بدون إستخدام يحفز أصحاب هذه الموارد على تقديمها للإستخدام عند أسعار أقل ، وتنخفض أسعار عناصر الانتاج الفائضة بفعل التنافس بين أصحابها . وبانخفاض أسعار عناصر الأنتاج يزداد الطلب عليها ويستمر فى التزايد حتى يتم إستخدام كل الموارد المعطلة فى المجتمع . ويترتب على إستخدام الموارد المعطلة زيادة الانتاج ، ولكن زيادة الانتاج تؤدى لزيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات بمقدار يستوعب كل الزيادة فى الانتاج . وهكذا بفعل تحرك الأسعار يتم تحقيق التوظف الكامل للموارد ويتم استيعاب كل الانتاج الناجم عنه من قبل المستهلكين .

(٤) تحقيق الاستقرار فى الأسعار :

إذا إفترضنا أن الطلب الكلى على السلع والخدمات ازداد فإن الأثر المباشر لهذه الزيادة سوف ينعكس فى إرتفاع الأسعار فى الفترة القصيره نظراً لأن الزيادة فى الأنتاج تحتاج لوقت أطول نسبيا قبل أن تحدث . ولكن إرتفاع الأسعار سوف يحفز زيادة الأنتاج فى الفترة الطويلة نظراً لأنه يزيد من معدلات الأرباح . وبزيادة الأنتاج من السلع والخدمات تنخفض الأسعار مرة أخرى لمستواها قبل زيادة الطلب ، وهكذا يتحقق الاستقرار فى الأسعار فى الأجل الطويل .

(٥) تحقيق التوزيع العادل للدخل :

يوجد لكل عنصر من عناصر الأنتاج سوق يتحدد فيه ثمن خدمته ، فهناك سوق العمل الذى يتحدد فيه الأجر ، وهناك سوق

رأس المال الذى يتحدد فيه الفائدة ، وهناك سوق الأرض الذى يتحدد فيه ريع تأجير الأرض . وكل عنصر من هذه العناصر يتحدد دخله وفقاً للكمية المستخدمة منه وثمن الوحدة من خدمته وكليهما يتحدد فى السوق . أى أن :

دخل العنصر = الكمية المستخدمة من العنصر × ثمن الوحدة من العنصر

أما بالنسبة لعنصر التنظيم فإن دخله يتحدد كمتبقى وليس له سوق يتحدد فيه ثمن خدماته ، حيث :

الربح (الخسارة) = الايرادالكلى - التكاليف الكلية

وهكذا فإن جهاز الثمن يتولى توزيع الدخل بين عناصر الأنتاج كل حسب مساهمته فى العملية الأنتاجية .

(٦) تحقيق النمو الاقتصادى :

مع مرور الزمن يزداد عدد السكان وتزداد الاحتياجات كما تتطور ، فيزداد الطلب الكلى على السلع والخدمات وترتفع الأسعار الأمر الذى يحفز المنتجين على زيادة الأنتاج لمقابلة الزيادة فى الطلب . ومن ناحية أخرى يعمل المنتجون على إختراع طرق إنتاجية جديدة سعيا وراء تحقيق مزيد من الأرباح . ويترتب على هذه الأختراعات الجديدة تحسين نوعية الأنتاج وانخفاض أسعاره وهذا من شأنه أن يزيد الطلب على هذه السلع ، ويحفز على زيادة الأنتاج وتحقيق النمو الأقتصادى .

وهكذا فإن تحركات الأسعار تحفز النمو الأقتصادى . ومن بين الدول التى تعتنق الفكر الرأسمالى دول أوربا الغربية كفرنسا وألمانيا وانجلترا وكذلك الولايات المتحدة واليابان .

ثالثا : مفهوم الثمن فى السوق الحر :

يمكن تعريف ثمن سلعة أو خدمة ما بأنه القيمة التبادلية للوحدة من السلعة أوالخدمة فى السوق معبراً عنها بوحدات من أى شىء آخر . ويمكن التفرقة فى هذا الصدد بين الثمن النقدى (المطلق) والثمن الحقيقى (النسبى) . فالثمن النقدى يشير الى القيمة التبادلية للوحدة من السلعة معبراً عنها بوحدات نقود ، مثال ذلك ثمن كيلو سمك بلطى = ١٠ جنيهات أو ثمن كيلو لحم بقرى =٢٠ جنيها . أما الثمن الحقيقى أو النسبى فهو يشير لقيمة الوحدة من السلعة بدلالة وحدات من سلعة أخرى . أي أن :

$$\text{الثمن الحقيقي أو النسبي لسلعة ما} = \frac{\text{الثمن النقدي لهذه السلعة}}{\text{الثمن النقدي لسلعة أخرى}}$$

فالثمن الحقيقى للحم البقرى =٢٠ ÷ ١٠ = ٢ ولعل هذا يعنى أن الثمن النقدى لكيلو اللحم البقرى ضعف الثمن النقدى لكيلو السمك البلطى . أو أن كيلو اللحم البقرى = ٢ كيلو سمك بلطى . ويلاحظ فى هذا الصدد أن تغير الثمن النقدى لسلعة ما قد لا يؤدى لتغير سعرها الحقيقى أو النسبى . فإذا إرتفع الثمن النقدى للحم البقرى بنسبة ٢٥ ٪ من ٢٠ جنيها إلى ٢٥ جنيها ، وإرتفع فى نفس الوقت الثمن النقدى لكيلو السمك البلطى بنفس النسبة من ١٠ جنيهات إلى ١٢,٥ جنيها ، فإن الثمن الحقيقى أو النسبى للحم البقرى سيظل ثابتا = ٢٥ ÷ ١٢,٥ = ٢ . ولعل هذا يعنى أن اللحم البقرى لم يصبح أغلى نسبيا من غيره من السلع فى هذه الحالة بالرغم من إرتفاع ثمنه النقدى . وعموما فإن السلعة التى يرتفع سعرها النسبى لأى سبب من الأسباب (انخفاض سعر سلعة أخرى) يقال أنها أصبحت أغلى نسبيا من السلعة المقارنه معها ، والعكس صحيح . ويلاحظ بوجه عام أنه

عند الكلام عن ثمن السلعة فالمقصود به عادة ما يكون هو الثمن النقدى أو المطلق ، واذا ما أريد الثمن الحقيقى فإنه ينص عليه صراحة .

وحتى يكون للسلعة ثمن يتعين أن يتوافر فيها عدد من الخصائص والتى يمكن أن نوضحها بالتعرض للمفهوم الاقتصادى للسلعة . وفى هذا الصدد تعرف السلعة بأنها أى شىء نافع ونادر نسبيا وذات وحدات متجانسة ومتميزه عن غيرها من الأشياء . ومن ثم فإن أول صفة من صفات السلعة هى أن تكون شيئا نافعا . والشىء النافع فى ظل المفهوم الرأسمالى هو الشىء الذى يشبع رغبه بشرية بغض النظر عما إذا كانت رغبه خيرة أم شريرة ، ومن هذا المنطلق يعتبر الخمر شىء نافع . وإن كان هذا يختلف عن المفهوم الأسلامى والذى يشير للشىء النافع على أنه الشىء الذى يشبع رغبة بشرية خيره . ومن هذا المنطلق يفرق المفهوم الاسلامى بين الطيبات والخبائث . فالطيبات هى الأشياء التى تشبع رغبات بشرية ذات نزعه خيره ، أما الخبائث فهى الأشياء التى تشبع رغبات بشرية ذات نزعه شريرة . وفى هذا الصدد يقول الله سبحانه وتعالى " ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث " . ومن ثم فإن الخمر ليس سلعة من وجهة نظر المفهوم الأسلامى . وعموما فإن الأشياء التى لايوجد لها إستخدام عند الإنسان ، لا يوجد عليها طلب ، ومن ثم ليست سلعة . ومن أمثلة ذلك مخلفات الزبالة ومياه المجارى لا تعتبر سلع فى الحالات التى لا تستخدم فيها لأنها لا تكون نافعه .

أما عن الصفة الثانية للسلعة الاقتصادية أن تكون نادرة نسبيا . أى أن الكميات المتاحة منها تكون أقل من القدر اللازم لإشباع الحاجة اليها إشباعاً كاملاً . وفى هذا الصدد يلاحظ أن الشىء

إذا كان وفيراً نسبياً ، أى أن الكميات المتاحة منه أكبر من القدر اللازم لإشباع الحاجة اليه إشباعاً كاملاً ، مثل الهواء فهو لايعتبر سلعة بالمفهوم الأقتصادى حتى ولو كان شيئاً نافعاً . ففى هذه الحالة لن يقبل أحد على بيعه أو شراءه ويسمى سلعة حرة . ويلاحظ أن صفتى النفع والندرة هما اللذان يجعلان للشيء ثمنا ومن ثم يجعلان منه سلعة إقتصادية .

ومن صفات السلعة وفقا للمفهوم الأقتصادى تجانس وحداتها تجانسا تاما وتميزها عن غيرها من السلع . فاللحم ليس سلعه واحدة بالمفهوم الأقتصادى وإنما مجموعة من السلع . فهناك اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء . واللحوم الحمراء تحتوى على أنواع عديدة منها اللحم البقرى واللحم الجاموسى ولحم الأغنام ولحم الجمال وكل نوع منها ينقسم لأكثر من نوع حسب عمر الحيوان ، فهناك مثلاً اللحم العجالي واللحم الشمبرى . أما عن اللحوم البيضاء فهى تتعدد بتعدد الطيور التى يمكن أكلها . وهكذا فإن كل نوع من هذه الأنواع يعتبر سلعة مختلفة عن غيرة لعدم تجانس الوحدات ، ولذا فإن لكل نوع ثمن مختلف . وإذا كان اختلاف النوع يجعل من الشيء الواحد سلعاً مختلفة فإن اختلاف الزمان يجعل من نفس الشيء سلعه مختلفة . فالقمح والأرز فى مواسم حصادها تكون أكثر وفرة نسبياً منها فى المواسم الأخرى ، ولذا فإن أسعارها فى مواسم غير موسم الحصاد غالباً ما تكون أعلى منها فى موسم الحصاد . كما أن إختلاف المكان يجعل من نفس الشيء سلعة مختلفة ذات سعر مختلف ، مثال ذلك الملابس الثقيلة التى تعتبر سلعة يحتاج اليها سكان المناطق الباردة بدرجة كبيرة ، فى حين قد لا يحتاج اليها سكان المناطق الحارة . ومن ثم فإن أسعارها فى المناطق الباردة كثيراً مما تكون أعلى منها

فى المناطق الحارة . نخلص مما سبق إلى أن التميز النوعى أو الزمنى أو المكانى يؤثر فى ثمن السلعة لأنه يجعل من الشيء الواحد بالمفهوم العادى سلعاً مختلفة بالمفهوم الإقتصادي .

ويشير التعريف السابق الى الثمن على أنه قيمة تبادلية . ولعل هذا يعنى أن الثمن هو القيمة التى يتبادل وفقا لها البائعون والمشترون السلعة فى السوق . والسوق بالمفهوم الأقتصادى قد يختلف عن السوق بالمفهوم العادى . فالسوق بالمفهوم العادى يشير إلى المكان الذى يلتقى فيه البائعون والمشترون بصورة مباشرة لتبادل السلع والخدمات . ولكن لا يرتبط السوق وفقا للمفهوم الأقتصادى بمكان معين ، كما لا يتعين أن يتم الاتصال بين البائعين والمشترين فيه بصورة مباشرة . فهناك عديد من السلع التى تباع وتشترى عبر التليفون أو التيلكس أو الفاكس أو شاشات الكمبيوتر ومن خلال وسطاء أو سماسرة يتوسطون بين متعاملين فى دول مختلفة ، أو فى أجزاء متباعده داخل نفس البلد ، ودون لقاء مباشر بين البائعين والمشترين . ومن أمثلة ذلك العملات الأجنبية والأسهم والسندات وبعض السلع الأساسية كالقطن والقمح والصوف والمطاط وكذلك المعادن النفيسة كالذهب . ومن ثم فإن السوق بالمفهوم الأقتصادى هو التنظيم الذى يمكن للبائعين والمشترين أن يكونوا على اتصال مستمر ببعضهم البعض من خلاله ولو بطريقة غير مباشرة ، وبحيث يؤدى تغير السعر فى أحد أجزاءه إلى تغير السعر فى الأجزاء الأخرى . ومن ثم فوفقا لهذا التعريف تتمثل الأركان الأساسية للسوق وفقا للمفهوم الأقتصادى فى :

(أ) الاتصال المستمر بين البائعين والمشترين ولو بصورة غير مباشرة .

(ب) سيادة سعر واحد في كل أجزاء السوق وإلا تعددت الأسواق بتعدد الأسعار .

رابعا : انتقادات النظام الرأسمالي الحر :

يعاني النظام الرأسمالي الحر من بعض النقائص التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

(١) يلعب معيار الربح دور كبير في تخصيص الموارد بين السلع والخدمات المختلفة ، فالمنتجون عادة ما يوجهون مواردهم لأنتاج السلع والخدمات التي تحقق لهم أعلى معدلات ربح ممكنه . ولما كانت السلع الكمالية التي يطلبها قلة من الأغنياء تتسم بإرتفاع أسعارها نسبيا وارتفاع معدلات الربح في أنتاجها ، فإنها أقدر على إستقطاب مواردالمجتمع من السلع الضرورية التي تطلبها الأغلبية العظمي من السكان وتتسم بأنخفاض معدلات الربح عند إنتاجها . ولعل هذا يعنى أن حرية السوق قد تعمل على تخصيص الموارد في صالح أنتاج السلع الكمالية وفي غير صالح السلع الضرورية بالرغم من كون الأخيرة لازمه لإشباع احتياجات أو رغبات الطبقة العريضة من الشعب . فالعبرة في السوق ليست بمدى ضرورة السلعة ولكن بمدى مقدرة من يطلبها على الدفع .

(٢) في ظل النظام الرأسمالي لا يوجد هناك تنسيق بين المشروعات الخاصة المنتجة للسلع والخدمات المختلفة . فكل صاحب مشروع ينتج الكمية التي يعتقد أنها تعظم أرباحه . ويترتب على هذا أنه قد يتم إنتاج كميات من السلع من جانب المشروعات المختلفة أكبر من الكميات المطلوبة في بعض السنوات ، وقد يتم إنتاج كميات من السلع أقل من الكميات المطلوبة في بعض السنوات الأخرى ، مما

يعرض المجتمع لنوع من التقلبات الأقتصادية فى الأنتاج والأسعار . أي يخلق نوعاً من عدم الاستقرار الأقتصادى .

(٣) فى ظل النظام الرأسمالى توجد هناك فرصة لنمو المشروعات الأنتاجية حتى تصل لوضع احتكارى تسيطر فى ظله على نسبة كبيرة من أنتاج السوق وتتحكم فى السعر الذى تبيع به للمستهلك . ففي ظل هذا النظام لا توجد هناك قيود على حجم المشروع ولا على حجم الملكية الخاصة . وكثيراً ما تلجأ المشروعات الاحتكارية لرفع الأسعار بدرجة كبيرة فى مواجهة المستهلك بغرض تحقيق معدلات ربح مرتفعه مما يضر بمصلحة المستهلك .

(٤) توجد هناك فرصة لعدم عدالة توزيع الدخل بدرجة كبيرة فى ظل النظام الرأسمالى . فأسعار السلع تتحدد وفقا لقوى الطلب والعرض ، ولذلك فإن السلع التى تتميز بندرة نسبية أكبر تكون أسعارها مرتفعه نسبياً بالمقارنه مع السلع التى تتميز بندرة أقل، الأمر الذى يترتب عليه إرتفاع دخول منتجى النوع الأول من السلع بدرجة أكبر من دخول منتجى النوع الثانى . ومن ناحية أخرى عادة ما تكون المشروعات الاحتكارية كبيرة الحجم أقدر على رفع أسعارها من المشروعات صغيرة الحجم ، مما يترتب عليه إرتفاع دخول أصحاب الأولى بدرجة أكبر بكثير من دخول أصحاب الثانية . وكذلك الأمر بالنسبة لبعض المهن ، حيث نجد أن المهن الحرة التى يوجد ندرة نسبية كبيرة فى القائمين بها تكون أجورهم مرتفعه جداً ، فى حين أن المهن الحرة التى يوجد فيها ندرة نسبية أقل تكون أجور القائمين بها منخفضة نسبياً .

(٥) كثيراً ما تتناقض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة فى ظل النظام الرأسمالى الحر . فالمنتجون كثيراً ما يتخذون قرارات بأنتاج بعض السلع أو باستخدام بعض طرق الأنتاج نظراً لأنها تحقق لهم أقصى ربح مادى ممكن ، بغض النظر عما تحدثه من آثار سلبية على المجتمع . فقد يقبل المنتج على اقامة مصنع يحدث أدخنه ضارة بصحة الأفراد أو يلوث البيئة بمخلفاته ، مما يؤدى لإرتفاع التكلفة الأجتماعية دون أن يعبأ هذا المنتج بها لأنه لا يتحملها .

(١-٣-٢) النظام الاشتراكى :

أولا : دعائم النظام الاشتراكى :

يقوم النظام الاشتراكى على عدد من الدعائم الأساسية التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

(١) **الملكية العامه** : يقر هذا النظام ضرورة تملك الدولة لجميع عناصر الأنتاج وعدم إباحة الملكية الخاصة للأفراد إلا فى أضيق الحدود . ولعل الفلسفة التى يستند اليها هذا النظام هى أن إباحة الملكية الخاصة يترتب عليها وجود طبقتين فى المجتمع ، طبقة مالكه وهى عادة ما تمثل القلة الغنية وطبقة غير مالكه وهى عادة ما تمثل الأغلبية الفقيرة من العمال . ووجود طبقتين على هذا النحو يتيح الفرصة للطبقة المالكة لأن تستغل الطبقة غير المالكة من العمال حيث تستخدمها فى العمل ولا تعطيها إلا حد الكفاف وتستولى هى على ما تبقى من قيمة الأنتاج وهو ما أسماه ماركس بفائض القيمة . وهذا يعنى أن فائض القيمة = قيمة الأنتاج - أجور الكفاف . ولقد اعتبر ماركس أن فائض القيمة من حق العمال لأنهم هم الذين أنتجوه ، ومن ثم فإن حصول الطبقة المالكة عليه وهى لم تسهم فى

الأنتاج يعتبر نوع من الأستغلال . وللقضاء على إستغلال الطبقة المالكة للطبقة غير المالكه يتعين أن تتحول كل الموارد لتصبح مملوكة لكل الشعب ممثلاً فى الدولة . ولذلك يقر هذا النظام تأميم الملكيات الخاصة وتحويلها لملكيات عامة لتحقيق عدالة التوزيع . ويصبح بذلك القطاع العام هو المسيطر فى ظل هذا النظام على الأنتاج ويتضائل دور القطاع الخاص لأدنى الحدود .

(٢) **المصلحة العامة** : لا تعتبر المصلحة الخاصة هى الحافز على العمل فى ظل هذا النظام وإنما المصلحة العامة. فالأفراد لا يعملون بغرض تحقيق أقصى ربح خاص لهم وإنما بغرض تحقيق المصلحة العامة للمجتمع . ولذلك فإن موارد المجتمع قد توجه لإنتاج سلع تتسم بانخفاض معدلات الربح فيها لأنها ضرورية للأغلبية العظمى من أفراد المجتمع . كما قد يتم تفضيل إستخدام منتجات محلية فى الأنتاج رغم كونها ذات تكلفة أعلى ونوعية أردىء من المنتجات المستوردة وذلك لتشجيع المشروعات القومية . كما قد يتم الاقبال على إستخدام الأيدى العاملة رغم أنخفاض درجة مهارتها ومن ثم أنخفاض مستوى أنتاجيتها وذلك بهدف رفع كفاءة العمالة القومية بالتدريب وزيادة دخولها . وهكذا فإن المصلحة العامة هى الهدف من إستخدام الموارد وليس المصلحة الخاصة التى تستند الى معيار الربح الخاص .

(٣) **التخطيط الالزامى** : إذا كان النظام الرأسمالى يعتمد على جهاز الثمن أو السوق الحرة فى علاج المشكلة الأقتصادية، فإن النظام الأشتراكى يعتمد على ما يسمى بجهاز التخطيط فى علاج هذه المشكلة . والتخطيط الالزامى يتمثل فى " تحديد أهداف معينة وتحديد الأساليب اللازمه لتحقيقها بأقل تكلفة اجتماعيه ممكنه ، مع إلزام

جميع مؤسسات الدولة على تحقيق هذه الأهداف من خلال الأساليب المحددة بالخطة عبر فترة زمنية معينة " . وجهاز التخطيط هو عبارة عن هيئة مركزية عليا تتولى تحديد الأهداف والوسائل اللازمه لتحقيق هذه الأهداف من خلال خطة قومية شاملة .

ثانياً : علاج المشكلة الإقتصادية فى ظل النظام الإشتراكى :

يعتمد النظام الإشتراكى على جهاز التخطيط فى علاجه للمشكلة الإقتصادية بجميع عناصرها ، حيث :

(١) يقوم جهاز التخطيط بتحديد السلع والخدمات التى يتعين إنتاجها باستخدام موارد المجتمع فى الخطه . كما يحدد الكمية التى يتعين إنتاجها من كل سلعة أو خدمه . بالإضافة إلى أنه يحدد الكمية التى يتعين على كل مشروع من مشروعات القطاع العام أن يقوم بإنتاجها كل عام .

(٢) يحدد جهاز التخطيط أيضاً الفنون الإنتاجية التى يتعين إستخدامها فى الإنتاج . وليس من الضرورى أن تكون هذه الفنون هى التى تنتج السلع بأقل تكلفة خاصة ممكنة ، ولكن يتعين أن تساهم فى تحقيق الأهداف العامه مثال : أن تكون كثيفة العمل لتساهم فى تحقيق العماله الكاملة إذا كان المجتمع لديه عماله وفيرة ، وأن تكون من النوع الذى يكثف من أستخدام المنتجات المحلية حتى لو كانت من النوع الردئ لتشجيع المشروعات القومية وهكذا .

(٣) يتم توزيع الإنتاج من خلال تحديد المرتبات للكوادر المختلفة ، بالاضافة الى التحكم فى توزيع السلع من خلال نظام البطاقات، و بحيث تكون المرتبات المنصرفة كافية على المستوى القومى لشراء كميات السلع المطروحة فى منافذ التوزيع الحكومية

بالضبط . ويحرص هذا النظام على أن يحصل كل فرد على حد أدنى من الضروريات .

(٤) كما تحدد الحكومة أسعار السلع والخدمات بحيث لا تفوق حد أقصى معين وهى تحاول بذلك أن تحقق استقراراً فى الأسعار .

(٥) يحاول جهاز التخطيط أن يحقق التوظف الكامل من خلال خلق وظائف لكل القوى العاملة فى جميع مؤسسات الدولة ، حيث تتعهد الدولة بتوظيف كل الخريجين فى وظائف تتبع الجهاز الحكومى أو القطاع العام .

(٦) يتولى جهاز التخطيط مهمة تحقيق النمو الإقتصادى، حيث يحدد فى الخطة معدل النمو الذى يتعين تحقيقه ، ثم يضع بالخطه أيضاً المشروعات الإنتاجية الجديده التى يتعين إنشائها لتحقيق هذا المعدل . بالاضافة الى أنه يحدد الجهات التى تتولى تنفيذ هذه المشروعات ومصادر التمويل .

وهكذا فان علاج المشكلة الإقتصادية فى ظل النظام الإشتراكى يتم بطريقة آمرة من خلال جهاز التخطيط . ومن بين الدول التى كانت تتبع هذا النظام الاتحاد السوفيتى سابقا ورومانيا وبولندا وغيرها من دول المعسكر الشرقى .

ثالثاً : انتقادات النظام الإشتراكى :

يعانى النظام الإشتراكى من عدد من النقائص تتمثل فى :

(١) نظراً لإنعدام الحافز الخاص فى ظل هذا النظام فإن إنتاجية الفرد عادة ما تكون منخفضة بالمقارنة بالنظام الرأسمالى .

(٢) لا يتيح هذا النظام حرية الأختيار للمستهلكين لشراء السلع والخدمات التى يفضلونها ، وإنما يفرض عليهم سلع وخدمات

يختارها القائمون على التخطيط وفقاً لمعايير معينة . وتباع لهم هذه السلع بكميات محدده فى كثير من الحالات وفقاً لنظام البطاقات . ولاشك أن هذا يخل برفاهية المستهلك .

(٣) نظراً لأن الكميات المطروحه للبيع من بعض السلع فى منافذ التوزيع الحكومية كثيراً ما تكون أقل من الكميات المطلوبه منها ، فإن هذا يؤدى لوجود سوق سوداء لهذه السلع تباع فيه بأسعار أعلى بكثير من الأسعار التى تحددها الحكومه .

(٤) يعتمد هذا النظام على معايير كميه عند تقييمه لأداء المشروعات المختلفة . فالمشروعات التى تنتج الكميات المحددة لها فى الخطه تكون مشروعات ناجحه . ولاشك أن التركيز على الجانب الكمى فقط يؤدى للتهاون فى نوعية الإنتاج .

(٥) تؤدى البيروقراطية الشديدة الراجعه للمركزية فى التخطيط والتنفيذ فى ظل النظام الإشتراكى إلى عرقلة الإنتاج بدرجه كبيرة .

(١-٣-٣) النظام المختلط :

فى حقيقة الأمر تتبع جميع الدول نظاماً مختلطاً يجمع بين القطاعين العام والخاص . غير أن نسبة المزج بينهما تختلف من دولة لأخرى . فدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا واليابان تتغلب فيها نسبة القطاع الخاص (٧٥ ٪ - ٩٠ ٪) ، أما الدول الإشتراكية كالصين وكوبا والاتحاد السوفيتى سابقاً فتتغلب فيها نسبة القطاع العام (٨٢ ٪ - ٩٨ ٪) . وان كان النظام الإشتراكى قد تحلل في الفترة الأخيرة فى معظم الدول التى كانت تعتنقه . ولقد حاولت بعض الدول النامية ومنها مصر في بعض الأوقات أن تجمع

بين النظامين الرأسمالى والإشتراكى فى نظام مختلط رغبة منها فى أن تجمع بين مزايا النظامين وتتخلص من مساوئ كل منهما . فالنظام الرأسمالى وإن كان يتميز بالكفاءه العالية فى الإنتاج ، إلا أنه يؤدى لعدم عدالة التوزيع . والنظام الإشتراكى وإن كان يتميز بعدالة أكبر فى التوزيع ، فإنه يتسم بعدم الكفاءة فى الإنتاج . لذا قصد من النظام المختلط أن يجمع بين كفاءة النظام الرأسمالى وعدالة النظام الإشتراكى . ويسمح النظام المختلط بوجود الملكية العامه بجانب الملكية الخاصه ولذلك يتعايش فى ظله القطاعين العام و الخاص . غير أنه لايوجد هناك معيار موضوعى يحدد النسبه بين القطاعين ، ولذلك فإنها تختلف من مجتمع لأخر . ويمكن توضيح كيفية علاج المشكلة الاقتصادية فى ظل النظام المختلط فيما يلى :

(١) يتقاسم كل من القطاعين الخاص والعام (بجانب الجهاز الحكومى) موارد المجتمع . وبالنسبة للقطاع العام بمفهومه الشامل فهو يقوم بتخصيص الموارد التى يستحوذ عليها فى إنتاج السلع والخدمات التى تخدم المصلحه العامه ، وتلك التي لا يرغب القطاع الخاص أو لا يقوى على إنتاجها . ومن أمثلة هذه السلع والخدمات الصناعات الثقيله كالحديد والصلب التى لا يمكن للأفراد توفير رأس المال اللازم لها ، ومشروعات البنية الأساسية والتى لا تدر عائداً مباشراً بالرغم من كونها ضرورية لغيرها من مشروعات الإنتاج كرصف الطرق وإقامة الكبارى ، وشبكات الصرف الصحى . بالاضافة الى الخدمات التى تتطلب طبيعتها أن يقوم بها مشروع أحتكارى واحد كإنتاج الكهرباء والمياه النقيه والنقل العام والتليفونات، والخدمات الأساسية التى لابد أن يتمتع بها الجميع على مختلف مستوياتهم بغض النظر عن مقدرتهم على الدفع مثل الصحة والتعليم

والدفاع والأمن والعدالة . ويتم تخصيص الموارد فى هذه الحالة وفقاً لخطة يضعها جهاز التخطيط .

أما عن الموارد التى يمتلكها القطاع الخاص فتترك له الحريه لتخصيصها وفقاً لجهاز الثمن ، أى وفقاً لقوى السوق الحره . غير أن الحكومه قد تتدخل فى بعض الحالات لتصحيح ممارسات القطاع الخاص التى تتعارض فيها المصلحه الخاصة مع المصلحه العامه . ومن الأمثلة على ذلك أن تقوم الحكومه بفرض ضريبة مرتفعة على إنتاج أو أستهلاك بعض السلع الكماليه أو الترفيهية لتحد من الموارد الموجهه لإنتاجها ، أوتقوم بمنح دعم لإنتاج أو أستهلاك بعض السلع الضروريه لتشجع أنتاجها ، أو تفرض غرامه مرتفعه على الشركات التى تلوث البيئة حتى تدفعها لمحاولة القضاء على عوادمها دون أن تلوث البيئة .

(٢) تترك الحرية للقطاع الخاص لأن يختار التكنولوجيا الملائمة من وجهة نظره وهي التى تدنى من تكلفة إنتاجة . وتتدخل الحكومه بفرض قيود على أختيار التكنولوجيا فى بعض الحالات التى تتعارض فيها المصلحه الخاصه مع المصلحه العامة . فقد تُحَرم على القطاع الخاص أن يستخدم تكنولوجيا ما بالرغم من أن تكلفة الإنتاج فىظلها تكون منخفضة ، وذلك نظراً لأنها تلوث البيئة . أو قد تمنعه من إستيراد نوع من الفنون الإنتاجية لتوافر البديل المحلى له .

أما عن مشروعات القطاع العام بمفهومه الشامل فهى غالبا ما تفضل الفنون الإنتاجية التى تخدم المصلحه العامه ، مثال ذلك استخدامها الفنون كثيفة العمل بغرض تحقيق هدف العماله الكاملة ، أو استخدامها الفنون المكثفة للمدخلات المحلية للتوفير من استخدام العملات الصعبة فى الإستيراد .

(٣) يحرص القطاع الخاص على أن يستخدم الموارد المتاحه له إستخداماً كاملاً وفقاً للمنطق الذى يبنى عليه نظام السوق الحر . أما عن القطاع العام بمفهومه الشامل فهو يتبنى مفهوم التوظيف الكامل كأحد الأهداف الأساسيه التى يحرص على تحقيقها من خلال الخطة التى يضعها جهاز التخطيط . حيث يحاول توظيف كل ما لم يتم توظيفه فى القطاع الخاص .

(٤) وفيما يتعلق بتوزيع الدخل فهو يتم بالنسبه للعاملين فى القطاع الخاص على نفس الأسس التى توجد فى ظل نظام السوق الحر . غير أن الحكومه قد تتدخل مستخدمة بعض الأساليب لتخفف من حدة عدالة التوزيع التى قد تسود فى ظل النظام الحر . ومن أمثلة ذلك أن تضع الحكومه حد أدنى لا تنخفض الأجور دونه فى القطاع الخاص ، أو تلزم شركات القطاع الخاص بالتأمين على صحة العاملين فيها ودفع معاشات لهم بعد بلوغ سن المعاش ، أو تقوم بتحصيل ضرائب من الأغنياء وإنفاقها على مشروعات تفيد الفقراء كإقامة مساكن شعبية أو مستشفيات عامه أو مدارس ، أو تضع حد أقصى لإيجارات المنازل أو إيجارات الأراضي .

أما فيما يتعلق بالقطاع العام بمفهومه الشامل فإن توزيع الدخل للعاملين فيه يتم بناءً على قواعد معينه تحدد وفقا لها المرتبات، كالأقدميه وسنوات الخبره والتعليم وغيرها . وبجانب ذلك يعمل هذا القطاع على زيادة عدالة التوزيع على المستوى القومى ككل عن طريق بيع السلع الضرورية بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها ، وتوزيع بعض هذه السلع بالبطاقة لضمان حصول كل فرد محتاج على حد أدنى منها .

(٥) وبالنسبة لإستقرار الأسعار يحققها النظام المختلط من خلال عدد من الوسائل :

أ - يضع حد أقصى لأسعار بعض السلع الضرورية .

ب - يحد من الإصدار النقدي بحيث يتمشى مع الزيادة فى الإنتاج الحقيقى .

جـ - يقوم القطاع العام بإنتاج سلع وخدمات مماثلة لتلك التى ينتجها القطاع الخاص ويطرحها فى السوق بأسعار منخفضة ليحد من إرتفاع أسعارها فى السوق الحره .

(٦) أما فيما يتعلق بالنمو الأقتصادى ، فإن جهاز التخطيط يقوم بوضع خطه شاملة متكاملة للمشروعات الجديدة التى يتعين أن يقوم بها كل من القطاع العام والخاص لتحقيق معدل النمو المطلوب . وفيما يتعلق بالجزء الخاص بالقطاع العام من الخطه فهو يتم تنفيذه بطريقة آمرة . أما بالنسبه للجزء المتعلق بالقطاع الخاص فإن الحكومه تحاول حض مشروعات هذا القطاع على تنفيذه من خلال إتباع نظام الحوافز . ومن الأمثلة على ذلك أن تقوم الحكومة بتقديم قروض بدون فوائد (أو بفوائد مخفضه) للشركات التى تقوم بتنفيذ مشروعات معينه ، أو تقديم الأرض مجاناً (أو بأسعار مخفضة) للشركات التى تقوم بتنفيذ مشروعات فى مناطق معينه ، أو إعفاء الشركات التى تقوم بتنفيذ نوع معين من المشروعات من الضرائب لفترة محددة . كما قد تقوم الحكومة بفرض غرامه مرتفعه على الشركات التى تقوم بأقامة مشروعات معينه ، أو قد تمتنع عن منحها تراخيص للقيام ببعض الأنشطة لتبعدها عن مجالات معينه . وبالطبع ليس فى كل الحالات ينجح جهاز التخطيط فى إغراء شركات القطاع الخاص لتنفيذ الجزء الخاص بها فى الخطه .

ولعل من أكبر الإنتقادات التى توجه للنظام الإقتصادى المختلط خاصة عند ما يتبع من قبل الدول النامية أنه يترتب عليه الجمع بين مساوئ النظامين الرأسمالي والإشتراكى بدلا من الجمع بين مزاياهما . فالدول التى تتبع هذا النظام تعانى من مشاكل النظام الإشتراكى كعدم الكفاءة فى الإنتاج ، وظهور السوق السوداء فى عديد من السلع ، وعرقلة البيروقراطية لعجلة الإنتاج . كما تعاني من مشاكل النظام الرأسمالي كعدم عدالة التوزيع ، وعدم إستقرار الأسعار ، ووجود بطالة مرتفعة ، وغيرها .

الباب الثانى

تحليل الطلب ومرونته

الفصل الثانى : تحليل الطلب

الفصل الثالث : مرونة الطلب

الفصل الرابع : تطبيقات على مرونة الطلب

الفصل الثانى *

تحليل الطلب

Demand Analysis

لقد أشرنا فيما سبق إلى الثمن على أنه القيمه التى يتبادل وفقا لها المشترون والبائعون السلعة فى السوق . ومن هذا المنطلق فإنه يتحدد بعاملين أساسيين هما : الطلب والعرض . وسوف نتعرض فى هذا الباب لجانب الطلب على أن نتعرض للعرض فى الباب التالى بنوع من التفصيل .

المبحث الأول

تعريف الطلب

يتعين التفرقة منذ البداية بين طلب المستهلك وطلب السوق . فطلب السوق لسلعة ما يتمثل فى مجموع طلبات المستهلكين . وسوف نتعرض له بنوع من التفصيل بعد شرح المقصود بطلب المستهلك .

(٢-١-١) طلب المستهلك :

يتمثل طلب المستهلك فى الكمية التى يرغب ويقدر المستهلك على شرائها من سلعة ما عند كل سعر خلال فترة زمنيه معينه ، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها . ومن هذا التعريف يتضح أن الطلب رغبة مدعمة بقوة شرائية . ومن ثم فإن الرغبه فى

---

* كتب هذا الفصل أ. د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية

الشراء غير المدعمه بقدرة شرائية لا تعتبر طلباً من وجهة النظر الإقتصادية ، وإنما هى مجرد أمنيه . كما أن القدرة على الشراء غير المقترنه برغبة فيه لا تعتبر طلباً . ومن ثم فلا بد من اقتران الرغبة فى الشراء بالقدرة عليه حتى يوجد هناك طلب على سلعة ما .

ويرتبط الطلب عادة بمستهلك ما . والمقصود بالمستهلك هنا الوحدة المُنفقه على شراء السلعة ، وهى قد تكون فرداً أو أسرة أو مؤسسة .

كما يرتبط طلب المستهلك بفترة زمنيه محدده . فلا شك أن الكميه المشتراه من السلعه فى يوم تختلف عنها فى أسبوع تختلف عنها فى شهر تختلف عنها فى سنه . ولذلك إذا قلنا مثلاً أن الكمية المطلوبة من السلعة تساوى ٥ وحدات دون ربطها بفترة زمنية معينة ، فإن هذا لايعطى قدراً كافياً من المعلومات لفهم المقصود بالطلب فى هذه الحاله . بالإضافة إلى ما سبق ترتبط الكمية المطلوبه من السلعة بسعر معين ، حيث عندما يتغير سعر السلعة تتغير الكمية المطلوبة منها ، بإفتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة فى طلب المستهلك (مثل أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة ودخل المستهلك وذوق المستهلك وغيرها) . ولعل هذا يعني أن طلب المستهلك بالمفهوم الإقتصادى لا يقصد به مجرد كمية معينه من السلعة ، ولكنه علاقة بين كمية مطلوبه وسعر . وفى هذا الصدد يحدد لنا قانون الطلب شكل هذه العلاقة التى نطلق عليها طلب المستهلك . وينص قانون الطلب على أنه " كلما أرتفع ثمن السلعة كلما انخفضت الكمية المطلوبة منها ، وكلما أنخفض ثمنها كلما زادت الكمية المطلوبه منها ، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها " .

ويوضح هذا القانون أن سعر السلعة يؤثر تأثيراً عكسياً على الكمية المطلوبة منها ، بافتراض أن العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب ثابته مثل دخل المستهلك وأسعار السلع الأخرى وغيرها .

ويوجد هناك سببين على الأقل لوجود هذه العلاقه العكسيه :

أولهما هو أن ارتفاع السعر النقدى للسلعة مع ثبات أسعار السلع الأخرى البديلة لها يؤدى إلى ارتفاع سعرها النسبى الأمر الذى يجعلها أغلى نسبيا من بدائلها . وهذا يغرى المستهلك الرشيد لتقليل الكمية المطلوبة من هذه السلعة وإحلال بدائلها الرخيصة محلها . وهذا يسمى بأثر الإحلال . وثانيها هو أن ارتفاع سعر سلعة ما مع ثبات الدخل النقدى للمستهلك ، وثبات أسعار السلع الأخرى ، يقلل من القوة الشرائية له ، الأمر الذى يضطره لتقليل الكميه المطلوبه من هذه السلعة وربما من السلع الأخرى ، والعكس صحيح . ويسمى هذا بأثر الدخل .

ويمكن توضيح العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المطلوبة التى يشير اليها قانون الطلب بإستخدام مثال رقمي يتضح بالجدول (٢-١) وهو ما يسمى بجدول الطلب .

جدول (٢-١)

جدول الطلب لسلعة اللحم البقري

ثمن كيلو اللحم البقري بالجنيه	الكمية المطلوبة من اللحم البقري أسبوعيا
٢٠	١
١٨	١,٥
١٦	٢
١٤	٢,٥
١٢	٣

فكما هو واضح من الجدول (٢-١) فإن إنخفاض ثمن كيلو اللحم البقرى من ٢٠ جنيه الى ١٨ جنيه يحفز المستهلك على زيادة الكمية المطلوبة إسبوعياً من كيلو الى ١,٥ كيلو . وهكذا تزداد الكمية المطلوبة من اللحم البقرى مع كل إنخفاض فى ثمن الكيلو حتى تصل الى ٣ كيلو عندما ينخفض ثمن الكيلو الى ١٢ جنيه . ويمكن عرض قانون الطلب فى شكل بيانى يسمى " منحنى الطلب " وذلك بالاستعانه بالبيانات التي يحتوي عليها جدول الطلب (٢-١) .

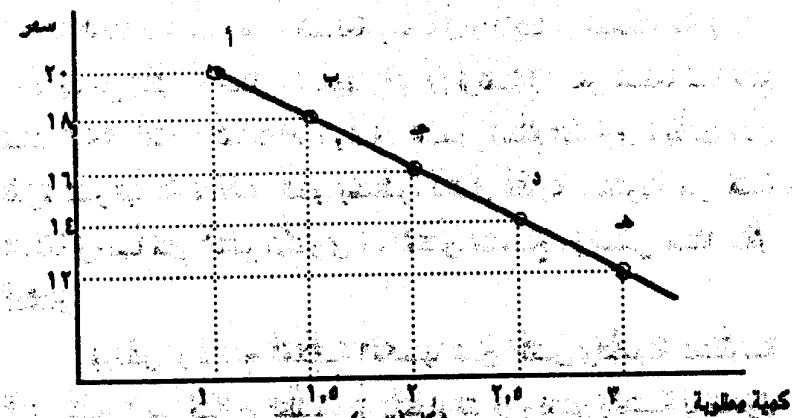

شكل (٢-١)
منحنى الطلب

ففى الشكل البيانى (٢-١) نرصد على المحور الأفقى الكمية المطلوبة وعلى المحور الرأسى السعر، ثم نقوم بتمثيل كل كمية مطلوبه والثمن المقابل لها بالجدول (٢-١) بنقطة فى الشكل البيانى (٢-١) . فالكمية ١ مثلاً والثمن المقابل لها ٢٠ يمكن تمثيلها بالنقطة أ على الشكل البيانى (٢-١) ، والكمية ١,٥ والثمن المقابل لها ١٨ يمكن تمثيلها بالنقطه ب وهكذا بالنسبة لجميع النقاط الأخرى . وبتوصيل كل هذة النقاط تحصل على منحنى يسمى

بمنحنى الطلب ، وهو منحنى ينحدر من أعلى لأسفل ومن اليسار ناحية اليمين معبراً عن العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المطلوبة . فإنخفاض الثمن من ١٨ إلى ١٦ يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من ١,٥ إلى ٢ بالتحرك من النقطة ب إلى النقطة جـ على منحنى الطلب . كما أن إرتفاع الثمن من ١٦ إلى ١٨ يؤدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة من ٢ إلى ١,٥ بالتحرك من النقطة جـ الى النقطة ب على نفس المنحنى .

(٢-١-٢) العوامل المحددة لطلب المستهلك :

توجد هناك عوامل أخرى تؤثر فى الطلب بالاضافة الى سعر السلعة . ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلى :

١- دخل المستهلك :

عندما يزداد دخل المستهلك فمن المتوقع أن يزداد طلبه على السلع العادية ، وعندما ينخفض دخله فمن المتوقع أن يقل طلبه على هذه السلع ، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى كالأسعار والأذواق . أى أن العلاقة طردية بين الدخل والطلب على السلعة العادية . ويمكن تصوير أثر التغير فى الدخل على الطلب فى هذه الحالة بإستخدام الشكل (٢-٢) .

فبإفتراض أن منحنى الطلب الأصلى على اللحم البقرى قبل تغير الدخل هو ط بالشكل (٢-٢) ، وأن الكمية المطلوبه هى ك والسعر هو ث عند النقطة " أ " على هذا المنحنى ، فإذا زاد الدخل مع ثبات سعر هذه السلعة عند المستوى ث فإن هذا يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبه من ك إلى ك١ بالتحرك من النقطة أ إلى النقطة ب .

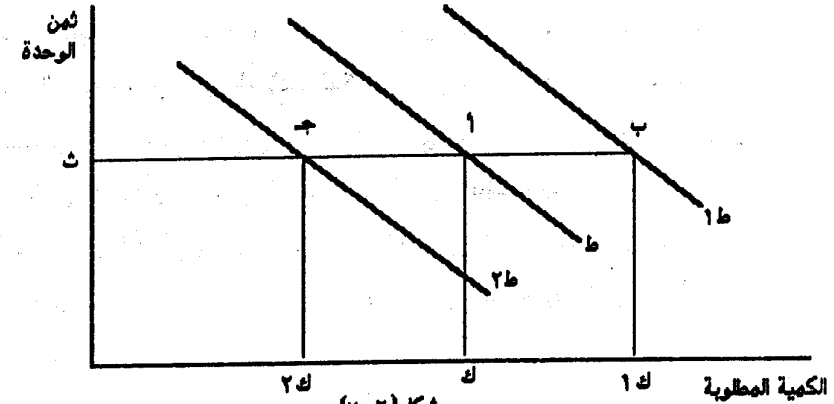

شكل(٢- ٢)
انتقال الطلب

وهذا لا يمكن أن يحدث إلا بأنتقال منحنى الطلب من الوضع ط إلى الوضع ط١ يميناً . أما إذا نقص الدخل مع ثبات سعر السلعة عند المستوى ث فإن هذا يؤدى لنقص الكمية المطلوبة من ك إلى ك٢ بالتحرك من النقطة أ إلى النقطة جـ . وهذا لا يمكن حدوثه إلا بانتقال منحنى الطلب من الوضع ط إلى الوضع ط٢ يساراً . أى أن زيادة الدخل تؤدى إلى زيادة الطلب معبراً عنه بأنتقال منحنى الطلب بكامله لأعلى ناحية اليمين من الوضع ط إلى الوضع ط١، ونقص الدخل يؤدى إلى إنخفاض الطلب معبراً عنه بأنتقال منحنى الطلب بكامله ناحية اليسار من الوضع ط إلى ط٢ وذلك بأفتراض ثبات العوامل الأخرى .

ولكن يلاحظ أن هناك بعض السلع التى يقل طلب الفرد عليها عندما يغتنى ويزداد دخله ، ومثل هذه السلع تسمى بالسلع الدنيا . ومن أمثلتها المنسوجات الشعبية التى يستبدلها الفرد بمنسوجات فاخره عندما يغتنى ، وخدمة ركوب الترام أو الأتوبيس

العام التي يستبدلها الفرد بركوب السيارة الخاصة عندما يغتني ، وغيرها . ومن ثم فإن السلعة الدنيا هي سلعة تتصف برخص ثمنها ورداءة نوعها نسبياً ، مع توافر بدائل لها تفضلها في النوعية ، وتعلوها في الثمن ، مما يؤدى لإنخفاض الطلب عليها مع زيادة الدخل . أما السلع العادية فهي السلع التي يزداد الطلب عليها بزيادة الدخل وينخفض الطلب عليها بإنخفاض الدخل ، وهي تمثل النسبه الأكبر من السلع .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن السلع الدنيا بالنسبه لمستهلك ما قد تكون عاديه بالنسبة لمستهلك آخر ، وذلك وفقاً لمستوى الدخل . فركوب الترام أو الأتوبيس العام يعتبر خدمة عادية بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة ، حيث يزداد طلبهم عليها مع زيادة دخولهم ويفضلونها على المشي، وإن كانت خدمة رديئة بالنسبه للأغنياء . ويعتبر التليفزيون الأبيض والأسود سلعة عادية بالنسبه لبعض الأفراد ، حيث يزداد طلبهم عليها مع زيادة دخولهم عن مستوى معين ، هذا في حين أنها تعتبر سلعة دنيا بالنسبة للأغنياء الذين يفضلون عليها التليفزيون الملون ، وهكذا . ومن هذا المنطلق يمكن القول أن السلعة قد تكون دنيا بالنسبه لفرد أو مجموعة من الأفراد ، في الوقت الذى تكون فيه عاديه بالنسبه للمجتمع ككل ، خاصة عندما يكون أصحاب الدخول المنخفضة نسبياً يمثلون الغالبية العظمى من المجتمع .

٢ - أسعار السلع البديلة :

تعتبر السلعتان س ، ص بديلتان إذا كان من الممكن إحلال إحداهما محل الأخرى لإشباع رغبة معينة لدى المستهلك . ومن الأمثله على ذلك السمك واللحم ، وسيارات نيسان وتويوتا ،

والبيبسى كولا والكوكاكولا، واليوسفندى والبرتقال وغيرها . ويلاحظ فى هذا الصدد أن إرتفاع سعر السلعة البديلة يزيد من الطلب على السلعة المعينه ، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ، والعكس صحيح . فأرتفاع أسعار الأسماك يزيد من الطلب على اللحم البقرى ، كما أن أنخفاض أسعار الأسماك يقلل من الطلب على اللحم البقرى ، بأفتراض ثبات ثمن اللحم البقرى . ويمكن تصوير هذا الأثر بالشكل (٢-٢) ، حيث يؤدى أرتفاع أسعار السمك الى زيادة الطلب على اللحم البقرى معبراً عنه بأنتقال منحنى الطلب من ط إلى ط١ . كما يؤدى انخفاض أسعار السمك لنقص الطلب على اللحم البقرى معبراً عنه بأنتقال منحنى الطلب من ط إلى ط٢ ، مع ثبات ثمن اللحم البقرى عند المستوى ث .

٣ - أسعار السلع المكملة :

يقال أن السلعتين س ، ص متكاملتين إذا كان لابد من استخدامهما معاً بحيث يكمل بعضهما البعض لإشباع رغبة معينه لدى المستهلك . ومن الأمثله على ذلك الشاى والسكر ، والقلم والورق ، والبنزين والسيارة ، والراديو وحجارة البطارية ، واللمبه والكهرباء . ويلاحظ أن ارتفاع أسعار السلع المكمله يقلل من الطلب على السلعة المعينه ، وانخفاض أسعار السلع المكمله يزيد من الطلب على السلعة المعينه ، بأفتراض ثبات العوامل الأخرى . فإذا أفترضنا أن الشكل (٢-٢) يمثل الطلب على أشرطة الفيديو ، فإن أرتفاع سعر جهاز الفيديو يؤدى إلى انخفاض الطلب على الأشرطة من الوضع ط إلى الوضع ط٢ . كما أن إنخفاض سعر جهاز الفيديو يؤدى الى زيادة الطلب على الأشرطة من الوضع ط إلى الوضع ط١ ، بافتراض ثبات سعر الأشرطه عند المستوى ث .

٤ - ذوق المستهلك :

إذا تغير ذوق المستهلك فى غير صالح السلعة فإن طلبه عليها ينخفض حتى لو ظل سعرها ثابتًا ، أما إذا تغير ذوقه فى صالح السلعة وزاد تفضيله لها فإن طلبه عليها يزداد مع ثبات العوامل الأخرى . فزيادة توعية الأفراد بالأضرار الناجمه عن التدخين مثلاً يقلل من تفضيلات البعض منهم للسجائر، مما يؤدى لإنخفاض الطلب عليها . كما أن التغيرات المستمره فى الموضه كثيراً ما تقلل من تفضيلات الأفراد لبعض أنواع الملبوسات ، وتزيد من تفضيلاتهم للبعض الأخر ، مما ينعكس فى نقص الطلب على الأولى ، وزيادة الطلب على الثانية . ويمكن تصوير هذا الأثر على الطلب فى الشكل (٢-٢) .

٥ - التوقعات :

إذا توقع الأفراد أن سعر سلعة ما سوف يرتفع فى المستقبل القريب نتيجة لما قد يحدث من قصور فى عرضها مثلاً فإن هذا سوف يحفزهم على زيادة الطلب عليها فى الوقت الحاضر ، خاصة إذا كانت قابلة للتخزين . وهذا من شأنه أن يؤدي لإنتقال منحنى الطلب من ط إلى ط, بالشكل (٢-٢) . أما إذا توقع الأفراد أن سعر سلعة ما سوف ينخفض فى المستقبل القريب ، فإن هذا سوف يحفزهم على تأجيل مشترياتهم منها فى الوقت الحاضر لحين حدوث الإنخفاض المتوقع فى السعر ، ثم يقومون بشراء ما هم فى حاجة إليه . أى أن توقعات انخفاض السعر تقلل الطلب على السلعة فتؤدى لإنتقال منحنى الطلب من الوضع ط إلى الوضع ط, بالشكل (٢-٢) ، والعكس صحيح .

ولعلنا ندرك مما سبق أن هناك فرقا بين مجرد تغير الكمية المطلوبة وتغير الطلب .

فتغير الكميه المطلوبة نعبر عنه بالتحرك من نقطة لأخرى على نفس منحنى الطلب مثال ذلك التحرك من النقطة أ إلى النقطة ب على نفس منحنى الطلب بالشكل (٢-١) . وهو عادة ما يرجع الى التغير فى سعر السلعة ، مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة فى الطلب . أما عن تغير الطلب فنحن نعبر عنه بإنتقال منحنى الطلب بالكامل من وضع لأخر كما هو الحال بالشكل (٢-٢) . وهو عادة ما يرجع للتغير فى أحد العوامل الأخرى المؤثره فى الطلب مع ثبات السعر ، مثال ذلك الدخل وأسعار السلع الأخرى البديلة والمكمله والذوق والتوقعات .

المبحث الثانى

طلب السوق

لقد أشرنا سابقاً إلى أن طلب السوق لسلعة ما يتمثل فى مجموع طلبات المستهلكين . أى أن طلب السوق يشير إلى الكمية التى يرغب ويقدر الأفراد المستهلكون على شرائها من سلعة ما فى فترة زمنية معينه عند كل مستوى سعر ، مع ثبات العوامل الأخرى . ومن هذا يتضح أن طلب السوق هو علاقة بين كمية مطلوبه وسعر، فى ظل ثبات العوامل الأخرى . فإذا افترضنا للتبسيط أن المجتمع يتكون من ثلاثة مستهلكين لسلعة اللحم البقرى هم أ ، ب ، جـ ، وكانت الكميات المطلوبة لكل واحد منهم خلال فترة شهر عند مستويات الأسعار المختلفه كما هى موضحه بالجدول (٢-٢) .

جدول (٢-٢)

اشتقاق طلب السوق لسلعة اللحم البقري

ثمن الوحدة	الكمية المطلوبة للمستهلك			الكمية المطلوبة بالسوق	ملاحظات
(١)	أ (٢)	ب (٣)	جـ (٤)	(٥)	(٦)
٢٠	٢	-	-	٢	٢=(٠+٠+٢)
١٨	٢,٥	,٥	-	٣	٣=(٠+,٥+٢,٥)
١٦	٣	١	,٥	٤,٥	٤,٥=(,٥+١+٣)
١٤	٣,٥	١,٥	١	٦	٦=(١+١,٥+٣,٥)
١٢	٤	٢	١,٥	٧,٥	٧,٥=(١,٥+٢+٤)

فمن الممكن تحديد الكمية المطلوبه بالسوق عند كل سعر عن طريق تجميع الكميات المطلوبة من قبل المستهلكين الأفراد ، حيث ك = ك أ + ك ب + ك جـ . وتشير " ك " للكمية المطلوبه بالسوق . فعند السعر ٢٠ نجد أن المستهلك أ يشتري ٢ كيلو ، ولا

يشترى المستهلكان ب ، جـ أى كمية ، ومن ثم فإن الكمية المطلوبة بالسوق = ٢ كيلو كما هو موضح بالعمود (٥) من الجدول (٢-٢) . وإذا أنخفض الثمن إلى ١٨ فإن المستهلك أ يزيد الكمية المطلوبه إلى ٢,٥ كيلو ، ويدخل المستهلك ب السوق ليشترى نصف كيلو ، فى حين يستمر المستهلك جـ ممتنعاً عن الشراء لإرتفاع الثمن بالنسبه له . ومن ثم عند الثمن ١٨ نجد أن الكميه المطلوبة فى السوق = ٢,٥ + ٠,٥ = ٣ ، كما هى موضحه بالعمود (٥) ، وهكذا . ويمثل العمودان (١) ، (٥) جدول طلب السوق لسلعة اللحم البقرى . ومن الواضح أنه كلما انخفض سعر السلعة كلما زادت الكميه المطلوبه بالسوق منها والعكس صحيح . ولعل هذا يعنى أن منحنى طلب السوق ينحدر من أعلى لأسفل ومن اليسار ناحية اليمين مثله فى ذلك مثل منحنى طلب المستهلك الفرد . ويمكن اشتقاق منحنى طلب السوق لسلعة ما بأستخدام منحنيات طلب الأفراد المستهلكين كما هو موضح بالشكل (٢-٣) . فمنحنى طلب السوق ط هو تجميع أفقي لمنحنيات طلب المستهلكين الأفراد عند مستويات الأسعار المختلفة .

ولكن يلاحظ أنه بالإضافة إلى العوامل التى تؤثر فى طلب المستهلك الفرد ، كالدخل وأسعار السلع الأخرى البديلة والمكمله والذوق والتوقعات ، توجد هناك عوامل أخرى تؤثر فى طلب السوق . ولعل أهم هذه العوامل :

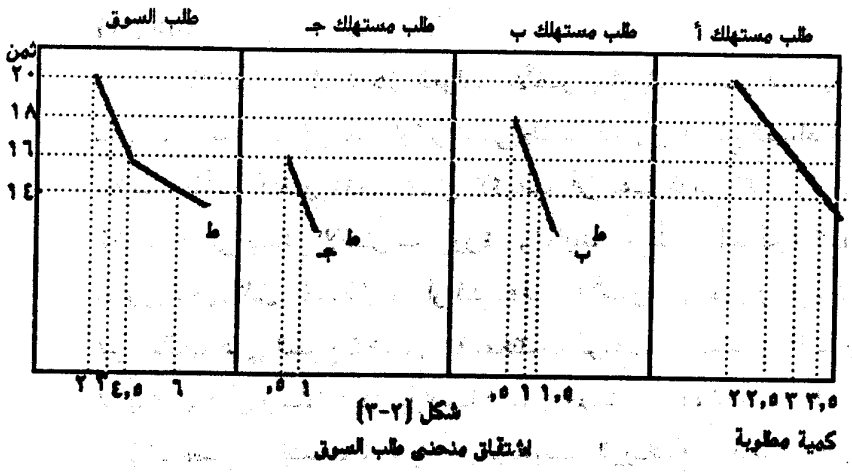

شكل (٢-٣)

لاشتقاق منحنى طلب السوق

(١) توزيع الدخل :

فيلاحظ أنه حتى مع ثبات حجم الدخل الكلى للمجتمع فإن إعادة توزيع الدخل فى صالح الطبقة الفقيرة وفى غير صالح الطبقة الغنيه يؤثر على طلب السوق لعديد من السلع. فإذا قامت الحكومه مثلاً بفرض ضريبة على الطبقة الغنية ثم حولت حصيلتها للطبقة الفقيرة ، فإن هذا قد يزيد من طلب السوق للسلع الضروريه ، ويقلل من طلب السوق للسلع الكمالية . فإنخفاض دخول الطبقة الغنية بعد فرض الضرايبه قد يدفعهم لتقليل الطلب على السلع الكماليه دون تقليله من السلع الضرورية . كما أن زيادة دخول الطبقة الفقيرة قد يدفعهم لزيادة الطلب على السلع الضرورية دون السلع الكماليه . ومن ثم فإن المحصله النهائية لإعادة توزيع الدخل الكلى قد تتمثل فى زيادة طلب السوق على السلع الضرورية ، وإنخفاضه على السلع الكمالية .

(٢) السكان :

إذا افترضنا ثبات كل العوامل الأخرى المؤثره علي الطلب ، فإن زيادة عدد السكان قد تؤثر على طلب السوق للسلع المختلفة . فبالنسبة للأسر الفقيرة نجد أن زيادة عدد أفرادها يدفعها الى زيادة الطلب على السلع الأكثر ضرورة ، وتخفيضه على السلع الأقل ضرورة فى ظل دخل ثابت . أو قد يدفعها للأقتراض لتمويل الزيادة فى الطلب على السلع الضرورية بمختلف أنواعها . وبالنسبة للأسر الغنيه نجد أن زيادة عدد أفرادها قد يدفعها لزيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات ، على أن يتم تمويل الزيادة فى الطلب عن طريق تخفيض النسبة المدخرة من الدخل الجارى ، أو عن طريق السحب من مدخرات سابقة متراكمة لدى هذه الأسر . كما يؤثر تغير هيكل السكان على طلب السلع والخدمات . فزيادة النسبة التى يمثلها الشباب من السكان تؤدى إلى زيادة الطلب على أجهزة الفيديو والسيارات الصغيرة والأجهزة الكهربائية بمختلف أنواعها .

الفصل الثالث *

مرونة الطلب

Demand Elasticity

إذا إرتفع سعر الخبز البلدى بنفس نسبة الإرتفاع فى سعر سيارات الركوب تويوتا موديل كورولا فإن إستجابة الطلب لهذا التغير فى السعر سوف تكون مختلفة فى كلتا الحالتين ، وإذا زاد دخل الرجل الفقير بنسبة تساوى نسبة الزيادة فى دخل الرجل الغنى فإن إستجابة طلب كل واحد منهما على اللحم نتيجة لهذه الزيادة فى الدخل سوف تكون مختلفة . وإذا إرتفع سعر الكهرباء بنسبة معينة فإن الطلب على لمبات الإضاءة سوف يستجيب لهذا الإرتفاع بنسبة تختلف عن نسبة إستجابة الطلب على أفران المايكروويف .

ولعل السؤال الذى يبرز هنا : ما هو سبب الإختلاف فى درجات إستجابة الطلب لنفس التغيرات فى السعر والدخل فى كل هذه الحالات ؟ وتساعدنا دراسة مرونة الطلب على الإجابة على هذا السؤال .

ويمكن تعريف مرونة الطلب بوجه عام بأنها تتمثل فى درجة إستجابة الطلب على سلعة ما للتغير فى أحد العوامل المؤثرة عليه، مع ثبات العوامل الأخرى . ونفرق فى هذا الصدد بين ثلاثة أنواع من مرونات الطلب فى ثلاثة مباحث مستقلة .

المبحث الأول : مرونة الطلب السعرية Price elasticity of demand .

المبحث الثانى : مرونة الطلب الدخلية Income elasticity of demand .

المبحث الثالث : مرونة الطلب التقاطعية Cross-elasticity of demand .

---

* كتب هذا الفصل أ. د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية .

المبحث الأول

مرونة الطلب السعرية

(٣-١-١) تعريف مرونة الطلب السعرية :

تشير مرونة الطلب السعرية إلى درجة إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير فى سعرها مع ثبات العوامل الأخرى . ويمكن قياسها بإستخدام الصيغة التالية :

$$\text{م ث} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبى فى السعر}}$$

وفى حالة السلعة العادية يكون معامل مرونة الطلب السعرية (م ث) ذى إشارة سالبة وذلك لأن التغير فى الكمية المطلوبة يكون عكس التغير فى السعر . ومع إهمال الإشارة فإن القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية قد تكون أكبر من الواحد أو أقل من الواحد أو مساوية للواحد .

وفى حالة أن يكون | م ث | > ١ فإنه يقال أن الطلب على السلعة مرن elastic ، حيث أن التغير فى سعر السلعة بنسبة معينة يؤدى إلى تغير الكمية المطلوبة منها بنسبة أكبر . فإذا كان م ث = - ٢ فإن هذا يعنى أن إرتفاع (إنخفاض) السعر بنسبة ١٠ ٪ يؤدى إلى إنخفاض (إرتفاع) الكمية المطلوبة بنسبة ٢٠ ٪ .

أما فى حالة أن يكون | م ث | < ١ فإنه يقال أن الطلب على السلعة غير مرن inelastic ، حيث أن التغير فى سعر السلعة بنسبة معينة يؤدى إلى تغير الكمية المطلوبة منها بنسبة أقل . فإذا كان م ث =

- $\frac{1}{2}$ فإن هذا يعنى أن إرتفاع (إنخفاض) السعر بنسبة ١٠ ٪ مثلاً يؤدى إلى إنخفاض (إرتفاع) الكمية المطلوبة بنسبة ٥ ٪ .

وفى حالة أن يكون | م ث | = ١ فإنه يقال أن الطلب على السلعة وحدى المرونة unitary elasticity ، حيث أن التغير فى سعر السلعة بنسبة معينة يؤدى إلى تغير الكمية المطلوبة منها بنفس النسبة .

ومن الحالات المتطرفة لمرونة الطلب السعرية حالتى الطلب عديم المرونة والطلب لا نهائى المرونة . فعندما م ث = صفر يقال أن الطلب على السلعة عديم المرونة Perfectly inelastic ، وهذه تعتبر حالة خاصة من حالات الطلب غير المرن . وفى مثل هذه الحالة لا تتغير الكمية المطلوبة من السلعة مهما تغير السعر إرتفاعاً أو إنخفاضاً . وتصف هذه الحالة السلع الضرورية جداً التى لا يوجد بديل لها مثل دواء مرضى القلب . أما إذا كان | م ث | = ∞ يقال أن الطلب على السلعة لانهائي المرونة أو تام المرونة Perfectly elastic ، وهذه تعتبر حالة خاصة من حالات الطلب المرن . وفى مثل هذه الحالة لا يتغير السعر مهما تغيرت الكمية المطلوبة ، وإذا حدث وتغير السعر فإن الكمية المطلوبة تتغير تغيراً لا نهائياً . وتصف هذه الحالة الطلب الذى يواجه بائع يعمل فى سوق منافسة كاملة يوجد بها عدد كبير من البائعين والمشترين . فمثله يعتبر السعر بالنسبة له ثابتاً لا يستطيع تغييره . وإذا حدث ورفع السعر عن مستوى سعر السوق فسوف تنخفض الكمية التى يطلبها المستهلكون منه إلى الصفر ، وإذا خفض السعر الذى يبيع به عن مستوى سعر السوق فسوف تزداد الكمية المطلوبة حتى تستوعب كل ما لديه .

(٣-١-٢) مقاييس مرونة الطلب السعرية :

بادئ ذى بدء يتعين ملاحظة أن مرونة الطلب السعرية يتم قياسها إما عند سعر معين أو فى مدى معين من الأسعار . وعندما نقيس مرونة الطلب السعرية عند سعر معين مثل ث١ بالشكلين (٣-١- أ)، (٣-١- ب) فإنها تسمى مرونة النقطة .

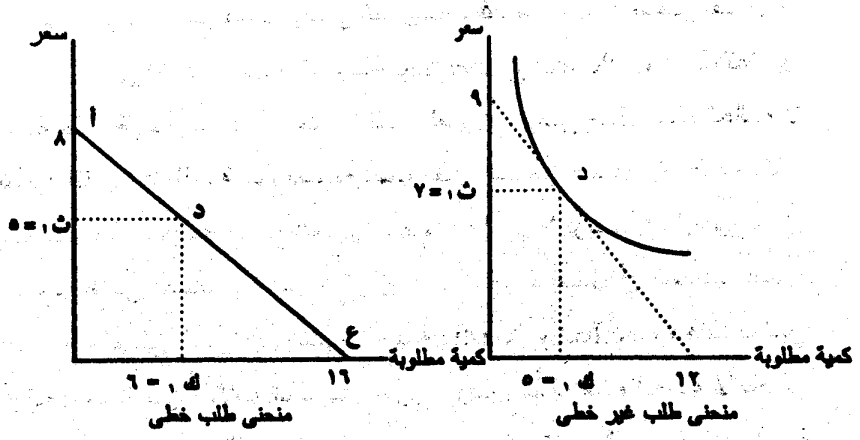

منحنى طلب خطى
شكل (٣-١- أ)

منحنى طلب غير خطى
شكل (٣-١- ب)

point elasticity of demand لأنها تقاس عند نقطة واحدة على منحنى الطلب (وهى النقطة (د) فى هذه الحالة) .

جدول (٣-١)

(١) الثمن	(٢) الكمية المطلوبة	النقطة
٨	صفر	أ
٧	٢	ب
٦	٤	حـ
٥	٦	د
٤	٨	هـ
٣	١٠	ن
٢	١٢	ق
١	١٤	ر
صفر	١٦	ع

ولقياس مرونة النقطة نستخدم الصيغة التالية :

$$م_{ث} = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ث}{ث} = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \cdot \frac{ث}{ك}$$

حيث :

ث = السعر الذى تقاس عنده المرونة .

ك = الكمية المطلوبة عند السعر ث .

$\frac{\Delta ك}{\Delta ث}$ = مقلوب ميل منحنى الطلب عند النقطة المراد قياس المرونة عندها .

وبإستخدام الشكل (٣-١-أ) الذى يمثل منحنى طلب خطى يعبر عن بيانات الجدول (٣-١) يمكن قياس مرونة الطلب السعرية عند النقطة (د) كما يلى :

$$\text{م د} = -\left(\frac{١٦}{٨}\right)\left(\frac{٥}{٦}\right) = -\frac{٨٠}{٤٨} = -١,٧$$

ويلاحظ هنا أن مقلوب ميل منحنى الطلب ثابت فى هذه الحالة عند جميع النقاط = $\frac{١٦}{٨}$. أما فى حالة منحنى الطلب غير الخطى كما بالشكل (٣-١-ب) فإن ميل منحنى الطلب عند نقطة معينة = ميل مماس هذه النقطة وهو يتغير من نقطة لأخرى . ومن ثم يمكن قياس مرونة الطلب السعرية عند النقطة (د) بالشكل (٣-١-ب) كما يلى :

$$\text{م د} = -\left(\frac{١٢}{٩}\right)\left(\frac{٧}{٥}\right) = -\frac{٨٤}{٤٥} = -١,٩$$

حيث أن مقلوب ميل المماس عند النقطة (د) = $-\frac{١٢}{٩}$.

أما عندما نقيس مرونة الطلب السعرية فى مدى معين من الأسعار فإنها تسمى مرونة القوس Arc elasticity of demand ، وذلك لأنها تقاس بين نقطتين مثل (حـ) ، (هـ) على منحنى الطلب بالشكلين (٣-٢- أ) ، (٣-٢- ب) .

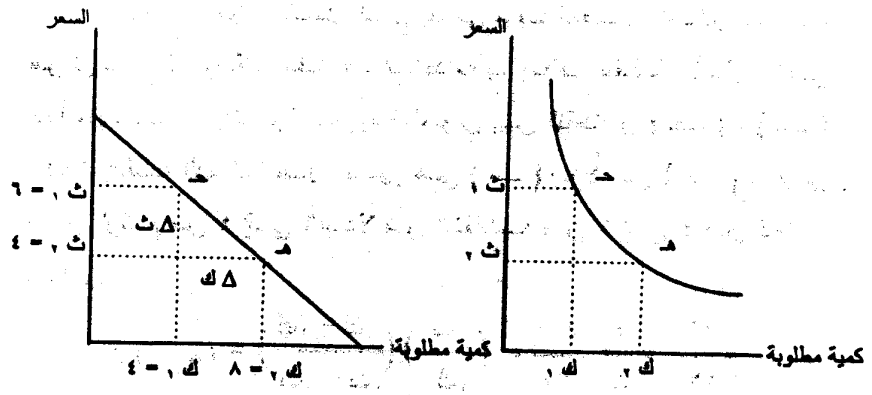

منحنى طلب غير خطى
شكل (٣-٢- ب)

منحنى طلب خطى
شكل (٣-٢- أ)

ولقياس مرونة القوس فإننا نستخدم الصيغة التالية :

$$\text{مرونة القوس} = \frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير في السعر}} \cdot \frac{\text{السعر الأصلى}}{\text{الكمية الأصلية}}$$

وبإستخدام الشكل (٣-٢-أ) الممثل لبيانات الجدول (٣-١) وإفتراض أن (حـ) هى النقطة الأصلية قبل التغير ، فإن مرونة القوس بين السعرين ٦ ، ٤ يمكن قياسها كما يلى :

$$\text{م (حـ - د)} = \left(\frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{ث}_2 - \text{ث}_1}\right)\left(\frac{\text{ث}_1}{\text{ك}_1}\right) = \frac{(٤-٨)}{(٦-٤)} \cdot \frac{٦}{٤} = \frac{٢٤}{-٨} = -٣ .$$

وحيث أن القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية أكبر من الواحد فى هذه الحالة فإن هذا يعنى أن الطلب على السلعة مرن فى مدى الأسعار ٦ - ٤ . وعلى وجه التحديد فإن هذا يعنى أن إنخفاض السعر بنسبة ١٠ ٪ مثلاً فى المدى (٦-٤) يصاحبه زيادة فى الكمية المطلوبة بنسبة ٣٠ ٪ .

غير أنه من المشاكل التى يعانى منها المقياس السابق للمرونة هو أن قيمة المرونة تختلف عند إستخدامه بإختلاف النقطة الأصلية التى نبدأ منها . فإذا أردنا قياس مرونة القوس بين النقطتين (حـ) ، (هـ) وكانت النقطة الأصلية قبل التغير هى (هـ) بدلاً من (حـ) ، أى أن السعر إرتفع من ٤ إلى ٦ بدلاً من إنخفاضه من ٦ إلى ٤ فإن قيمتها تساوى :

$$م\ (هـ - حـ) = \left(\frac{ك_{١} - ك_{٢}}{ث_{١} - ث_{٢}}\right)\left(\frac{ث_{٢}}{ك_{٢}}\right) = \frac{-٤}{+٢} \cdot \frac{٤}{٨} = \frac{-١٦}{+١٦} = -١ .$$

ومن ثم فإن م (حـ - هـ) ≠ م (هـ - حـ) . أى أن هناك قيمتين مختلفتين للمرونة فى نفس مدى الأسعار . وللتغلب على هذه المشكلة يتعين إستخدام سعر واحد وكمية واحدة عند قياس المرونة فى مدى معين للأسعار بغض النظر عن النقطة الأصلية التى بدأ التغير منها . والسعر الواحد هنا هو :

متوسط السعر = $\frac{١}{٢}$ (السعر القديم + السعر الجديد) . والكمية الواحدة هى : متوسط الكمية = $\frac{١}{٢}$ (الكمية القديمة + الكمية الجديدة)

ومن هذا المنطلق تصبح مرونة القوس مساوية :

$$\text{مرونة القوس} = \left(\frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير فى السعر}}\right)\left(\frac{\text{متوسط السعر}}{\text{متوسط الكمية}}\right)$$

وبإستخدام بيانات الشكل (٣-٢- أ) يمكن قياس مرونة القوس كما يلى :

$$م\ (حـ - هـ) = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \cdot \frac{٠,٥\ (ث_{١} + ث_{٢})}{٠,٥\ (ك_{١} + ك_{٢})} = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \cdot \frac{(ث_{١} + ث_{٢})}{(ك_{١} + ك_{٢})}$$

$$م_{(هـ - حـ)} = -\left(\frac{٤}{٢}\right)\left(\frac{٦ + ٤}{٨ + ٤}\right) = -\frac{٤٠}{٢٤} = -١,٧ .$$

ولعل هذا يعنى أن كل تغير فى السعر بنسبة ١٠ ٪ مثلاً فى المدى ٤-٦ يصاحبه تغير فى الكمية المطلوبة بنسبة ١٧ ٪ وفى الإتجاه المعاكس .

(٣-١-٣) مرونة الطلب السعرية ومستوى السعر :

إذا كان منحنى الطلب خطياً وذو ميل سالب كما يتضح بالشكل (٣-٣) :

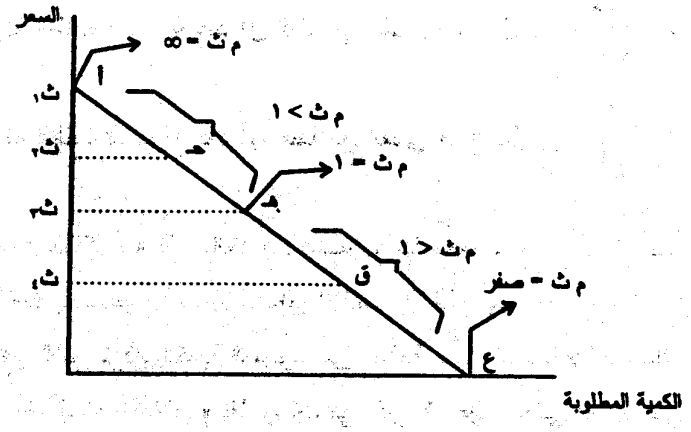

شكل (٣-٣)

مدى المرونة

فإنه يمكن إثبات أن مرونة الطلب السعرية عند نقطة معينة على منحنى

$$\text{الطلب} = \frac{\text{الجزء أسفل النقطة من منحنى الطلب}}{\text{الجزء أعلى النقطة من منحنى الطلب}} \; *$$

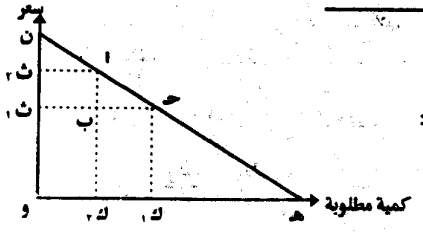

* يمكن إثبات ذلك بإستخدام الشكل التالى :

$$م ث = \frac{حـ ب}{أ ب} \cdot \frac{و ث_١}{و ك_١} \quad ..... (١)$$

وحيث أن Δ Δ حـ هـ ك١ ، ن حـ ث١ متماثلان :

$$\therefore \frac{حـ هـ}{حـ ك_١} = \frac{هـ ن}{ن ث_١} \quad ..... (٢)$$

ومن المعادلة (٢) نجد أن :

=

ومن ثم فإن :

مرونة الطلب السعرية عند النقطة هـ = $\frac{\text{ع هـ}}{\text{هـ أ}}$ - ١ حيث ع هـ = هـ أ

مرونة الطلب السعرية عند النقطة أ = $\frac{\text{أ ع}}{\text{صفر}}$ = ∞

مرونة الطلب السعرية عند النقطة ع = $\frac{\text{صفر}}{\text{أ ع}}$ = صفر

مرونة الطلب السعرية عند أى نقطة فى المدى أ هـ مثل حـ = $\frac{\text{حـ ع}}{\text{أ حـ}}$ <١

مرونة الطلب السعرية عند أى نقطة فى المدى هـ ع مثل ق = $\frac{\text{ع ق}}{\text{أ ق}}$ <١

ويتضح بذلك أنه كلما إنخفض السعر كلما إنخفضت مرونة الطلب السعرية ، و العكس صحيح . ولعل المنطق الإقتصادى الذى يكمن وراء هذا هو أنه مع إنخفاض الثمن تزداد الكمية المطلوبة من السلعة ويزداد تشبع المستهلك منها، ومن ثم تقل إستجابته لأى إنخفاض إضافى فى السعر ، حتى يصل إلى حالة التشبع الكامل فتنعدم إستجابته لإنخفاض السعر وتصبح مرونة الطلب السعرية مساوية للصفر كما هو الحال عند النقطة ع . ومن ناحية أخرى كلما إرتفع سعر السلعة مع ثبات أسعار السلع الأخرى البديلة كلما أصبحت

= $\frac{\text{حـ هـ}}{\text{حـ ن}} = \frac{\text{وث}_1}{\text{ن ث}_1}$ .....(٣) حيث حـ ك$_1$ = وث$_1$

وحيث أن Δ ا حـ ب ، ن حـ ث$_1$ متماثلان :

∴ $\frac{\text{حـ ب}}{\text{ا ب}} = \frac{\text{حـ ث}_1}{\text{ن ث}_1} = \frac{\text{وك}_1}{\text{ن ث}_1}$ .....(٤) حيث حـ ث$_1$ = وك$_1$

بالتعويض من (٤) فى (١) نحصل على :

م ث = $\frac{\text{وك}_1}{\text{ن ث}_1} \cdot \frac{\text{وث}_1}{\text{وك}_1} = \frac{\text{وث}_1}{\text{ن ث}_1}$ .....(٥)

وبمضاهاة (٥) ، (٣) نجد أن مرونة الطلب السعرية عند النقطة حـ الأصلية بإفتراض أن التغير طفيف جداً = م ث = $\frac{\text{حـ هـ}}{\text{حـ ن}}$

أغلى نسبياً من بدائلها وبالتالى كلما زاد إستعداد المستهلك للتخلى عنها وإحلال بدائلها محلها . وهذا يفسر زيادة مرونة الطلب السعرية للسلعة مع إرتفاع ثمنها حتى تصل إلى ∞ عند النقطة (أ) .

غير أنه توجد هناك ثلاثة حالات إستثنائية لا تتغير فيها مرونة الطلب السعرية بتغير السعر ، وإنما تظل ثابتة عند جميع النقاط الواقعة على منحنى الطلب . وتتمثل هذه الحالات فيما يلى :

(أ) منحنى الطلب عديم المرونة الموضح بالشكل (٣-٤) . وفى هذه الحالة نجد أن الكمية المطلوبة من السلعة ثابتة = و ك١ ولا تتغير بتغير السعر . أى أن درجة إستجابة الكمية المطلوبة للتغير فى السعر منعدمة . ومن ثم فإن مرونة الطلب السعرية عند جميع النقاط الواقعة على منحنى الطلب مساوية للصفر .

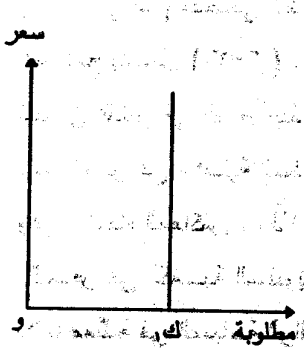

طلب عديم المرونة

شكل (٣-٤)

وتمثل هذه حالة السلع الضرورية التى لا يوجد بدائل قريبة لها عند المستهلك كما أوضحنا سابقاً .

(ب) منحنى الطلب لانهائى المرونة أو تام المرونة الموضح بالشكل (٣-٥) :

وفى هذه الحالة نجد أن السعر ثابت و الكمية المطلوبة متغيرة ، الأمر الذى يعنى أن التغير النسبى فى الكمية المطلوبة ÷ التغير النسبى فى السعر = ∞ .

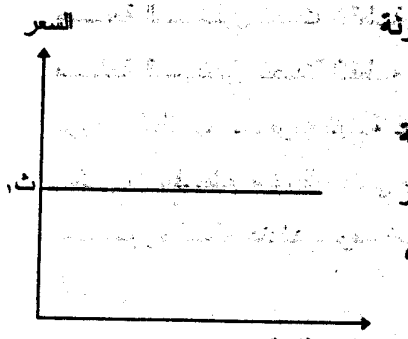

ويمثل هذا المنحنى الطلب الذى يواجه

طلب تام المرونة

شكل (٣-٥)

البائع الذى يعمل فى ظل سوق منافسةكاملة . فهو يمكنه أن يبيع أى كمية عند سعر السوق .

وإذا حاول رفع السعر عن المستوى ث, تقل الكمية المطلوبة منه إلى الصفر ، وإذا خفض السعر عن ث, تزداد الكمية المطلوبة منه إلى ∞ .

ومن ثم فإن مرونة الطلب السعرية عند جميع النقاط الواقعة على هذا المنحنى = ∞ .

(حـ) منحنى الطلب وحدى المرونة الموضح بالشكل (٣-٦) . وفى هذه الحالة نجد أن التغير فى السعر بنسبة معينة يصاحبه دائماً تغير فى الكمية المطلوبة بنفس النسبة وفى الإتجاه المعاكس . ولذا فإن حاصل ضرب السعر فى الكمية المطلوبة يظل قيمة ثابتة دائماً ممثلة فى المساحة الواقعة تحت منحنى الطلب وحدى المرونة عند أى نقطة .

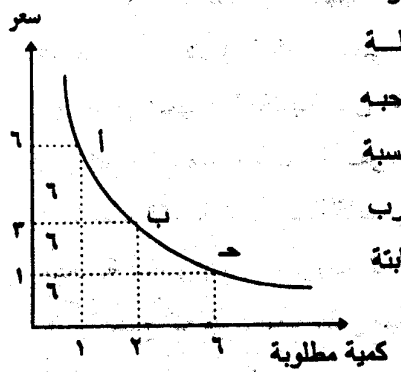

منحنىطلب وحدى المرونة

شكل (٣-٦)

حيث أن :

مساحة المستطيل تحت النقطة أ = مساحة المستطيل تحت النقطة ب = مساحة المستطيل تحت النقطة حـ = ٦ . ويلاحظ فى هذه الحالة أن مرونة الطلب السعرية ثابتة عند جميع الأسعار تساوى الواحد . ولا يمكن أن يتقاطع هذا المنحنى مع أحد المحورين وذلك لأن المساحة المحصورة أسفله عندئذ سوف تساوى صفر ، وهذا لا يتفق مع المنطق السابق .

(٣-١-٤) مرونة الطلب السعرية والإنفاق على السلعة :

يؤدى التغير فى سعر السلعة إلى تغير الإنفاق عليها وفقاً لمرونة الطلب السعرية . ويلاحظ فى هذا الصدد أن :

الإنفاق على السلعة = الكمية المطلوبة من السلعة × سعر السلعة

ومن ثم فإنه بتغير السعر تتغير الكمية المطلوبة وبالتالى يتغير الإنفاق على السلعة وفقاً لمرونة الطلب السعرية . ويمكن توضيح هذه الحقيقة بإستخدام بيانات الجدول (٣-٢) المشتقة من جدول (٣-١) .

جدول (٣-٢)

(١) الثمن	(٢) الكمية المطلوبة	(٣) = (١) × (٢) الإنفاق على السلعة	مرونة الطلب السعرية
٨	صفر	صفر	
٧	٢	١٤	
٦	٤	٢٤	> ١
٥	٦	٣٠	
٤	٨	٣٢	= ١
٣	١٠	٣٠	
٢	١٢	٢٤	
١	١٤	١٤	< ١
صفر	١٦	صفر	

فإذا فحصنا الجدول (٣-٢) من أعلى إلى أسفل نجد أنه مع إنخفاض الثمن من ٨ إلى ٧ وهكذا إلى أن يصل إلى الصفر ، فإن الكمية المطلوبة تزداد من الصفر إلى ٢ وهكذا إلى أن تصل إلى ١٦.

ولكن الإنفاق على السلعة لا يتغير مع إنخفاض السعر على نفس الوتيرة . ففى مدى الأسعار ٨ - ٤ نجد أنه يزداد مع إنخفاض السعر حتى يصل إلى حده الأقصى عند السعر ٤ . وفى مدى الأسعار ٤ - صفر نجد أن الإنفاق يتناقص مع إنخفاض الثمن . وعلى العكس من ذلك إذا نظرنا إلى الجدول (٣-٢) من أسفل إلى أعلى نجد أنه مع إرتفاع الثمن من صفر إلى ١ وهكذا إلى أن يصل إلى ٨ فإن الكمية المطلوبة تتناقص من ١٦ إلى ١٤ وهكذا إلى أن تصل إلى الصفر . غير أن الإنفاق على السلعة لا يتغير على نفس الوتيرة مع إرتفاع الثمن . ففى مدى الأسعار صفر - ٤ نجد أنه يزداد مع إرتفاع الثمن حتى يصل إلى حده الأقصى عند السعر ٤ . وفى المدى ٤ - ٨ نجد أن الإنفاق يقل مع إرتفاع الثمن . ولعل السؤال الذى يبرز الآن هو : ما هو السبب فى إختلاف إتجاه التغير فى الإنفاق على السلعة مع تغير الثمن ؟ وتأتى الإجابة بأن تغير مرونة الطلب السعرية هو السبب فى تغير هذا الإتجاه . ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

أ - أثر إنخفاض الثمن على الإنفاق :

فعندما يكون الطلب مرناً ، أى أن القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية أكبر من الواحد ، فإن إنخفاض الثمن يؤدى إلى زيادة الإنفاق على السلعة . ولعل السبب فى ذلك هو أن إنخفاض الثمن بنسبة معينة ولتكن ١٠ ٪ يصاحبه فى هذه الحالة زيادة فى الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ولتكن ١٥ ٪ مما يترتب عليه زيادة الإنفاق على السلعة كمحصلة نهائية لكل من السعر والكمية . ويتضح هذا من الجدول (٣ - ٢) . ففى مدى الأسعار ٨ - ٥ نجد أن مرونة الطلب السعرية > ١ ومن ثم فإن إنخفاض السعر من ٨ إلى ٧ إلى ٦ إلى ٥ أدى إلى زيادة الإنفاق على السلعة من صفر إلى ١٤ إلى ٢٤ إلى ٣٠ .

وعندما يكون الطلب وحدى المرونة ، أى أن القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية مساوية للواحد فإن إنخفاض الثمن أو إرتفاعه لا يؤثر على إنفاق السلعة . فإنخفاض (إرتفاع) الثمن بنسبة معينة ولتكن ١٠ ٪ يصاحبه زيادة (نقص) الكمية المطلوبة بنفس النسبة ١٠ ٪ مما يترتب عليه بقاء الإنفاق على السلعة ثابتاً . وبالجدول (٣-٢) نجد أن مرونة الطلب السعرية = ١ عند السعر ٤ ، حيث يصل الإنفاق الكلى لحده الأقصى ولا يزداد عن هذا المستوى مهما تغير السعر .

وعندما يكون الطلب غير مرن ، أى أن القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية أقل من الواحد فإن إنخفاض الثمن يؤدى إلى نقص الإنفاق على السلعة . ولعل السبب فى ذلك هو أن إنخفاض الثمن بنسبة معينة ولتكن ١٠ ٪ يصاحبه زيادة فى الكمية المطلوبة بنسبة أقل ولتكن ٥ ٪ مما يترتب عليه نقص الإنفاق على السلعة كمحصلة نهائية لكل من السعر والكمية . ويتضح هذا من الجدول (٣-٢) فى مدى الأسعار ٣ - صفر حيث يكون الطلب غير مرن . ففى هذا المدى يترتب على إنخفاض الثمن من ٣ إلى ٢ إلى ١ إلى صفر إنخفاض الإنفاق من ٣٠ إلى ٢٤ إلى ١٤ إلى صفر .

ب - أثر إرتفاع الثمن على الإنفاق :

ويمكن أن نبحث تأثير إرتفاع الثمن على الإنفاق بنفس الطريقة التى إتبعناها عند تحليل أثر إنخفاض السعر سابقاً . فإذا نظرنا إلى الجدول (٣-٢) من أسفل إلى أعلى حيث يرتفع الثمن من صفر إلى٣ ، نجد أنه إذا كان الطلب غير مرن فإن إرتفاع الثمن يترتب عليه زيادة الإنفاق . ولعل السبب فى ذلك هو أن إرتفاع الثمن بنسبة معينة ولتكن ١٠ ٪ يؤدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة بنسبة أقل ولتكن ٥ ٪ مما يترتب عليه زيادة الإنفاق كمحصلة نهائية . أما فى حالة أن يكون الطلب

مرناً نجد أن إرتفاع الثمن يؤدى إلى نقص الإنفاق على السلعة. ولعل السبب فى ذلك هو أن إرتفاع الثمن بنسبة معينة ولتكن ١٠ ٪ يصاحبه إنخفاض فى الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ولتكن ١٥ ٪ مما يترتب عليه نقص الإنفاق كمحصلة نهائية . وبالجدول (٣-٢) نجد أن إرتفاع الثمن فى الجزء المرن من منحنى الطلب من ٥ إلى ٦ إلى ٧ إلى ٨ يترتب عليه نقص الإنفاق على السلعة من ٣٠ إلى ٢٤ إلى ١٤ إلى صفر .

وعموماً يمكن تصوير العلاقة بين السعر والإنفاق وفقاً لمرونة الطلب السعرية فى حالة منحنى الطلب الخطى ذو الميل السالب كما بالشكل (٣-٧) .

فبالشكل (٣-٧) يزداد الإنفاق مع إنخفاض الثمن إذا كان الطلب مرناً وينخفض مع إنخفاض الثمن إذا كان الطلب غير مرن . ويزداد الإنفاق مع إرتفاع الثمن إذا كان الطلب غير مرن ، ويقل الإنفاق مع إرتفاع الثمن إذا كان الطلب مرناً .

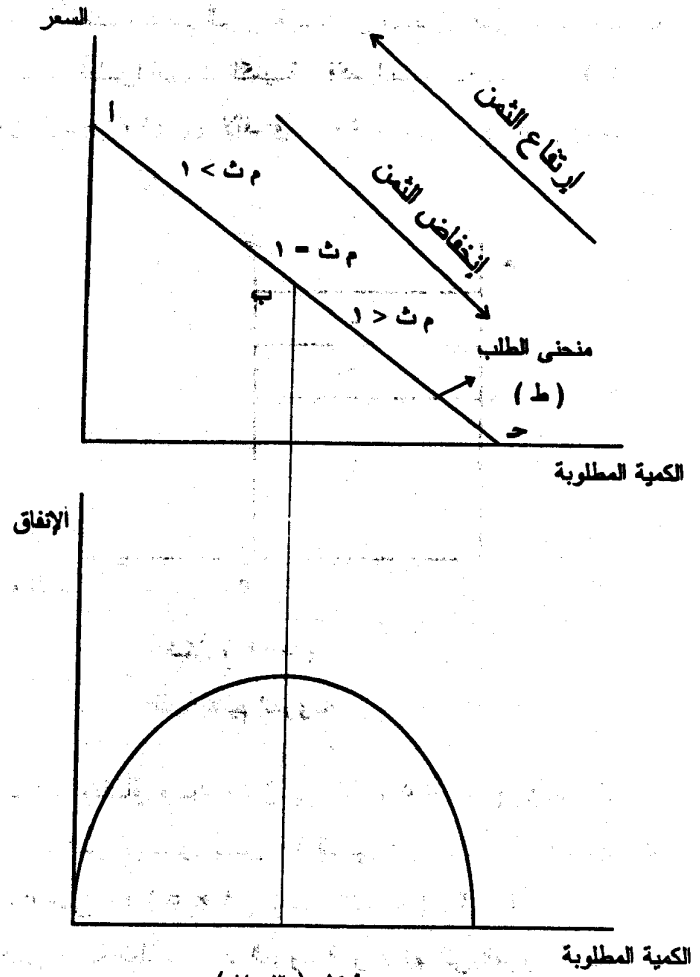

شكل (٣-٧)

علاقة المرونة بالإنفاق

ويمكن تطبيق نفس المبادئ على الحالات الإستثنائية التى تكون فيها مرونة الطلب السعرية ثابتة عند جميع النقاط الواقعة على منحنى الطلب .

ففى حالة الطلب عديم المرونة نجد أن الإنفاق على السلعة يتغير وفقاً لتغير السعر نظراً لثبات الكمية . فكما يتضح بالشكل (٣-٨) عندما يكون السعر ١٠ فإن الإنفاق = ٥٠ ، وبإرتفاع الثمن إلى ١٢

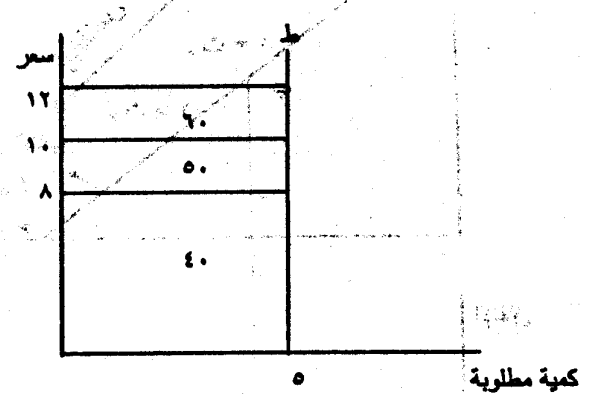

شكل (٣-٨)
طلب عديم المرونة

بنسبة ٢٠٪ يزداد الإنفاق من ٥٠ إلى ٦٠ (٥ × ١٢) بنفس النسبة (٢٠ ٪) ، وبإنخفاض الثمن من ١٠ إلى ٨ بنسبة ٢٠ ٪ ينخفض الإنفاق من ٥٠ إلى ٤٠ (٥ × ٨) بنفس النسبة (٢٠ ٪) .

أما فى حالة الطلب تام المرونة أو لا نهائى المرونة نجد أن الإنفاق يتغير وفقاً لتغير الكمية المطلوبة نظراً لثبات السعر . فكما يتضح بالشكل (٣-٩) عندما تكون الكمية المطلوبة ٥ فإن الإنفاق = ٥٠ ، وبزيادة الكمية المطلوبة من ٥ إلى ٦ بنسبة ٢٠ ٪ يزداد الإنفاق من ٥٠ إلى ٦٠ بنفس النسبة ٢٠ ٪ ، وبنقص الكمية المطلوبة من ٥ إلى ٤ بنسبة ٢٠ ٪ ينخفض الإنفاق من ٥٠ إلى ٤٠ بنفس النسبة ٢٠ ٪ .

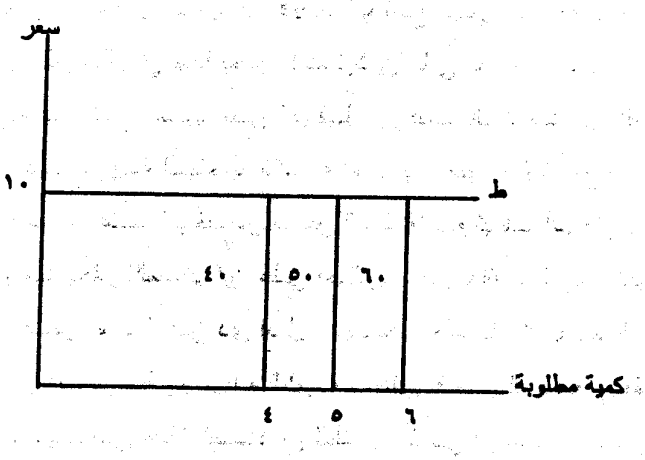

شكل (٣-٩)

طلب تام المرونة

وفى حالة الطلب وحدى المرونة لا يتغير الإنفاق بتغير الثمن ويتضح هذا بالشكل (٣-٦) . فعندما كان الثمن ٦ كان الإنفاق ٦ وبإنخفاض الثمن إلى ٣ ظل الإنفاق ثابتاً عند القيمة ٦ وبإنخفاض الثمن إلى ١ ظل الإنفاق ثابتاً عند ٦ . ويحدث نفس الشيئ بإرتفاع الثمن من ١ إلى ٣ إلى ٦ .

ويلاحظ أن التحليل السابق ينطبق أيضاً على العلاقة بين مرونة الطلب السعرية والإيراد الكلى لأن إنفاق المستهلك هو إيراد المنتج .

(٣-١-٥) محددات مرونة الطلب السعرية :

يمكن تلخيص العوامل التى تحدد مرونة الطلب السعرية لسلعة ما فيما يلى :

(١) **مدى وجود بدائل قريبة للسلعة** : كلما كانت البدائل القريبة للسلعة كثيرة كلما زادت مرونة الطلب السعرية لها داخل مدى

معين للأسعار ، والعكس صحيح . فعندما يرتفع سعر السلعة مع ثبات أسعار بدائلها القريبة فإن هذا يحفز المستهلكين على إحلال بدائلها محلها لكونها أصبحت أغلى نسبياً عن ذى قبل . وكلما قلت البدائل القريبة للسلعة كلما قلت درجة إستجابة الكمية المطلوبة منها لإرتفاع السعر . ومن ناحية أخرى عندما ينخفض سعر السلعة مع ثبات أسعار بدائلها القريبة فإن هذا يحفز المستهلكين على إحلالها محل بدائلها القريبة لكونها أصبحت أرخص نسبياً عن ذى قبل . وبالطبع كلما زاد عدد البدائل القريبة كلما زادت درجة إستجابة الكمية المطلوبة من السلعة لإنخفاض السعر . ويلاحظ فى هذا الصدد أن الطلب على أى من المشروبات الغازية ، أو المنظفات الصناعية كبير المرونة داخل مدى كبير من الأسعار لكونها بدائل قريبة . أما الطلب على البنزين أو الأسمنت قد يكون قليل المرونة داخل مدى كبير للأسعار لعدم توافر عديد من البدائل القريبة لها .

(٢) مدى تعدد إستخدامات السلعة : كلما زاد عدد إستخدامات السلعة كلما زادت مرونة الطلب السعرية لها داخل مدى كبير للأسعار ، والعكس صحيح . فعندما ينخفض سعر سلعة كالبلاستيك فإن الكمية المطلوبة منها تزداد بدرجة كبيرة نظراً لأنها تستخدم فى إنتاج عديد من السلع كمواد الطلاء ، وورق التغليف ، ولعب الأطفال ، والأوانى ، وأجزاء السيارات ، والمفروشات ، والأثاث ، وغيرها . ولذا فإن الطلب على البلاستيك كبير المرونة داخل مدى واسع للأسعار . هذا فى حين أن الطلب على التبغ كمادة خام أقل مرونة لأنها تستخدم فى غرض أساسى واحد هو صناعة السجائر .

(٣) مدى ضرورة السلعة : كلما كانت السلعة ضرورية بالنسبة للمستهلك كلما كان الطلب عليها غير مرن فى مدى كبير من

الأسعار ، والعكس صحيح . فعادةً ما يكون الطلب على السلع الضرورية كالخبز والأرز والزيت والسكر قليل المرونة فى مدى كبير من الأسعار ، أما السلع الكمالية كالسيارات الفاخرة والكاميرات وغيرها فعادةً ما يكون الطلب عليها كبير المرونة .

(٤) **النسبة المنفقة من الدخل على السلعة** : كلما كانت النسبة المنفقة من الدخل على السلعة منخفضة كلما كان الطلب عليها أقل مرونة . مثال ذلك الملح ، والجرائد ، والكبريت وغيرها ، فنظراً لما يمثله الإنفاق عليها من نسبة ضئيلة من الدخل فإن إرتفاع سعرها بنسبة كبيرة لا يدفع المستهلك لتخفيض الكمية المطلوبة منها بنسبة كبيرة . وكلما كانت النسبة المنفقة من الدخل على السلعة كبيرة ، كلما كان الطلب عليها أكثر مرونة نظراً لما يحدثه التغير فى سعرها من تأثير كبير على ميزانية المستهلك . مثال ذلك الأثاث والسيارة والثلاجة وغيرها .

(٥) **الفترة الزمنية** : كلما طالت الفترة الزمنية كلما كان الطلب على السلعة أكثر مرونة . فعندما يرتفع السعر فإن فرصة المستهلك فى تقليل الإستهلاك من السلعة تكون محدودة فى الفترة القصيرة ربما لتعوده عليها وربما لصعوبة الحصول على بديل لها على وجه السرعة . ولكن مع مرور الزمن يمكن للمستهلك أن يعدل من عاداته الإستهلاكية ويمكنه أن يصل لبديل آخر للسلعة محل الإعتبار . ولذا فإن إستجابة الكمية المطلوبة للتغير فى السعر تزداد مع مرور الزمن . ولقد إتضح هذا عندما إرتفعت أسعار البترول عام ١٩٧٣ . فلقد كان من الصعب على الأفراد تخفيض الكمية المطلوبة من البنزين بدرجة كبيرة فى نفس العام ، ولكن مع مرور الزمن إستطاع الأفراد تقليل الكمية المطلوبة من البنزين بدرجة كبيرة بتحولهم من السيارات

التـى تسـتهلك كميـات كبـيرة مـن البـنزين إلـى السـيارات الصغـيرة التـى تستهلك كميـات قليلـة مـن البـنزين . وهـذا يعنـى أن الطلـب علـى البـنزين أصبـح أكـثر مرونـة بـالأجل الطويـل منـه بـالأجل القصـير، ويتضـح هـذا بالشـكل (٣-١٠) .

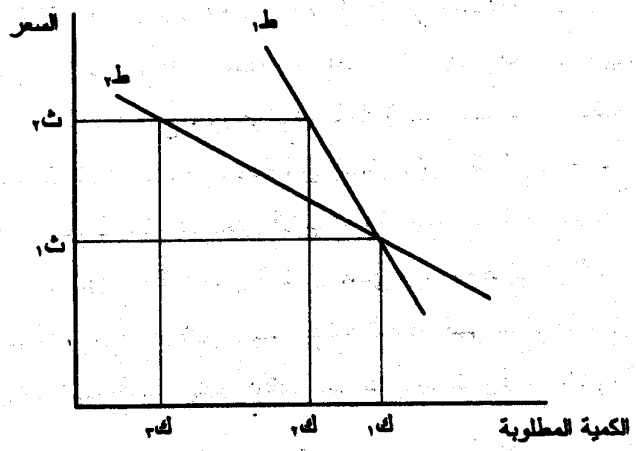

شـــكل (٣-١٠)

فبالشـكل (٣-١٠) ط١ هـو منحنـى الطلـب فـى الأجـل القصـير ، ط٢ هـو منحنـى الطلـب فـى الأجـل الطويـل . ومـن الواضـح أن ط٢ أكـبر مرونـة من ط١ فـى مـدى الأسـعار ث١ ث٢ .

ويلاحـظ هنـا أن إرتفـاع السـعر مـن ث١ إلـى ث٢ يقلـل الكميـة المطلوبـة بـالمقدار ك١ ك٢ فـى الأجـل القصـير ، غـير أنـه يقللهـا بـالمقدار ك١ ك٣ فـى الأجل الطويـل .

المبحث الثانى
مرونة الطلب الدخلية

تشير مرونة الطلب الدخلية إلى درجة إستجابة طلب سلعة معينة للتغير فى الدخل . ويمكن قياسها بإستخدام الصيغة التالية :

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الطلب على السلعة}}{\text{التغير النسبى فى الدخل}}$$

$$\text{م ل} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ل}}{\text{ل}}$$

$$\text{م ل} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ل}} \cdot \frac{\text{ل}}{\text{ك}}$$

حيث :

ك = الكمية المطلوبة .

ل = الدخل .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن مرونة الطلب الدخلية تكون موجبة فى حالة السلعة العادية ، حيث تعرف السلعة العادية بأنها تلك السلعة التى يزداد الطلب عليها كلما زاد الدخل والعكس صحيح . وتكون مرونة الطلب الدخلية سالبة فى حالة السلعة الدنيا حيث تعرف الأخيرة بأنها تلك السلعة التى يقل الطلب عليها مع زيادة الدخل والعكس صحيح .

ويلاحظ أن مرونة الطلب الدخلية تكون أكبر من الواحد فى حالة السلع الكمالية مثل السيارات والغسالات وأجهزة الفيديو . حيث يزداد الطلب على هذه السلع بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى الدخل بعد

أن يفوق الدخل حداً أدنى معين . كما أن مرونة الطلب الدخلية تكون أقل من الواحد فى حالة السلع الضرورية كالخبز والملح والفول وغيرها . حيث مع زيادة الدخل يزداد الطلب على هذه السلع بنسبة أقل لمحدودية مقدرة الفرد على إستهلاكها .

وهناك بعض السلع التى تمر مرونة الطلب الدخلية الخاصة بها بعدد من المراحل وفقاً لمستوى الدخل ، مثال ذلك الأقمصة القطنية ، وذلك كما يتضح بالشكل (٣-١١) .

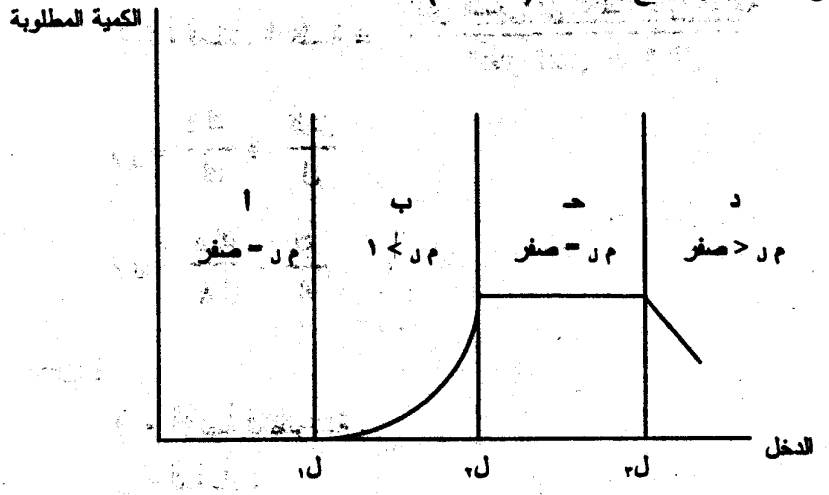

مراحل مرونة الطلب الدخلية للأقمصة القطنية

شكل (٣-١١)

ففى المرحلة (أ) بالشكل (٣-١١) يكون الدخل منخفضاً ومن ثم يقبل الفرد على شراء أقمصة من النوع الرخيص نسبياً مثل الأقمصة النايلون ، ولا يصاحب زيادة الدخل فى هذه المرحلة زيادة فى الطلب على الأقمصة القطنية . أى أن مرونة الطلب الدخلية بالنسبة للأقمصة القطنية = صفر . وفى المرحلة (ب) حيث يزداد الدخل عن

حد أدنى معين هو ل، يصبح الفرد أغنى نسبياً مما يمكنه من زيادة الطلب على الأقمصة القطنية مع زيادة الدخل وبمعدل أكبر . ومن ثم تكون مرونة الطلب الدخلية أكبر من الواحد . وفى المرحلة (حـ) يكون الفرد قد أشبع كل إحتياجاته من الأقمصة القطنية ومن ثم فإن زيادة الدخل لا يصاحبها زيادة فى الكمية المطلوبة ، وتنخفض مرونة الطلب الدخلية بذلك إلى الصفر . وفى المرحلة (د) حيث يزداد دخل الفرد بدرجة كبيرة فإنه قد يتخلى عن الأقمصة القطنية كسلعة دنيا من وجهة نظره ليستخدم أنواع فاخرة من الأقمصة مثل الأقمصة الحريرية . ومن ثم بزيادة الدخل يقل الطلب وتصبح مرونة الطلب الدخلية سالبة .

المبحث الثالث

مرونة الطلب التقاطعية

تشير مرونة الطلب التقاطعية أو التبادلية إلى درجة إستجابة طلب سلعة معينة للتغير فى سعر سلعة أخرى مع ثبات العوامل الأخرى .

فإذا كان هناك سلعتان (س) ، (ص) ، فإن الصيغة التالية تستخدم فى قياس مرونة الطلب التقاطعية بينهما :

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الطلب على السلعة (ص)}}{\text{التغير النسبى فى سعر السلعة (س)}}$$

$$\text{م ق} = \frac{\Delta \text{ك}_{\text{ص}}}{\text{ك}_{\text{ص}}} \div \frac{\Delta \text{ث}_{\text{س}}}{\text{ث}_{\text{س}}}$$

$$\text{م ق} = \frac{\Delta \text{ك}_{\text{ص}}}{\Delta \text{ث}_{\text{س}}} \cdot \frac{\text{ث}_{\text{س}}}{\text{ك}_{\text{ص}}}$$

حيث :

$\text{ك}_{\text{ص}}$ = الكمية المطلوبة من السلعة (ص) .

$\text{ث}_{\text{س}}$ = سعر السلعة (س) .

وإذا كانت م ق > صفر فإن هذا يعنى أن السلعتين (س) ، (ص) بديلتان ، حيث أن إرتفاع سعر (س) يؤدى إلى زيادة الطلب على (ص) ، مثال ذلك البترول والفحم . وإذا كانت م ق < صفر فإن هذا يعنى أن السلعتين (س) ، (ص) مكملتين حيث أن إرتفاع سعر (س) يؤدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة من (س) وبالتالى نقص

الطلب على (ص) المكملة لها ، مثال ذلك أجهزة تسجيل الفيديو وشرائط تسجيل الفيديو أو السيارات والبنزين . أما إذا كانت م ق = صفر فإن هذا يعنى أن السلعتين (س) ، (ص) مستقلتان مثال ذلك الطماطم والمنسوجات .

وكلما كبر حجم مرونة الطلب التقاطعية كلما دل ذلك على زيادة درجة التكامل أو التبادل بين السلع والعكس صحيح .

الفصل الرابع *

تطبيقات على مرونات الطلب

يوجد العديد من الإستخدامات والتطبيقات لفكرة مرونة الطلب التى عرضنا لها فى الفصل السابق . ويوضح هذا الفصل بعض الأمثلة للوقوف على مدى أهمية المرونة بأنواعها المختلفة من الناحية العملية .

المبحث الأول

تطبيقات على مرونة الطلب السعرية

(٤-١-١) أثر طول الفترة الزمنية على مرونة الطلب السعرية :

تتنبأ النظرية الإقتصادية بأن مرونة الطلب السعرية تكون فى الفترة الطويلة أكبر منها فى الفترة القصيرة ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى سهولة عملية الإحلال بين البدائل الأرخص نسبياً .

فعندما يرتفع سعر سلعة معينة تنخفض الكمية المطلوبة منها بدرجة أكبر كلما طالت الفترة الزمنية التى تمر على إرتفاع السعر حيث يستطيع المستهلكون البحث عن بدائل أرخص نسبياً والتعود على إستخدام هذه البدائل الأمر الذى لا يتحقق فى الفترة القصيرة . وسنوضح هذه الحقيقة بمثال عن البترول .

فعندما إرتفعت أسعار البترول عام ١٩٧٣ فى أعقاب حرب أكتوبر لم ينخفض طلب الدول الصناعية على بترول الشرق الأوسط

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد مندور

بدرجة كبيرة نظراً لإنخفاض مرونة الطلب حيث إحتاجت هذه الدول إلى فترة حوالى خمس سنوات لتكيف إقتصادها لكى يعتمد على كمية أقل من البترول وكمية أكبر من البدائل الأخرى وخاصة الفحم والطاقة النووية ، وقد ترتب على ذلك أن حققت الدول المصدرة للبترول إيرادات وفوائض ضخمة نتيجة إرتفاع أسعار البترول .

ولكن عندما إرتفعت أسعار البترول مرة أخرى إرتفاعاً كبيراً عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ كان الإنخفاض فى إستهلاك الدول الصناعية من البترول واضحاً وملحوظاً حيث زادت مرونة الطلب حيث إستطاعت الدول المستهلكة الإعتماد على مصادر الطاقة البديلة التى طورتها فضلاً عن إستخدام الطاقة بصورة أكثر كفاءة نتيجة إختراع آلات جديدة ، ولذا لم يترتب على إرتفاع أسعار البترول هذه المرة زيادة إيرادات الدول المصدرة للبترول كما حدث فى عام ١٩٧٣ .

(٤-١-٢) إستخدام مرونة الطلب السعرية للتنبؤ بالأسعار أو الكميات :

يمكن إستخدام مقياس مرونة الطلب السعرية للتنبؤ بالأسعار أو الكميات ، فبمعلومية معامل (قيمة) مرونة الطلب السعرية ونسبة التغير فى الكمية يمكن التنبؤ بالأسعار كما أن معرفة نسبة التغير فى الأسعار يمكن من التنبؤ بالكميات . ولتوضيح ذلك نورد المثالين التاليين :

عندما إرتفعت أسعار البترول عام ١٩٧٣ قيدت الدول الصناعية من إستيرادها للبترول من الشرق الأوسط وقدر الإنخفاض فى الطلب على البترول بحوالى ٢٠ ٪ ، وقد قدرت مرونة الطلب السعرية للبترول

بين ٠,٨ ، ١,٤ . والسؤال كيف يتنبأ رجال الأعمال بالتغيرات فى أسعار البترول طبقاً لهذه التقديرات ؟ .

$$\therefore \text{ مرونة الطلب السعرية } = \frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المطلوبة ٪}}{\text{نسبة التغير فى السعر ٪}}$$

بالتعويض فى هذه المعادلة عن درجة المرونة ونسبة التغير فى الكمية (٢٠ ٪) يمكن حساب نسبة التغير فى السعر .

فإذا أخذنا بالتقدير الأول لمرونة الطلب = ٠,٨ نجد أن :

$$٠,٨ = \frac{-(-٢٠\ ٪)}{\text{نسبة التغير فى السعر ٪}}$$

∴ نسبة تغير السعر = ٢٥ ٪

أما إذا أخذنا بالتقدير المرتفع للمرونة (١,٤) نجد أن :

$$١,٤ = \frac{-(-٢٠\ ٪)}{\text{نسبة التغير فى السعر ٪}}$$

∴ نسبة تغير السعر = ١٤,٣ ٪

وعلى ذلك يمكن التنبؤ بإرتفاع سعر البترول بنسبة ٢٥ ٪ إذا أخذنا بالتقدير المنخفض للمرونة (٠,٨) وبنسبة ١٤,٣ ٪ إذا أخذنا بالتقدير المرتفع للمرونة (١,٤) وهكذا فإن نسبة إرتفاع الثمن ستعتمد على درجة مرونة الطلب السعرية .

يمكن أيضاً إستخدام المقياس النسبى لمرونة الطلب السعرية فى التنبؤ بالكميات ، فإذا إنخفضت أسعار القمح على سبيل المثال بنسبة

١٠ ٪ وكانت مرونة الطلب تتراوح بين ١,٥ ، ٢ فكيف يتنبأ رجال الأعمال بالتغيرات فى المبيعات من القمح ؟ .

بالتعويض في مقياس المرونة السالف الذكر نجد أن :

$$١,٥ = - \frac{\text{نسبة التغير فى الكميات المطلوبة ٪}}{-١٠ ٪}$$

∴ نسبة التغير فى الكميات المطلوبة = ١٥ ٪

أو :

$$٢ = - \frac{\text{نسبة التغير فى الكميات المطلوبة ٪}}{-١٠ ٪}$$

∴ نسبة التغير فى الكميات المطلوبة = ٢٠ ٪

وهكذا يمكن التنبؤ بزيادة المبيعات من القمح بنسبة تتراوح بين ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ .

(٤-١-٣) تقديرات مرونة الطلب السعرية لبعض السلع والخدمات :

من الضرورى تقدير أو حساب القيمة العددية لمرونة الطلب السعرية نظراً لأهميتها من الناحية العملية ، فقبل إتخاذ قرارات معينة بالنسبة لرفع أو خفض الأسعار ينبغى معرفة تأثيرها على الإيراد الكلى للمبيعات (الإنفاق الكلى للمستهلكين) .

فعندما يكون الطلب مرناً على السلعة المنتجة يكون من الأفضل للمنشأة خفض الأسعار حتى يزداد الإيراد الكلى والعكس عندما يكون الطلب قليل المرونة يكون من الأفضل رفع الأسعار .

فالشركات المنتجة للسيارات على سبيل المثال قد ترغب فى معرفة تأثير زيادة أثمان السيارات – على المبيعات فى حالة تجهيزها بمعدات باهظة التكلفة للحد من التلوث ، وقد ترغب الكليات أو المدارس الخاصة فى معرفة تأثير إرتفاع الرسوم الدراسية على إعداد الطلاب الراغبين فى التسجيل بها . وأخيراً قد تريد دار نشر معينة للكتب معرفة تأثير إرتفاع أسعار الكتب الدراسية التى تقوم بنشرها على مبيعاتها .

وفيما يلى نعرض لبعض تقديرات الإقتصاديين لمرونة الطلب السعرية لبعض السلع والخدمات :

جدول (٤-١)

السلعة	مرونة الطلب السعرية
الغذاء	٠,٢١
السيارات	١,٢٠
السجائر	٠,٣٥
الأثاث	١,٠٠
الخدمات الطبية	٠,٢٢

يلاحظ على هذه التقديرات إنخفاض درجة مرونة الطلب بالنسبة للسلع والخدمات الضرورية مثل الغذاء ، والخدمات الطبية وتفسير ذلك هو أن هذه السلع ضرورية وليس لها بدائل قريبة . وبالتالى فإن إرتفاع أسعار الغذاء والخدمات الطبية لن يخفض الطلب عليها بنسبة كبيرة ، فالإرتفاع فى السعر بنسبة ١ ٪ سيترتب عليه تخفيض فى الطلب بنسبة ضئيلة ٠,٢١ ٪ ، ٠,٢٢ ٪ للغذاء والخدمات الطبية على التوالى .

ويلاحظ أيضاً إرتفاع مرونة الطلب السعرية بالنسبة للسلع الكمالية أو الترفيهية مثل السيارات (١,٢٠) والأثاث (١,٠٠) .

المبحث الثانى
تطبيقات على مرونة الطلب الدخلية

(٤-٢-١) الأهمية العملية لمرونة الطلب الدخلية :

إن إتخاذ بعض القرارات الحكومية الهامة يعتمد على حساب مرونة الطلب الدخلية ، فالتخطيط الحكومى لشبكة الطرق يعتمد على تقدير أثر زيادة الدخول على زيادة الطلب على السفر أو الإنتقال بالسيارات ، كما أن التخطيط لتحديد الإستثمارات الضرورية لتوليد الطاقة فى المستقبل يعتمد على معرفة مدى تأثير إرتفاع الدخول على إستهلاك الطاقة .

يضاف إلى ذلك أن التخطيط لتوفير خدمات السكن يتطلب معرفة الحكومة لمرونة الطلب الدخلية على السكن لكى تتمكن من تقدير أثر الزيادة فى متوسط دخول الأفراد على الطلب على المساكن فى فترة قادمة .

(٤-٢-٢) بعض تقديرات مرونة الطلب الدخلية :

يحاول الإقتصاديون إعداد تقديرات لمرونة الطلب الدخلية للسلع والخدمات المختلفة ، وفيما يلى نعرض لبعض هذه التقديرات كما يتضح من الجدول التالى :

جدول (٤-٢)

السلعة	مرونة الطلب الدخلية
السيارات	٢,٥
السكن	١,٥
الأثاث	١,٥
الكتب	١,٤
وجبات الغذاء بالمطاعم	١,٤
الملابس	١,٠
الخدمات الطبية	٠,٧٥
الزبد الصناعى	-٠,٢٠
الدقيق	-٠,٣٦

يلاحظ من الجدول إرتفاع المرونة الدخلية للسلع الكمالية أو الترفيهية مثل السيارات حيث يزيد إستهلاك هذه السلع بمعدل سريع بالنسبة للدخل .

كما أن المرونة الدخلية للطلب على الملابس (تساوى الوحدة) بمعنى أن الطلب على الملابس يزداد تقريباً بنفس معدل زيادة الدخل .

أما بالنسبة للخدمات الطبية فإن المرونة الدخلية تقل عن الوحدة حيث تكون من الضروريات ويزيد الطلب عليها بمعدل أقل من زيادة الدخل .

ومن الواضح أن إشارة مرونة الطلب الدخلية للسلع والخدمات السالفة الذكر تكون موجبة ، وتعرف هذه السلع بالسلع العادية .

وتوجد طائفة أخرى من السلع حيث تكون مرونة الطلب الدخلية سالبة مثل الزبد الصناعى والدقيق وتعرف هذه السلع بالسلع الرديئة أو الدنيا " Inferior Goods " ويقل الطلب على هذه السلع كلما زاد الدخل .

(٤-٢-٣) قانون إنجل " Engel's Law " :

تعتبر دراسة الإقتصادى إرنست إنجل Ernst Engel (١٨٢١-١٨٩٦) لأنماط القطاع العائلى فى بلجيكا عام ١٨٥٣ من أهم وأشهر الدراسات التى توضح العلاقة بين الدخل وإستهلاك السلع المختلفة والتى عُرفت بقانون إنجل . وينص قانون إنجل على أن " النسبة المنفقة من الدخل على الغذاء تتناقص بزيادة الدخل " .

وقد أكدت العديد من الدراسات التى إعتمدت على بيانات حديثة صحة هذا الإستنتاج ، كما أوضحت المقارنات بين الدول أن نسبة الإنفاق على الغذاء من الدخل فى الدول النامية تزيد عن مثيلتها فى الدول الصناعية الغنية فضلاً عن إتجاه هذه النسبة للتناقص مع الزيادة فى الدخل .

على سبيل المثال كانت نسبة ما أنفقه الأمريكيون فى القرن التاسع عشر على الغذاء حوالى ٥٠ ٪ من الدخل وقد إنخفضت هذه النسبة فى الوقت الحالى من واقع الدراسات الحديثة إلى حوالى ١٥ ٪ فقط .

ويلاحظ بالنسبة لبنود الإنفاق الأخرى أن الإنفاق على خدمات السكن يمثل نسبة ثابتة تقريباً من الدخل بينما تزداد نسبة المنفق على السلع الكمالية أو الترفيهية مع الزيادة فى الدخل .

ويوضح الجدول (٤-٣) دراسة إنجل كما يوضح جدول (٤-٤) نتائج الدراسات الحديثة على الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ .

جدول (٤-٣)

نسبة الإنفاق على البنود المختلفة

بواسطة العائلات البلجيكية عام ١٨٥٣

بنود الإنفاق	الدخل السنوى بالدولار		
	٢٢٥ - ٣٠٠	٤٥٠ - ٦٠٠	٧٥٠ - ١٠٠٠
الغذاء	٦٢ ٪	٥٥ ٪	٥٠ ٪
الملبس	١٦	١٨	١٨
خدمات المسكن	١٧	١٧	١٧
خدمات التعليم والصحة	٤	٧,٥	١١,٥
خدمات التسلية والراحة	١,٠	٢,٥	٣,٥
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

جدول (٤-٤)

نسبة الإنفاق على البنود المختلفة

بواسطة العائلات الأمريكية عام ١٩٨٨

بنود الإنفاق	الدخل السنوى بالدولار		
	١٢٠٠٠	٢٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
الغذاء	١٦,٧ ٪	١٥,٢ ٪	١٢,٥ ٪
الملبس	٥,٣	٥,٨	٦,٢
خدمات المسكن	٣٢,٦	٣٠,٣	٢٩,٦
نفقات أخرى	٤٥,٤	٤٨,٧	٥١,٧
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

المبحث الثالث

تطبيقات على مرونة التقاطع (المرونة التبادلية)

(٤-٣-١) تقديرات المرونة التبادلية لبعض السلع والخدمات :

تقيس مرونة التقاطع أثر تغير سعر سلعة معينة على الكمية المطلوبة من سلعة أخرى ويقدر الإقتصاديون المرونة التبادلية بين كل إثنين من السلع أو الخدمات وتفيد هذه التقديرات فى معرفة العلاقة بين السلع ، فعندما تكون الإشارة موجبة تكون السلع بدائل وعندما تكون سالبة تكون السلع مكملة ، أما القيمة العددية فتظهر مدى تأثير إرتفاع سعر سلعة معينة على الطلب على السلعة الأخرى .

ويوضح الجدول التالى (٤-٥) بعض تقديرات المرونة التبادلية لبعض السلع .

جدول (٤-٥)

الطلب على	أثر إرتفاع سعر	تقدير المرونة التبادلية
الزبد الطبيعى	السمن الصناعى	١,٥٣
الكهرباء	الغاز الطبيعى	٠,٥٠
البن	الشاى	٠,١٥

يلاحظ من الجدول أن كل إثنين من السلع تعتبر بدائل نظراً لأن إشارة المرونة التبادلية موجبة ، كما يتضح أن المرونة التبادلية تكون كبيرة بين الزبد الطبيعى والسمن الصناعى ولذلك تكون المنافسة بينهما

كبيرة فإرتفاع سعر السمن الصناعى بنسبة ١ ٪ يؤدى إلى زيادة الطلب على الزبد الطبيعى بنسبة ١,٥٣ ٪ .

كما أن إرتفاع سعر الغاز الطبيعى سيكون له تأثير هام إلى حد ما على زيادة إستهلاك الكهرباء وخاصة فى الأجل الطويل ، فإرتفاع بنسبة ١ ٪ فى أسعار الغاز الطبيعى يمكن أن يؤدى إلى زيادة إستهلاك الكهرباء بنسبة ٠,٥٠ ٪ .

وأخيراً بالنسبة للمرونة التبادلية بين البن والشاى فيلاحظ أنها ضعيفة على عكس ما هو متوقع أو سائد بين الإقتصاديين الذين يعتبرون البن والشاى أمثلة على البدائل القريبة ، وهذا يعنى أن تأثير الأسعار سيكون ضعيف فى التأثير على أذواق المستهلكين ، فإرتفاع سعر الشاى بنسبة ١ ٪ سيؤدى إلى زيادة طفيفة فى الطلب على البن لا تتعدى ٠,١٥ ٪ .

الباب الثالث

تحليل العرض ومرونته

الفصل الخامس : تحليل العرض

الفصل السادس : مرونة العرض

الفصل الخامس *

تحليل العرض

Supply Analysis

على غرار ما حدث فى جانب الطلب ، يمكن التفرقة فى جانب العرض بين عرض المنشأة وعرض السوق . ويلاحظ فى هذه الحاله أن عرض السوق هو عبارة عن مجموع عروض المنشآت الفردية المختلفة خلال فترة زمنية معينه مع ثبات العوامل الأخرى . ولتماثل التحليل بين الطلب والعرض فى هذا الصدد فلن نتعرض هنا لاشتقاق عرض السوق من عروض المنشآت الفردية . وسوف ينصب تحليلنا مباشرة على عرض السوق أو ما يسمى بعرض السلعة .

ويعتبر المنظم هو السلطة التي تتخذ قرار انتاج وعرض السلعة . وتنحصر مهمته على وجه التحديد فى :

(١) تجميع عوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال لأداء عملية إنتاجية معينه .

(٢) تحويل خدمات عوامل الإنتاج إلى منتجات باستخدام طرق إنتاجية معينه .

(٣) بيع هذه المنتجات للمستهلك .

ويلاحظ أن سعر البيع يتعين أن يعكس تكلفة الفرصة البديلة لعناصر الانتاج المستخدمه من قبل المنظم ، ومقدار من الربح لتعويض المنظم .

---

* كتب هذا الفصل أ. د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية

المبحث الأول

تعريف العرض

يقصد بعرض السلعة الكمية التى يكون المنتجون على استعداد لبيعها من السلعة خلال فترة زمنية معينه عند كل مستوى من السعر مع ثبات العوامل الأخرى .

ويتضح من هذا التعريف أن عرض السلعه يعبر عن العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها خلال فترة زمنية معينه ، وذلك بأفتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على العرض . ومن المتوقع فى هذه الحاله أنه كلما ارتفع الثمن كلما زادت الكمية المعروضة ، وكلما انخفض الثمن كلما قلت الكمية المعروضة . ومن الممكن توضيح هذه العلاقة من خلال الجدول (٥-١) والذي يسمى بجدول العرض .

جدول (٥-١)

جدول عرض سلعة القمح

ثمن الطن (جنيه)	الكمية المعروضة سنويا (مليون طن)
٢٠٠٠	٢
٢٥٠٠	٣
٣٠٠٠	٤
٣٥٠٠	٥
٤٠٠٠	٦

فكما هو واضح من الجدول (٥-١) فان ارتفاع ثمن الطن من ٢٠٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه مثلاً يحفز البائعين على زيادة

الكمية المعروضة من ٢ مليون طن إلى ٣ مليون طن . ويلاحظ فى هذا الصدد أن مصدر الزيادة فى الكمية المعروضة قد يكون :

(أ) زيادة الإنتاج ، وهذا قد يحتاج إلى فترة طويلة نسبياً تتحدد بطول فترة العملية الإنتاجية . ولذلك يتعين ربط العرض بفترة زمنية محدده .

(ب) السحب من المخزون المعد لغرض البيع .

(جـ) تقليل الإستهلاك الذاتى من قبل المنتجين . فعند أرتفاع أسعار القمح أو البيض أو الألبان أو الدواجن ، فإن هذا يحفز المزارعين على تقليل استهلاكهم الذاتى من هذه المنتجات بغرض توفير جزء يمكن بيعه فى السوق بسعر أعلى .

(د) الإستيراد من الخارج بأسعار رخيصه وبيعه فى الداخل بأسعار أغلى .

ويمكن تصوير جدول العرض السابق فى شكل بيانى يعرف بمنحنى العرض . ففى الشكل (٥-٣) يتم رصد الثمن على المحور الرأسى كما يتم رصد الكمية المعروضه على المحور الأفقى.

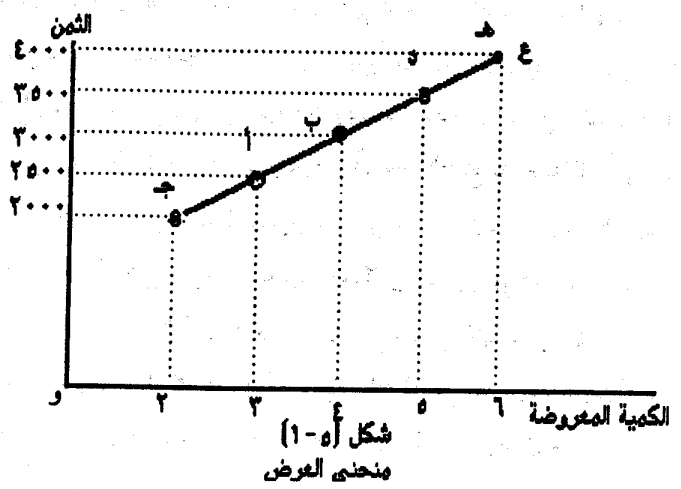

شكل (٥-١)
منحنى العرض

ثم نقوم بتمثيل كل كميه معروضه والثمن المقابل لها بالجدول رقم (٥-١) بنقطه فى الشكل البيانى رقم (٥-١) . فعلى سبيل المثال يتم تمثيل الثمن ٢٠٠٠ والكميه المعروضه ٢ بالنقطه جـ بالشكل البيانى ، كما يتم تمثيل الثمن ٢٥٠٠ والكميه المعروضه ٣ بالنقطه أ ، وهكذا . وبتوصيل هذه النقاط نحصل على منحنى العرض وهو منحنى يتجه من اليسار إلى اليمين ومن أسفل لأعلى دلالة على العلاقه الطرديه بين الثمن والكمية المعروضه .

ولعل السؤال الذى يبرز الأن هو : ما هو السبب فى العلاقه الطردية بين الثمن والكميه المعروضة للسلعة كما يصورها منحنى العرض ؟

يلاحظ من ناحيه أن ارتفاع ثمن السلعه مع بقاء أسعار عناصر الإنتاج المستخدمه فى إنتاجها ثابته يؤدى لإرتفاع معدل الربح بالنسبه للوحده المنتجه من هذه السلعه وهذا من شأنه أن يحفز المنتجين والبائعين لهذه السلعه على زيادة الكميه المنتجه والمباعه منها . ومن ناحية أخرى عندما يرتفع سعر سلعة ما مع ثبات أسعار السلع الأخرى التى تشترك معها فى نفس عناصر الإنتاج ، فإن معدل الربح لهذه السلعه يصبح أعلى نسبياً بالمقارنه مع السلع الأخرى ، وهذا من شأنه أن يغري منتجين وبائعين بعض السلع الأخرى للتحول لإنتاج هذه السلعه . فعندما ترتفع أسعار القمح بدرجه كبيره مع ثبات أسعار الفول فإن هذا يغري بعض المزارعين على التحول من زراعة الفول إلى زراعة القمح . ولكن يتعين مراعاة أن الزيادة فى الكميةالمعروضة الناجمه عن أرتفاع الثمن لابد أن تكون محدوده بمقدار معين ، ذلك لأن زيادة الإنتاج كثيراً ما يصاحبها زيادة فى تكلفة إنتاج الوحده . ولعل هذا من شأنه أن يقلل من معدل الربح مع

كل توسع فى الأنتاج ، مما يحد من تدفق الموارد الموجهة لإنتاج هذه السلعة حتى تتوقف عندما يصل معدل الربح بها لنفس المستوى السائد فى حالة السلع الأخرى .

المبحث الثانى
العوامل المحددة لعرض السلعة

يقصد بالعوامل المحددة للعرض تلك العوامل التى تؤثر فيه بالزيادة أو النقص حتى مع ثبات السعر ، وهى العوامل التى إفترضنا ثباتها عند تحليل العلاقة بين السعر والكمية المعروضة . ومن أهم هذه العوامل :

(٥-٢-١) أسعار السلع الأخرى .
(٥-٢-٢) أسعار عناصر الأنتاج .
(٥-٢-٣) المستوى التكنولوجى .
(٥-٢-٤) أهداف المنشأة .
(٥-٢-٥) الظروف البيئية .
(٥-٢-٦) التوقعات .

(٥-٢-١) أسعار السلع الأخرى :

يلاحظ أن عرض السلعة المعينة يتأثر بأسعار السلع الأخرى ، خاصة تلك التى تشترك معها فى نفس عناصر الأنتاج . فإنخفاض سعر محصول الفول يحفز المزارعين على تقليل المساحات المزروعة من هذا المحصول وزيادة المساحات المزروعة من القمح حتى مع ثبات سعر القمح . أى أن إنخفاض سعر الفول يزيد من عرض القمح رغم ثبات سعره ، والعكس صحيح . كما أن إرتفاع أسعار اللحوم الحمراء قد يقلل من عرض الألبان رغم ثبات أسعارها نتيجة لإقبال المنتجين على ذبح المواشى المدرة لهذه الألبان . ويؤدى إرتفاع أسعار الدواجن لتقليل عرض البيض نتيجة لإقبال المنتجين

على بيع الدواجن التى تضع البيض بغرض ذبحها وذلك فى الأجل القصير . وفى المجال الصناعى نجد أن الشركات التى تنتج منتجات متعددة إذا إرتفع سعر أحد هذه المنتجات تقلل من عرض المنتجات الأخرى فى الفترة القصيرة لتحويلها جزء كبير من طاقتها الأنتاجية لإنتاج المنتج الذى إرتفع سعره . فعلى سبيل المثال إذا إرتفعت أسعار لمبات الكهرباء العادية فإن هذا يقلل من عرض لمبات الكهرباء الفلورسنت فى ظل طاقة إنتاجية ثابته بشركات المنتجات الكهربائية . وفى الفترة الطويلة تتحول الموارد من الأنشطة الصناعية التى تظل أسعار منتجاتها ثابتة إلى الأنشطة التى ترتفع أسعارها النسبية . ويمكن توضيح أثر التغير فى أسعار السلع الأخرى على عرض السلعة المعينة من الشكل (٥-٢) .

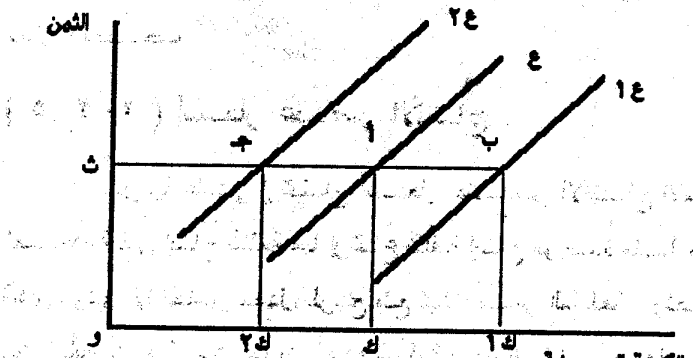

شكل (٥-٢)
انتقال العرض

فإذا إفترضنا أن العرض الأصلى للسلعه هو " ع " وأن سعر السلعة هو " ث " فإن الكمية المعروضة منها سوف تكون " ك " . فإذا إنخفض سعر سلعة أخرى تشترك معها فى عناصر الأنتاج مع ثبات العوامل الأخرى ، فإن هذا من شأنه أن يزيد من عرض السلعة

الأصلية من الوضع ع إلى ع١ ، مؤدياً بذلك إلى زيادة الكمية المعروضة منها من ك الى ك١ رغم ثبات سعرها عند المستوى ث . أما إذا إرتفع سعر سلعة أخرى تشترك معها فى عناصر الأنتاج فإن هذا من شأنه أن يؤدى لأنتقال منحنى العرض الخاص بها من الوضع ع إلى الوضع ع٢ مؤدياً بذلك لانخفاض الكمية المعروضة من ك إلى ك٢ ، رغم ثبات سعرها عند المستوى ث . ولعل هذا يعنى أن زيادة العرض تتمثل فى إنتقال منحنى العرض بالكامل يميناً من الوضع ع إلى ع١ ، ونقص العرض يتمثل فى إنتقال منحنى العرض بالكامل يساراً من الوضع ع إلى ع٢ .

ومن ناحية أخرى قد يؤدى إرتفاع أسعار بعض السلع إلى زيادة عرض السلع المرتبطة بها . فارتفاع أسعار البترول قد يؤدى لزيادة الكمية المنتجة والمعروضة منه ويؤدى أيضاً لزيادة عرض الغاز المصاحب .

(٥-٢-٢) أسعار عناصر الأنتاج :

يترتب على إرتفاع أسعار عناصر الانتاج الأساسية المستخدمة فى إنتاج سلعة ما إرتفاع تكلفة إنتاج الوحدة منها ، الأمر الذى يؤدى لإنخفاض معدل الربح مع ثبات سعر السلعة . ولعل هذا من شأنه أن يقلل من عرض هذه السلعة رغم ثبات سعرها . ويمكن تمثيل هذا الأثر بإنتقال منحنى العرض بالشكل (٥-٢) من الوضع ع إلى الوضع ع٢ . أما إذا إنخفضت أسعار عناصر الانتاج الأساسية المستخدمة فى إنتاج السلعة فإن هذا من شأنه أن يخفض من تكلفة إنتاج الوحدة منها ، الأمر الذى يؤدى لإرتفاع معدل الربح الخاص بها رغم ثبات سعرها . وهذا من شأنه أن يحفز المنتجين على زيادة

إنتاج وعرض هذه السلعة . ويمكن تمثيل هذا الأثر بإنتقال منحنى العرض بالشكل (٥-٢) من الوضع ع إلى الوضع ع١ .

(٥-٢-٣) المستوى التكنولوجي :

إذا حدث تقدم تكنولوجي في مجال إنتاج سلعة ما وترتب عليه إنخفاض في تكلفة انتاج الوحدة من هذه السلعة ، فإن هذا من شأنه أن يزيد من معدل الربح الخاص بهذه السلعة . ويترتب على ذلك زيادة الحافز لدى المنتجين على التوسع في إنتاجها وزيادة عرضها رغم ثبات سعرها . ويلاحظ في هذا الصدد أن التقدم التكنولوجي قد ساعد على إستحداث عديد من السلع الصناعية منخفضة التكلفة التي حلت محل عديد من المنتجات الطبيعية مرتفعة التكلفة نسبياً . ومن الأمثلة على ذلك استحداث الخيوط الصناعية كبديل للخيوط الطبيعية الممثلة في الأقطان والكتان ، وإستحداث المطاط الصناعي كبديل للمطاط الطبيعي ، وإستحداث البلاستيك كبديل للحديد في بعض الأغراض . وهكذا فإن التقدم التكنولوجي من الممكن أن يؤدى لزيادة العرض من بعض السلع ، وإنخفاض العرض من بعض السلع الأخرى .

(٥-٢-٤) أهداف المنشأة :

هناك بعض المنشآت التي تهدف لتعظيم الربح ، وهناك بعض المنشآت الأخرى التي تهدف لتعظيم الأنتاج ، إما بغرض السيطرة على السوق ، أو بغرض زيادة حصتها فيه حتى ولو كان هذا على حساب إنخفاض معدل الربح . كما أن هناك بعض المنشآت التي تهدف الى مد خدماتها أو توزيع انتاجها من السلع الأساسيه على أوسع نطاق لخدمة الجماهير ، بغض النظر عن الربح مثل

المنشآت العامة . ولا شك أن تغير الهدف يؤثر على عرض السلعة . فإذا إفترضنا أن النقطة أ على منحنى العرض ع بالشكل (٥-٢) هى النقطة التى عندها يتم تعظيم الأرباح فإن الكمية المعروضة بالسوق سوف تكون هي ك ، عند مستوى السعر ث. أما إذا كان الهدف هو تعظيم الانتاج لأى سبب من الأسباب السابقة فإن هذا قد يحفز بعض المنشآت لزيادة الكمية المنتجة والمعروضة من ك إلى ك١ عند نفس مستوى السعر ث ، مؤدية بذلك لزيادة العرض من الوضع ع إلى ع١ .

(٥-٢-٥) الظروف البيئية :

تؤدى التقلبات الطبيعية كسقوط الأمطار أو هبوب العواصف أو حدوث الفيضانات أو مجيء الجفاف أو الجراد أو تفجر البراكين والزلازل إلى حدوث تقلبات فى العرض رغم ثبات الأسعار . كما تؤدى التقلبات السياسية كالحرب والسلام لحدوث تقلبات فى العرض بين زيادة ونقصان . فالجفاف والجراد والفيضانات قد تدمر المحاصيل الزراعية مؤدية بذلك لإنخفاض العرض منها كما يحدث فى دول عديدة كالسودان وأثيوبيا وبنجلاديش . والحرب قد يحفز المجتمع على زيادة إنتاجه من عديد من السلع الأستراتيجيه لتحقيق اكتفاء ذاتى فيها ، خاصة عندما ينقطع ورودها أثناء فترة الحرب ، كما قد تؤدى لنقص الأنتاج من عديد من السلع لما تحدثه من تدميرات بالطاقة الأنتاجية الخاصة بها . والسلام قد يساعد على الاستقرار وإعادة تعمير ما تم تدميره وإسترجاع مناطق غنية بالثروات كانت محتله ، مما يساعد على زيادة الأنتاج والعرض من عديد من السلع . وعموماً فإن هذه الظروف البيئية تعتبر عوامل غير

منتظمة، أي لا تحدث بصفة مستمرة . ولذلك فإنها تسمى بالعوامل العشوائية والتى لا تركز النظرية الأقتصادية عليها بدرجة كبيرة .

(٥-٢-٦) التوقعات :

إذا توقع البائعون أن أسعار سلعهم سوف ترتفع فى المستقبل بدرجة كبيرة عن الآن فإن هذا قد يحفزهم على تخزين كميات ضخمة منها لبيعها فى المستقبل ، مما يؤدى لنقص العرض فى الوقت الحالى . أما إذا توقع البائعون أن أسعار سلعهم سوف تنخفض بدرجة كبيرة فى المستقبل ، فإن هذا قد يحفزهم لمحاولة التخلص من كل المخزون الذى لديهم فى الوقت الحاضر، مما يزيد من عرض السلع مع ثبات العوامل الأخرى على حالها .

وفى نهاية هذا القسم يجدر بنا أن نفرق بين التغير فى الكمية المعروضة والتغير فى العرض . فالتغير فى الكمية المعروضه يعبر عنه بالتحرك من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض ، مثال ذلك التحرك من النقطة أ إلى النقطة ب على منحنى العرض بالشكل (٥-١) . و يرجع التغير فى الكمية المعروضة للتغير فى سعر السلعة مع ثبات العوامل الأخرى . أما التغير فى العرض فيتم التعبير عنه بإنتقال منحنى العرض بالكامل من وضع لآخر ، مثال ذلك إنتقاله من الوضع ع إلى الوضع ع١ أو ع٢ بالشكل (٥-٢) . وهو يرجع للتغير فى أحد العوامل الأخرى غير سعر السلعة مثل أسعار السلع الأخرى وأسعار عناصر الأنتاج وغيرها . ويلاحظ فى هذا الصدد أن إنتقال منحنى العرض ناحية اليمين أو اليسار يتضمن معنيين كما يتضح بالشكلين (٥-٣) ، (٥-٤) :

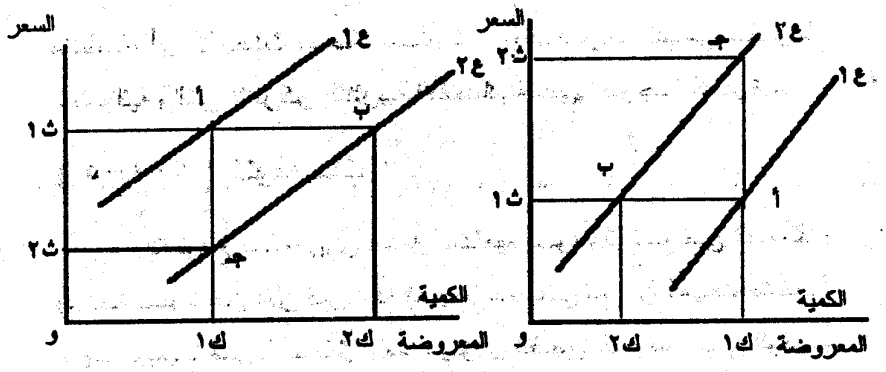

شكل (٥-٣) شكل (٥-٤)

ففى شكل (٥-٣) يلاحظ أن إنتقال منحنى العرض من الوضع ع١ ناحية اليمين إلى الوضع ع٢ يعنى :

(١) إما عرض كمية أكبر من السلعة عند نفس مستوى السعر وهذا يتمثل فى الأنتقال من النقطة أ إلى النقطة ب حيث يزداد عرض السلعة من الكمية ك١ إلى ك٢ عند نفس السعر ث١ .

(٢) أو عرض نفس الكمية من السلعة عند سعر أقل نتيجة لإنخفاض تكلفة الوحدة ، وهذا يتمثل فى الأنتقال من النقطة أ إلى النقطة جـ حيث يتم عرض نفس الكمية ك١ عند سعر ث٢ أقل من السعر ث١ .

أى أن زيادة العرض إما أن تعكس نفسها فى زيادة الكمية المعروضة من السلع عند نفس السعر، أو عرض نفس الكمية من السلعة عند سعر أقل . وفى الشكل (٥-٤) يلاحظ أن إنتقال منحنى العرض من الوضع ع١ ناحية اليسار إلى الوضع ع٢ يعنى :

(١) إما عرض كمية أقل من السلعة عند نفس السعر ، ويتمثل هذا فى الإنتقال من النقطة أ إلى النقطة ب حيث ينخفض العرض من الكمية ك١ إلى الكمية ك٢ عند نفس السعر ث١ .

(٢) أو عرض نفس الكمية عند سعر أعلى لإرتفاع تكلفة إنتاج الوحدة ، ويتمثل هذا فى الإنتقال من النقطة أ إلى النقطة جـ ، حيث يتم عرض نفس الكمية ك١ عند السعر ث٢ أعلى من السعر ث١ .

أى أن نقص العرض إما أن يعكس نفسه فى إنخفاض الكمية المعروضه عند نفس السعر أو فى عرض نفس الكمية عند سعر أعلى .

الفصل السادس *

مرونة العرض

Elasticity of Supply

تشير مرونة العرض إلى درجة إستجابة الكمية المعروضة من سلعة ما للتغير فى سعرها مع ثبات العوامل الأخرى . ويمكن قياس مرونة العرض بإستخدام الصيغة التالية :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبى فى السعر}}$$

$$\text{م ع} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ث}}{\text{ث}} \qquad \text{ومنها :}$$

$$\text{م ع} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \cdot \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

حيث :

ك = الكمية المعروضة من السلعة

ث = سعر السلعة

ويلاحظ أنه فى الحالات العادية تكون مرونة العرض موجبة ، حيث كلما إرتفع الثمن كلما زادت الكمية المعروضة . وإذا كانت م ع > ١ فإن عرض السلعة يكون مرناً ، حيث أن زيادة السعر بنسبة معينة فى هذه الحالة تؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة بنسبة أكبر . أما إذا كانت م ع < ١ فإن عرض السلعة يكون غير مرن ، حيث أن زيادة السعر بنسبة معينة تؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة بنسبة أقل . هذا

---

* كتب هذا الفصل أ. د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية .

فى حين إذا كانت م ع = ١ فإن عرض السلعة يكون وحدى المرونة ، حيث أن زيادة السعر بنسبة معينة تؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة بنفس النسبة .

ويمكن أن نفرق فى حالة العرض بين مرونة النقطة ومرونة القوس بنفس الطريقة التى أوضحناها فى حالة مرونة الطلب .

المبحث الأول

مرونة العرض وشكل منحنى العرض

يختلف شكل منحنى العرض الخطى بإختلاف مرونة العرض عليه . ويمكن توضيح ذلك بإستخدام الشكل (٦-١) .

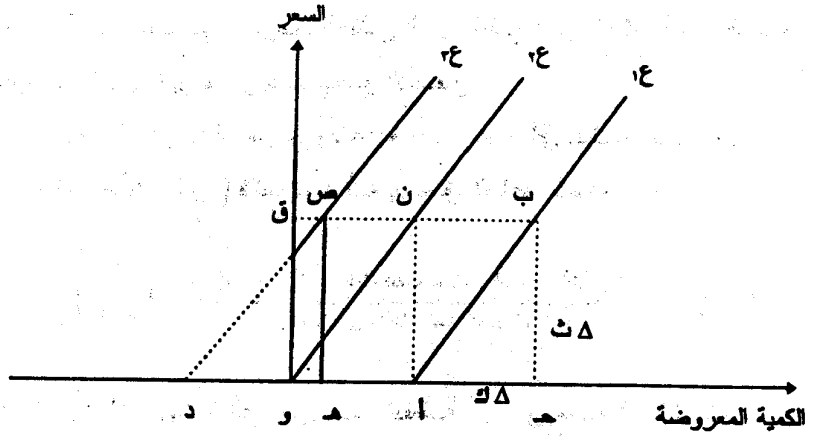

أشكال منحنيات العرض

شكل (٦-١)

ففى الشكل (٦-١) نجد أن منحنى العرض ع١ يقطع محور الكمية ، ومنحنى العرض ع٢ ينبع من نقطة الأصل ، ومنحنى العرض ع٣ يقطع محور السعر ، وهذه المنحنيات تختلف بإختلاف مرونة العرض . فإذا أردنا قياس مرونة العرض عند نقطة مثل (ب) على منحنى العرض ع١ نجد أنها تساوى :

$$(م\ ع)_{ب} = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \cdot \frac{ث}{ك} = \frac{حـ أ}{ب\ حـ} \cdot \frac{ق\ و}{حـ\ و}$$

وحيث أن : ب حـ = ق و

$$\therefore (م\ ع)_{ب} = \frac{حـ\ أ}{حـ\ و} = \frac{\text{المسافة بين "حـ" ونقطة تقاطع منحنى العرض مع المحور الأفقي "أ"}}{\text{المسافة بين "حـ" ونقطة الأصل "و"}}$$

وحيث أن "حـ أ" < "حـ و" ∴ (م ع)ب < ١ ويمكن إثبات ذلك بالنسبة لجميع النقاط الواقعة على منحنى العرض الخطى ع١ . ومن ثم فإن منحنى العرض الخطى الذى يقطع محور الكمية فى الربع الموجب يكون غير مرن عند جميع الأسعار .

أما إذا أردنا قياس مرونة العرض عند أى نقطة على المنحنى ع٢ ولتكن النقطة (ن) فإننا نجد أنه بتطبيق القاعدة السابقة :

$$(م\ ع)_{ن} = \frac{\text{المسافة بين "أ" ونقطة تقاطع ع٢ مع المحور الأفقى "و"}}{\text{المسافة بين "أ" ونقطة الأصل "و"}} = \frac{أ\ و}{أ\ و} = ١$$

أى أن مرونة العرض عند النقطة "ن" وجميع النقاط الأخرى الواقعة على منحنى العرض الخطى ع٢ = ١ . ومن ثم فإن منحنى العرض الخطى الذى ينبع من نقطة الأصل يكون وحدى المرونة عند جميع الأسعار .

وإذا أردنا قياس مرونة العرض عند أى نقطة على المنحنى ع٣ ، ولتكن النقطة "ص" فإننا نجد أنه بتطبيق القاعدة السابقة :

$$(م\ ع)_{ص} = \frac{\text{المسافة بين "هـ" ونقطة تقاطع ع٣ مع المحور الأفقي "د"}}{\text{المسافة بين "هـ" ونقطة الأصل "و"}} = \frac{هـ\ د}{هـ\ و} < ١$$

ومن ثم فإن العرض الخطى الذى يقطع محور السعر يكون مرناً عند جميع الأسعار .

ويتبقى هناك شكلان متطرفان لمنحنى العرض هما العرض عديم المرونة والعرض لا نهائي أو تام المرونة ، وهما يتضحان في الشكل (٦- ٢) .

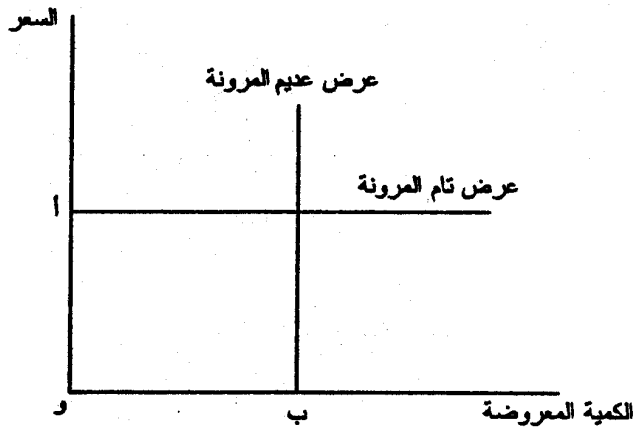

العرض تام المرونة والعرض عديم المرونة
شكل (٦-٢)

وفي حالة العرض لا نهائي أو تام المرونة نجد أنه لا يمكن عرض أي كمية من السلعة عند أي سعر أقل من (و أ) . أي أن إنخفاض السعر عن (و أ) بأي مقدار يؤدي إلى إنخفاض الكمية المعروضة إلى الصفر . هذا في حين يمكن عرض أي كمية عند السعر (و أ) . أي أن هناك عرض لا نهائي عند السعر (و أ) . ويمثل هذا المنحنى الحالة التي يكون فيها تكلفة إنتاج الوحدة ثابتة عند جميع مستويات الإنتاج مما يمكن المنشآت من البيع عند سعر ثابت مهما كانت الكمية المعروضة . كما يمثل الحالة التي تتوافر فيها السلعة بكميات كبيرة جداً عند سعر ثابت .

أما العرض عديم المرونة فهو يشير إلى الحالات التى تكون فيها الكميات من السلع أو عناصر الإنتاج ثابتة ولا يمكن زيادتها بأى حال مهما إرتفعت الأسعار . وهذا يعبر عن حالة العرض فى الفترة القصيرة جداً .

المبحث الثانى

مرونة العرض ومستوى السعر

لقد إتضح لنا سابقاً أن مرونة الطلب السعرية تتغير بتغير السعر عندما يكون منحنى الطلب خطياً ، ويحدث نفس الشئ فى حالة منحنى العرض الخطى . غير أن الحدود التى تتغير فيها مرونة العرض مع تغير السعر أقل بكثير من الحدود التى تتغير فيها مرونة الطلب السعرية . ففى حالة الطلب الخطى تتغير مرونة الطلب السعرية بين صفر ومالانهاية ، أما فى حالة العرض الخطى يعتمد الأمر على شكل منحنى العرض . فإذا كان منحنى العرض غير مرن تتغير مرونة العرض بين الصفر والواحد كما هو الحال بالنسبة للمنحنى ع١ فى الشكل (٦-١) ، وإذا كان منحنى العرض مرناً تتغير مرونة العرض بين الواحد ومالانهاية ، أى تظل دائماً أكبر من الواحد وأقل من مالانهاية كما هو الحال بالنسبة للمنحنى ع٢ فى الشكل (٦-١) . ويمكن توضيح هذه الحقيقة بإستخدام بيانات الجدول (٦-١) التى تعبر عن منحنى عرض خطى مرن .

جدول (٦-١)

منحنى عرض خطى مرن

السعر	الكمية المعروضة	مرونة العرض
٢	صفر	∞
٤	٦	٢
٦	١٢	١,٥
٨	١٨	١,٣
١٠	٢٤	١,٢٥
١٢	٣٠	١,٢

فمن الجدول (٦-١) يتضح أن $\frac{\Delta ك}{\Delta ث} = ٣$ وهى ثابت عند جميع مستويات الأسعار . أما النسبة $\frac{ث}{ك}$ فهى تقل مع زيادة السعر مما يترتب عليه إنخفاض مرونة العرض مع زيادة السعر ، ولكنها تظل محصورة فى المدى ١ - ∞ . ويلاحظ أنه مع إرتفاع السعر تزداد الكمية المعروضة ولكن تتناقص الطاقات العاطلة التى يمكن إستخدامها فى زيادة الكمية المعروضة وهذا أمر يقلل من إمكانية زيادة الكمية المعروضة بصفة مستمرة ، أى يقلل من مرونة العرض . ومن ناحية أخرى عندما ينخفض السعر يقلل المنتجون الكمية المنتجة والمعروضة ، غير أن إستمرار السعر فى الإنخفاض قد يرغم بعض المنتجين على الإنسحاب كلية من السوق ، ومن ثم فإن إستجابة الكمية المعروضة للتغير فى السعر تتزايد مع إنخفاض السعر . أى أن مرونة العرض تتناسب عكسياً مع التغير فى السعر .

ولكن إذا كان منحنى العرض غير خطى فإن حدود تغير مرونة العرض بتغير السعر تزداد ، فتتراوح بين الصفر ، ∞ كما هو واضح بالشكل (٦-٣) .

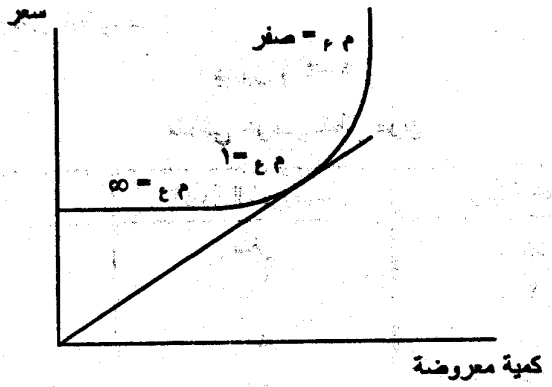

مرونة عرض متغيرة

شكل (٦-٣)

المبحث الثالث

العوامل المحددة لمرونة العرض

من أهم العوامل المحددة لمرونة العرض ما يلى :

(٦-٣-١) الزمـــن :

فكلما زادت الفترة الزمنية كلما زادت مرونة العرض . وتنقسم الفترة الزمنية فى هذا الصدد إلى ثلاثة أنواع :

الفترة اللحظية Momentary period : وهـى فـترة قصـيرة جـداً لا يمكن تغيير أى عوامل فيها بطريقة تمكننا من زيادة الإنتاج ، ومـن ثـم الكميـة المعروضـة . ويكـون عـرض السـلعة عديـم المرونـة مثـل ع١ فـى الشـكل (٦-٤) خـلال هـذه الفـترة . فإرتفـاع أسـعار الفواكـه خـلال فـترة يوم قد لا يصاحبه زيادة فـى الكميـة المعروضـة مـن الفواكـه خـلال نفـس اليوم خاصةً إذا كـان مكـان التوزيـع يبعد كثيراً عن مكـان الإنتـاج .

الفترة القصيرة Short-run period : وهـى الفترة التـى يمكـن تغيـير بعـض عنـاصر الإنتـاج فيهـا وإن كـان لايمكـن تغيـير البعـض الآخـر . ومـن ثـم يمكن تغيير الكمية المنتجة ومـن ثـم الكميـة المعروضـة مـن خـلال تغيـير كميات العنـاصر المتغـيرة فـى ظـل مـا تسـمح بـه طاقـة عنـاصر الإنتـاج الثابتـة . وخـلال هذه الفترة تكون مرونـة العرض أكـبر منهـا خـلال الفـترة اللحظيـة ويمثـل ع٢ بالشـكل (٦-٤) منحنـى عـرض بـالفترة القصـيرة . ومـن أمثلـة ذلـك عـرض الفواكـه خـلال فترة أسبوع . فإرتفـاع سـعر الفواكـه خـلال هذه الفـترة يصاحبـه زيـادة الكميـة المنتجـة والمعروضـة مـن خـلال زيـادة عدد العمـال الذيـن يجنـون الفواكـه ويقومـون بتعبئتهـا ، وزيـادة كميـة

العبوات ، وزيادة وسائل النقل وذلك في الحدود التي تسمح بها المساحة المزروعة فواكه والتي تعتبر ثابتة في الأجل القصير .

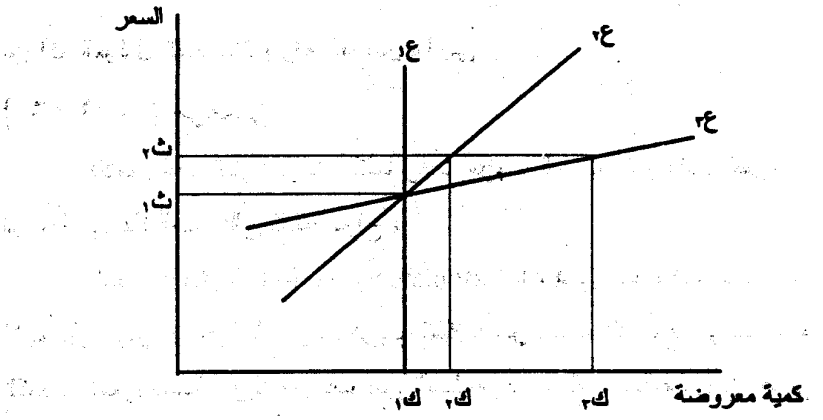

مرونات العرض في فترات زمنية مختلفة

شـــكل (٦-٤)

الفترة الطويلة Long-run period وهي الفترة التي يمكن فيها تغيير جميع عناصر الإنتاج . وتكون مرونة العرض خلال هذه الفترة أكبر منها خلال الفترة القصيرة . ويمثل ع٣ في الشكل (٦-٤) منحنى عرض بالفترة الطويلة . ومن أمثلة ذلك عرض الفواكه خلال فترة طولها ١٠ سنوات مثلاً . فخلال هذه الفترة يمكن ليس فقط زيادة عدد العمال العاملين في مجال زراعة وجني الفواكه وإنما أيضاً زيادة المساحات المزروعة فواكه ، أي زيادة حجم مزارع الفواكه .

وبالشكل (٦-٤) نجد أن إرتفاع السعر من ث١ إلى ث٢ لا يصاحبه أي زيادة في الكمية المعروضة في الفترة اللحظية ، ويصاحبه

زيادة فى الكمية المعروضة بالمقدار ك١، ك٢ فى الفترة القصيرة ، وزيادة بالمقدار ك١، ك٣ فى الفترة الطويلة .

(٦-٣-٢) طبيعة العملية الإنتاجية :

يلاحظ أن العملية الإنتاجية لبعض السلع تستغرق ساعات ، هذا فى حين أن العملية الإنتاجية لبعض السلع الأخرى قد تستغرق سنوات . فصناعة رغيف الخبز قد لا تستغرق ساعة ، فى حين أن إنتاج المطاط الطبيعى قد يحتاج إلى سبع سنوات حتى تنضج الشجرة . وعموماً كلما قصرت مدة العملية الإنتاجية كلما زادت مرونة العرض و العكس صحيح . ولهذا السبب يلاحظ أن مرونة عرض السلع الصناعية أكبر من مرونة عرض السلع الزراعية .

(٦-٣-٣) الطاقة العاطلة :

كلما زادت نسبة الطاقة العاطلة كلما زادت مرونة العرض خلال فترة زمنية معينة . ولذا فإن مرونة العرض فى الصناعات التى يوجد لديها طاقات عاطلة يمكن تشغيلها تكون أكبر من مرونة العرض فى الصناعات التى تشغل طاقتها كاملاً ، وذلك فى الفترة القصيرة .

(٦-٣-٤) إمكانية التخزين :

كلما كانت كمية المخزون من السلعة كبيرة كلما كانت مرونة عرضها أكبر فى الفترة القصيرة . ولذلك فإن مرونة عرض السلع القابلة للتخزين كالحبوب والبقول تكون أكبر من مرونة عرض السلع غير القابلة للتخزين كالأسماك والخضروات الطازجة .

(٦-٣-٥) مرونة عرض عناصر الإنتاج :

كلما كانت عناصر الإنتاج التى تستخدم فى إنتاج السلعة متوافرة بدرجة كبيرة ومن السهل تحريكها من أماكن تواجدها إلى أماكن إستخدامها كلما كانت مرونة عرض السلعة أكبر ، و العكس صحيح . ولهذا السبب فإن مرونة عرض السلع التى تعتمد على مدخلات متوافرة محلياً ربما تكون أكبر من مرونة عرض السلع التى تعتمد على مدخلات مستوردة ، مع ثبات العوامل الأخرى .

المبحث الرابع

تطبيق على مرونة العرض

تتميز المنتجات الزراعية عادة بتقلب أسعارها بين الزيادة والنقصان عبر الزمن . ولعل هذا يرجع إلى إنخفاض مرونة عرضها فى الأجل القصير وكبرها فى الأجل الطويل . ويتضح هذا بالشكل (٦-٥) .

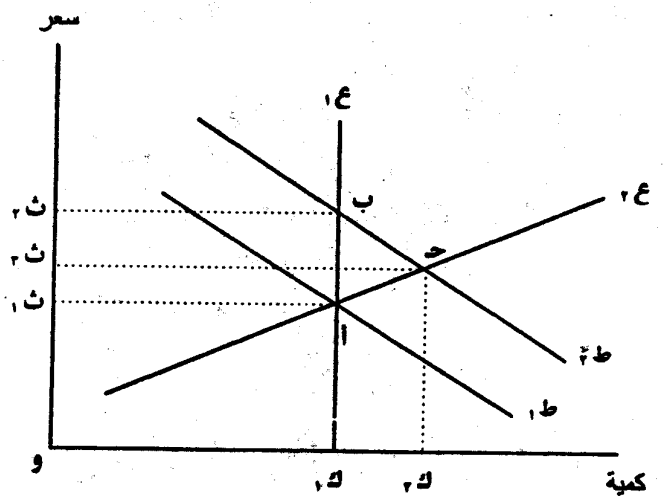

تقلب أسعار المنتجات الزراعية

شكل (٦-٥)

فبالشكل (٦-٥) يمثل ع١ منحنى عرض قصب السكر فى الأجل القصير ، ويمثل ع٢ منحنى عرض قصب السكر فى الأجل الطويل . فإذا إفترضنا أن أ هى نقطة التوازن الأولية فى سوق قصب السكر فإن السعر يكون هو ث١ و الكمية المتبادلة فى السوق هى ك١ . فإذا زاد الطلب على قصب السكر من ط١ إلى ط٢ نتيجة لزيادة الطلب

على السكر فإن الأثر المباشر لذلك هو إرتفاع سعر قصب السكر من ث١ إلى ث٢ وذلك فى الأجل القصير . ولكن مع زيادة المساحات المزروعة قصب سكر في الأجل الطويل وزيادة مرونة العرض يصبح منحنى العرض هو ع٢ ومن ثم سعر قصب السكر يصبح ث٣ وهو أقل من ث٢.

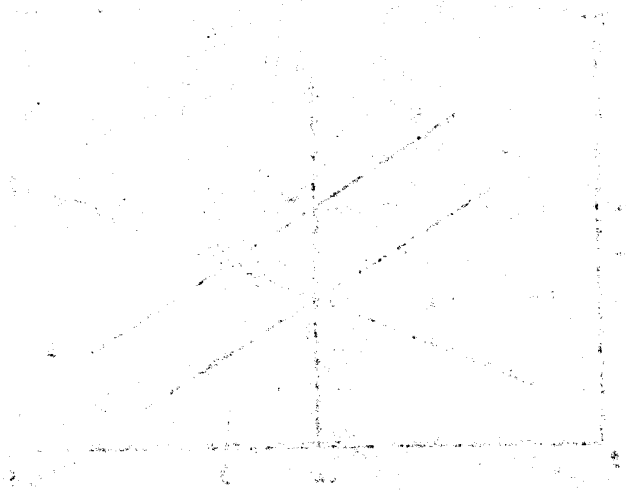

الباب الرابع

تحليل التوازن فى سوق السلعة

الفصل السابع : توازن السوق التنافسية

الفصل الثامن : تطبيقات على توازن السوق التنافسية

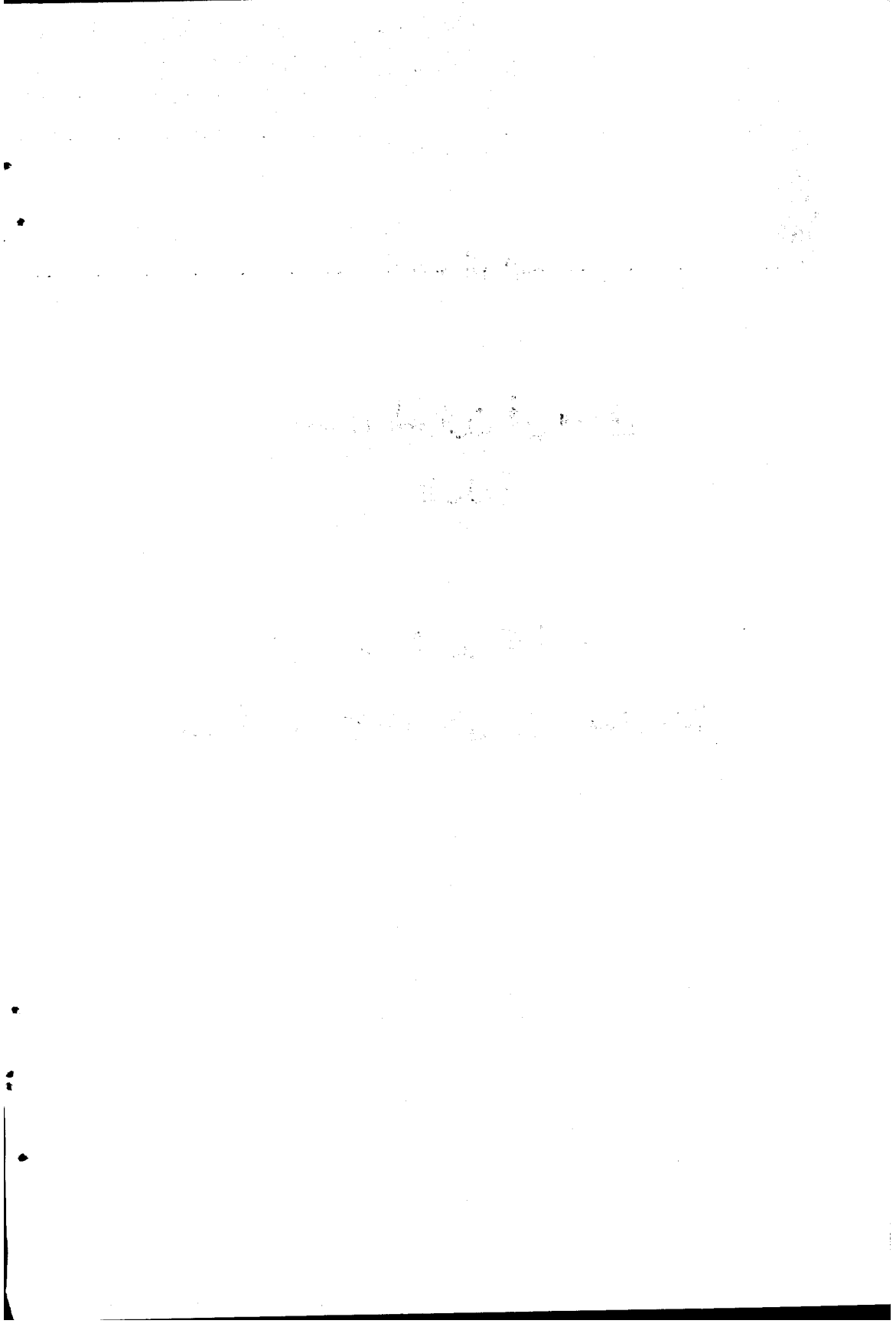

الفصل السابع *

توازن السوق التنافسية

عرضنا فيما سبق لمفهوم ومحددات كل من الطلب على السلع وعرضها والآن نتساءل عن كيفية تفاعل كلاً منهما فى السوق الحرة أو التنافسية لتحديد الأسعار والكميات .

المبحث الأول

تحديد السعر فى السوق التنافسية

(٧-١-١) خصائص سوق المنافسة الكاملة :

كما سبق أن رأينا يتميز سوق المنافسة الكاملة بالخصائص التالية :

١ - وجود عدد كبير جداً من البائعين والمشترين فى السوق ، بحيث لا يستطيع بائع بمفرده أو مشترى بمفرده التأثير فى سعر السلع فى السوق بتغيير الكميات المباعة أو المشتراة ، حيث تمثل نسبة ضئيلة للغاية بالنسبة للسوق .

٢ - تجانس وحدات السلعة المنتجة ، أى أن كافة المنشآت تنتج سلعاً متماثلة تماماً بحيث لا تستطيع أى منشأة التحكم فى السعر الذى تبيع به السلعة .

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد مندور

٣ - حرية الإنتقال الكاملة لعوامل الإنتاج والسلع من مكان لآخر داخل السوق ويتضمن هذا أيضاً حرية دخول وخروج المنشأة من وإلى السوق .

٤ - حرية الأسواق ، أى عدم وجود قوى خارجية تعمل على التحكم أو السيطرة على مجريات الأمور فى السوق . على سبيل المثال لا يوجد تدخل حكومى قد يتمثل فى تحديد إنتاج سلع معينة أو التدخل فى الأسعار .

٥ - العلم الكامل بظروف وأحوال السوق من جانب المستهلكين والمنتجين وأصحاب عوامل الإنتاج من حيث الأسعار وتكاليف الإنتاج وأسعار عناصر الإنتاج .

ويترتب على هذه الشروط أو الخصائص أن يسود السوق سعر واحد فقط للسلعة لا تستطيع المنشأة التأثير فيه وإنما تحاول تحديد الكمية التى تبيعها بهذا السعر بحيث تحقق أقصى ربح ، كما لا يستطيع المستهلك بمفرده أن يؤثر فى السعر السائد فى السوق .

والسؤال هو كيف يتحدد هذا السعر ؟

(٧-١-٢) تحديد سعر السوق عن طريق الطلب والعرض :

يتحدد سعر السلعة فى ظل الظروف السابقة بتفاعل كل من الطلب والعرض فى السوق . دعنا نفترض أن جدول طلب السوق على السلعة وجدول عرض السوق كما هو موضح فى جدول (٧-١) :

جدول (٧-١)

جدول طلب وعرض السوق

السعر بالجنيه	الكمية المعروضة (خلال شهر) بالكيلو	الكمية المطلوبة (خلال شهر) بالكيلو	فائض الطلب (+) أو فائض العرض (-)
١	٣٠٠٠	٦٠٠٠	+ ٣٠٠٠
٢	٤٠٠٠	٥٥٠٠	+ ١٥٠٠
٣	٥٠٠٠	٥٠٠٠	صفر
٤	٦٠٠٠	٤٠٠٠	- ٢٠٠٠
٥	٦٥٠٠	٣٠٠٠	- ٣٥٠٠
٦	٧٠٠٠	٢٠٠٠	- ٥٠٠٠

يلاحظ من الجدول أن هناك سعراً واحداً هو (٣) جنيه للكيلو تتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من السلعة عند (٥٠٠٠) كيلو .

أما عند الأسعار الأقل فتزيد الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة مما يعنى أن هناك عجز فى السلعة أو فائض فى الطلب (الكمية المطلوبة > الكمية المعروضة) . وبالمثل عند الأسعار التى تزيد على هذا السعر تزيد الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة مما يؤدى إلى وجود فائض فى العرض (الكمية المعروضة > الكمية المطلوبة) .

ويمكن تصوير كيفية تحديد سعر السوق بيانياً كما فى شكل (٧-١) .

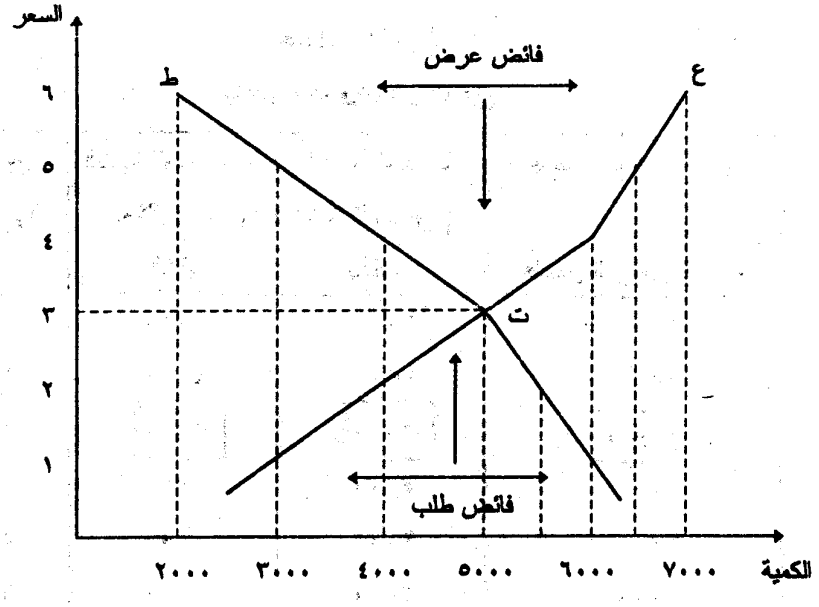

شكل (٧-١)

المنحنى ط يمثل طلب السوق ، ويبين أن الكميات المطلوبة فى السوق تتناسب عكسياً مع سعر الوحدة منها ، فيطلب المستهلكون شراء كميات أكبر عند الأسعار الأقل والعكس . ولذلك ينحدر منحنى الطلب من أعلى لأسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين . (سالب الميل) .

المنحنى ع يمثل عرض السوق ، ويبين أن الكميات التى يرغب البائعون فى عرضها تتناسب طردياً مع سعر الوحدة منها ، فيرغبوا فى عرض كميات أكبر عند الأثمان الأعلى والعكس . ولذلك ينحدر منحنى العرض من أسفل لأعلى متجهاً ناحية اليمين (موجب الميل) النقطة (ت) تمثل وضع التوازن فى السوق .

ويطلق على السعر الذى يتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة سعر التوازن . وهو السعر الوحيد الذى يحقق التوازن بين رغبات البائعين والمشترين ، حيث يرغب البائعون فى

عرض نفس الكميات التى يرغب المشترون فى شرائها . (كمية التوازن) وبالتالى لا يوجد فائض طلب أو فائض عرض عند وضع التوازن .

ويوصف وضع التوازن بأنه مستقر إذا كان الإبتعاد عن التوازن يخلق قوة ضاغطة تؤدى إلى العودة إليه مرة أخرى .

والشكل المفترض لمنحنيات الطلب والعرض يضمن تحقيق مثل هذا التوازن المستقر (ميل منحنى الطلب سالب بينما ميل منحنى العرض موجب) فيلاحظ عند أى سعر أعلى من سعر التوازن وجود فائض عرض حيث تزيد الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة ويزداد فائض العرض كلما زاد السعر عن سعر التوازن ويؤدى فائض العرض فى ظل ظروف المنافسة الكاملة إلى التنافس بين البائعين مما يؤدى إلى إنخفاض السعر حتى نصل إلى سعر التوازن .

وبالمثل فإن أى سعر أقل من سعر التوازن يعنى وجود فائض طلب حيث تزيد الكمية المطلوبة على الكمية المعروضة ويزداد هذا الفائض كلما إنخفض السعر عن سعر التوازن ، ويفترض أن المنافسة بين المشترين سوف تؤدى إلى إرتفاع السعر حتى نصل مرة أخرى إلى سعر التوازن . أما عند التوازن فلا يوجد فائض طلب أو فائض عرض وبالتالى يستقر سعر السوق عند هذا المستوى حيث لا توجد قوى تعمل على خفضه أو رفعه .

(٧-١-٣) تصوير سعر التوازن عن طريق دالة فائض الطلب والعرض :

يلاحظ من الجدول السابق أنه لا يوجد فائض طلب أو فائض عرض عند سعر التوازن (٣) حيث تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة .

وعندما يكون هناك فائض طلب (الكمية المطلوبة > الكمية المعروضة) تكون الأسعار أقل من سعر التوازن .

إذا مثلنا فائض الطلب (+) وفائض العرض (-) على المحور الرأسى ومثلنا السعر على المحور الأفقى نحصل على الشكل البيانى (٧-٢) ومنه يلاحظ أن عند السعر (٣) يكون فائض الطلب أو العرض مساوياً للصفر ، عند الأسعار الأقل يوجد فائض طلب (+) يدفع الأسعار نحو الإرتفاع حتى نصل إلى التوازن . وعند الأسعار الأعلى من التوازن يوجد فائض عرض (-) يدفع بالأسعار نحو الإنخفاض حتى نصل إلى سعر التوازن . وبالتالى يكون هذا التوازن توازن مستقر .

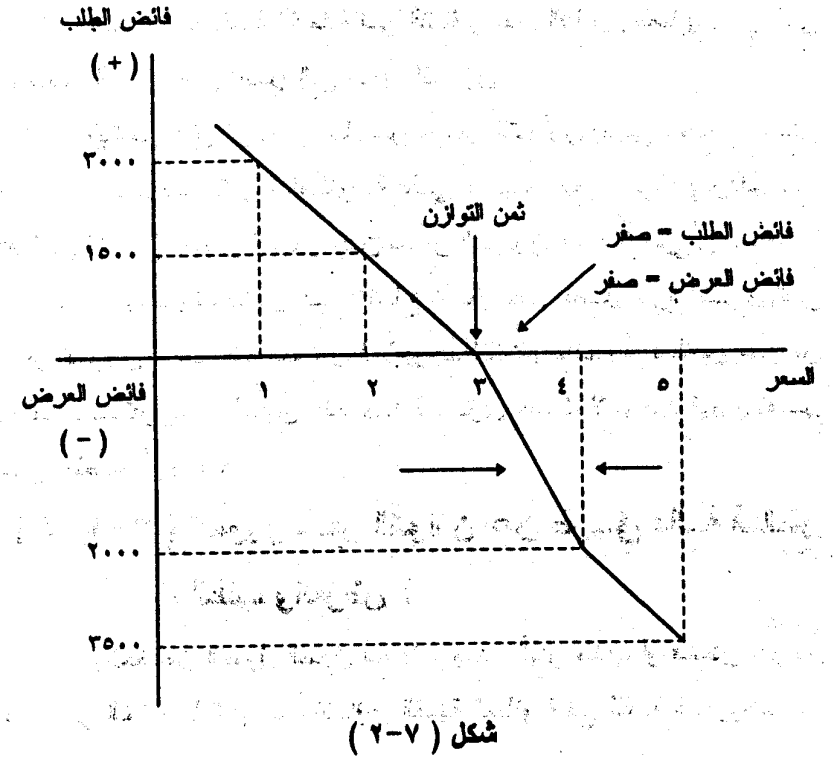

شكل (٧-٢)

(٧-١-٤) تصوير سعر التوازن جبرياً :

نفترض أنه لدينا سوقاً معينة وأنه أمكن تمثيل طلب السوق وعرض السوق بدالتى الطلب والعرض ، ولإيجاد القيم التوازنية للسعر والكمية تحل المعادلتين معاً آنياً :

دعنا نفترض للتبسيط أن دوال الطلب والعرض تكون خطية أى تمثل بيانياً بخطوط مستقيمة ، فإذا مثلنا دالة طلب السوق بالمعادلة :

ك$_{ط}$ = أ - ب ث (١)

حيث ك$_{ط}$ الكمية المطلوبة من السلعة ، ث سعر الوحدة منها

(أ ، ب) ثوابت موجبة (أ ، ب > صفر)

وتبين دالة الطلب أن الكمية المطلوبة دالة متناقصة فى السعر أى أن الكمية المطلوبة تتزايد كلما إنخفض السعر والعكس .

ويلاحظ أن (أ) تمثل الجزء الثابت من معادلة الخط المستقيم (الجزء المقطوع من المحور الرأسى) ، أما (ب) فتمثل الميل ، ويلاحظ أنه سالب . أما دالة العرض فتمثل بالمعادلة :

ك$_{ع}$ = - حـ + د ث (٢)

حيث ك$_{ع}$ تمثل الكمية المعروضة من السلعة ، ث تمثل سعر الوحدة أما (حـ ، د) فهى ثوابت موجبة (حـ ، د > صفر) . ويمثل حـ الجزء المقطوع من المحور الرأسى والإشارة السالبة التى تسبقه تبين أنه لن يكون هناك كمية معروضة فى السوق ما لم يزيد السعر عن مستوى معين يكون كافياً لكى يعرض المنتجون عنده سلعتهم .

أما (د) فتمثل ميل دالة العرض ويلاحظ أنه موجب حيث تكون الكمية المعروضة دالة متزايدة فى السعر .

لإيجاد سعر وكمية التوازن نجد أن المعادلتين (١) ، (٢) غير كافيتين حيث أنهما تشتملا على ثلاثة مجاهيل هى : ك$_{ط}$ ، ك$_{ع}$ ، ث

ولإيجاد قيم هذه المتغيرات الثلاثة يلزمنا معادلة ثالثة ، والمعادلة الثالثة هى التى تصف شروط التوازن وهى :

ك ط = ك ع (٣)

يلاحظ أن حل معادلات الطلب والعرض جبرياً لإيجاد قيمة المتغيرات هى ما يطلق عليه الإقتصاديون نقطة التوازن التى سبق توضيحها بنقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض بيانياً .

ويطلق على المعادلتين (١ ، ٢) بأنهما معادلات " سلوكية " تصف مسلك الطلب والعرض بالنسبة للسعر ، أما المعادلة (٣) فهى معادلة "تعريفية " حيث تعرف شروط التوازن .

(٧-١-٥) مثال توضيحى :

بإفتراض أن دالة طلب السوق على سلعة معينة تمثل بالمعادلة :

ك ط = ٢٠ - ٢ ث (١)

حيث ك ط الكميات المطلوبة من السلعة ، ث ثمن الوحدة منها ، فإذا كانت دالة عرض السوق لهذه السلعة تمثل بالمعادلة :

ك ع = - ٤ + ٢ ث (٢)

حيث ك ع تمثل الكمية المعروضة من السلعة .

المطلوب تحديد سعر وكمية التوازن فى هذه السوق جبرياً وبيانياً .

يتحقق التوازن فى السوق عندما ك ط = ك ع أى عند السعر الذى يتساوى عنده الكمية المطلوبة مع المعروضة .

بمساواة المعادلة (١) ، (٢) نجد أن :

٢٠ - ٢ ث = - ٤ + ٢ ث

٤ ث = ٢٤ ∴ ث = ٦

بالتعويض في المعادلة (١) أو (٢) يمكن إيجاد الكمية التوازنية . فإذا عوضنا في المعادلة (١) نجد أن :

ك $_{ط}$ = ٢٠ - ٢ (٦) = ٨

أى أن سعر التوازن = ٦ ، كمية التوازن = ٨

يمكن تصوير التوازن بيانياً ، فإذا مثلنا السعر (ث) على المحور الرأسى والكميات على المحور الأفقى ، كما هو موضح بالشكل (٧-٣) ، ولتمثيل دالة الطلب نحدد الجزء المقطوع من المحور الرأسى بوضع ك $_{ط}$ = صفر ، ويكون الجزء المقطوع = ١٠ عند نقطة (أ) ولتحديد الجزء المقطوع من المحور الأفقى نضع ث = صفر ويكون الجزء المقطوع = ٢٠ عند نقطة (ب) ، بتوصيل النقطتين أ ، ب نحصل على دالة الطلب الممثلة بالخط (ط) .

وبالمثل يمكن تمثيل دالة العرض بالخط المستقيم (ع) ويلاحظ أن نقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض (ت) تحدد سعر وكمية التوازن عند ٦ ، ٨ .

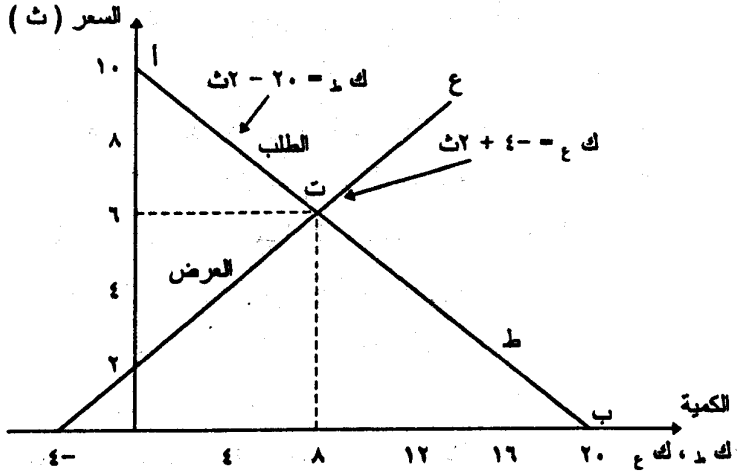

شكل (٧-٣)

المبحث الثانى

تغيرات سعر السوق

رأينا أن تحديد سعر التوازن وكمية التوازن فى السوق يتم بتفاعل كل من الطلب والعرض ، ولن يتغير التوازن طالما لم تتغير محددات الطلب أو العرض .

ويسبب تغير أو إختلال التوازن ، التغير فى عامل أو أكثر من العوامل التى إفترضنا ثباتها عند الحديث عن الطلب والعرض (العوامل التى تؤدى إلى إنتقال منحنى الطلب بأكمله أو إنتقال منحنى العرض بأكمله) .

وسوف نستعين بالرسوم البيانية لتوضيح الحالات المحتملة التى يمكن أن يتغير فيها التوازن .

(٧-٢-١) تغير الطلب مع بقاء العرض على حاله :

دعنا نبدأ من وضع توازن معين عند (أ) حيث منحنى الطلب ط. ط. ، منحنى العرض ع. ع. وسعر التوازن ث٠ وكمية التوازن ك. . إذا إفترضنا تغير بعض أو كل العوامل التى تسبب زيادة الطلب (زيادة الدخل النقدى - إرتفاع أسعار السلع البديلة - إنخفاض أسعار السلع المكملة - زيادة تفضيل المستهلك) مع ثبات العرض سيترتب على ذلك إنتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى إلى الوضع ط٢ ط٢ ، ومع ثبات ظروف العرض (ع. ع.) ينتقل وضع التوازن من أ إلى ب حيث يزيد سعر التوازن إلى ث٢ وتزيد كمية التوازن إلى ك٢ ، والسبب فى ذلك أنه عندما زاد الطلب مع ثبات العرض يظهر فائض طلب عند سعر التوازن المبدئى (ث١) أى تزيد الكمية المطلوبة على الكمية

المعروضة ويدفع هذا بالسعر نحو الإرتفاع حتى نصل إلى سعر توازن أعلى عند (ث٢) ، وكمية توازن أعلى (ك٢) كما هو مبين عند النقطة (ب) فى الشكل (٧-٤) . أى أن زيادة الطلب تؤدى إلى إرتفاع سعر التوازن وزيادة كمية التوازن.

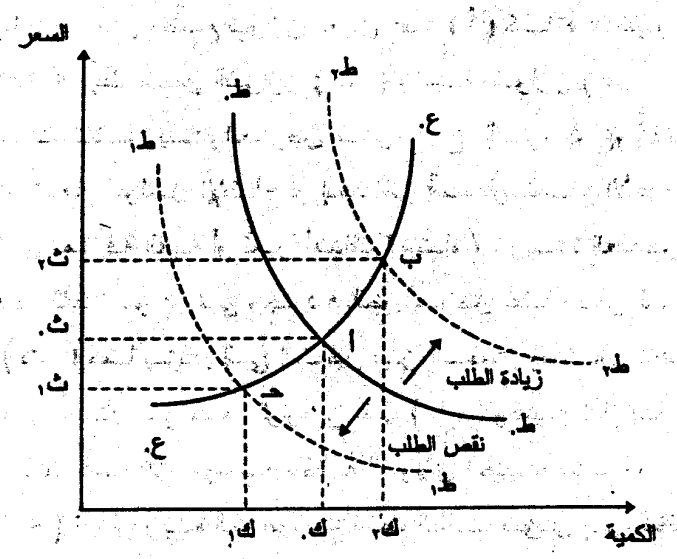

شكل (٧-٤)

ويمكن أن نتصور أيضاً تغير ظروف الطلب بحيث يقل أو ينقص الطلب وينتقل منحنى الطلب إلى الوضع ط١ ط١ (ربما بسبب إنخفاض الدخل النقدى ، إنخفاض أسعار السلع البديلة ، إرتفاع أسعار السلع المكملة ، نقص تفضيل المستهلك للسلعة) .

ومع ثبات العرض (ع٠ ع٠) يظهر فائض عرض عند سعر التوازن الأصلى (ث٠) يؤدى إلى التنافس بين البائعين مما يدفع بالسعر نحو الإنخفاض حتى نصل إلى سعر توازن أقل (ث١) وكذلك كمية

توازن أقل (ك١) كما هو مبين عند النقطة (حـ) فى الشكل (٧-٤) أى أن نقص الطلب يؤدى إلى إنخفاض سعر التوازن وكمية التوازن .

(٧-٢-٢) تغير العرض مع بقاء الطلب على حاله :

إذا بدأنا من وضع توازن معين عند (أ) كما هو مبين فى شكل (٧-٥) حيث سعر التوازن (ث.) وكمية التوازن (ك.) .

إذا إفترضنا زيادة العرض من ع. ع. إلى ع٢ ع٢ (نتيجة لإنخفاض أسعار عوامل الإنتاج أو إنخفاض أسعار السلع الأخرى أو تقدم مستوى المعرفة الفنية أو تغير أهداف المنشأة) . زيادة العرض مع بقاء الطلب ثابتاً يؤدى إلى وجود فائض عرض عند سعر التوازن المبدئى (ث.) كما يؤدى إلى التنافس بين البائعين وبالتالى تخفيض السعر حتى نصل إلى سعر توازنى أقل (ث٢) وكمية توازنية أكبر (ك٢) ، وذلك كما هو موضح بنقطة التوازن الجديدة عند (ب) فى شكل (٧-٥) أى أن زيادة العرض مع ثبات الطلب تؤدى إلى إنخفاض سعر التوازن وزيادة كمية التوازن .

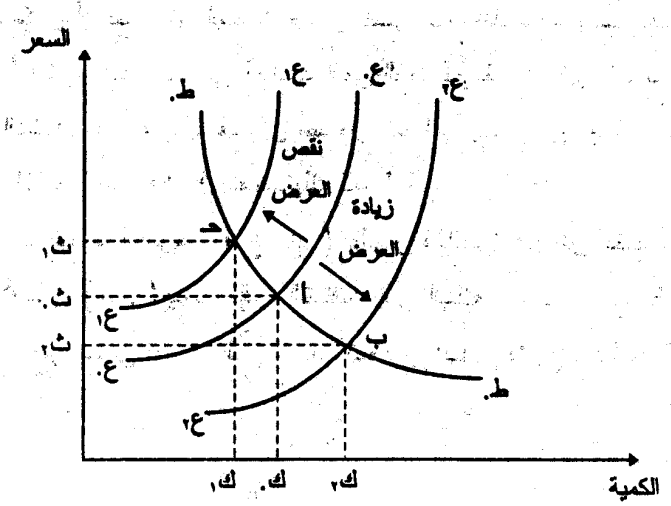

شكل (٧-٥)

وبالمثل يمكن تصور حدوث نقص العرض (ينتقل منحنى العرض من ع. ع. إلى ع١ ع١ جهة اليسار) ويترتب على ذلك ظهور فائض طلب عند سعر التوازن المبدئى (ث.) مما يؤدى إلى التنافس بين المشترين مما يدفع بالسعر إلى أعلى حتى نصل إلى سعر توازنى أعلى (ث١) وكمية توازنية أقل (ك١) ، وذلك كما هو موضح بنقطة التوازن الجديدة عند (حـ) فى شكل (٧-٥) .

أى أن نقص العرض مع ثبات الطلب يؤدى إلى إرتفاع سعر التوازن ونقص كمية التوازن .

(٧-٢-٣) تغير ظروف الطلب والعرض معاً :

١ - زيادة كلا من الطلب والعرض :

يترتب على زيادة كل من الطلب والعرض معاً زيادة كمية التوازن بينما سعر التوازن يتوقف على مقدار كل من الزيادة فى الطلب والعرض . ويمكن أن نجد أحد الإحتمالات التالية :

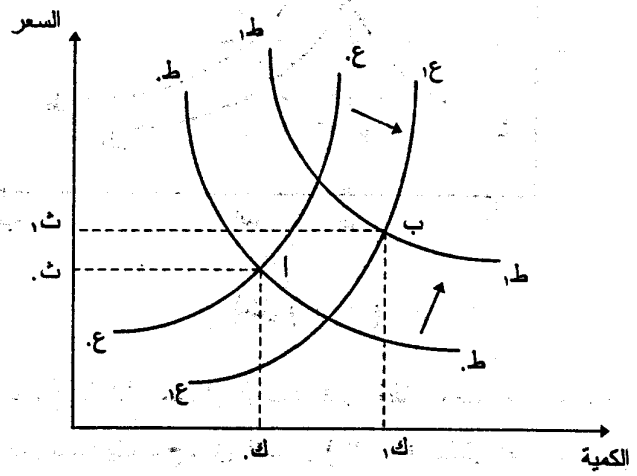

شكل (٧-٦)

(أ) إذا زاد الطلب بمقدار أكبر من زيادة العرض ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ بينما سينتقل العرض إلى ع١ ع١ ، يتحقق التوازن الجديد عند نقطة (ب) حيث تزيد كمية التوازن إلى ك١ بينما يرتفع سعر التوازن إلى ث١ . كما هو موضح في الشكل (٧-٦) .

(ب) إذا كانت الزيادة في العرض أكبر من مقدار الزيادة في الطلب كما يتضح في الشكل (٧-٧) سينتقل منحنى العرض إلى ع١ ع١ بينما ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ ، وينتقل التوازن الجديد إلى نقطة (ب) حيث تزيد كمية التوازن إلى ك١ بينما يقل سعر التوازن إلى ث١ كما هو موضح في شكل (٧-٧) .

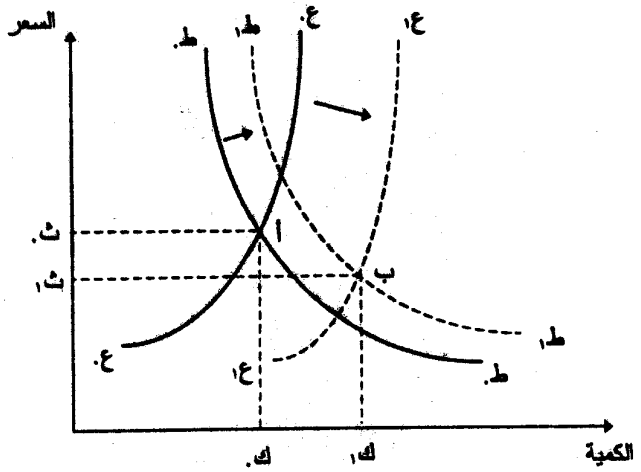

شكل (٧-٧)

(حـ) إذا كان مقدار الزيادة في الطلب مساوى لمقدار الزيادة في العرض كما يتضح من الشكل (٧-٨) ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ بينما ينتقل العرض بنفس المقدار إلى ع١ ع١ وتنتقل نقطة التوازن

الجديدة إلى ب حيث يظل سعر التوازن ثابتاً عند ث. بينما تزيد كمية التوازن إلى ك١ .

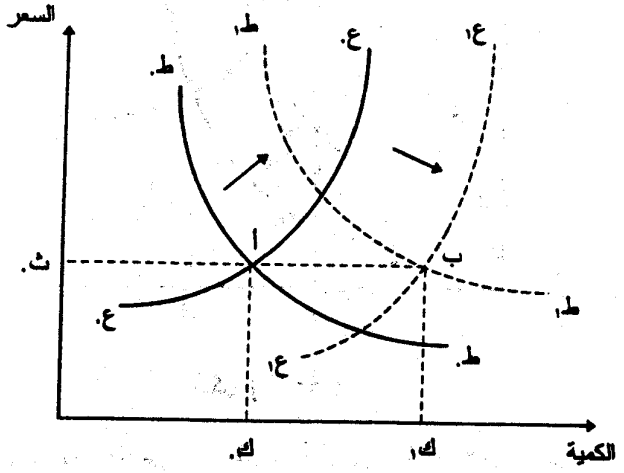

شكل (٧-٨)

٢ - نقص كل من الطلب والعرض معاً :

يترتب على نقص كل من الطلب والعرض نقص كمية التوازن بينما يتوقف سعر التوازن على مقدار النقص فى كل من الطلب والعرض . ويمكن أن نجد أحد الإحتمالات التالية :

(أ) إذا كان النقص فى الطلب أكبر من مقدار النقص فى العرض يقل الطلب إلى ط١ ط١ بينما يقل العرض إلى ع١ ع١ وتنتقل نقطة التوازن إلى ب حيث تقل كمية التوازن إلى ك١ ويقل سعر التوازن إلى ث١ كما هو موضح بالشكل (٧-٩) .

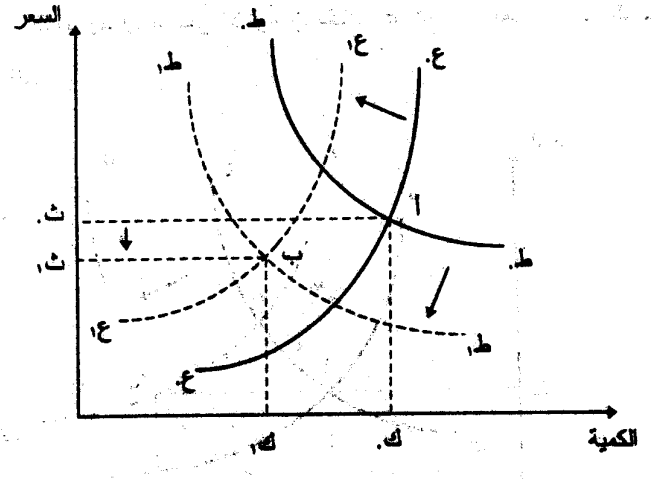

شكل (٧-٩)

(ب) إذا كان النقص فى الطلب أقل من مقدار النقص فى العرض سيقل الطلب إلى ط١ ط١ بمقدار أقل من نقص العرض إلى ع١ ع١ وينتقل التوازن الجديد إلى (ب) حيث تقل كمية التوازن إلى ك١ بينما يزيد سعر التوازن الجديد إلى ث١ كما هو موضح بالشكل (٧-١٠) .

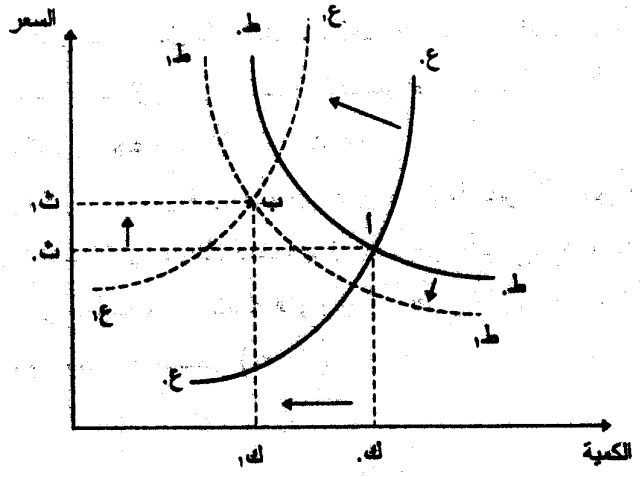

شكل (٧-١٠)

(حـ) إذا كان النقص فى الطلب يساوى النقص فى العرض ، يقل الطلب إلى ط١ ط١ بنفس مقدار نقص العرض إلى ع١ ع١ وينتقل التوازن من أ إلى ب وتقل كمية التوازن إلى ك١ بينما يظل سعر التوازن ثابتاً عند ث. . كما هو موضح بالشكل (٧-١١) .

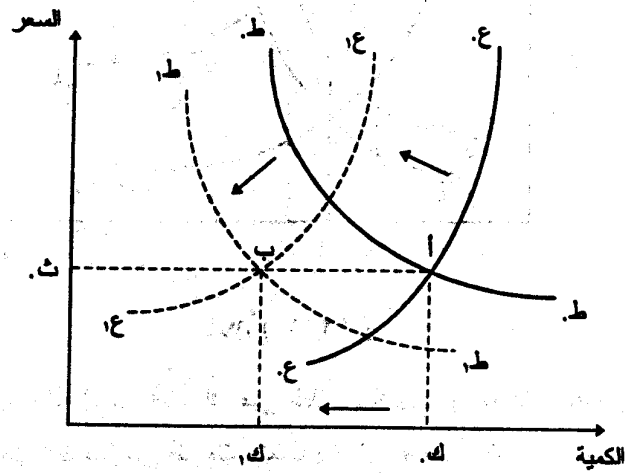

شكل (٧-١١)

٣ - زيادة الطلب ونقص العرض :

بينما تؤدى الزيادة فى الطلب والنقص فى العرض إلى إرتفاع ثمن التوازن فإن كمية التوازن تتوقف على مقدار الزيادة فى الطلب والنقص فى العرض ويمكن التمييز بين الحالات التالية :

(أ) إذا كانت الزيادة فى الطلب أكبر من النقص فى العرض كما هو موضح بالشكل (٧-١٢) ، ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ بينما ينتقل العرض إلى ع١ ع١ وتنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب حيث تزيد كمية التوازن إلى ك١ بينما يزيد سعر التوازن إلى ث١ .

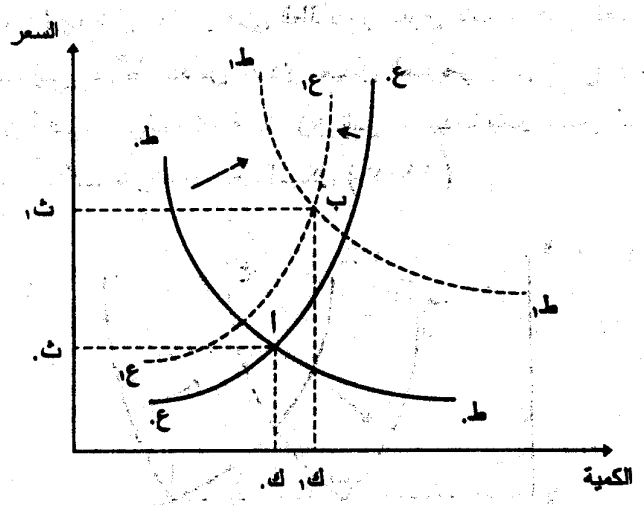

شكل (٧-١٢)

(ب) إذا كانت الزيادة فى الطلب أقل من مقدار النقص فى العرض ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ بينما ينتقل العرض إلى ع١ ع١ وينتقل التوازن من أ إلى ب حيث تقل كمية التوازن إلى ك١ بينما يزيد سعر التوازن إلى ث١ . كما هو موضح بالشكل (٧-١٣) .

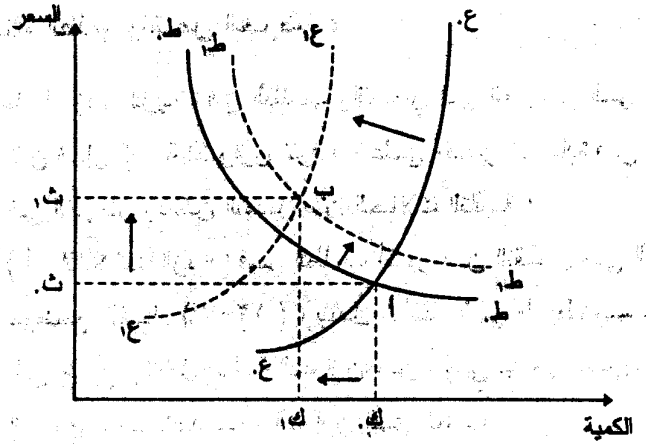

شكل (٧-١٣)

(حـ) إذا كانت الزيادة فى الطلب تساوى مقدار النقص فى العرض ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ بينما ينتقل العرض إلى ع١ ع١ وتنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب حيث تظل كمية التوازن ثابتة عند ك. بينما يزيد سعر التوازن إلى ث١ . كما هو موضح فى الشكل (٧-١٤) .

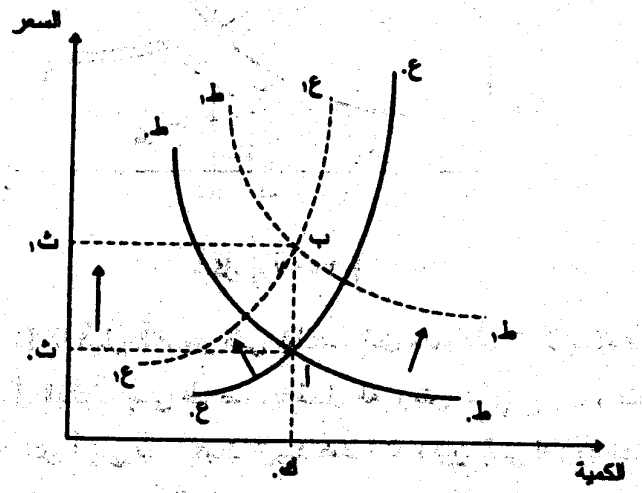

شكل (٧-١٤)

٤ - نقص الطلب وزيادة العرض :

بينما يؤدى النقص فى الطلب والزيادة فى العرض إلى إنخفاض سعر التوازن ، فإن كمية التوازن تتوقف على مقدار النقص فى الطلب والزيادة فى العرض كما هو موضح فى الحالات التالية :

(أ) إذا كان النقص فى الطلب أكبر من الزيادة فى العرض ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ وينتقل العرض إلى ع١ ع١ ، وتنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب حيث تقل كمية التوازن إلى ك١ وينخفض سعر التوازن إلى ث١ . وذلك كما هو موضح فى الشكل (٧-١٥) .

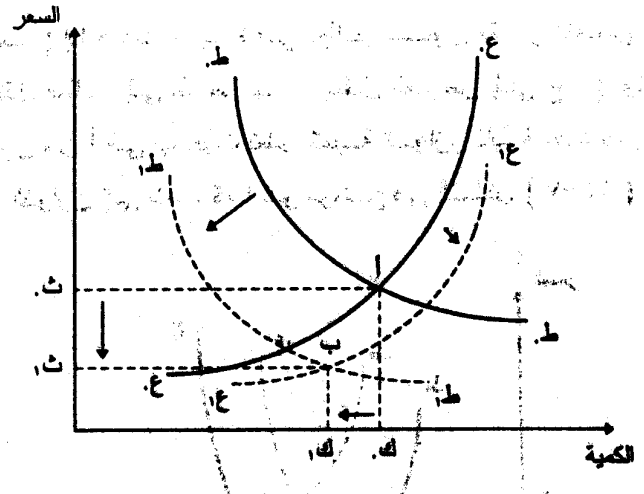

شكل (٧-١٥)

(ب) إذا كان النقص فى الطلب أقل من مقدار الزيادة فى العرض ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ وينتقل العرض إلى ع١ ع١ وتنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب . حيث تزيد كمية التوازن إلى ك١ وينخفض سعر التوازن إلى ث١ ، وذلك كما هو موضح بالشكل (٧-١٦) .

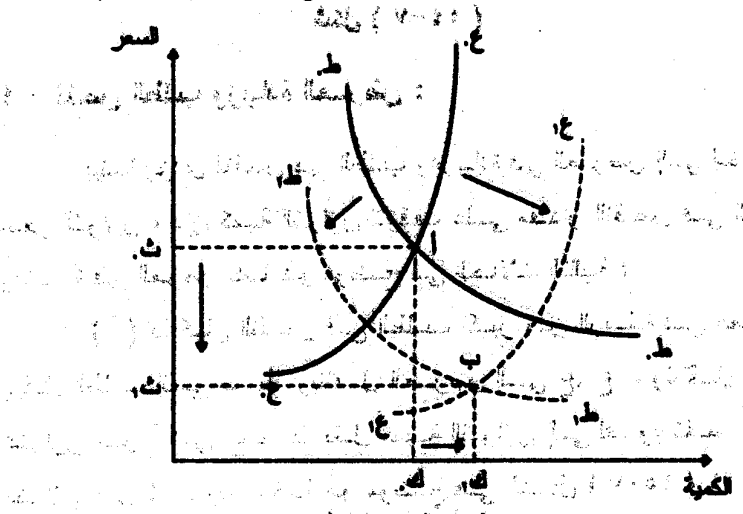

شكل (٧-١٦)

(حـ) إذا كان النقص فى الطلب مساوياً لمقدار الزيادة فى العرض سينتقل الطلب إلى ط١ ط١ وينتقل العرض إلى ع١ ع١ بنفس المقدار ، وتنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب حيث تظل كمية التوازن ثابتة عند ك. ، بينما ينخفض سعر التوازن إلى ث١ ، وذلك كما هو موضح بالشكل (٧-١٧) .

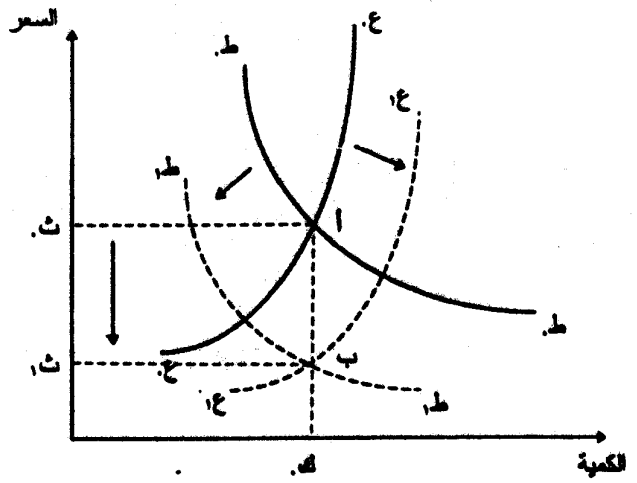

شكل (٧-١٧)

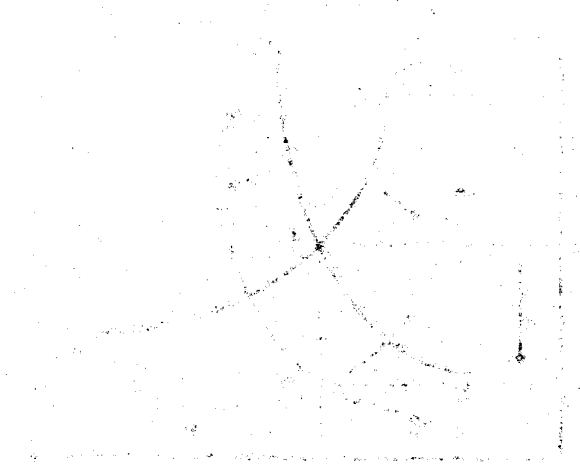

الفصل الثامن *

تطبيقات على توازن السوق التنافسية

عرضنا فيما سبق للنظرية المبسطة لتحديد التوازن في السوق من خلال تفاعل الطلب والعرض ، وفيما يلي نحاول توضيح كيفية تطبيق هذه النظرية على بعض الحالات أو المشاكل التي توجد بالواقع بغرض التنبؤ بالسلوك الفعلي لكيفية تغير الكميات والأسعار في ظل ظروف معينة .

وسنعرض لنوعين من التطبيقات ، الأول يمثل إستخدام مباشر لتحليل الطلب والعرض عندما تسود الأسواق ظروف المنافسة الكاملة بدون أي تدخل من جانب الحكومة ، والنوع الثاني من التطبيقات يوضح بعض صور أو أمثلة للتدخل الحكومي في السوق التنافسي .

المبحث الأول

تطبيقات على تحليل الطلب والعرض

(٨-١-١) إتجاه أسعار المنتجات الزراعية والدخول نحو الإنخفاض في الأجل الطويل :

يُظهر قطاع الزراعة أثر التغيرات في ظروف الطلب والعرض على الأسعار والدخول بشكل أكثر وضوحاً بالمقارنة مع أي قطاع آخر وذلك نظراً لما يتميز به القطاع الزراعي من ظروف تنافسية .

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد مندور

فقد لوحظ إتجاه أسعار المحاصيل الزراعية ودخول المزارعين نحو الإنخفاض خلال الأربعين عاماً الأخيرة فى الولايات المتحدة (١) . ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة العرض بدرجة كبيرة بالمقارنة مع الزيادة الضئيلة نسبياً فى الطلب على المحاصيل الزراعية . وتفسير الزيادة الكبيرة فى العرض هو التقدم التكنولوجى الذى أدى إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الطلب على العمالة الزراعية ، أما تفسير الزيادة الضئيلة فى الطلب على المحاصيل الزراعية فيرجع إلى أن الطلب على الغذاء (سلعة أساسية) ينمو بمعدل أقل نسبياً مع الزيادة فى دخول الأفراد فى المجتمع .

فكما يتضح من الشكل (٨-١) أن النقطة (ت) تمثل نقطة التوازن فى الماضى ، ونتيجة الزيادة الكبيرة فى العرض (إنتقل منحنى العرض من ع ع إلى ع/ ع/ والزيادة الضئيلة فى الطلب (إنتقل الطلب من ط ط إلى ط/ ط/) أصبحت نقطة التوازن ت/ حيث إنخفضت الأسعار بشكل واضح .

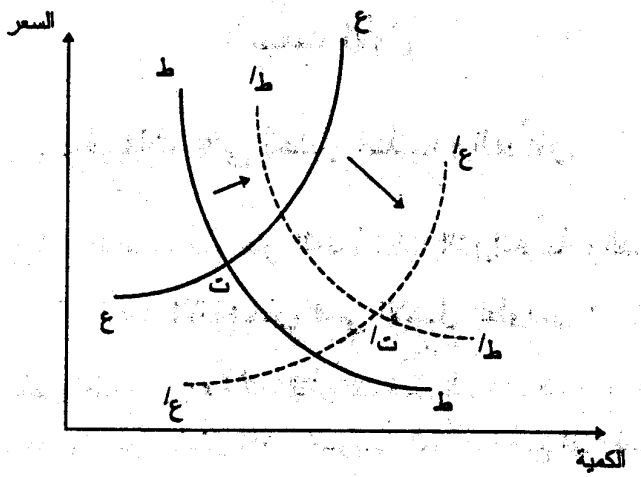

شكل (٨-١)

(١) توضح الإحصاءات المتاحة إنخفاض أسعار المحاصيل الزراعية بنسبة ٦٧ ٪ فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٥١ حتى ١٩٩٠ ونظراً لإنخفاض مرونة الطلب على المحاصيل الزراعية فقد إنخفضت أيضاً دخول المزارعين الأمريكيين .

ويلاحظ أن دخول المزارعين قد إنخفضت هى الأخرى بالرغم من تحسن ظروف العرض وذلك لضآلة مرونة الطلب السعرية على المنتجات الزراعية ، حيث يؤدى إنخفاض الأسعار إلى زيادة بنسبة أقل فى الكميات المطلوبة .

(٨-١-٢) لغز الزراعة : The Paradox of Agriculture

يتميز الطلب على معظم المنتجات الزراعية بأنه قليل المرونة نسبياً ، بمعنى أن التغيرات فى السعر يكون لها تأثير ضئيل على الكميات التى يطلبها الأفراد من الغذاء الذى يعتبر سلعة أساسية له بدائل محدودة . وهذا يمكن أن يفسر بما يسمى " بلغز الزراعة " ، ففى أوقات الجفاف ينخفض الإنتاج الزراعى وترتفع أسعار المنتجات الزراعية وتزداد دخول المزارعين بشكل واضح ومن ثم فإن الظروف المناخية غير الملائمة تكون فى صالح المزارعين ، وبطريقة مماثلة فإن تحسن الظروف المناخية سيؤدى إلى محاصيل أكثر وفرة ولكن أسعاراً أكثر إنخفاضاً مما ينعكس فى إنخفاض دخول المزارعين وسوء أحوالهم . أى أن دخول المزارعين تتغير فى نفس إتجاه تغير أسعار المنتجات الزراعية . ويمكن توضيح لغز الزراعة بالشكل (٨-٢) ، فإذا بدأنا من وضع التوازن ت١ حيث يتقاطع منحنى الطلب ط مع منحنى العرض ع١ تتحدد الأسعار عند (١٠) والكميات (١٠٠) وتكون دخول المزارعين مساوية لـ : ١٠٠ × ١٠ = ١٠٠٠ وحدة نقدية .

دعنا نفترض تحسن الظروف المناخية ومن ثم زيادة العرض من ع١ إلى ع٢ وتنتقل نقطة التوازن إلى ت٢ ، ويترتب على ذلك إنخفاض الأسعار إلى (٥) وزيادة الكميات إلى (١٢٠) ومن ثم تنخفض دخول المزارعين إلى : ٥ × ١٢٠ = ٦٠٠ وحدة نقدية .

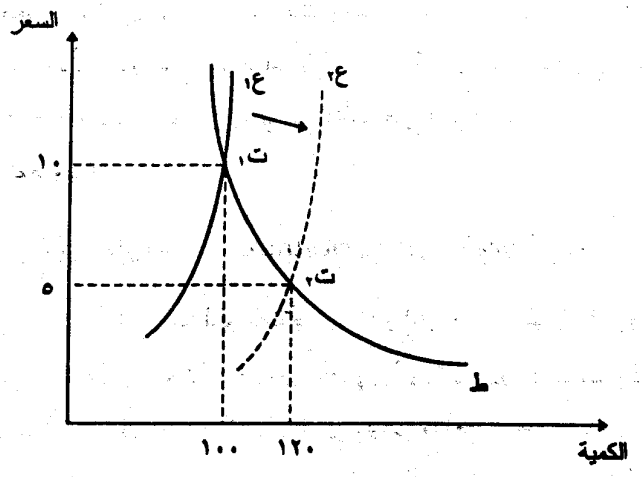

لغز الزراعة

شكل (٨-٢)

يمكن تصور حدوث العكس فى حالة نقص العرض . حاول إستخدام أرقام هذا المثال . لحساب مرونة الطلب السعرية بين النقطة ت١ ، ت٢ . وبين ماذا يحدث لحجم الإنفاق الكلى للمستهلكين (الإيراد الكلى للمنتجين) فى حالة إرتفاع السعر . ومن الجدير بالذكر أن الإحصاءات التى توضح نسبة التغير فى الإنتاج الزراعى والأسعار والدخول الحقيقية للمزارعين فى الولايات المتحدة حتى الفترة قبل الثمانينات تتفق مع لغز الزراعة كما يتضح من الجدول التالى :

جدول (٨-١)

الفترة	نسبة التغير فى :		
	الإنتاج الزراعى	الأسعار الزراعية	الدخل الحقيقى للمزارعين
١٩٥١ - ٥٤	+ ٥,٣ ٪	- ١٩ ٪	- ٢٤,٩ ٪
١٩٦٦ - ٦٧	+ ٥,٣ ٪	- ٥,٧ ٪	- ١٤,٦ ٪
١٩٧٢ - ٧٤	- ٣,٦ ٪	+ ٥٣,٦ ٪	+ ٣٩,٦ ٪
١٩٧٥ - ١٩٧٧	+ ٤,٤ ٪	- ٤,٥ ٪	- ٣٥,٥ ٪

ويلاحظ على الجدول (٨-١) أنه فى الفترات من ١٩٥١ حتى ١٩٧٧ حدثت زيادة فى الإنتاج الزراعى وإنخفضت الأسعار وإنخفضت دخول المزارعين فى الولايات المتحدة بإستثناء الفترة (١٩٧٢-١٩٧٤) التى تميزت بإرتفاع الأسعار وإرتفاع الدخول ربما نتيجة المبيعات الضخمة من الحبوب الأمريكية إلى الإتحاد السوفيتى . (هذا العامل قد يكون أكثر أهمية من إنخفاض الإنتاج الزراعى) .

(٨-١-٣) الأثر الإقتصادى لمقاطعة المستهلكين :

Economic Impact of Consumer Boycotts

يقوم المستهلكون فى كثير من الأحيان بتكوين مجموعات لمقاطعة شراء سلعة معينة وذلك عندما ترتفع الأسعار بشكل حاد وذلك بهدف الحد من هذا الإرتفاع .

فهل تنجح مثل هذه الوسيلة وما هى آثارها ومن يكون المستفيد منها ؟ .

من المفترض أن تؤدى مقاطعة المستهلكين لشراء سلعة معينة إلى نقص الطلب على هذه السلعة وتميل الأسعار إلى الإنخفاض كما تتنبأ النظرية الإقتصادية .

وكلما زادت فاعلية المقاطعة كلما زادت درجة إنخفاض الأسعار . ولن يستفيد من هذا الإنخفاض أولئك المشتركون فى مقاطعة مشتريات السلعة . فإذا حاول هؤلاء زيادة مشترياتهم فسيعود السعر إلى الإرتفاع مرة أخرى ولن تنجح هذه السياسة نتيجة لزيادة الإستهلاك .

ويستفيد من المقاطعة المستهلكون الذين إمتنعوا عن الإنضمام إلى مجموعات المقاطعة منذ البداية حيث يستطيعوا الشراء بالأسعار المنخفضة وبالطبع ستكون المقاطعة أكثر نجاحاً فى حالة عدم إستفادة أياً من المستهلكين من إنخفاض الأسعار .

أما بالنسبة لتأثير المقاطعة على المنتجين فإن إنخفاض الأسعار يؤدى إلى عدم وجود دافع لزيادة الإنتاج ، وإذا كان الإنخفاض فى السعر كافياً فإن المنتجين سيقللون من الكميات المنتجة ولكن بدون الخروج من السوق . وهكذا فإن آثار المقاطعة تتمثل فى تغيير الكميات المعروضة (تقليل) ولكن دون تغير العرض .

وقد يكون الهدف من المقاطعة أحياناً هو تغيير سلوك بعض المنشآت المنتجة أو إجبار بعض المنشآت على الخروج من السوق ، فعند مقاطعة إنتاج المنشآت التى تقوم بتلويث البيئة قد يؤدى إلى تغير سلوك هذه المنشآت . كما أن مقاطعة المنشآت غير المنضمة إلى الإتحاد أو النقابة فى صناعة معينة قد يدفعها إلى الخروج من الصناعة أو الإنضمام إلى الإتحاد .

(٨-١-٤) آثار فرض الحصار الإقتصادى على العراق على الأسعار العالمية للبترول الخام إبان حرب الخليج :

نظراً لأن البترول الخام يعتبر سلعة يتم التبادل فيها فى سوق عالمى واسع فإن الإختلالات فى جزء من هذا السوق يؤثر بسرعة على الأسعار على المستوى العالمى . ويمكن إستخدام تحليل الطلب والعرض لتوضيح آثار غزو العراق للكويت على هذه السوق .

يمكن إستخدام النموذج [١] التالى المبسط للطلب والعرض للبترول الخام :

يمثل الطلب على البترول الخام بالمعادلة الخطية التالية :

$$ك_{ط} = ٧٥ - ث \qquad (١)$$

حيث $ك_{ط}$ الكميات المستهلكة من البترول الخام (مليون برميل يومياً) ث هى السعر السوقى لبرميل البترول الخام (السعودى الخفيف) بالدولار .

أما العرض فيمثل بالمعادلة :

$$ك_{ع} = ٥٤ + ٠,٤ ث \qquad (٢)$$

حيث $ك_{ع}$ الكميات المعروضة من البترول الخام .

ويتحقق التوازن فى السوق العالمى للبترول الخام عندما تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، أى أن :

$$ك_{ط} = ك_{ع} \qquad (٣)$$

وبالتعويض من (١) ، (٢) نحصل على :

$$٧٥ - ث = ٥٤ + ٠,٤ ث$$

$$ث + ٠,٤ ث = ٧٥ - ٥٤ = ٢١$$

---

(١) يعطى هذا النموذج المبسط قيم (الأسعار والكميات) تتسق إلى حد كبير مع تلك التى سادت السوق العالمى للبترول الخام عام ١٩٨٩ .

١,٤ ث = ٢١

ث = ١٥ دولار

وبالتعويض فى المعادلة (١) أو (٢) نحصل على :

ك ل = ك ع = ٦٠ (مليون برميل يومياً)

غزو العراق للكويت :

ترتب على غزو العراق للكويت فرض المقاطعة من قبل الأمم المتحدة على تصدير البترول العراقى مما أدى إلى تخفيض الإنتاج العالمي بما يقرب من ٤ مليون برميل يومياً ويترتب على هذا النقص فى العرض إنتقال منحنى العرض ليصبح ممثلاً بالمعادلة التالية :

ك/ع = ٥٤ + ٠,٤ ث - ٤ (٤)

ويتحقق التوازن فى السوق العالمى بمساواة المعادلة (١) ، (٤) أى أن :

٧٥ - ث = ٥٤ + ٠,٤ ث - ٤

١,٤ ث = ٧٥ - ٥٤ + ٤

١,٤ ث = ٢٥

ث = $\frac{٢٥}{١,٤}$ = ١٧,٩ دولار وبالتعويض فى (١) أو (٤) نحصل على :

ك ل = ط ع = ٥٧,١ مليون برميل يومياً .

أى أن سعر البترول الخام إرتفع من ١٥ دولار إلى حوالى ١٨ دولار للبرميل كما إنخفضت الكميات المتداولة فى السوق العالمى من ٦٠ إلى حوالى ٥٧ مليون برميل يومياً . ويلاحظ أن الإنتاج العالمى إنخفض بمقدار ٣ مليون برميل يومياً فقط حيث أدى إرتفاع سعر البترول إلى تشجيع منتجين آخرين بإنتاج حوالي مليون برميل يومياً .

ويمكن تمثيل هذه النتائج بيانياً كما يتضح من الشكل (٨-٣) .

تمثل النقطة (أ) التوازن قبل الغزو العراقي والنقطة (ب) التوازن بعد الغزو حيث إنتقل منحنى العرض إلى اليسار من ع إلى ع/ بينما ظل الطلب على حاله ممثلاً بالخط ط .

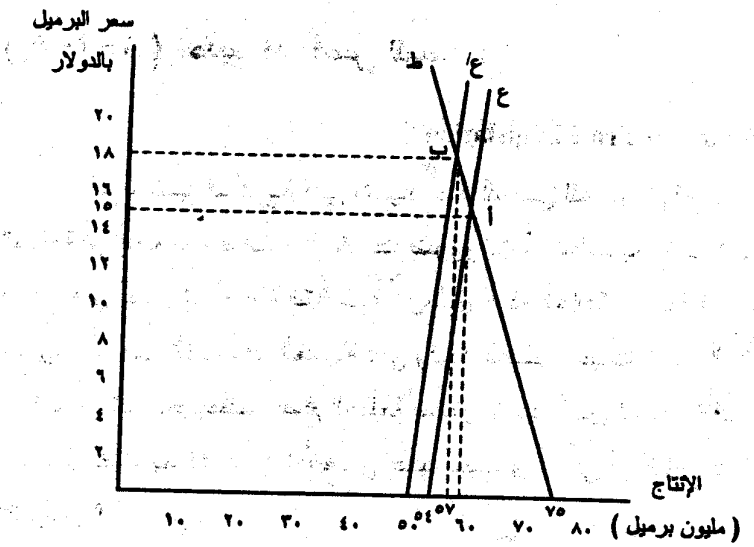

شكل (٨-٣)

المبحث الثانى

تطبيقات على التدخل الحكومى فى السوق التنافسية

(٨-٢-١) تحديد حد أقصى للسعر :

Maximum-Price Legislation

قد ترغب الحكومة فى تحديد حد أقصى للسعر الذى تباع به السلعة أو الخدمة وخاصة إذا كانت ضرورية أو أساسية وتباع بسعر مرتفع فى السوق الحرة التنافسية ، ومثل هذه الحالة شائعة فى وقت الحرب أو فى الظروف العادية فى وقت السلم . حيث تسن الحكومة قانوناً أو تشريعاً يحظر بيع السلعة بسعر يزيد عن الحد الأقصى . والسؤال هل يحدد الحد الأقصى عند مستوى أعلى أو أقل من سعر التوازن ؟ .

إذا نظرنا إلى الشكل (٨-٤) حيث يكون سعر التوازن عند ث. وكمية التوازن ك. ، عند تقاطع الطلب والعرض .

فإذا تحدد الحد الأقصى عند مستوى أعلى من التوازن ، فلن يكون للتدخل الحكومى أى أثر حيث يستقر هذا السعر عند مستوى التوازن مرة أخرى ، لوجود فائض عرض ، ومن ثم لا تستطيع الحكومة تطبيق قانون التسعيرة الجبرية ومعاقبة من يخالف ، حيث الوصول إلى سعر التوازن الأصلى يكون متسقاً مع القانون .

أما إذا وضع الحد الأقصى عند مستوى أقل من التوازن وليكن عند ث١ سيكون الوصول إلى التوازن ، غير قانونياً ، لأن وجود فائض طلب عند هذا السعر (ك١ > ك٢) ، يخلق حافزاً لرفع السعر وهو ما يعد مخالفاً للقانون .

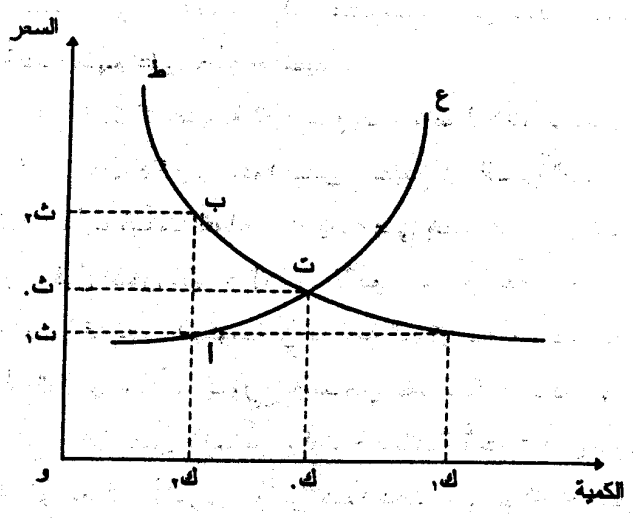

تحديد حد أقصى للسعر

شكل (٨-٤)

ولكي تضمن الحكومة ، نجاح سياسة الحد الأقصى أو التسعيرة الجبرية لابد من إتباع إجراءات أو وسائل معينة تساند هذه السياسة .

فعند فرض الحد الأقصى الأقل من سعر التوازن ، سيوجد نقص أو عجز في السلعة ، فبينما تزيد الكمية المطلوبة إلى ك١ تقل الكمية المعروضة إلى ك٢ ويكون مقدار فائض الطلب ك٢ ك١ ، وطالما أن الإنتاج لن يكون كافياً لإشباع الطلب فلابد من البحث عن وسيلة لكيفية توزيع العرض المتاح من السلعة بين المشترين .

ولا تستطيع النظرية تحديد الوسيلة المستخدمة ، ولكن التجربة وحدها قد أظهرت وجود عدد من البدائل المحتملة للتوزيع .

فقد يتم التوزيع على أساس أنه يحصل على السلعة من يطلبها أولاً وقبل غيره First-come first served ، وسيترتب على إستخدام هذه الطريقة ، تزاحم المستهلكين وتكالبهم للحصول على السلعة ،

والإنتظار طويلاً فى الصفوف ، وقد تنفذ السلعة فى معظم الأحيان قبل حصول العديد منهم على حاجتهم منها .

وربما تترك عملية التوزيع إلى تفضيلات البائعين أنفسهم Sellers Preferences ليحددوا من سيحصل على السلعة من المستهلكين ، وأياً كانت القواعد المتبعة فى هذه الحالة للتمييز بين المستهلكين ، فلن تكون بأى حال من الأحوال ملائمة للجميع .

وأخيراً قد تقوم الحكومة أو السلطة المركزية بوضع نظام معين للترشيد أو التقنين ، حيث توزع حصص متساوية أو قد توزع طبقاً لمعايير معينة مثل السن ، الجنس ، الحالة العائلية ، عدد من يعولهم رب الأسرة أو أى معايير أخرى ، وفى هذه الحالة يتم التخصيص طبقاً لتفضيلات السلطة المركزية Central authority's preferences ، ومن أمثلة هذا النظام للترشيد إستخدام نظام البطاقات التموينية فى توزيع السلع الضرورية .

ولكن مثل هذا النظام قد يخلق دافعاً إلى وجود السوق السوداء ، حيث تباع السلعة بأعلى من سعرها المحدد جبرياً ، والحد من عمليات السوق السوداء يتطلب رقابة صارمة وعقوبات رادعة .

فبالرجوع إلى الشكل (٨-٤) إذ تم بيع الكمية المحدودة ك٢ بكاملها فى السوق السوداء (خارج التسعيرة) سيحدد لها السعر ث٢ وسيقوم المشترون بدفع ما يعادل المستطيل و ك٢ ب ث٢ ، ويحصل البائعون على متحصلات غير قانونية تعادل المستطيل ث١ أ ب ث٢ .

وفيما يلى نوضح هذه المشكلة (مشكلة العجز فى السلع والخدمات) فى الإقتصاديات الشيوعية السابقة فى الإتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية :

إعتمدت حكومات الدول الشيوعية فى شرق أوروبا والإتحاد السوفيتى السابق بشكل متزايد ورئيسى على التدخل فى الأسعار Price Controls لكى تحافظ على أسعار السلع الإستهلاكية الأساسية عند مستويات منخفضة . وقد ترتب على هذه السياسة نقص أو عجز فى العديد من السلع والخدمات والذى إنعكس فى وجود الصفوف الطويلة من المستهلكين فى إنتظار شراء القدر القليل المتاح من هذه السلع والخدمات .

وفيما يلى نعطى مثالين الأول من الإتحاد السوفيتى السابق عن التدخل فى توزيع المساكن ، والثانى من بولندا قبل تحولها إلى إقتصاديات السوق فى أوائل التسعينات .

*** التدخل الحكومى فى أسعار المساكن فى الإتحاد السوفيتى :**

Soviet Housing

يعتبر الإسكان مثالاً على أهم السلع التى خضعت للتدخل فى الأسعار فى الإتحاد السوفيتى السابق حيث ينص الدستور السوفيتى على أن كل المتاح من خدمات السكن يجب أن يكون تحت سيطرة الدولة لضمان عدم تأثير المراكز المالية لطالبى السكن على ما يحصلوا عليه من هذه الخدمات . وقد ترتب على ذلك وجود قدر كبير من البيروقراطية الحكومية أدت إلى وجود قوائم طويلة من الإنتظار لمن يرغب فى الإنتقال إلى سكن أفضل وفى بعض الحالات كان على المواطن السوفيتى أن ينتظر ما يزيد على عشر سنوات لتحسين ظروف السكن . ويرجع عدم التوازن إلى رغبة الأفراد فى شراء خدمات أكبر من السكن عما هو متاح عند الأسعار الحكومية المحددة عند مستويات منخفضة . وقد يلجأ الأفراد إلى عدة وسائل (١) لتحقيق ذلك بعضها

(١) تعرف هذه الوسائل غير المشروعة بالإقتصاد غير الشرعى " under ground economy "

مباشرة مثل تقديم الرشوة للمسئولين البيروقراطيين عن توزيع المساكن بهدف الحصول على وضع أفضل فى قائمة الإنتظار ، أو بطريقة غير مباشرة من خلال دفع مبالغ نقدية لشخص آخر خصصت له وحدة سكنية أفضل من أجل التنازل عنها .

وقد ترتب على هذه الطرق غير المشروعة إرتفاع السعر الفعال للسكن المرغوب فيه وإعادة تأكيد تأثير القوة الشرائية للأسرة على نوع السكن الذى تحصل عليه .

وبوجه عام فإن الإنتقادات المتزايدة للوسائل التى يتم بها توزيع السلع والخدمات الإستهلاكية كانت من أهم العوامل التى أدت إلى حدوث التغيرات الحادة فى الإتحاد السوفيتى السابق فى أوائل التسعينات .

*** تجربة بولندا : The Polish Experience**

يعتبر التدخل الحكومى فى الأسعار وما يترتب عليه من عجز فى السلع والخدمات الأساسية أهم ما يميز الكثير من الإقتصاديات الشيوعية فى شرق أوروبا . ففى بولندا على سبيل المثال ظلت أسعار المواد الغذائية محددة عند مستويات منخفضة لسنوات طويلة ، وعندما حاولت الحكومة رفع هذه الأسعار فى أوائل الثمانينات واجهت إستياء عام ومعارضة واسعة النطاق ساعدت على ظهور حركة جبهة التضامن للعمال " Solidarity union movement " وعندما تحولت بولندا إلى إقتصاديات السوق وتم تحرير أسعار المواد الغذائية فى عام ١٩٨٩ إرتفعت معدلات التضخم بشكل حاد (زادت فى المتوسط على ٢٠ ٪ شهرياً) مما جعل حكومة جبهة التضامن التى سيطرت على الحكم فى سبتمبر من نفس العام تواجه بمشاكل أساسية .

(٨-٢-٢) تحديد حد أدنى للسعر :

Minimum - Price Legislation

قد تسن الحكومات أحياناً ، قوانين أو تشريعات تحظر فيها بيع سلع وخدمات معينة بسعر يقل عن حد أدنى معين Price-floor وفى هذه الحالة ، إذا وضع الحد الأدنى عند مستوى أقل من سعر التوازن ، لن يكون له تأثير على السوق ، حيث لا يوجد تعارض بين الوصول إلى التوازن وبين التشريع لوجود فائض طلب يخلق دافعاً للبيع بسعر أعلى من الحد الأدنى .

أما إذا وضع الحد الأدنى عند مستوى أعلى من سعر التوازن فلن يمكن الوصول إلى التوازن بطريقة قانونية ، لوجود فائض عرض يخلق دافعاً للبيع بسعر أقل من الحد الأدنى .

وكما يتضح من الشكل (٨-٥) أن سعر التوازن ث. وكمية التوازن ك. ، وعند فرض الحد الأدنى الفعال عند ث١ تزيد الكمية المعروضة إلى ك٢ وتقل الكمية المطلوبة إلى ك١ ومن ثم يوجد فائض عرض عند هذا السعر مقداره ك١ ك٢ ، وبالطبع لن توجد ندرة أو عجز فى هذه الحالة ، وليس من المحتمل أن تظهر السوق السوداء المربحة بل سيحاول البائعون البحث عن طرق معينة لتخفيض الأسعار . ويتعين على الحكومة أن تدعم سياسة الحد الأدنى بإتخاذ إجراءات معينة تعمل على زيادة الطلب أو تخفيض العرض بمقدار فائض العرض .

ومن الأمثلة التى توضح سياسة تحديد الحد الأدنى ، مثال تحديد الحد الأدنى للأجور " Minimum wages " فى سوق العمل .

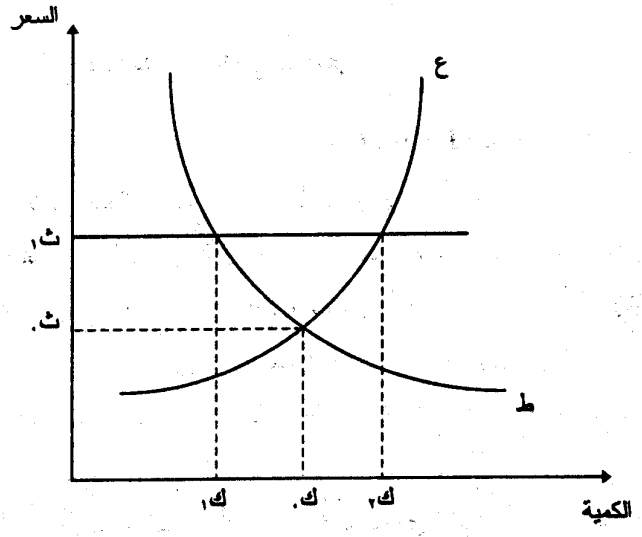

تحديد حد أدنى للسعر

شكل (٨-٥)

(٨-٢-٣) فرض ضريبة على الإنتاج : Excise - Tax

فيما يلى نقوم بدراسة آثار فرض ضريبة إنتاج على توازن السوق التنافسية ، وسنفترض أن الضريبة تفرض على أساس مبلغ معين على كل وحدة من وحدات الإنتاج بغض النظر عن السعر[١] ، وتوصف الضريبة بأنها ضريبة نوعية " Specific Excise Tax " فى هذه الحالة .

عند فرض الضريبة النوعية ، تظل حالة الطلب على ما كانت عليه ، بينما يتغير العرض .

---

(١) قد تفرض الضريبة على الإنتاج فى شكل نسبة معينة على سعر كل وحدة من وحدات الإنتاج ، وعندئذ توصف الضريبة بأنها قيمية Advalorem Excise Tax .

فلكى يحصل المنتجون على نفس السعر الذى إعتادوا الحصول عليه قبل فرض الضريبة على كل وحدة ، فإن منحنى العرض سينتقل إلى أعلى بنفس مقدار الضريبة .

والسؤال هو ماذا يحدث لسعر التوازن ؟ وكيف يتوزع عبء الضريبة بين المنتج والمستهلك ؟ .

طالما نفترض أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى لأسفل ، ومنحنى العرض يرتفع من أسفل لأعلى ، فإن فرض الضريبة يؤدى إلى إرتفاع السعر الذى يدفعه المستهلكون ، وتقليل السعر الذى يحصل عليه المنتجون . ويتحدد عبء الضريبة على المستهلك بالمقدار الذى إرتفع به السعر عما كان يدفعه قبل الضريبة ، كما يتحدد عبئها على المنتج بالمقدار الذى إنخفض به السعر الذى يحصل عليه عن ذلك الذى كان يحصل عليه قبل فرض الضريبة .

ويتضح من الشكل (٨-٦) أثر فرض الضريبة على التوازن.

لنفرض أن منحنى الطلب ط يمثل طلب المستهلكين على البنزين ، بينما يمثل منحنى العرض ع العرض المبدئى من البنزين قبل فرض الضريبة النوعية ، عند تقاطع منحنيا الطلب والعرض ، يتحدد التوازن عند النقطة ت حيث السعر ث. والكمية ك. .

دعنا نتصور فرض ضريبة نوعية قدرها ض على كل جالون بنزين يتم بيعه ، ويتم توريد حصيلتها للحكومة ، سيترتب على دفع الضريبة إنتقال منحنى العرض لأعلى إلى ع، (نقص العرض) بنفس مقدار الضريبة (ض) على كل وحدة . بلاحظ عدم تغير الطلب حيث لا يهتم المستهلك بالنسبة التى يحصل عليها المنتج أو الحكومة من سعر الجالون . ويترتب على ذلك وجود فائض طلب عند السعر ث. يؤدى إلى رفع السعر إلى ث، ونقص الكمية إلى ك، .

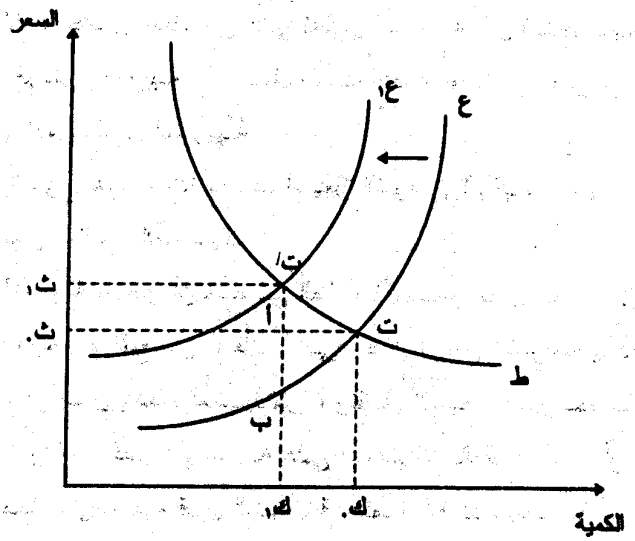

أثر فرض ضريبة نوعية على التوازن

شكل (٨-٦)

يلاحظ إرتفاع السعر من ث. إلى ث١ بمقدار أقل من الضريبة (ض) والتى تساوى (ت/ ب) وهكذا يتحمل المستهلكون جزءاً من الضريبة يُمثل بالإرتفاع فى السعر (ث١ ث.) والذى يعادل المسافة ت/ أ ، بينما تحمل المنتجون باقى مقدار الضريبة فى شكل إنخفاض السعر الذى يعادل المقدار أ ب .

وسيتوقف نسبة ما يتحمله المستهلك أو المنتج من عبء الضريبة على مرونات الطلب والعرض ، فكلما كان الطلب قليل المرونة ، كلما زاد نسبة ما يتحمله المستهلك وقل ما يتحمله المنتج من فرض ضريبة معينة ، فى ظل منحنى عرض معين . وعندما يكون الطلب عديم المرونة يتحمل المستهلك عبء الضريبة بالكامل ، بينما

يتحملها المنتج بالكامل عندما يكون الطلب لا نهائى أو تام المرونة كما يتضح فى الشكل (٨-٧) .

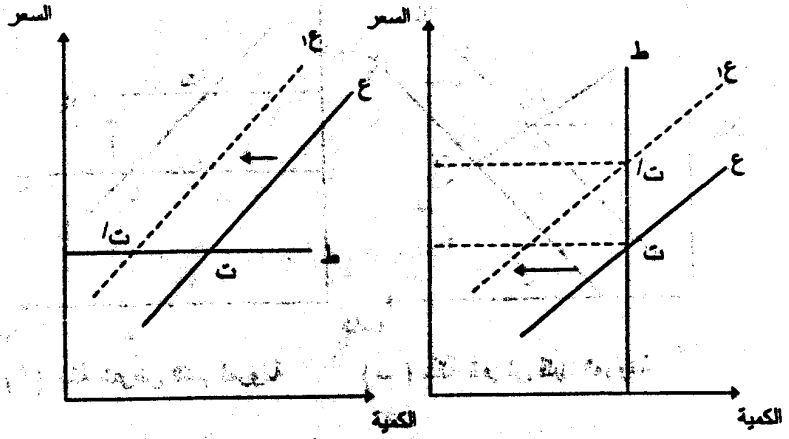

(أ) حالة طلب عديم المرونة (ب) حالة طلب لا نهائى المرونة

أثر مرونة الطلب على توزيع عبء الضريبة

شكل (٨-٧)

وبالمثل فكلما زادت مرونة العرض ، فى ظل منحنى طلب معين ، كلما قل ما يتحمله المنتج وزاد ما يتحمله المستهلك من عبء الضريبة . فعندما يكون العرض لا نهائى المرونة يتحمل المستهلك عبء الضريبة بالكامل كما يتضح من الجزء (أ) فى الشكل (٨-٨) .

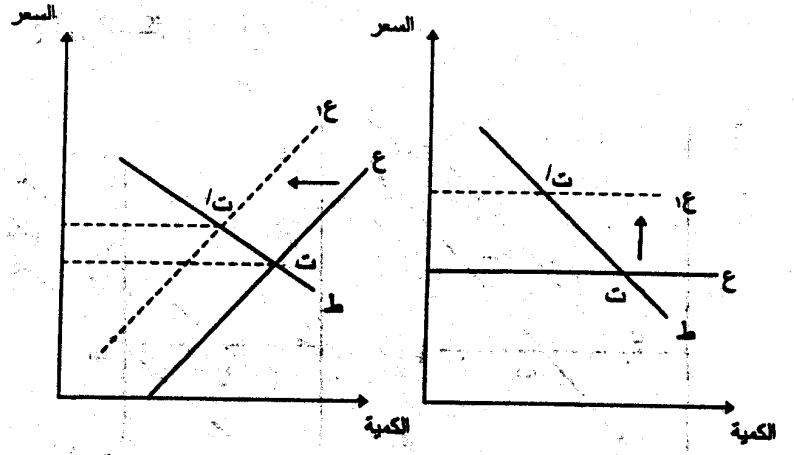

(أ) حالة العرض التام المرونة (ب) حالة العرض قليل المرونة

أثر مرونة العرض على توزيع عبء الضريبة

شكل (٨-٨)

مثال عددى :

إذا كان الطلب على البنزين ممثلاً بالمعادلة :

ك $_{ط}$ = ١٠٠٠ - ٨,٩٥٣ ث

بينما العرض يمثل بالمعادلة :

ك $_{ع}$ = ٦,٤٣١ ث

حيث ك $_{ط}$ ، ك $_{ع}$ الكمية المطلوبة والمعروضة (بالجالون) ، ث سعر الجالون (بالقروش) ، فإذا فرضت ضريبة بمعدل ١٠ قروش على كل جالون ، بين أثر الضريبة على سعر وكمية التوازن .

الحل :

نبين أولاً التوازن قبل فرض الضريبة ، حيث يتحدد التوازن عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة (ك $_{ط}$ = ك $_{ع}$) .

أى أن : ١٠٠٠ - ٨,٩٥٣ ث = ٦,٤٣١ ث

$$\text{ث} = \frac{١٠٠٠}{١٥,٣٨٤} = ٦٥ \text{ قرش تقريباً .}$$

أى أن سعر التوازن = ٦٥ قرش للجالون وللحصول على الكمية التوازنية نعوض فى معادلة الطلب أو العرض :

ك د = ك ع = ٦,٤٣١ × ٦٥ = ٤١٨,٠١٥ جالون تقريباً .

بعد فرض ضريبة بمقدار ١٠ قروش على كل جالون ، لن يتغير الطلب ولكن يحصل المنتجون على سعر للجالون يقل بمقدار ١٠ قروش ، ولذلك تصبح معادلة العرض هى :

ك ع = ٦,٤٣١ (ث - ١٠) .

ويصبح سعر التوازن بعد الضريبة :

١٠٠٠ - ٨,٩٥٣ ث = ٦,٤٣١ (ث - ١٠)

١٠٠٠ + ٦٤,٣١ = ١٥,٣٨٤ ث

١٠٦٤,٣١ = ١٥,٣٨٤ ث

$$\text{ث} = \frac{١٠٦٤,٣١}{١٥,٣٨٤} = ٦٩,٢ \text{ قرش تقريباً .}$$

أى أن السعر زاد بعد الضريبة بمقدار ٤,٢ قرش للجالون وأصبحت الكمية المباعة : ١٠٠٠ - ٨,٩٥٣ (٦٩,٢)

= ١٠٠٠ - ٦١٩,٥٤٧٦ = ٣٨٠,٤٥ جالون تقريباً .

(٨-٢-٤) تقييد إنتاج المحاصيل الزراعية :

Crop Restrictions

غالباً ما يحاول المزارعون طلب المساعدة الإقتصادية من الحكومات نتيجة إنخفاض دخولهم . ومن أهم السياسات التى تتبعها الحكومة لمساعدة المزارعين سياسة رفع أسعار المحاصيل الزراعية من

خلال دعم الأسعار أو الحد من الواردات من خلال زيادة التعريفة الجمركية أو إتباع نظام الحصص وأحياناً تقدم الحكومات دعم نقدى مباشر للمزارعين . وتعتبر سياسة تقييد الإنتاج المحصولى أحد السياسات الهامة المتبعة فى هذا الصدد حيث تلزم الحكومة المزارعين بتقليل المساحات المنزرعة من محصول معين بنسبة معينة بالمقارنة مع العام السابق . ويترتب على هذه السياسة نقص العرض وإنتقال منحنى العرض إلى اليسار .

ونتيجة لأن الطلب على المحاصيل الغذائية يكون قليل المرونة فإن تقيد الإنتاج لن يؤدى فقط إلى إرتفاع أسعار المحصول وإنما يؤدى أيضاً إلى زيادة الدخول الكلية والمكتسبات للمزارعين .

ويمكن توضيح آثار سياسة تقيد الإنتاج المحصولى بيانياً بإستخدام الشكل التالى لتحليل الطلب والعرض (٨-٩) .

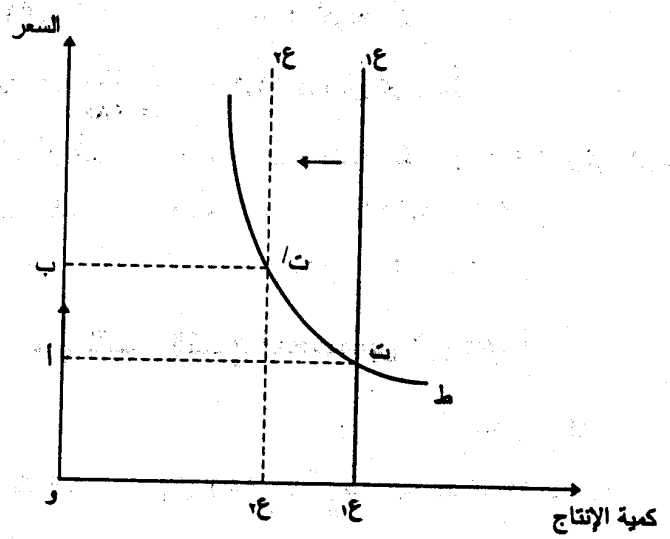

آثار سياسة تقيد الإنتاج الزراعى على الأسعار ودخول المزارعين

شكل (٨-٩)

تمثل النقطة (ت) نقطة التوازن قبل تقييد الإنتاج عندما تسود ظروف المنافسة حيث يكون السعر (و أ) والكمية و ع١ .

عندما تقيد الحكومة الإنتاج ينتقل منحنى العرض ع١ ع١ إلى ع٢ ع٢ وتنتقل نقطة التوازن إلى (ت/) حيث يرتفع السعر إلى (و ب) وتقل الكمية إلى و ع٢ وفى ظل إنخفاض مرونة الطلب تزداد دخول المزارعين حيث تكون مساحة المستطيل (و ع٢ ت/ ب) (الذى يمثل الإيراد الكلى بعد تقييد الإنتاج) أكبر من مساحة المستطيل (وع١ ت أ) الذى يمثل الإيراد الكلى قبل تقييد الإنتاج . ومن الجدير بالذكر أن المستهلكين سيضارون نتيجة إتباع سياسة تقييد الإنتاج وإرتفاع الأسعار تماماً كما لو حدث ندرة فى الإنتاج المحصولى بسبب الفيضانات أو الجفاف ، ولكن هذا هو الثمن الذى يجب أن يتحمله المجتمع عندما يتم مساعدة المزارعين من خلال تعطيل جزء من الموارد الزراعية المنتجة .

(٨-٢-٥) تقييد الواردات : Restricting Imports

بعد أن كانت الولايات المتحدة مهيمنة على أسواق السيارات فى العالم حتى الخمسينات أصبحت تواجه منافسة شديدة من قبل أوروبا واليابان بفضل ما تحقق فى هذه الدول من تقدم تكنولوجى هائل . حيث زادت الواردات من السيارات اليابانية والأوروبية بحيث أصبحت تستحوذ على ما يزيد عن ٢٥ ٪ من السوق الأمريكى فى أواخر الثمانينات . ونتيجة لذلك تأثرت الشركات المنتجة للسيارات والنقابات العمالية فى الولايات المتحدة نتيجة وجود الطاقة المعطلة فى هذه الصناعة وإرتفاع نسبة البطالة . وقد طالبت هذه الشركات والنقابات

الحكومة بفرض قيود على الواردات من السيارات التى تأتى إلى السوق الأمريكى من خلال زيادة الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة .

ويترتب على هذه السياسة إنتقال منحنى العرض من السيارات المستوردة إلى اليسار (نقص العرض) . ويمكن توضيح آثار سياسة تقييد الواردات بيانياً بالشكل (٨-١٠) .

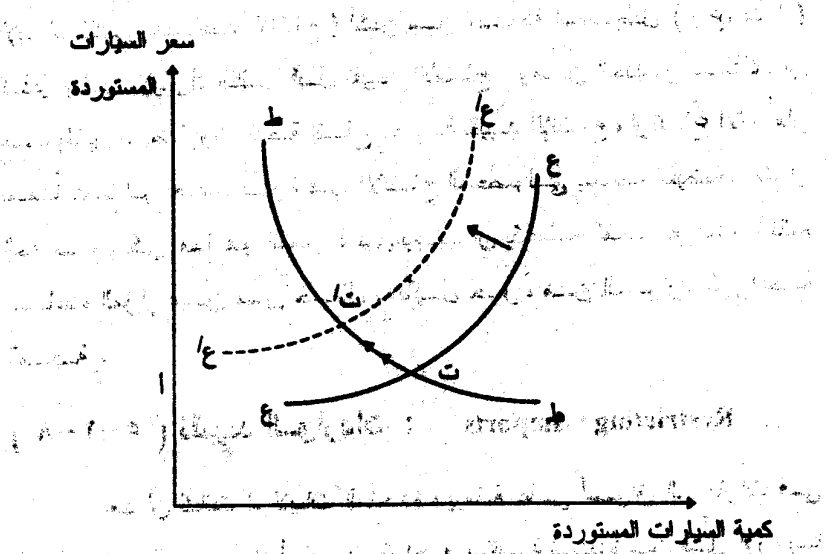

آثار سياسة تقييد الواردات على السيارات المستوردة
شكل (٨-١٠)

ويلاحظ من الشكل أن زيادة رسوم الواردات يؤدى إلى إنتقال نقطة التوازن من النقطة (ت) إلى (ت/) نتيجة لنقص العرض من السيارات المستوردة من ع ع إلى غ/ ع/ مع بقاء الطلب على حاله مما يترتب عليه إرتفاع الأسعار ونقص الكميات التوازنية .

ومن الجدير بالذكر أن هذه السياسة من شأنها أن تؤدى إلى زيادة الطلب المحلى على السيارات الأمريكية نتيجة إرتفاع أسعار السيارات المستوردة التى تعتبر بدائل قريبة .

وهكذا تزداد أسعار وكميات السيارات المحلية فى السوق الأمريكية نتيجة لزيادة الطلب فى ظل منحنى عرض معين للسيارات المحلية . وذلك كما يتضح من الشكل (٨-١١) .

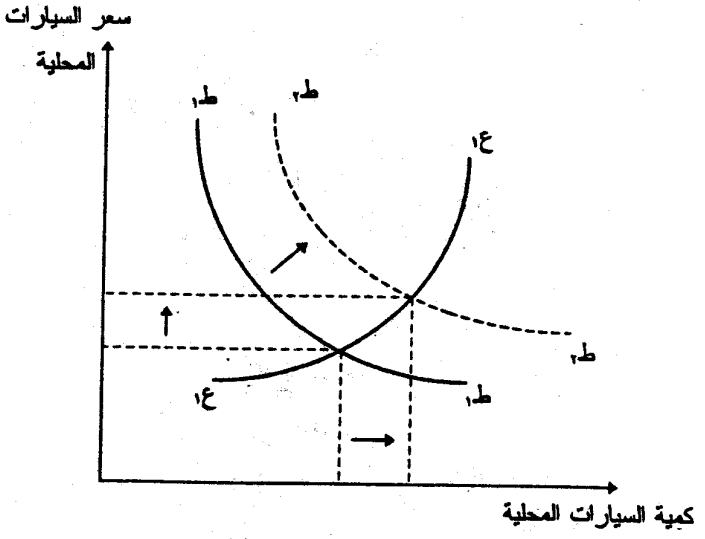

آثار تقييد الواردات على السوق المحلى

شكل (٨-١١)

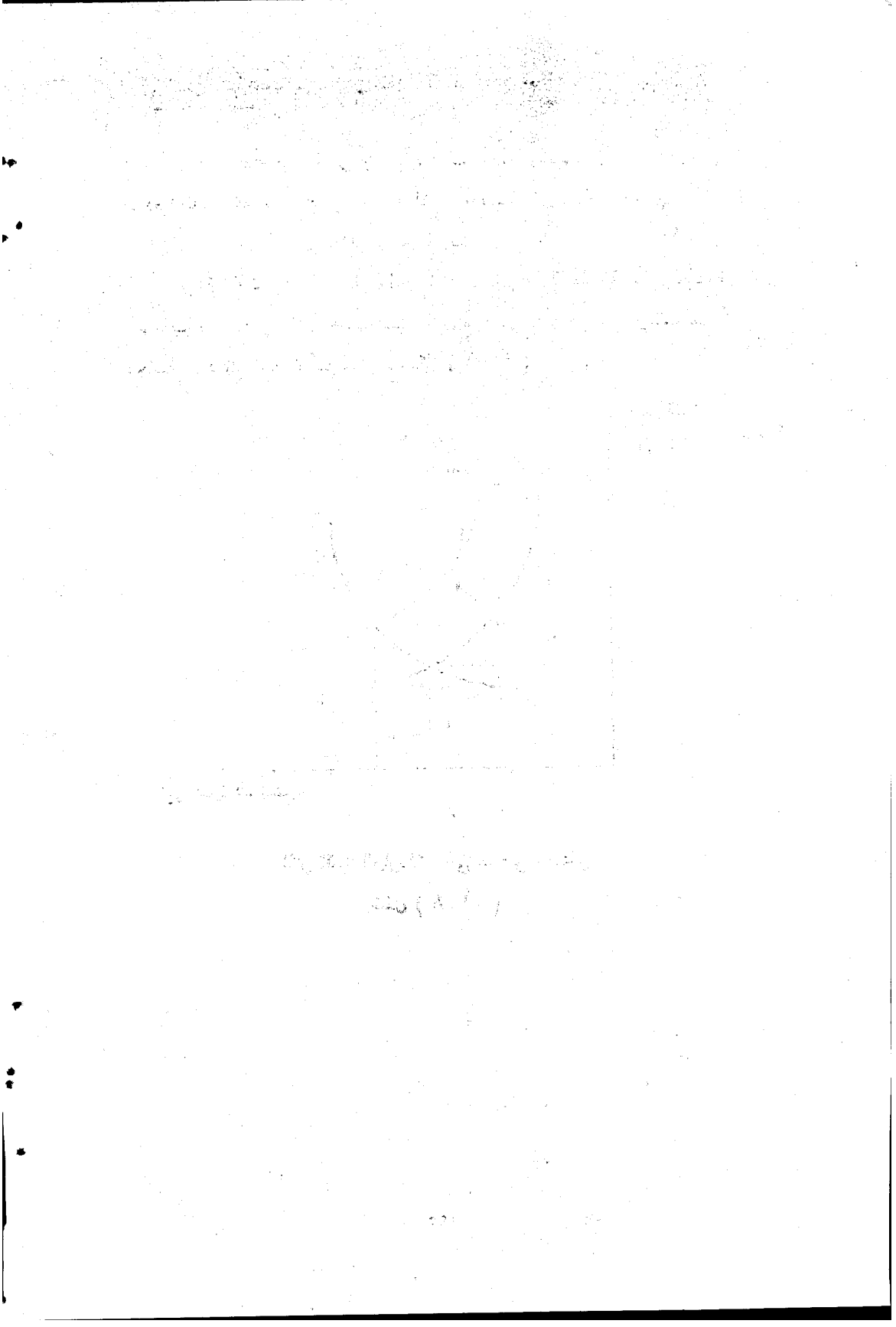

الباب الخامس

تحليل الإنتاج والتكاليف

الفصل التاسع : نظرية الإنتاج

الفصل العاشر : نظرية التكاليف

الفصل التاسع *

نظرية الإنتاج

Production Theory

توضح نظرية الإنتاج القوانين التى تحكم العلاقة بين عناصر الإنتاج والإنتاج فى الأجلين القصير والطويل .

ونتعرض فى هذا الفصل لهذه القوانين بنوع من التفصيل .

المبحث الأول

التعريف بالإنتاج

يمكن تعريف الإنتاج بوجهٍ عام بأنه نشاط تقوم به منشأة ما لتحويل المدخلات إلى مخرجات نافعة فى ظل ظروف تكنولوجية معينة وخلال فترة زمنية معينة . ومن هذا التعريف يتضح ما يلى :

(١) أن الإنتاج نشاط تقوم به منشأة Firm ما . ومن ثم فإن المنشأة هى الوحدة التى تتولى القيام بعملية الإنتاج وتتخذ القرارات المتعلقة بها . وهى قد تكون منشأة عامة مملوكة ومدارة من قبل الدولة ، أو منشأة خاصة مملوكة ومدارة من قبل القطاع الخاص . وفيما يتعلق بالمنشأة الخاصة فهى تهدف عادةً من نشاطها إلى تعظيم الربح . وتأخذ أحد أشكال ثلاثة : منشأة فردية وهى تلك المنشأة التى يقوم بملكيتها وإدارتها شخص واحد . وهو يكون مسئولاً مسئولية غير محدودة عن ديون المنشأة فى كل ممتلكاته . ومثل هذا النوع من المنشآت عادةً ما

---

* كتب هذا الفصل أ. د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية .

يكون صغير الحجم نسبياً . ومن أمثلة ذلك ورشة النجار أو محل المكوجى ، وغيرها . كما قد تأخذ المنشأة شكل شركة أشخاص ، وفى هذه الحالة يشترك عدد من الأفراد فى ملكية الشركة ، على أن يكون كل شخص منهم مسئولاً مسئولية غير محدودة فى كل ممتلكاته عن ديون الشركة . ويحق لأى فرد منهم أن يتولى إدارة الشركة وفقاً لما يتم الإتفاق عليه فى العقد . كما يجوز أن يلتحق بهؤلاء شركاء آخرون يساهمون فى رأس مال الشركة على أن تكون مسئولية كل واحد منهم عن خسارة أو ديون الشركة محدودة بحصته فى رأس المال . ومقابل ذلك لا يحق لأحد هؤلاء الإشتراك فى الإدارة ، كما لا يحق له أن تغنون الشركة بإسمه . وغالباً ما يكون هذا النوع من المنشآت صغير الحجم لحد ما . أما النوع الثالث من المنشآت فهو شركات الأموال والتى من أهم أمثلتها الشركة المساهمة . وفى هذه الحالة يكون للشركة شخصية مستقلة عن شخصية المساهمين فيها . كما تكون مسئولية كل مساهم عن خسارة أو ديون الشركة محدودة بحصته فى رأس المال . وليس من الضرورى أن يكون القائمون على إدارة الشركة من المالكين . أى أن هناك فصل بين الملكية والإدارة فى هذه الحالة . وعادة ما يكون هذا النوع من الشركات كبير الحجم .

(٢) كما يتضح من التعريف السابق أن الإنتاج هو نشاط يتولى تحويل المدخلات Inputs إلى مخرجات Outputs نافعة . والمدخلات تشير إلى العناصر التى تستخدم فى العملية الإنتاجية مثال ذلك المواد الخام ، وتصنيع المصنعة ، وخدمات العمل ، وخدمات الآلات والمبانى ، وخدمات الأرض ، والإدارة . ولقد جرت العادة على تقسيم هذه العناصر إلى أربعة هى العمل ، ورأس المال ، والأرض ، والتنظيم . أما عن المخرجات التى تتولد عن النشاط الإنتاجى فهى إما

أن تكون سلع أو خدمات . والسلع هى الأشياء الملموسة كالخبز والملابس والأحذية ، والخدمات هى الأشياء غير الملموسة كالتعليم والرعاية الصحية والأمن والعدل والدفاع . ومن ثم فإن أى نشاط يتولد عنه نفع يعتبر نشاط إنتاجى بغض النظر عما إذا كان هذا النفع فى صورة ملموسة أو غير ملموسة . ولذا فإن هناك من يعرف الإنتاج بأنه خلق المنفعة . ومن هذا المنطلق فإن المدرسة ، وعيادة الطبيب ، وقسم الشرطة ، والمحكمة ، تعتبر منشآت إنتاجية مثلها فى ذلك مثل المزرعة والمصنع . ويمكن تصنيف السلع التى تتولد عن العملية الإنتاجية إلى سلع إستهلاكية Consumer goods وسلع إنتاجية Producer goods . أما عن السلع الإستهلاكية فهى تلك السلع التى تستخدم فى إشباع رغبات المستهلكين بصورة مباشرة . وهى إما أن تكون سلع معمرة Durable goods مثل السيارات ، والثلاجات ، والغسالات ، وموقد الغاز ، أو سلع غير معمرة Nondurable goods مثل أنواع الأطعمة والمشروبات المختلفة . وفيما يتعلق بالسلع الإنتاجية فهى تلك السلع التى لا تستخدم فى إشباع رغبات المستهلكين بصورة مباشرة وإنما تستخدم فى إنتاج سلع إستهلاكية مثال ذلك الآلات والأجهزة والمعدات والمواد الأولية . وقد تكون نفس السلعة سلعة إستهلاكية فى بعض الحالات وسلعة إنتاجية فى بعض الحالات الأخرى وذلك وفقاً لإستخدامها . فالسيارة تكون سلعة إستهلاكية إذا تم إستخدامها فى التنقلات الخاصة للأسرة ، وتكون سلعة إنتاجية إذا تم إستخدامها لأغراض التسويق أو التوزيع فى الشركة .

(٣) ويتضح أيضاً من التعريف السابق أن الإنتاج نشاط يتم فى ظل ظروف تكنولوجية معينة ، وبتغير هذه الظروف تتغير كفاءة العملية الإنتاجية . والظروف التكنولوجية تشير إلى طريقة الإنتاج التى يتم بمقتضاها مزج عناصر الإنتاج بنسب معينة للحصول على الإنتاج

المطلوب . وكثيراً ما يوجد هناك أكثر من طريقة إنتاج للحصول على نفس المنتج . ويترتب على تغير طريقة الإنتاج المستخدمة تغير درجة الكفاءة التى يتم وفقاً لها تحويل المدخلات إلى مخرجات. ومن الأمثلة على ذلك صناعة الصلب حيث يوجد هناك طرق إنتاجية عديدة لصناعة الصلب ، من بينها طريقة محول بسمار Bessemer convertor وطريقة الفرن ذات الموقد المفتوح Open-hearth furnace ، وطريقة الفرن الكهربائى Electric furnace . وتختلف كل طريقة عن الأخرى فى النسب التى تمزج بها عناصر الإنتاج . فالطريقتين الأولى والثانية تعملان بالفحم ، فى حين تعمل الثالثة بالكهرباء . وتستخدم طريقة الموقد المفتوح كمية أكبر من خردة الحديد وكمية أقل من خام الحديد بالمقارنة بطريقة بسمار للحصول على طن من الصلب . كما تتميز طريقة الموقد المفتوح بقدرة أعلى فى التحكم فى الحرارة وخلط العناصر وهذه كلها عوامل تمكنها من إنتاج الصلب بتكلفة أقل من طريقة بسمار . وبمقارنة هاتين الطريقتين نجد أن طريقة الموقد المفتوح هى طريقة كفء من الناحية الإقتصادية أما طريقة بسمار فهى غير كفء . والطريقة الكفء إقتصادياً هى الطريقة التى تمكن من إنتاج السلعة بأقل تكلفة ممكنة للوحدة . وتبنى نظرية الإنتاج فى الإقتصاد على أساس إفتراض مؤداه أن الطريقة الإنتاجية المستخدمة فى العملية الإنتاجية هى الطريقة الكفء دائماً . ويؤدى التقدم التكنولوجى إلى تحويل الطرق الكفء إلى طرق غير كفء عن طريق إستحداث طرق أخرى أكثر كفاءة منها . ولهذا السبب فإن التقدم التكنولوجى يمكننا من الحصول على مستوى إنتاج أكبر من خلال إستخدام نفس الحجم من المدخلات عن طريق التأثير فى كفاءة طريقة الإنتاج . أى أنه يؤثر على العلاقة بين المدخلات والمخرجات .

(٤) ومن التعريف يتضح أن الإنتاج نشاط يرتبط بفترة زمنية معينة . فإذا كان الإنتاج هو نشاط يحول المدخلات إلى مخرجات فإن العلاقة بين المدخلات والمخرجات تتغير بتغير الفترة الزمنية محل الإعتبار . وفى هذا الصدد تنقسم الفترة الزمنية إلى ثلاثة أنواع : الفترة القصيرة The short run ، الفترة الطويلة The long run والفترة الطويلة جداً The very long run . و الفترة القصيرة هى تلك الفترة التى لا يمكن تغيير جميع عناصر الإنتاج فيها . ومن ثم تنقسم عناصر الإنتاج فى الفترة القصيرة إلى عناصر متغيرة وعناصر ثابتة . والعناصر المتغيرة هى العناصر التى يمكن تغيير الكميات المستخدمة منها مع تغير حجم الإنتاج ومن أمثلتها عنصر العمل والمواد الأولية . أما العناصر الثابتة فهى العناصر التى لا يمكن تغيير الكميات المستخدمة منها مع تغير حجم الإنتاج ومن أهم الأمثلة عليها طاقة المشروع ممثلة فى المبانى والآلات ، ويطلق عليها أحياناً عنصر رأس المال . ويتضح من هذا أن المصدر الوحيد لزيادة الإنتاج فى الفترة القصيرة هو زيادة الكميات المستخدمة من العناصر المتغيرة فى الحدود التى تسمح بها طاقة العناصر الثابتة . ولا يمكن تحديد الفترة القصيرة بمدة محدودة كأن تكون سنة أو سنتين مثلاً . وإنما هى تختلف من نشاط لآخر وفقاً لطبيعة العملية الإنتاجية ، وتختلف من بلد لآخر وفقاً لمستوى التقدم التكنولوجى ، بل قد تختلف فى نفس البلد من وقت لآخر وفقاً للتغير الذى يحدث فى مستواها التكنولوجى . ففى صناعة القوة الكهربائية قد يستغرق إقامة مولد جديد مدة ٣ سنوات أو أكثر ، هذا فى حين قد لا يستغرق إقامة مصنع ملابس جاهزة عدة شهور . وفى مجال الزراعة نجد أن إعداد مزرعة تفاح أو برتقال قد يستغرق عدد من السنوات قبل أن تصبح جاهزة للإنتاج ، هذا فى حين أن زيادة المساحة المزروعة

قصير قد يتطلب عاماً واحداً . أما عن الفترة الطويلة فهى تلك الفترة التى يمكن تغيير جميع عناصر الإنتاج فيها فى ظل الظروف التكنولوجية السائدة . ومن ثم فإن جميع عناصر الإنتاج بما فيها طاقة المشروع تكون متغيرة فى الفترة الطويلة ، حيث يمكن توسيع أو تضييق حجم المشروع فى هذه الفترة . ومن ثم فإن مصدر الزيادة فى الإنتاج بالفترة الطويلة هو زيادة الكميات المستخدمة من جميع العناصر فى ظل الحدود التى تسمح بها الظروف التكنولوجية السائدة . ومرة أخرى لا يمكن تحديد الفترة الطويلة بمدة زمنية ثابتة وإنما هى تختلف بإختلاف طبيعة النشاط . وفيما يتعلق بالفترة الطويلة جداً فهى تلك الفترة التى تتغير فيها الظروف التكنولوجية مؤدية بذلك إلى ظهور منتجات حديثة ذات نوعية أفضل أو ظهور فنون إنتاجية جديدة ذات تكلفة أقل . وبتغير الظروف التكنولوجية يمكن للمنشأة أن تحصل على كميات أكبر من الإنتاج بإستخدام نفس الكميات من عناصر الإنتاج .

(٥) يعبر الإقتصاديون عن العلاقة التكنولوجية بين المدخلات والمخرجات بما يسمى بدالة الإنتاج Production function . ودالة الإنتاج هى تعبير رياضى يعبر عن العلاقة بين الكمية المنتجة من سلعة ما (ج) والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج مثل العمل (ع) ، ورأس المال (س) ، والأرض (ض) ، والتنظيم (ت) فى ظل ظروف تكنولوجية معينة . وتأخذ هذه العلاقة الصيغة العامة التالية :

ج = د (ع ، س ، ض ، ت) .

وتعتبر (ج) هى المتغير التابع فى هذه العلاقة ، أما المتغيرات المستقلة فهى (ع) ، (س) ، (ض) ، (ت) . وإذا كانت العلاقة بين المدخلات والمخرجات تتغير وفقاً لتغير الفترة الزمنية محل الإعتبار ، فمن الممكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من دوال الإنتاج :

(١) دالة الإنتاج فى الأجل القصير .

(٢) دالة الإنتاج فى الأجل الطويل .

(٣) دالة الإنتاج فى الأجل الطويل جداً .

وسوف نتناول النوعين (١) ، (٢) بالتفصيل فى الصفحات التالية .

المبحث الثانى

دالة الإنتاج فى الأجل القصير

لما كان مصدر التغير فى الإنتاج فى الأجل القصير هو التغير فى الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج المتغيرة ، فإن دالة الإنتاج بالأجل القصير تعبر عن العلاقة بين حجم الناتج والكميات المستخدمة من العناصر المتغيرة فى ظل الحدود التى تسمح بها طاقة العناصر الثابتة . ولتوضيح هذه العلاقة دعنا نأخذ مثالاً مبسطاً عن مزرعة تنتج القمح . ودعنا نفترض أن المزرعة تستخدم عنصرى إنتاج فقط هما الأرض (ض) وهو العنصر الثابت والعمل (ع) وهو العنصر المتغير. وإذا كانت المزرعة تستخدم عناصر إنتاج أخرى كالبذور والأسمدة والآلات الزراعية إلا أننا سوف نفترض أنها ثابتة مثلها فى ذلك مثل عنصر الأرض ولن نظهرها فى التحليل لغرض التبسيط دون أن يؤثر ذلك على نتيجة التحليل . ودعنا نفترض أيضاً أن عنصر العمل ذو وحدات متجانسة ، أى أن العمال الزراعيين على نفس المستوى من المهارة . وفى ظل هذه الإفتراضات المبسطة يمكن كتابة دالة الإنتاج بالأجل القصير فى الصيغة التالية :

ج = د (ع ، $\overline{ض}$) .

حيث :

ج = الكمية المنتجة من القمح .

ع = الوحدات المستخدمة من العمل .

$\overline{ض}$ = مساحة المزرعة . ويدل الخط الموضوع فوقها على أنها ثابتة .

(٩-٢-١) بعض مفاهيم الناتج :

قبل أن نستطرد فى توضيح سلوك دالة الإنتاج فى مثالنا هذا يتعين التفرقة بين ثلاثة مفاهيم أساسية هى :

الناتج الكلى Total product : وهو يشير إلى إجمالى الكمية المنتجة من سلعةٍ ما بإستخدام الكميات المتاحة من عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة .

الناتج المتوسط Average product : وهو يشير إلى متوسط ما تنتجه الوحدة من العنصر المتغير (العمل) فى الحدود التى تسمح بها طاقة العنصر الثابت (الأرض) . أى أن :

$$\text{الناتج المتوسط للعنصر المتغير} = \frac{\text{الناتج الكلى}}{\text{وحدات العنصر المتغير}} = \frac{ج}{ع}$$

الناتج الحدى Marginal product : وهو يشير إلى مقدار التغير فى الناتج الكلى الراجع لتغير الكمية المستخدمة من العنصر المتغير بوحدة واحدة مع ثبات الكميات المستخدمة من العناصر الأخرى . وبمعنى آخر يشير الناتج الحدى إلى ناتج الوحدة الأخيرة من وحدات العنصر المتغير . أى أن :

$$\text{الناتج الحدى للعنصر المتغير} = \frac{\text{التغير فى الناتج الكلى}}{\text{التغير فى وحدات العنصر المتغير}} = \frac{\Delta ج}{\Delta ع}$$

وجدير بالذكر أن نوضح منذ البداية أن :

الناتج الكلى = الناتج المتوسط × وحدات العنصر المتغير .

كما أن :

الناتج الكلى = مجموع النواتج الحدية لوحدات العنصر المتغير .

ويوضح الجدول (٩-١) من خلال مثال إفتراضى تأثير التغير فى وحدات العمل كعنصر متغير على الناتج من القمح من مزرعة مساحتها ١٠ أفدنة .

جدول (٩-١)

(١) وحدات العمل (ع) (العنصر المتغير)	(٢) مساحة الأرض بالفدان (ض) (العنصر الثابت)	(٣) نسبة المزج (ع/ض)	(٤) الناتج الكلى بالطن (ج)	(٥) الناتج الحدى بالطن (Δج/Δع)	(٦) الناتج المتوسط بالطن (ج/ع)	مرحلة الإنتاج
صفر	١٠	صفر	صفر	-	-	أولى : تزايد الغلة الحدية
١	١٠	١٠/١	٦	٦	٦	
٢	١٠	١٠/٢	١٤	٨	٧	
٣	١٠	١٠/٣	٢٤	١٠	٨	
٤	١٠	١٠/٤	٣٦	١٢	٩	
٥	١٠	١٠/٥	٤٥	٩	٩	ثانية : تناقص الغلة الحدية
٦	١٠	١٠/٦	٤٨	٣	٨	
٧	١٠	١٠/٧	٤٨	صفر	٦,٨	
٨	١٠	١٠/٨	٤٠	-٨	٥	ثالثة : تناقص الغلة الكلية

وبالجدول (٩-١) نجد أن العمود (١) يصف حالة العنصر المتغير وهو العمل ويوضح الكميات المستخدمة منه والتى تتراوح بين الصفر ، ٨ . أما العمود (٢) فهو يصف حالة العنصر الثابت وهو الأرض ، ويوضح أن مساحة المزرعة ثابتة عند الحجم ١٠ أفدنة .

ويشير العمود (٣) إلى نسبة المزج بين العنصر الثابت (الأرض) والعنصر المتغير (العمل) . ويشير مقلوب هذه النسبة إلى متوسط ما يزرعه العامل من أرض المزرعة . ويلاحظ أنه مع ثبات مساحة المزرعة فإن زيادة الوحدات المستخدمة من العمل تؤدى إلى إنخفاض متوسط ما يزرعه العامل من أرض المزرعة . وبمعنى آخر تؤدى إلى زيادة نسبة وحدات العمل إلى وحدات الأرض وهو ما يعرف بكثافة العمل . ويوضح العمود (٤) الناتج الكلى من القمح عند كل كمية مستخدمة من العمل وهو مفترض . أما العمود (٥) والذى يشير إلى الناتج الحدى فهو مشتق من العمودين (٤) ، (١) . فبزيادة وحدات العمل من صفر إلى ١ بالمقدار Δ ع = ١، يزداد الناتج الكلى من صفر إلى ٦ بالمقدار Δ ج = ٦. ومن ثم فإن الناتج الحدى = $\frac{\Delta ج}{\Delta ع} = \frac{٦}{١} =$ ٦ . وبزيادة وحدات العمل من ١ إلى ٢ بالمقدار Δ ع = ١ ، يزداد الناتج الكلى من ٦ إلى ١٤ بالمقدار Δ ج = ٨ ومن ثم فإن الناتج الحدى = $\frac{\Delta ج}{\Delta ع} = \frac{٨}{١} =$ ٨ . أما العمود (٦) والذى يشير إلى الناتج المتوسط فهو مشتق أيضاً من العمودين (١) ، (٤) . فعندما تكون الكمية المستخدمة من العمل ١ ، أى ع = ١ ، فإن الناتج الكلى ج = ٦ ، ومن ثم فإن الناتج المتوسط = $\frac{ج}{ع} = \frac{٦}{١} =$ ٦ . وعندما تكون الكمية المستخدمة من العمل ٢ ، فإن الناتج الكلى يصبح ١٤ ، ومن ثم فإن الناتج المتوسط = $\frac{ج}{ع} = \frac{١٤}{٢} =$ ٧ ، وهكذا بالنسبة لباقى القيم . ونوضح فيما يلى سلوك النواتج المختلفة (الكلى والحدى والمتوسط) فى الفترة القصيرة :

(٩-٢-٢) الناتج الكلى والناتج الحدى :

بالنظر إلى العمودين (٤) ، (٥) بالجدول (٩-١) نجد أن هناك مراحل ثلاثة للإنتاج . المرحلة الأولى يزداد فيها الناتج الكلى بمعدل متزايد مع زيادة الوحدات المستخدمة من العمل وهى تمتد بين الكمية صفر إلى ٤ من وحدات العمل . فزيادة وحدات العمل من صفر إلى ١ ثم إلى٢ ثم إلى ٣ ثم إلى ٤ بمقدار وحدة عمل فى كل مرة يؤدى إلى زيادة الناتج الكلى من صفر إلى ٦ ثم إلى ١٤ ثم إلى ٢٤ ثم إلى ٣٦ بمعدل ٦ ثم ٨ ثم ١٠ ثم ١٢ على التوالى . ولما كان الناتج الحدى هو نفسه معدل التغير فى الناتج الكلى فإنه يتزايد فى هذه المرحلة من ٦ إلى ٨ إلى ١٠ ثم إلى ١٢ . أما المرحلة الثانية ففيها يزداد الناتج الكلى بمعدل متناقص مع زيادة الوحدات المستخدمة من العمل حتى يصل إلى حده الأقصى ٤٨ طن . وتمتد هذه المرحلة بين الكمية ٥ إلى ٧ من وحدات العمل . ويلاحظ هنا أن زيادة وحدات العمل من ٥ إلى ٦ ثم إلى ٧ بمقدار وحدة فى كل مرة يؤدى إلى زيادة الناتج الكلى من ٤٥ إلى ٤٨ ثم يثبت عند هذا المستوى . أى أن معدل التزايد يتناقص من ٩ إلى ٣ إلى صفر . ويتناقص الناتج الحدى فى هذه المرحلة من ٩ إلى ٣ ثم إلى صفر عندما يكون الناتج الكلى عند حده الأقصى (٤٨) . وفى المرحلة الثالثة يتناقص الناتج الكلى من ٤٨ إلى ٤٠ ثم يأخذ الناتج الحدى قيمة سالبة (-٨) . ويمكن توضيح هذه المراحل الثلاثة بإستخدام الشكل البيانى (٩-١) .

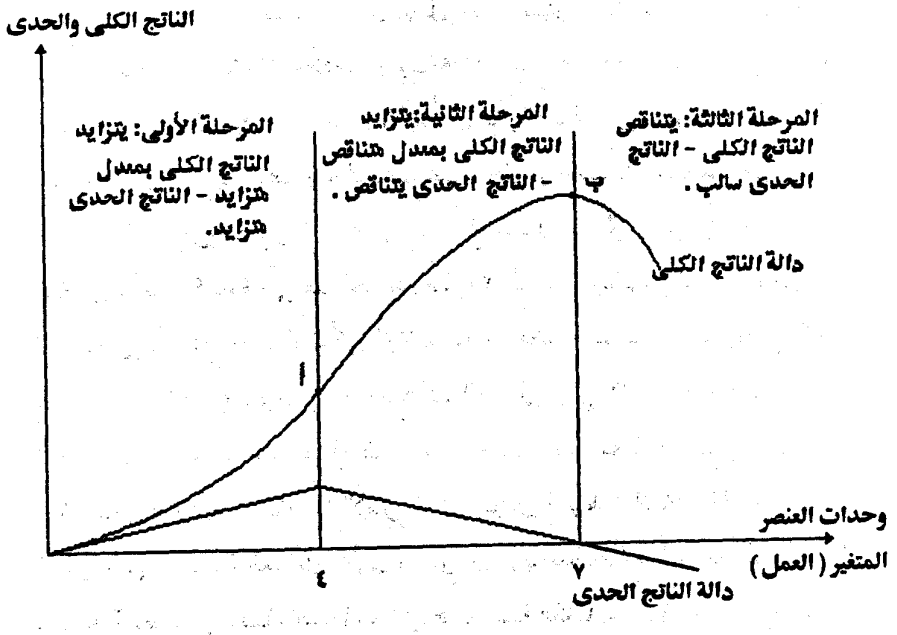

دالة الإنتاج فى الأجل القصير

شكل (٩-١)

ولعل السؤال الذى يبرز هو : لماذا يتغير كل من الناتج الكلى والناتج الحدى على هذا النحو مع تغير وحدات العمل ؟ .

عندما نمزج العنصر المتغير (العمل) مع العنصر الثابت (الأرض) لا بد أن هناك نسبة مزج يمكن أن نطلق عليها نسبة المزج المثلى . ويمكن أن نعرف نسبة المزج المثلى بأنها تلك النسبة التى يصل عندها الناتج الحدى للعنصر المتغير إلى حده الأقصى .

وبالجدول (٩-١) نجد أن نسبة المزج المثلى هى ($\frac{٤}{١٠}$) حيث يصل عندها الناتج الحدى لحده الأقصى (١٢) . ومن ثم فإن كل نسب المزج الأقل من ($\frac{٤}{١٠}$) يمكن أن نطلق عليها النسب الأقل من

المثلى ، حيث يكون عدد العمال أقل من القدر اللازم لإستغلال قطعة الأرض إستغلالاً أمثلاً . فعندما يوجد هناك عامل واحد مثلاً فى عشرة أفدنة فإن عليه أن يقوم بجميع الأعمال الزراعية من حرث وبذر وري وتسميد ورش مبيدات وتنظيف حشائش وحصاد محصول ودرس المحصول وغيرها . ولا شك أن هذه أعمال أكثر من أن يقوم بها شخص واحد بكفاءة فى مساحة قدرها ١٠ أفدنة . وتكون النتيجة هى أنه لا يحسن آداء أي منها وتأتى الإنتاجية منخفضة عند ٦ طن قمح كما بالجدول (٩-١) . ومع زيادة عدد العمال إلى ٢ فإنه يمكن تقسيم العمل بينهما ويحدث هناك نوع من التخصص لحد ما . ولا شك أن التخصص يزيد من الكفاءة الأمر الذى يؤدى لزيادة الناتج الكلى بمقدار أكبر من إنتاجية العامل الأول وهو ٧ . وبإضافة العامل الثالث تزداد درجة التخصص لكل عامل وتزداد درجة الكفاءة ويزداد الناتج الكلى بمقدار أكبر وهو ٨ . وهكذا فإن زيادة وحدات العنصر المتغير فى هذه المرحلة تزيد من نسبة المزج بين العنصرين وتجعلها تقترب من النسبة المثلى . ومع إقتراب نسبة المزج من النسبة المثلى يزداد حسن إستخدام العنصر الثابت ويزداد الناتج الكلى بمعدل متزايد ، كما يتزايد الناتج الحدى حتى نصل إلى نسبة المزج المثلى ٤ : ١٠ فيصل الناتج الحدى لحده الأقصى .

وفى المرحلة الثانية تفوق نسبة المزج النسبة المثلى ويصبح عدد الوحدات المستخدمة من العنصر المتغير أكثر من الحد اللازم لإستغلال قطعة الأرض إستغلالاً أمثلاً ، ولذا فإن إضافة وحدات أخرى من عنصر العمل يؤدى إلى زيادة الناتج الكلى ولكن بمعدل أقل من ذى قبل . ومن ثم فإن الناتج الحدى يتناقص . ومع إضافة وحدات أخرى من عنصر العمل يتناقص الناتج الحدى حتى يصل للصفر وعندئذ يصل

الناتج الكلى لحده الأقصى . وعند هذه النقطة لا يصبح من الممكن زيادة الناتج الكلى بإضافة وحدات أخرى من العنصر المتغير.ومن ثم نكون قد وصلنا إلى ما يمكن تسميته بنسبة المزج القصوى وهى ($\frac{٧}{١٠}$) . وهى النسبة التى تكون عندها طاقة العنصر الثابت قد إستخدمت إستخداماً كاملاً بما لا يسمح بزيادة الناتج الكلى عن طريق زيادة الوحدات المستخدمة من العنصر المتغير ومن ثم يصل الناتج الحدى للصفر .

أما المرحلة الثالثة فإن زيادة الوحدات المستخدمة من العنصر المتغير وهو العمل تؤدى إلى أن تتجاوز نسبة المزج النسبة القصوى لها ومن ثم يبدأ عنصر العمل فى التزاحم بطريقة تؤدى إلى أن يقوم عاملين بعمل كان يقوم به عامل واحد فقط . وهذا أمر لا شك يترتب عليه تناقص الناتج الكلى .

وهنا نأتى إلى ما يطلق عليه قانون الغلات المتناقصة The law of diminishing returns ، وينص هذا القانون على أنه " فى ظل ظروف تكنولوجية معينة ، إذا ظلت جميع عناصر الإنتاج ثابتة ما عدا عنصر واحد كان متغيراً ، فإن زيادة الوحدات المستخدمة من هذا العنصر سوف تصل بنا إلى نقطة يبدأ بعدها الناتج الحدى لهذا العنصر فى التناقص مع إستمرار الزيادة فى الكمية المستخدمة منه " . ومما يثبت من صحة هذا القانون أن العكس لا يمكن أن يكون صحيحاً . فلا يمكن أن يظل الناتج الحدى متزايداً أو حتى ثابتاً إلى الأبد مهما زادت الكمية المستخدمة من العنصر المتغير . ولو صح هذا لأمكن أن نطعم العالم أجمع من مجرد زراعة فدان واحد من القمح بمجرد زيادة عدد العمال المستخدمين فيه .

وبالطبع لا يقتصر إنطباق هذا القانون على الزراعة فقط وإنما يمتد ليشمل جميع مجالات الإنتاج من صناعة وخدمات وغيرها .

(٩-٢-٣) الناتج الحدى والناتج المتوسط :

بفحص العمودين (٥) ، (٦) بالجدول (٩-١) نجد أن الناتج الحدى يتزايد ثم يصل لحده الأقصى ثم يتناقص ، وكذلك الأمر بالنسبة للناتج المتوسط حيث يتزايد ثم يصل لحده الأقصى (٩) ثم يتناقص . غير أنه فى المرحلة التى يكون فيها الناتج المتوسط متزايداً يكون أقل من الناتج الحدى ، وفى المرحلة التى يكون فيها متناقصاً يكون أكبر من الناتج الحدى . ويحدث هناك تساوى بينهما عند القيمة (٩) عندما يصل الناتج المتوسط لحده الأقصى ويكون الناتج الحدى متناقصاً . ويمكن توضيح هذه العلاقة بإستخدام الشكل (٩-٢) .

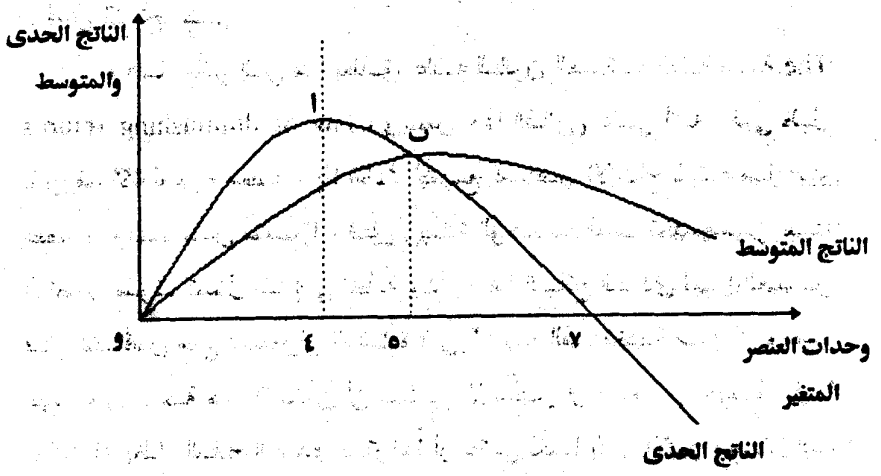

الناتج الحدى والناتج المتوسط

شكل (٩-٢)

ففى الشكل (٩-٢) يتزايد الناتج الحدى حتى يصل لحده الأقصى عند ما تكون الكمية المستخدمة من العمل (٤) ، ويكون الناتج المتوسط متزايداً أيضاً ولكنه أقل من الناتج الحدى ، ويصل لحده

الأقصى عندما تكون الكمية المستخدمة من العمل (٥) وعندئذ يتساوى مع الناتج الحدى . ثم بعد ذلك يتناقص الناتج المتوسط ولكنه فى مرحلة التناقص يكون أعلى من الناتج الحدى . والعلاقة بين الناتج الحدى والناتج المتوسط هى علاقة حسابية . فالناتج المتوسط يستمر فى التزايد طالما أن الناتج الحدى أعلى منه ، ويبدأ فى التناقص عندما ينخفض الناتج الحدى دونه . ولعل هذا يعنى أن الناتج الحدى يقود التغير فى الناتج المتوسط . فإذا كان لدينا (٣) مفردات وكانت قيمتها (٤) ، (٥) ، (٦) فإن متوسطها = (٤ + ٥ + ٦) ÷ ٣ = ٥ ، فإذا أضفنا مفردة رابعة فإن المتوسط سوف يزيد إذا كانت قيمة المفردة الرابعة وهى المفردة الحدية أكبر من (٥) . فإذا إفترضنا مثلاً أن قيمة المفردة الرابعة (٧) إذن المتوسط = (٤ + ٥ + ٦ + ٧) ÷ ٤ = ٥,٥ . أما إذا كانت قيمة المفردة الرابعة أقل من المتوسط ٥ ولتكن ٤ فإن قيمة المتوسط تصبح (٤ + ٥ + ٦ + ٤) ÷ ٤ = ٤,٨ .

ويلاحظ فى هذا الصدد أنه إذا كان الناتج الحدى يصل للصفر عندما يصل الناتج الكلي لحده الأقصى ، فإن الناتج المتوسط لا يصل إلى الصفر إلا عندما يصل الناتج الكلى إلى الصفر . وعند أى كمية من العنصر المتغير نجد أن :

الناتج الكلى = مجموع النواتج الحدية

= كمية العنصر المتغير × الناتج المتوسط .

فعلى سبيل المثال عند الكمية (٤) للعنصر المتغير بالجدول (٩-١) نجد أن :

مجموع النواتج الحدية للوحدات الأربعة = ٦+ ٨ + ١٠ + ١٢ = ٣٦

وكمية العنصر × الناتج المتوسط = ٤ × ٩ = ٣٦

وهى تساوى الناتج الكلى عند نفس كمية العنصر .

(٩-٢-٤) مرحلة الإنتاج العملية :

لعل السؤال الذى يبرز الأن هو : فى أى المراحل يجب أن تعمل المنشأة ؟

بادئ ذى بدء ليس من المنطقى أن تعمل المنشأة فى المرحلة الثالثة ، ذلك لأن هذا يعنى أنها تستأجر مزيداً من العمال وتدفع لهم أجور فى حين أن تشغيلهم يترتب عليه نقص الناتج الكلى .كما ليس من المنطقى أن تعمل المنشأة فى المرحلة الأولى . ويمكن توضيح ذلك بإستخدام الشكل (٩-٣) .

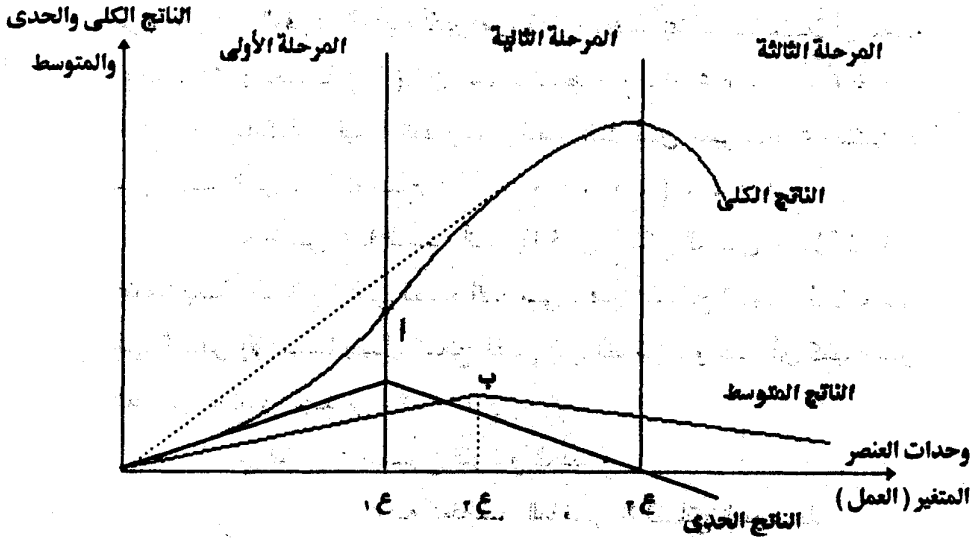

مرحلة الإنتاج العملية

شكل (٩-٣)

ففى المرحلة الأولى نجد أنه مع كل إضافة وحدة من العنصر المتغير يزداد الناتج الكلى بمعدل أكبر وهو ما نعبر عنه بتزايد الناتج

الحدى ، هذا على الرغم من أن الوحدة المضافة من العنصر المتغير وهو العمل تحصل على نفس الأجر . ومن ثم فطالما أن الوحدة المضافة من العمل تحصل على نفس الأجر ولكنها تحقق ناتجاً أعلى من الوحدة السابقة لها فإنه من الأفضل للمنشأة أن تستمر فى إضافة وحدات أخرى طول هذه المرحلة . وقد يعتقد البعض أنه من الأفضل وفقاً لهذا المنطق أن تتوقف المنشأة عن إضافة وحدات أخرى من العنصر المتغير عندما يصل الناتج الحدى لأقصاه عند النقطة (أ) بالشكل (٩-٣) وهى نفسها نقطة المزج الأمثل لعنصرى الإنتاج . ولكن هذا قد لا يكون صحيحاً ، فبالرغم من تناقص الناتج الحدى بعد ذلك إلا أن الناتج المتوسط يستمر فى التزايد مع إضافة وحدات أخرى من العنصر المتغير فى المدى ع١ ع٢ .ومن ثم يكون من الأفضل للمنشأة إضافة وحدات أخرى من العنصر المتغير طالما أن هذا يصاحبه زيادة فى الناتج المتوسط رغم الحصول على نفس مستوى الأجر . ومن هذا المنطلق فإن الجزء الذى يمكن أن تعمل المنشأة عند أى نقطة فيه هو ع٢ ع٣ بالمرحلة الثانية . ولن يمكن تحديد هذه النقطة على وجه التحديد فى الوقت الحاضر ، ذلك لأن هذا يقتضى معرفة جانبى الإيرادات والتكاليف بنوع من التفصيل لتحديد النقطة التى تصل عندها أرباح المنشأة لحدها الأقصى . وهذا ما سوف نعرفه فيما بعد .

(٩-٢-٥) نسبتى المزج المثلى والقصوى :

لعل السؤال الذى يبرز هنا : ما هى القيمة العملية لنسبتى المزج المثلى والقصوى كما هما معرفتان من قبل ؟

تظهر القيمة العملية لهاتين النسبتين فى مجال تخصيص الموارد بصورة أوضح . ولتوضيح ذلك إفترض أن مجتمعاً ما لديه ثلاث قطع

من الأرض الزراعية فى مناطق منفصلة مساحة كل منها (١٠) أفدنة ، وإفترض أن درجة الخصوبة بها كانت متماثلة . ودعنا نفترض بدائل مختلفة بشأن العدد المتاح من العمالة الزراعية المتاحة لدى هذا المجتمع ثم نوضح كيف يخصص هذا المجتمع هذه العمالة بين الأرض الزراعية فى حالة كل بديل :

(أ) إذا إفترضنا أن عدد العمال الزراعيين المتاحين لدى هذا المجتمع هم (٣) فكيف يوزعهم بين الثلاث قطع أرض ؟

إذا قام المجتمع بإستخدام عامل فى كل قطعة فإن نسبة المزج بين العمل والأرض سوف تكون بعيدة بدرجة كبيرة عن النسبة المثلى فى الثلاث قطع. ومن ثم فإنه وفقاً للبيانات المعطاه فى الجدول (٩-١) فإن إنتاجية كل عامل سوف تساوى (٦) طن قمح ، وسوف يحصل المجتمع على (١٨) طن من زراعة كل هذه القطع الثلاثة . أما إذا قام بإستخدام الثلاث عمال فى قطعة أرض واحدة فإن هذا سوف يجعل نسبة المزج بين العمل والأرض قريبة من النسبة المثلى حيث سوف تكون $\frac{٣}{١٠}$. ونظراً لذلك فإن الناتج المتوسط لكل عامل سوف يكون ٨ طن وهو أعلى من الحالة الأولى التى وزع فيها المجتمع عماله بين الثلاث قطع . ومن ثم فإن الناتج الكلى = ٣ × ٨ = ٢٤ طن وهو مستوى أعلى من المستوى الأول بمقدار ٦ طن .

نخلص من هذا بنتيجة مؤداها أنه إذا كانت الكميات المتوافرة من العنصر المتغير لدى المجتمع أقل من الحد اللازم لتحقيق نسبة المزج المثلى مع العنصر الثابت فلا يتعين تشتيت وحدات العنصر المتغير فى أماكن كثيرة وإنما يتعين تركيزها فى جزء محدود من العنصر الثابت بما يجعل نسبة المزج بين العنصرين أقرب من النسبة

المثلى ، على أن تترك باقى الأجزاء من العنصر الثابت بدون إستغلال مرحلياً ، أى فى الأجل القصير .

(ب) دعنا نفترض إفتراض آخر بديل وهو أن المجتمع كان لديه (١٢) عامل زراعى ، فهل يوزعهم بين الثلاث قطع بحيث يوجد فى كل قطعة أرض (٤) عمال بما يكفل تحقيق نسبة المزج المثلى فى كل قطعة ، أم يركز إستخدامهم فى قطعتين بما يجعل نسبة المزج تقترب من النسبة القصوى فى كل قطعة ؟ .

إذا تم توزيع هؤلاء العمال بين الثلاث قطع بحيث تتحقق نسبة المزج المثلى فى هذه القطع مجتمعة فإن الناتج الكلى من كل قطعة سوف يساوى ٣٦ طن وفقاً لبيانات الجدول (٩-١). ومن ثم فإن الناتج الكلى بالمجتمع من القمح من القطع الثلاثة = ٣ × ٣٦ = ١٠٨ طن .

أما إذا تم تركيز هؤلاء العمال فى قطعتين فقط بواقع (٦) عمال فى كل قطعة فإن هذا يترتب عليه تجاوز نسبة المزج المثلى وإقترابها من النسبة القصوى . وبالتالى فإن الناتج الكلى من القطعتين يصبح ٤٨ × ٢ = ٩٦ طن وهو مقدار أقل من المستوى السابق بما يوازى ٨ طن . ولذا فإنه من الأفضل فى هذه الحالة توزيع العمال بين القطع الثلاثة بما يحقق نسب المزج المثلى . ومن هذا نخرج بنتيجة مؤداها إذا كان المجتمع يتوافر لديه كمية من العنصر المتغير تكفى للوصول إلى نسبة المزج المثلى مع العنصر الثابت بكامل طاقته ، فإن التخصيص الأمثل للعنصر المتغير يتحقق بالوصول إلى نسبة المزج المثلى فى جميع أجزاء العنصر الثابت .

(حـ) وإذا إفترضنا أن المجتمع يتوافر لديه ٢٤ عامل زراعى فكيف يخصصهم بين الثلاث قطع التى يمتلكها ؟ . يوجد هناك ثلاثة بدائل فى هذا الصدد : البديل الأول هو أن يستخدم ١٢ عامل فى الثلاث

قطع بواقع ٤ فى كل قطعة بما يحقق نسبة المزج المثلى فيها جميعاً وسوف يترتب على هذا إنتاج (٣٦ × ٣) = ١٠٨ طن قمح ، ووجود ١٢ عامل فى حالة بطالة . وفى ظل هذا البديل سوف يكون متوسط نصيب الفرد من القمح على مستوى المجتمع ١٠٨ ÷ ٢٤ = ٤,٥ . والبديل الثانى هو أن يستخدم ٢١ عامل فى الثلاث قطع بواقع ٧ عمال فى كل قطعة بما يحقق نسبة المزج القصوى فيها جميعاً . وسوف يترتب على هذا إنتاج (٣ × ٤٨) = ١٤٤ طن ، ووجود ٣ عمال فى حالة بطالة . وفى ظل هذا البديل سوف يكون متوسط نصيب الفرد من القمح على مستوى المجتمع (١٤٤ ÷ ٢٤) = ٦ طن . أما البديل الثالث فهو أن يستخدم جميع العمال المتاحين لديه فى الثلاث قطع بواقع ٨ عمال فى كل قطعة . بما يترتب عليه تجاوز نسبة المزج القصوى فيها جميعاً . وسوف يترتب على هذا إنتاج (٣ × ٤٠) = ١٢٠ طن . وفى ظل هذا البديل سوف يكون متوسط نصيب الفرد من القمح على مستوى المجتمع (١٢٠ ÷ ٢٤) = ٥ طن . وبمقارنة البدائل الثلاثة نجد أن مستوى معيشة الفرد سوف يكون أفضل على مستوى المجتمع ككل فى حالة البديل الثانى . ومن ثم إذا كان المجتمع يعانى من كثافة سكانية عالية تفوق المستوى الذى يحقق ليس فقط نسبة المزج المثلى وإنما أيضاً نسبة المزج القصوى ، فإن الحل الأفضل على مستوى المجتمع فى الأجل القصير هو تخصيص العمالة على وحدات العنصر الثابت بما يتناسب مع نسبة المزج القصوى .

(٩-٢-٦) مثال تطبيقى لدالة إنتاج قصيرة الأجل :

تأخذ دالة إنتاج اللبن من بقرة واحدة خلال عام وفقاً لبعض تقديرات قسم الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية الشكل (٩-٤) المبنى على بيانات الجدول (٩-٢) .

جدول (٩-٢)

بيانات إنتاج اللبن من بقرة خلال عام

كمية التبن بالرطل	العلف بالرطل	الناتج الكلى من اللبن بالرطل	الناتج الحدى بالرطل
٦٥٠٠	١٢٠٠	٥٩١٧	-
٦٥٠٠	١٨٠٠	٧٢٥٠	٢,٢٢
٦٥٠٠	٢٤٠٠	٨٣٧٩	١,٨٨
٦٥٠٠	٣٠٠٠	٩٣٧١	١,٦٥

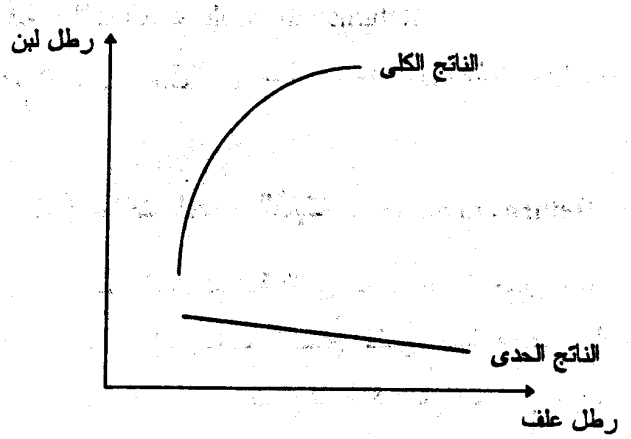

شكل (٩-٤)

ويتضح من الدالة السابقة أن قانون تناقص الغلة ينطبق فى الواقع .

المبحث الثالث

دالة الإنتاج فى الأجل الطويل

تعبر دالة الإنتاج فى الأجل الطويل عن العلاقة بين الناتج من السلعة (ج) والكميات المستخدمة من جميع عناصر الإنتاج مثل العمل (ع) ، والأرض (ض) ، ورأس المال (س) ، والتنظيم (ت) فى ظل ظروف تكنولوجية معينة . ومن ثم يمكن أن نعبر عن هذه الدالة فى الصيغة التالية :

ج = د (ع ، ض ، س ، ت)

ولعل هذا يعنى أن مصدر التغير فى ناتج السلعة بالأجل الطويل هو التغير فى جميع عناصر الإنتاج بما فى ذلك حجم المشروع ، حيث أن جميع عناصر الإنتاج تكون متغيرة فى الأجل الطويل ويطلق على هذه العلاقة غلات الحجم Returns to Scale .

ويمكن أن نفرق فى هذا الصدد بين ثلاثة أنواع من غلات الحجم :

(٩-٣-١) غلات الحجم الثابتة : Constant Returns to Scale

وهى تعبر عن الحالة التى يؤدى فيها تغير جميع عناصر الإنتاج بنسبة واحدة إلى تغير الناتج الكلى للسلعة بنفس النسبة . فإذا إفترضنا أن هناك عنصرى إنتاج فقط هما العمل (ع) ورأس المال (س) يشتركان فى إنتاج سلعة معينة بنسبة مزج محددة ٢ وحدة عمل : وحدة رأس مال ، فإن دالة الإنتاج ذات غلات الحجم الثابتة يمكن التعبير عنها بجدول (٩-٣) وشكل (٩-٥) .

جدول (٩-٣)

غلات الحجم الثابتة

وحدات العمل	وحدات رأس المال	نسبة المزج	الناتج الكلى	نسبة الزيادة فى عناصر الإنتاج	نسبة الزيادة فى الناتج
٢	١	١ : ٢	١٠	–	–
٤	٢	١ : ٢	٢٠	١٠٠٪	١٠٠ ٪
٦	٣	١ : ٢	٣٠	٥٠ ٪	٥٠ ٪
٨	٤	١ : ٢	٤٠	٣٣ ٪	٣٣ ٪

فمن الواضح بالجدول أن الناتج الكلى يتزايد بنفس نسبة الزيادة فى عناصر الإنتاج .

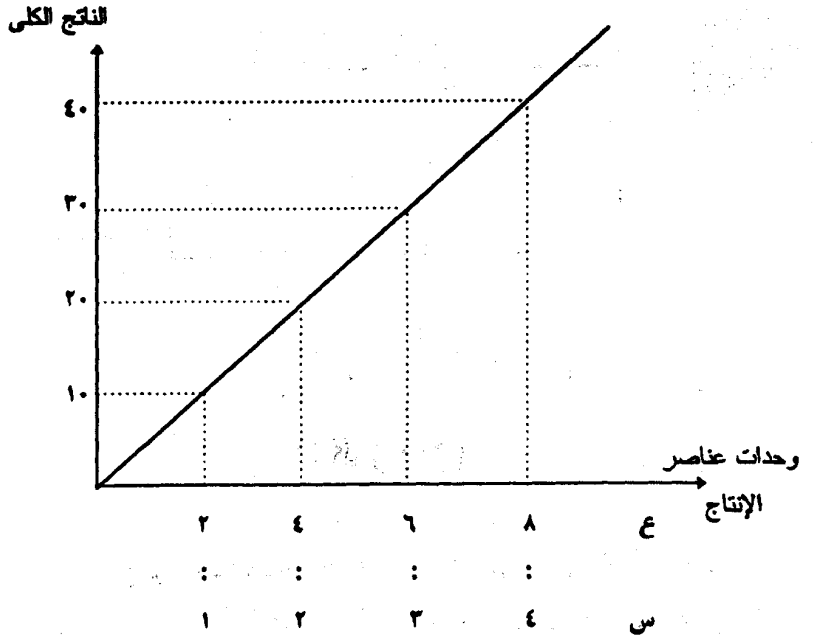

دالة إنتاج خطية

شكل (٩-٥)

ونتيجة لتغير الناتج الكلى بنفس نسبة التغير فى عناصر الإنتاج على النحو الموضح بالجدول (٩-٣) والشكل (٩-٥) فإن الغلة الحدية لحجم النشاط تكون ثابتة ومساوية للغلة المتوسطة ، حيث :

$$\text{الغلة الحدية للحجم} = \frac{\text{التغير فى الناتج الكلى}}{\text{التغير فى عناصر الإنتاج}}$$

ويصف الشكل (٩-٦) غلة الحجم الثابتة .

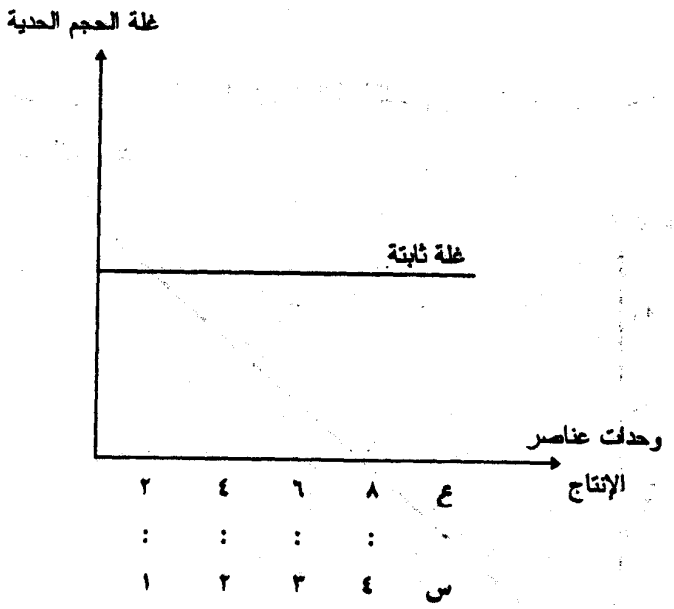

شكل (٩-٦)

ويمكن أن تظل غلات الحجم ثابتة فى ظل نطاق معين . فإذا كانت زراعة عشرة أفدنة تغل ٥٠ طن قمح مثلاً فإن زراعة عشرة أفدنة أخرى بنفس الطريقة وفى ظل نفس الظروف يمكن أن تضاعف هذه

الكمية إلى ١٠٠ طن قمح . وإذا كان هناك مصنع به عنبران ينتجان ٢٠٠ وحدة بواقع ١٠٠ لكل واحد فإن إضافة عنبر ثالث يمكن أن تزيد الناتج إلى ٣٠٠ وحدة كما أن إقامة مصنع آخر بنفس المواصفات قد يزيد الناتج الكلى من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ وحدة.

(٩-٣-٢) غلات الحجم المتناقصة :

Decreasing Returns to Scale

تعبر غلات الحجم المتناقصة عن الحالة التى يؤدى فيها تغير جميع عناصر الإنتاج بنسبة واحدة إلى تغير الناتج الكلى بنسبة أقل . ويوضح الجدول (٩-٤) هذه الحقيقة .

جدول (٩-٤)

غلات الحجم المتناقصة

وحدات العمل	وحدات رأس المال	نسبة المزج	الناتج الكلى	نسبة الزيادة فى عناصر الإنتاج	نسبة الزيادة فى الناتج الكلى
٢	١	١ : ٢	١٠	-	-
٤	٢	١ : ٢	١٨	١٠٠ ٪	٨٠ ٪
٦	٣	١ : ٢	٢٤	٥٠ ٪	٣٣ ٪
٨	٤	١ : ٢	٣٠	٣٣ ٪	٢٥ ٪

فمن الجدول (٩-٤) يتضح أن زيادة عناصر الإنتاج بنسبة ١٠٠ ٪ صاحبها زيادة فى الناتج الكلى بنسبة أقل وهى ٨٠ ٪ ، وعندما زادت بنسبة ٥٠ ٪ صاحبها زيادة من الناتج الكلى بنسبة أقل وهى ٣٣ ٪ وهكذا . ويعبر الشكل (٩-٧) عن هذه الحالة الممثلة بالجدول (٩-٤) .

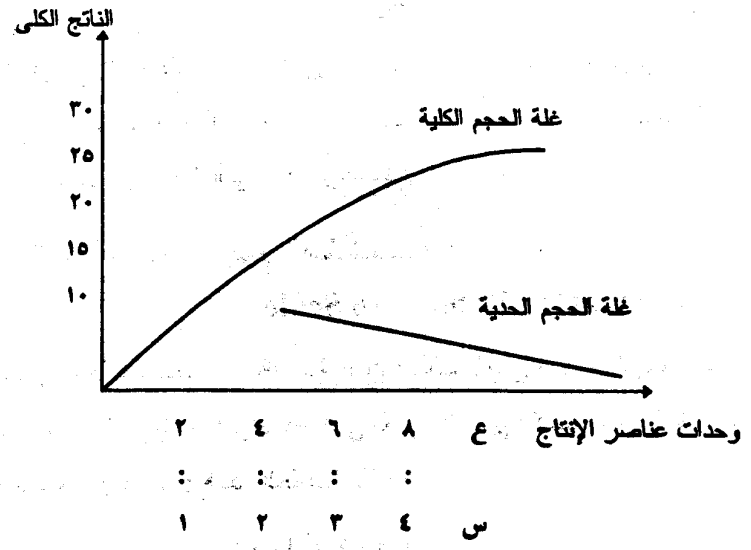

غلة حجم متناقصة

شكل (٩-٧)

وتحدث هذه الظاهرة عادة عندما يتجاوز حجم المنشأة مستوى معين حيث تتعدد الأنشطة وتتشعب ، ويصبح للمنشأة الواحدة عدد من الوحدات الإنتاجية داخل الفرع الواحد ، وعدد من الفروع داخل الدولة الواحدة . ومن ثم تظهر مشاكل التخطيط والتنسيق والإتصالات بين الوحدات والفروع المختلفة . وكلما زاد حجم المنشأة في مثل هذه الظروف كلما زادت مثل هذه المشاكل بمعدل متزايد الأمر الذى يترتب عليه زيادة الناتج الكلى بمعدل أقل . ويمكن توضيح ذلك بإستخدام المثال التالى :

ففى حالة وجود عاملين إثنين يوجد إتصال ذات إتجاهين ، وعند وجود ثلاث عمال يزداد عدد الإتصالات إلى ثلاثة ذات إتجاهين ، وعندما يزداد عدد العمال إلى أربعة يزداد عدد الإتصالات إلى ستة ذات

إتجاهين ، وعندما يزداد عدد العمال إلى ٥ يزداد عدد الإتصالات إلى عشرة إتصالات وذلك كما يتضح من الشكل (٩-٨) .

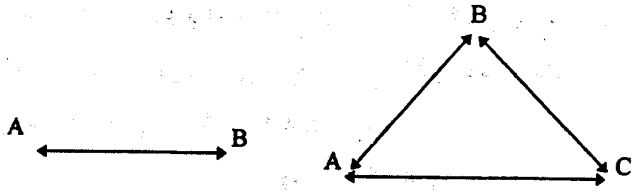

٢ عامل – إتصال ذو إتجاهين ٣ عامل – ٣ إتصالات

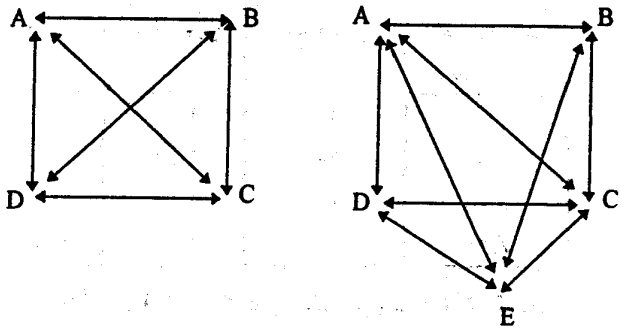

٤ عمال – ٦ إتصالا ٥ عمال – ١٠ إتصالات

شكل (٩-٨)

وهكذا مع وجود عدد ن من العمال يوجد عدد $\frac{ن (ن - ١)}{٢}$ من الإتصالات ذات الإتجاهين . ومن ثم فإن إضافة عامل واحد يزيد عدد الإتصالات بمقدار ن (ن - ١) أى بمعدل متزايد . وبزيادة عدد الإتصالات تزداد مشاكل التنسيق والإدارة الأمر الذى يؤدى لتزايد الناتج بمعدل أقل .

(٩-٣-٣) غلات الحجم المتزايدة :

Increasing Returns to Scale

تعبر غلات الحجم المتزايدة عن الحالة التى يؤدى تغير جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة إلى تغير الناتج الكلى بنسبة أكبر .

ويوضح الجدول (٩-٥) هذه الحقيقة .

جدول (٩-٥)

غلات الحجم المتزايدة

وحدات العمل	وحدات رأس المال	نسبة المزج	الناتج الكلى	نسبة الزيادة فى عناصر الإنتاج	نسبة الزيادة فى الناتج الكلى
٢	١	١ : ٢	١٠	-	-
٤	٢	١ : ٢	٢٥	١٠٠ ٪	١٥٠ ٪
٦	٣	١ : ٢	٥٠	٥٠ ٪	١٠٠ ٪
٨	٤	١ : ٢	٨٠	٣٣ ٪	٦٠ ٪

ويعبر الشكل (٩-٨) عن حالة تزايد غلات الحجم :

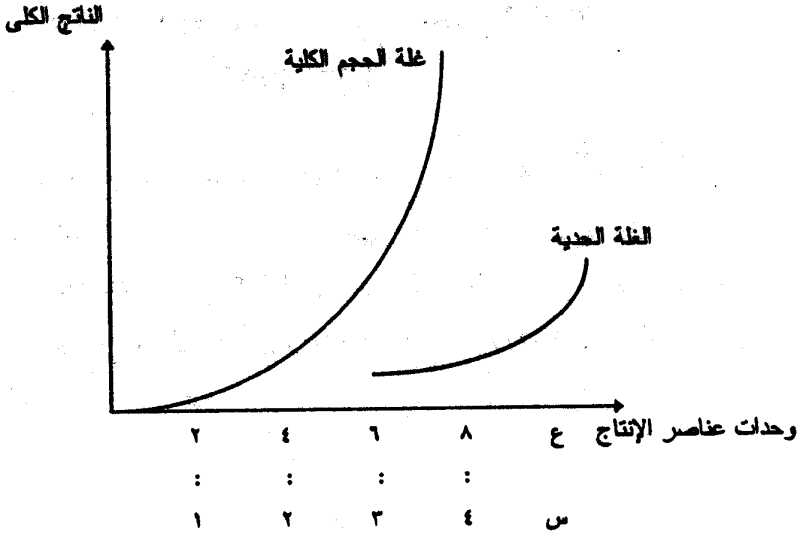

غلة حجم متزايدة

شكل (٩-٨)

ومن أهم الأسباب التى تؤدى لتزايد غلة الحجم :

(أ) عدم القابلية للتجزئة :

ربما يتطلب تشغيل مصنع صغير الحجم إستخدام عربة نقل تعمل بنصف طاقتها طول الوقت ، وإستخدام طاقم إدارة كامل يعمل بنصف طاقته ويحصل على كامل أجره . وبتوسيع الطاقة الإنتاجية للضعف فإن المصنع قد لا يحتاج لزيادة فى طاقم الإدارة أو أسطول النقل وإنما فقط زيادة إستخدامهم بكامل طاقتهم بنفس التكلفة .

(ب) العلاقات الهندسية :

إن بناء مصنع كبير مساحته ضعف مساحة مصنع صغير لا تعنى أن تكاليف الإنشاء للأول ضعف تكاليف الإنشاء للثانى ، وإنما أقل . ويرجع ذلك لأسباب فنية أو هندسية . فحجم صندوق أبعاده ٣ × ٣ × ٣ قدم (الطول × العرض × الإرتفاع) = ٢٧ قدم مكعب ، وحجم صندوق أبعاده ١ × ١ × ١ = ١ قدم مكعب . أى أن سعة الصندوق الأول أو طاقته = ٢٧ مرة سعة الصندوق الثانى . غير أن مساحة الست ألواح التى يصنع منها الصندوق الأول (٤ جوانب وسقف وقاع) = ٩ × ٦ = ٥٤ قدم مربع ، ومساحة الست ألواح التى يصنع منها الصندوق الثانى = ١ × ٦ = ٦ قدم مربع . أى أن كمية الخشب التى يصنع منها الصندوق الأول = ٩ مرات كمية الخشب التى يصنع منها الصندوق الثانى . وهذا يتضمن أن مضاعفة المواد المستخدمة فى إقامة مصنع ٩ مرات تؤدى إلى زيادة طاقته أو إتساعه أكبر من ٩ مرات بل ٢٧ مرة .

(حـ) التخصص : كلما زاد حجم المصنع ، كلما زادت فرصة التخصص وتقسيم العمل ، وهذا من شأنه أن يؤدى لزيادة الكفاءة الإنتاجية ، وبالتالى حدوث زيادة فى الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة فى عناصر الإنتاج .

الفصل العاشر *

نظرية التكاليف

لقد عرفنا من دراستنا السابقة أن سعر السلعة يتحدد فى السوق بتفاعل جانبى الطلب والعرض . وبينما يتحدد جانب الطلب بسلوك المستهلك فإن جانب العرض يختص بسلوك المنتج أو المشروع . ولقد تناولنا فى الفصلين السابقين طبيعة دالة الإنتاج سواء فى الفترة القصيرة أو الفترة الطويلة وتعرفنا على سلوك المنتج فيما يتعلق بالإختيار من بين التوليفات الفنية المتاحة للوصول إلى حجم معين من الإنتاج . ومن الطبيعى أن تحدد علاقة تكلفة إنتاج سلعة يسعرها قرار المنتج أو المشروع فيما يتعلق بالإنتاج ، والإستمرار فيه أو عدم الإستمرار وقرارات التوسع وعدم التوسع . وهكذا تلعب التكلفة دوراً هاماً بالنسبة لقرارات المنتج الفرد وتحقيق هدفه (أقصى ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة) .

وسوف نتناول فى هذا الفصل أولاً المفاهيم المختلفة للتكلفة وننتقل بعد ذلك لمناقشة التكاليف فى الفترة القصيرة ثم تكاليف الإنتاج فى الفترة الطويلة .

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد رمضان نعمة الله .

المبحث الأول

المفاهيم المختلفة للتكلفة

إن إصطلاح " التكلفة " يتضمن معاني ودلالات مختلفة . والإصطلاح المادى الأكثر شيوعاً هو ذلك الخاص " بالتكلفة النقدية Money Cost " ، للإنتاج ، والمرتبطة بالنفقات النقدية للمنشأة فى صورة أجور ومرتبات تدفع للعمال والمستخدمين ومدفوعات لشراء وصيانة الآلات والمعدات ، وشراء المواد الأولية والمدفوعات للخزانة العامة فى صورة ضرائب . وهكذا فإن التكلفة النقدية يختص بالإنفاق فى صورة نقدية تدفع بواسطة صاحب المشروع أو المنشأة مقابل خدمات عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وبيع حجم معين من السلع والخدمات . والمنتج الفرد أو المشروع الفرد عادة ما يهتم فقط بالتكاليف النقدية دون سواها .

١ - تكلفة الفرصة البديلة : Opportunity Cost

إن تكلفة إنتاج أى وحدة من وحدات السلعة أو الخدمة أ مثلاً ، ما هى إلا قيمة خدمات عناصر الإنتاج أو المستخدمات المختلفة اللازمة لإنتاج هذه الوحدة . وتقاس قيمة هذه المستخدمات (خدمات عناصر الإنتاج) بقيمتها فى أحسن إستخدام آخر بديل ، فى حالة عدم إستخدامها فى إنتاج السلعة المعينة (أ) . وبعبارة أخرى ، فإن تكلفة أى عنصر إنتاجى يساهم فى إنتاج سلعة معينة هى عبارة عن أقصى عائد كان يمكن أن يحصل عليه هذا العنصر من أى إستخدام آخر . وطالما أن المنشأة يتعين عليها أن تدفع لأصحاب هذه الخدمات ما كان يمكن أن

يحصلوا عليه من إستخدامات أخرى بديلة ، فإن التكلفة تعرف فى هذه الحالة " بتكلفة الفرصة البديلة " .

وهكذا يمكن تعريف الفرصة البديلة بأنها أقصى عائد مضحى به ، كان يمكن الحصول عليه من إستخدام آخر بديل ، نتيجة لإستخدام العنصر الإنتاجى فى إستخدام معين ، وضياع فرصة الحصول على هذا العائد البديل . ويرجع ذلك إلى الحقيقة التى مؤداها أن الموارد والمستخدمات الإنتاجية هى بطبيعتها نادرة ، وأن هذا يفترض ضرورة إستخدامها فقط فى أحسن الإستخدامات الممكنة . ومن الطبيعى أن تكون تكلفة الفرصة البديلة لعنصر إنتاجى معين مساوية للصفر إذا فرض ولم يكن لهذا العنصر أى إستخدام آخر بديل سوى الإستخدام الفعلى .

مثال : إذا فرض وكان هناك سوقاً تنافسياً لخدمات عنصر العمل ، فإن أصحاب مشروعات صناعية معينة سوف يضطرون ، عند طلبهم لخدمات العمال لهذه الصناعة ، لتقديم معدلات أجور تعادل على الأقل معدلات الأجر التى يمكن لهؤلاء العمال الحصول عليها فى أى صناعة أخرى . ونفس المنطق ينطبق على أصحاب المدخلات والمستخدمات الأخرى . فتكلفة السلع والمعدات الرأسمالية أو الأموال المقترضة تتحدد أساساً بقيمة هذه السلع وعائدات هذه الأرصدة المالية التى تحصل عليها فى الإستخدامات الأخرى ، والتى تم سحبها منها ، أو ضياع فرصة إستخدامها فيها . ومن هنا يقال بأن تكلفة الفرصة البديلة ، تتمثل فى مقدار المدفوعات اللازمة لجذب هذه العناصر من إستخدامات أخرى بديلة مشابهة ، كانت تستخدم (أو يمكن) إستخدامها فيها . ويجب أن تأخذ تكلفة الفرصة البديلة فى الحسبان ، سواء تم دفعها فى صورة نقدية أو لم يتم دفعها .

٢ - التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية :

Explicit and Implicit Cost

يعبر عادة عن التكاليف الصريحة بوحدات نقدية ، كما يعترف بها فى الإتفاقيات والعقود بين الأطراف . وتشمل على سبيل المثال الأجور والمرتبات المدفوعة ، وكذلك شراء المواد الأولية ، والفوائد على رأس المال المقترض ومدفوعات الضرائب وغيرها . وهكذا يمكن القول بأن التكاليف الصريحة Explicit Costs هى تلك المدفوعات التى يلتزم بدفعها صاحب المشروع أو المنشأة لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج ، أى مقابل خدمات عناصر الإنتاج التى لا يمتلكها هو نفسه .

أما التكاليف الضمنية Implicit Costs فهى عبارة عن تكلفة خدمات عناصر الإنتاج المملوكة لصاحب المشروع أو المنشأة . وفى هذه الحالة لا يكون عليه أى إلتزام قبل الآخرين مقابل الحصول على مثل هذه المستخدمات . وتعتبر التكاليف صريحة طالما أنها مكافآت أو أثمان لخدمات عناصر إنتاج مملوكة لغير صاحب المشروع ، بينما التكاليف الضمنية هى أثمان لخدمات عناصر الإنتاج يمتلكها صاحب المشروع ، ولكن هذه الأخيرة تعتبر من قبيل التكلفة الحقيقية للإنتاج فى حالة إستخدام هذه العناصر فى العملية الإنتاجية . ويفسر ذلك بأن هذه الأخيرة ، أى العناصر المملوكة لصاحب المشروع ، كان من الممكن أن تستخدم فى أى إستخدامات أخرى خارجية ، وتحصل مقابل ذلك على عائدات أو مكافآت ، فى حال عدم إستخدامها فى المشروع أو المنشأة محل الإعتبار (تكلفة الفرصة البديلة) . وفى هذا الصدد ، يستلزم الأمر ، ضرورة إحتساب هذه التكلفة الضمنية ضمن التكاليف الكلية لإنتاج السلعة أو الخدمة . إن عدد الساعات التى يقضيها صاحب

المشروع فى العمل وكذلك أمواله الخاصة التى تدخل فى عملية الإنتاج يجب أن تحسب لها تكلفة ، وذلك طالما أنه كان بإمكانه إستخدام جهده هذا أو أمواله فى أعمال أخرى لدى منتجين آخرين أو فى مشروعات أخرى . فقد كان من الممكن له أن يستخدم أمواله الخاصة التى إستخدمت فى هذا المشروع ، فى إستخدامات أخرى كشراء أوراق مالية ذات عائد ، ولكن ترتب على إستخدامها فى المشروع ، التضحية بهذا العائد فى الإستخدامات الأخرى .

٣ - الربح : أجر وفائض :

لقد عرفنا أن تكاليف الإنتاج ما هى إلا مدفوعات لخدمات عناصر الإنتاج أو أثمان المستخدمات اللازمة لإنتاج سلعة أو خدمة معينة . ولكن ما هى أنواع خدمات عناصر الإنتاج المستخدمة عادة فى المشروع أو المنشأة ؟ . فى الواقع يمكن القول بأن هناك أربع عناصر إنتاجية تقدم خدماتها الإنتاجية : العمل ، الأرض ، رأس المال ، المنظم. وتتمثل تكاليف الإنتاج (المدفوعات لخدمات هذه العناصر) فى الأجور ، والريع ، والفائدة ، والربح على التوالى . وهكذا فإن التكاليف الكلية للإنتاج الذى يستخدم فيه هذه العناصر يجب أن تتضمن الأنواع الأربعة السابقة : للتكاليف والنوع الرابع من هذه المكافئات - الربح - يمثل فى الحقيقة أجور تدفع مقابل إدارة وتنظيم الإنتاج فى المشروع المعين فهو بمثابة " العائد العادى " Normal Returne " مقابل خدمة التنظيم والإدارة للمنشأة ، فإذا فرض وكانت الإيرادات الكلية للمنشأة تزيد عن تكاليفها الكلية ، فإن المنشأة تحقق فائضاً Surplus ، يمكن أن يطلق عليه أيضاً إصطلاح " الربح " .

ولتجنب الخلط بين الربح كأجر مقابل التنظيم والإدارة (تكلفة) والربح كفائض ، فإن الإقتصاديين يطلقون على النوع الأول إصطلاح " الربح العادى " Normal Profit وعلى النوع الثانى أى الربح كفائض إصطلاح " الربح فوق العادى " Super Normal Profit . وتعتمد تكلفة إنتاج أى سلعة أو خدمة على ثلاث متغيرات : أ - السعر أو الأسعار التى تدفع لخدمات عناصر الإنتاج المشتركة فى إنتاجها ، ب - حجم المنتج للمنشأة Output ، وأخيراً ، حـ - فترة الإنتاج ، ويقصد بفترة الإنتاج هنا تلك الفترة التى تكفى لإمكانية تغير كل عناصر الإنتاج المستخدمة . وهذه المتغيرات الثلاث يمكن بحثها منفصلة الواحد عن الآخر ، ولكن يجب أخذها فى الإعتبار جميعاً . فعند مناقشة التكلفة المتوسطة للإنتاج مثلاً ، بالنسبة لسلعة معينة ، فإننا نأخذ فى الإعتبار فى نفس الوقت تكاليف عناصر الإنتاج ، ونفترض أيضاً حجماً معيناً للإنتاج ، وكذلك فترة زمنية معينة (قصيرة أو طويلة) . وفى مناسبة مناقشتنا لتكاليف الإنتاج هنا ، سوف نفترض ثبات تكلفة عناصر الإنتاج ، ونناقش المتغيرين الآخرين وهما حجم الإنتاج والفترة الزمنية .

المبحث الثانى

التكاليف فى الفترة القصيرة

يتوقف حجم الإنتاج من سلعة أو خدمة معينة فى صناعة معينة على ثلاث عوامل : عدد المنشآت التى تعمل فى هذه الصناعة ، وحجم هذه المنشآت ، ومعدلات الإنتاج . ويقصد بالفترة القصيرة هنا تلك الفترة التى تسمح فقط بإحداث التغيرات الفنية للإنتاج من خلال تغير معدل الإنتاج ولكنها لا تكون من الطول بحيث تسمح بإحداث تعديلات فى حجم المنشآت أو تغيرات فى عدد المنشآت فى الصناعة المعينة .

التكاليف الثابتة Fixed Costs :

يفترض فى الفترة القصيرة ، أن هناك بعض عناصر الإنتاج تكون بالضرورة ثابتة ، وأن هناك عناصر أخرى متغيرة . فالعناصر الثابتة مثل المعدات الرأسمالية والأنواع المتخصصة جداً من العمالة ، والمدفوعات التى لا تتغير بتغير حجم الإنتاج فى الفترة القصيرة ، مثل أقساط التأمين ، تعتبر تكاليفها من بين التكاليف الثابتة . وهكذا فإن هذه الأنواع من التكاليف تعتبر ثابتة طالما أنه لا يمكن تغيرها فى الفترة القصيرة ، فهى لا تعتمد مباشرة على حجم الإنتاج وهى ترتبط بكل الوحدات المنتجة ولا تخص فقط أجزاء من الإنتاج دون أجزاء أخرى . وتتحملها المنشأة سواء أنتجت أم لم تنتج وسواء زاد إنتاجها أم نقص فى الفترة القصيرة .

التكاليف المتغيرة Variable Costs :

والنوع الآخر من التكاليف ، يخص العناصر المتغيرة فى الفترة القصيرة . مثل تكاليف شراء المواد الأولية ، تكاليف الوقود ، أجور

العمل اليومي أو الأسبوعي . وهذا النوع من التكاليف يتغير بتغير حجم الإنتاج . ويجب أن ننوه هنا إلى ثلاث نقاط هامة فيما يتعلق بالتفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة :

أولاً : إن كلاً من النوعين من التكاليف يلزمان لعملية الإنتاج ، فهناك كما سبق أن ذكرنا بمناسبة الكلام عن قوانين الإنتاج ، نسبة مزج أو نسب مزج بين العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة ، تعتبر ضرورية للحصول على مستوى معين من الإنتاج .

ثانياً : أن التفرقة بين التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة تتوقف على الفترة الزمنية اللازمة للتغير ، فالتكاليف الثابتة لا تتغير إلا في الفترة الطويلة بينما يمكن تغير التكاليف المتغيرة في الفترة القصيرة . بمعنى آخر أن هناك بعض العناصر تكون ثابتة في الفترة القصيرة ، بينما يمكن تغير هذه العناصر ذاتها في الفترة الطويلة .

ثالثاً : أن التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة هي تفرقة من حيث الدرجة فقط وليس من حيث النوع . فالتكاليف الثابتة يمكن أن تتحول إلى تكاليف متغيرة والعكس صحيح .

جدول (١٠-١)

تكاليف الإنتاج فى الفترة القصيرة

وحدات الإنتاج	التكاليف الكلية			التكاليف المتوسطة			تكلفة حدية
	تكلفة ثابتة	تكلفة متغيرة	تكلفة كلية	متوسطة ثابتة	متوسطة متغيرة	متوسطة كلية	
	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	
(١)							
صفر	٢٠	صفر	٢٠	-	-	-	-
١	٢٠	٩	٢٩	٢٠	٩	٢٩	٩
٢	٢٠	١٧	٣٧	١٠	٨,٥	١٨	٨
٣	٢٠	٢٤	٤٤	٦,٦٦	٨	١٤,٦٦	٧
٤	٢٠	٣٠	٥٠	٥	٧,٥	١٢,٥	٦
٥	٢٠	٣٧	٥٧	٤	٧,٤	١١,٤	٧
٦	٢٠	٤٥	٦٥	٣,٣٣	٧,٥	١٠,٨٣	٨
٧	٢٠	٥٤	٧٤	٢,٨٥	٧,٧	١٠,٥٥	٩
٨	٢٠	٦٥	٨٥	٢,٥٠	٨,١	١٠,٦٠	١١
٩	٢٠	٧٨	٩٨	٢,٢٢	٨,٦٦	١٠,٨٨	١٣
١٠	٢٠	٩٣	١١٣	٢	٩,٣٠	١١,٣٠	١٥

من الواضح أن الجدول (١٠-١) السابق الذى يبين سلوك التكاليف الكلية (ثابتة ومتغيرة) وكذلك التكاليف المتوسطة (ثابتة ومتغيرة) ، قد تم بنائه على أساس قانون الغلات المتناقصة الذى سبق أن ناقشناه فى الفصل السابق . التكاليف الثابتة تظل ثابتة فى الفترة القصيرة لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج (٢٠) ، كما هو واضح فى العمود الثانى من الجدول السابق . بينما تتغير التكاليف الخاصة

بالعناصر المتغيرة ، فى حالة تغير حجم الإنتاج ، فهى تزيد بزيادة حجم الإنتاج ولكن بمعدل متغير . ففى المرحلة الأولى مرحلة تزايد الغلة ، تزيد التكاليف المتغيرة ولكن بمعدل متناقص ، بمعنى أنه لإنتاج نفس الكمية من السلعة يلزم كميات متناقصة من مستخدمات الإنتاج وهكذا يقال أن الإنتاج فى تلك المرحلة يخضع لقانون الغلات المتزايدة أو النفقات المتناقصة . ولكن من الملاحظ أنه إبتداءاً من الوحدة الرابعة فى الجدول السابق تبدأ التكاليف المتغيرة فى الإرتفاع بمعدل متزايد ، ويفسر ذلك بأن الإنتاج فى هذه المرحلة يخضع لقانون تناقص الغلة . ففى هذه المرحلة يلزم لإنتاج نفس الكمية من السلعة كميات متزايدة من عناصر الإنتاج المتغيرة ، وهذا ما يفسر تزايد النفقات الكلية بمعدل متزايد .

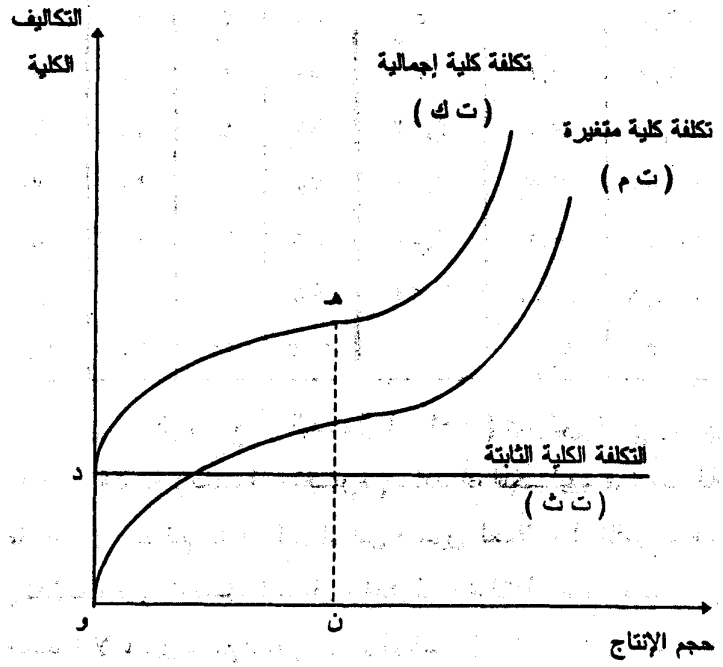

شكل (١٠-١)

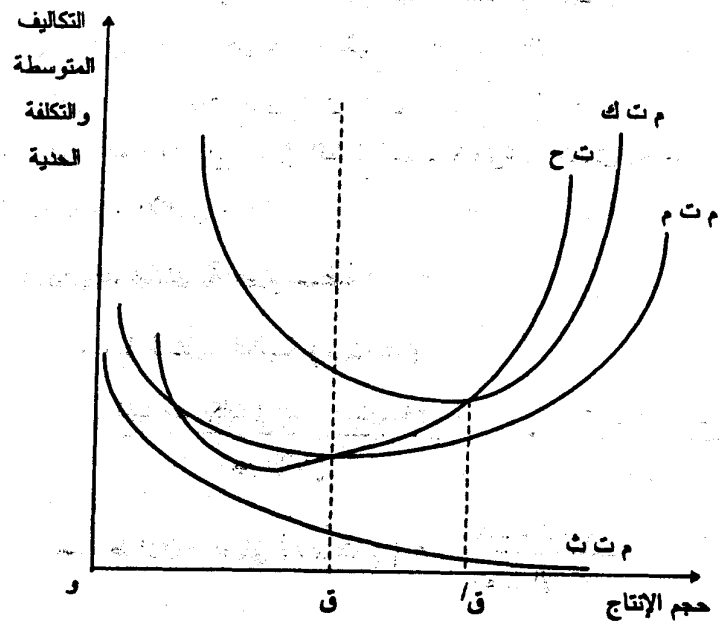

شكل (١٠-٢)

من الجدول السابق نلاحظ أن :

١ - منحنى التكلفة الكلية (ثابتة ومتغيرة) يتميز بالخصائص الآتية :

أ - يبدأ منحنى التكلفة الكلية (ثابتة + متغيرة) من جزء موجب على المحور الرأسى ، طالما أنه توجد بإستمرار تكاليف ثابتة ، وذلك فى حالة إنتاج مساوى للصفر .

ب - أن منحنى التكاليف الكلية هو منحنى ذا ميل متزايد ولكن بمعدل متناقص وذلك بسبب زيادة الإنتاج الكلى بعائدات حدية متناقصة (ناتج حدى متناقص) . ولكن بعد نقطة هـ على منحنى التكلفة الكلية فإن التكلفة الكلية تسرع فى التزايد ، وهذا يعنى أن الإنتاج قد دخل مرحلة الغلات المتناقصة .

حـ – يلاحظ أن المسافة الرأسية ، عند أى حجم للإنتاج ، بين كل من منحنى التكلفة الكلية الإجمالية ت ك جـ والتكلفة الكلية المتغيرة ت ك م هى مسافة ثابتة-وهى تعبر عن التكاليف الكلية الثابتة ، التى لا تتغير بتغير حجم الإنتاج ، فى الفترة القصيرة ، والتى تمثل بخط مستقيم موازى للمحور الأفقى .

٢ – منحنيات التكلفة المتوسطة :

متوسط التكلفة الكلية (م ت ك)

$$= \frac{\text{التكاليف الكلية (ثابتة + متغيرة)}}{\text{حجم الإنتاج}} = \frac{\text{ت ك + ت ث}}{\text{س}}$$

$$\text{متوسط التكلفة المتغيرة (م ت م)} = \frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{حجم الإنتاج}} = \frac{\text{ت م}}{\text{س}}$$

$$\text{متوسط التكلفة الثابتة (م ت ث)} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{حجم الإنتاج}} = \frac{\text{ت ث}}{\text{س}}$$

∴ متوسط التكلفة الكلية (م ت ك) = م ت ث + م ت م

إن التكلفة الكلية الثابتة كما سبق أن عرفنا تظل ثابتة على الرغم من تغير حجم الإنتاج ، ولذلك فإن منحنى التكلفة الكلية الثابتة يمثل كما سبق أن رأينا بخط مستقيم موازى للمحور الأفقى ولكن متوسط التكلفة الثابتة يتناقص بزيادة حجم الإنتاج ، حيث يتم توزيع نفس التكاليف الثابتة على عدد أكبر من وحدات الإنتاج . ومن الشكل السابق يلاحظ أن منحنى متوسط التكلفة الثابتة (م ت ث) سوف يبدأ فى التناقص ثم يستمر فى التناقص حتى يجاور المحور الأفقى . ولكن من الملاحظ أن منحنى متوسط التكلفة الثابتة وإن كان يقترب من المحور

الأفقي إلا أنه لا يتقاطع معه ، حيث لا يمكن أن يصل متوسط التكلفة الثابتة عملياً إلى الصفر .

من الشكل السابق (١٠-١) نلاحظ أن التكاليف المتغيرة (ت م) تزيد بزيادة حجم الإنتاج ، طالما أن هذه الزيادة في الإنتاج تستلزم المزيد من المواد الأولية وساعات العمل (العمود ٣ في الجدول السابق) . ولكن متوسط التكلفة المتغيرة (م ت م) العمود رقم ٦ يخضع لقانون النسب المتغيرة (قانون الغلات المتناقصة) . والتكلفة المتوسطة المتغيرة ، كما سبق أن عرفنا ، تأتي من توزيع كل التكاليف المتغيرة على حجم الإنتاج . من الجدول نلاحظ أن ١٠ وحدات إنتاج تستلزم تكلفة قدرها ٩٣ دولاراً مثلاً وبالتالي متوسط التكلفة المتغيرة يعادل $\frac{٩٣}{١٠}$ = ٩,٣ ، وكما هو موضح في الشكل (١٠-٣) فإن متوسط التكلفة المتغيرة عن حجم الإنتاج و م يعادل م ق . وأن التكلفة المتغيرة الكلية يمكن حسابها عند أي حجم للإنتاج بضرب متوسط التكلفة المتغيرة في حجم الإنتاج . فعند حجم الإنتاج و م تكون التكلفة المتغيرة الكلية هي الممثلة بالمساحة و م ق أ أسفل منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة .

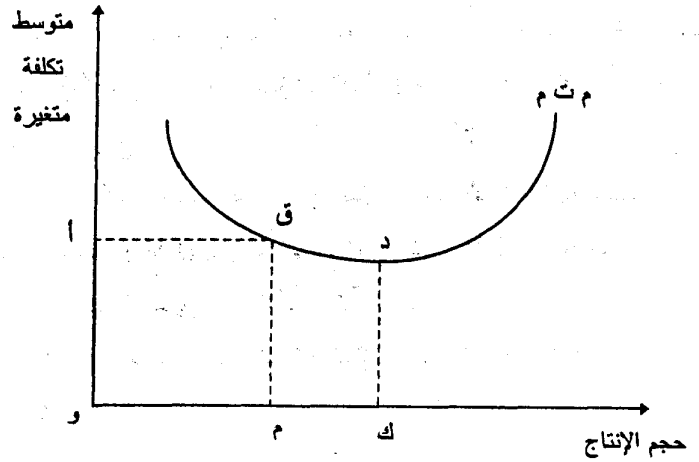

شكل (١٠-٣)

ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سلوك منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة ومنحنى الناتج المتوسط ($\frac{\text{حجم الإنتاج}}{\text{عدد وحدات العنصر المتغير}}$) ويمكن بيان هذه العلاقة على النحو الآتى :

التكلفة الكلية المتغيرة لإنتاج سلعة معينة (ت م) تتمثل فى الإنفاق على كميات العنصر المتغير أى سعر العنصر المتغير ع مثلاً مضروباً فى كمية العنصر المتغير ل ، (ع × ل) .

∴ م ت م = $\frac{\text{ت م}}{\text{س}}$ حيث ترمز س إلى حجم الإنتاج .

ولكن $\frac{\text{ت م}}{\text{س}} = \frac{\text{ع} \times \text{ل}}{\text{س}} = \text{ع} \frac{\text{ل}}{\text{س}}$ ..... (١)

ولنقارن الآن متوسط التكلفة المتغيرة (م ت م) مع الناتج المتوسط للعنصر المتغير $\frac{\text{س}}{\text{ل}}$

الناتج المتوسط للعنصر المتغير = $\frac{\text{س}}{\text{ل}}$ ..... (٢)

وبمقارنة المتساوية (١) بالمتساوية (٢) نلاحظ العلاقة العكسية بين متوسط التكلفة المتغيرة م ت م (ع $\frac{\text{ل}}{\text{س}}$) والناتج المتوسط ($\frac{\text{س}}{\text{ل}}$) . فعندما يتزايد الأول (ع $\frac{\text{ل}}{\text{س}}$) يتناقص الثانى $\frac{\text{س}}{\text{ل}}$ والعكس صحيح .

ولما كان ثمن العنصر ع يفترض أنه ثابت فإنه يمكن تجاهله ، ومن ثم نجد أن كل من $\frac{\text{ل}}{\text{س}}$ ، $\frac{\text{س}}{\text{ل}}$ يسيران فى إتجاهان عكسيان ، أى أن كل منهما يتغير فى إتجاه عكسى لتغير الآخر :

أ – فعندما يزيد الناتج المتوسط ، تنقص التكلفة المتوسطة المتغيرة .

ب – وعندما يصل الناتج المتوسط إلى أقصى قيمة له ، تكون التكلفة المتوسطة المتغيرة عند أدنى قيمة لها .

حـ – وعندما يتناقص الناتج المتوسط تبدأ التكلفة المتوسطة المتغيرة فى التزايد .

العلاقة بين متوسط التكلفة الكلية ومكوناتها (متوسطة ثابتة ومتوسطة متغيرة) :

لقد عرفنا أن متوسط التكلفة الكلية م ت ك أو متوسط التكلفة تتكون من شقين هما : التكلفة المتوسطة المتغيرة والتكلفة المتوسطة الثابتة ، وأنه يمكن الحصول عليها بقسمة التكاليف الكلية على حجم الإنتاج أو بإضافة المتوسيطة المتغيرة إلى المتوسطة الثابتة . والشكل الآتى يبين العلاقة السابقة .

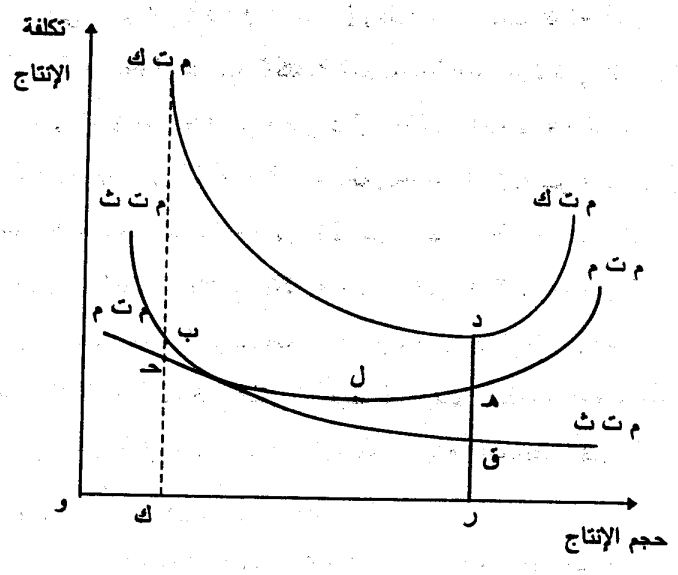

شكل (١٠-٤)

من الشكل (١٠-٤) نلاحظ أن منحنى متوسط التكلفة الكلية يقع فوق منحنى متوسط التكلفة المتغيرة م ت م . وأن البعد الرأسى بين المنحنيين يمثل التكلفة المتوسطة الثابتة وهو يساوى مقدار إرتفاع منحنى متوسط التكلفة الثابتة م ت ث عن المحور الأفقى عند كل مستوى للإنتاج . فمثلاً لو أخذنا حجم الإنتاج و ك نلاحظ أن التكلفة المتوسطة الكلية تقاس بالمسافة ك أ والتى تمثل مجموع المسافتين ك ب (متوسط تكلفة ثابتة) و ك حـ (متوسط التكلفة المتغيرة) . ومن الملاحظ أن المسافة أ ب يجب أن تكون مساوية للمسافة ك حـ أى أن أ ب = ك حـ [١] . وكذلك فإن د هـ = ق ر . ومن الشكل نلاحظ أيضاً منحنى التكلفة المتوسطة الكلية يتناقص فى البداية ، ويتناقص معه كل من منحنى التكلفة المتوسطة الثابتة ومنحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة . ولكن يلاحظ أن منحنى التكلفة المتوسطة الكلية تبدأ فى الإرتفاع بعد أن يصل إلى أدنى قيمة له (نقطة د) وذلك عند حجم إنتاج أكبر من حجم الإنتاج الذى تصل عنده التكلفة المتوسطة المتغيرة إلى أدنى قيمة لها لتبدأ فى التزايد . بمعنى آخر فإن التكلفة المتوسطة الكلية تتأخر فى مرحلة التزايد عن التكلفة المتوسطة المتغيرة . ويفسر ذلك بأن منحنى التكلفة المتوسطة الكلية يتضمن كل من المتوسطة المتغيرة التى تبدأ فى التناقص ثم تتزايد وكذلك التكلفة الكلية الثابتة التى تستمر فى التناقص حتى بعد أن تبدأ المتوسطة المتغيرة فى التزايد . وهكذا ، فالتكلفة المتوسطة الكلية يتحكم فى إتجاهها كل من التكلفة المتوسطة المتغيرة التى تبدأ فى التزايد والتكلفة المتوسطة الثابتة المستمرة فى التناقص مع

---

(١) كلاهما يعبر عن التكلفة المتوسطة الثابتة :

أ ب = التكلفة الثابتة كفرق بين المتوسطة الكلية أ ك مطروحاً منها المتوسطة المتغيرة ك ب .

أ ب = المتوسطة المتغيرة ، وهى الإرتفاع لمنحنى المتوسطة المتغيرة عن المحور الرأسى عند حجم الإنتاج و ك .

زيادة حجم الإنتاج . ولعل هذا ما يفسر تأخر المتوسطة الكلية فى التزايد عن المتوسطة المتغيرة التى تصل إلى أدنى قيمة لها ثم تبدأ فى التزايد قبل أن تصل التكلفة المتوسطة الكلية إلى أدنى قيمة لها ثم تتزايد .

التكلفة الحدية :

تعرف التكلفة الحدية بأنها مقدار التغير فى التكاليف الكلية نتيجة لزيادة حجم الإنتاج بوحدة واحدة إضافية . ويوضح الجدول السابق عمود (٨) سلوك التكلفة الحدية .

$$\text{التكلفة الحدية} = \frac{\text{مقدار الزيادة فى التكاليف الكلية}}{\text{الزيادة فى حجم الإنتاج}} = \frac{\Delta \text{ ت ك}}{\Delta \text{ م}}$$

حيث يرمز Δ ت ك = الزيادة فى التكاليف الكلية .

Δ م = الزيادة فى حجم الإنتاج .

ويمكن صياغة التعريف السابق على النحو الآتى :

ت ح $_{ن}$ = ت ك $_{ن}$ – ت ك $_{ن-١}$ حيث ترمز ن لعدد الوحدات ،

ويمكن أن نذكر هنا عدة ملاحظات متعلقة بسلوك التكلفة الحدية .

أولاً : يجب ملاحظة أن التكلفة الحدية ليس لها أى علاقة بالتكلفة الثابتة . وذلك طالما أن التكلفة الثابتة الكلية لا تتغير بتغير حجم الإنتاج . ولذلك فإن التكلفة الحدية دائماً مرتبطة بالتغير فى التكلفة الكلية أو بمعنى آخر بتغير التكلفة المتغيرة . ويمكن توضيح ذلك كما يلى :

لما كانت التكلفة الحدية (ت ح $_{ن}$) = ت ك $_{ن}$ – ت ك $_{ن-١}$ ..... (١)

وبالتعويض فى (١) . ولكن ت ك = ت م + ت ث .

∴ ت ح $_{ن}$ = (ت م $_{ن}$ + ت ث) – (ت ك $_{ن-١}$ + ت ث)

= ت م $_{ن}$ + ت ث + ت م $_{ن-١}$ + ت ث .

= ت م $_{ن}$ – ت م $_{ن-١}$

= الفرق بين مستويين متتاليين للتكلفة المتغيرة .

وهكذا نجد أن التكلفة الحدية لأى مستوى من الإنتاج وليكن ن ليس لها علاقة بالتكلفة الثابتة .

ثانياً : أن التكلفة الحدية تكون مرتبطة بكل من التكلفة الكلية والتكلفة المتغيرة ، ويلاحظ ذلك من الإبتعاد بين التكلفة الكلية والتكلفة المتغيرة حيث يمثل مقداراً ثابتاً هو عبارة عن التكاليف الكلية الثابتة . وهكذا فإن مقدار الزيادة فى التكاليف الكلية نتيجة لزيادة حجم الإنتاج بوحدة واحدة سوف يكون هو نفسه مقدار الزيادة فى التكاليف المتغيرة .

$$\text{التكلفة الحدية} = \frac{\Delta \text{ ت ك}}{\Delta \text{ س}} = \frac{\Delta \text{ ت م}}{\Delta \text{ س}}$$

ولذلك فإن التكلفة الحدية تتوقف على التكلفة الكلية وعلى التكلفة المتغيرة .

ثالثاً : إن العلاقة بين التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة المتغيرة والتكلفة المتوسطة الكلية يمكن إستنتاجها بوضوح من الشكل التالى (شكل ١٠-٥) .

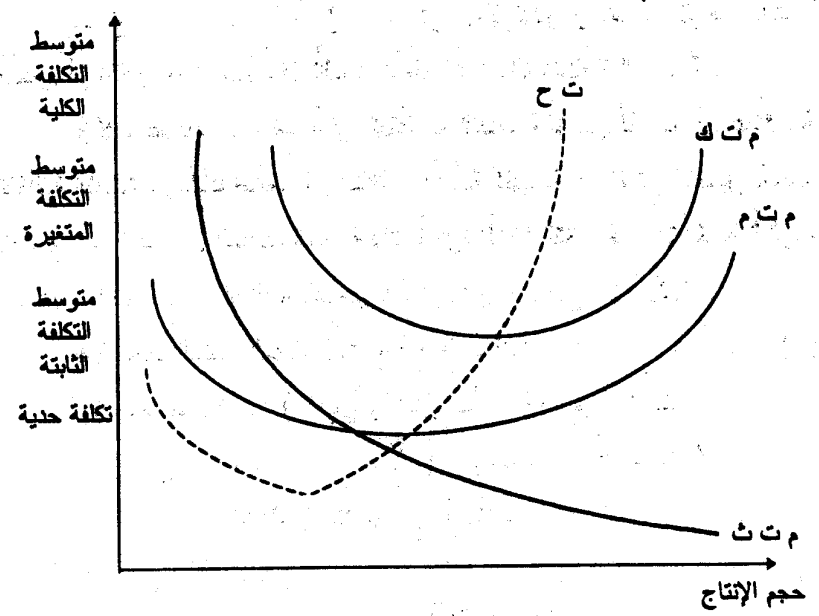

شكل يوضح العلاقة بين التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة

شكل (١٠-٥)

إن العلاقة الهامة بين التكلفة الحدية ومتوسط التكلفة الكلية والمتوسطة المتغيرة مثل فى أنه عندما تكون الحدية (ت ح) أقل من كل من متوسط التكلفة الكلية م ت ك ، ومتوسط التكلفة المتغيرة م ت م، فإن كل من الأخيرتين تكونان فى حالة تناقص ، وعندما تقع التكلفة الحدية فوق أى أعلى من كل من متوسط التكلفة الكلية ومتوسط التكلفة المتغيرة ، فإن كل من الإثنتين الأخيرتين يكونات فى حالة تزايد . ويمكن أن تلخص العلاقة البيانية لسلوك كل من التكاليف الحدية والتكاليف المتوسطة المتغيرة والمتوسطة الكلية على النحو الآتى :

أ - إذا كانت التكلفة المتوسطة الكلية على شكل خط مستقيم فإن التكلفة الحدية تنطبق عليها وتتساوى معها .

ب - إذا كانت التكلفة المتوسطة فى حالة تزايد ، فإن التكلفة الحدية تزيد ولكن بمعدل أكبر ، وفى حالة ما إذا كانت التكلفة المتوسطة على شكل خط مستقيم ، فإن التكلفة الحدية تزيد بمعدل ضعف معدل تزايد التكلفة المتوسطة .

حـ - إذا كانت التكلفة المتوسطة فى حالة تناقص ، فإن التكلفة الحدية تتناقص أيضاً ، ولكن بمعدل أكبر . وفى حالة ما إذا كانت التكلفة المتوسطة فى صورة خط مستقيم فإن التكلفة الحدية تتناقص بمعدل يبلغ ضعف معدل تناقص المتوسطة الكلية .

د - إذا كانت التكلفة المتوسطة تتناقص أولاً ثم تتزايد ، فإن التكلفة الحدية المناظرة لها تتناقص هى الأخرى بمعدل أكبر ثم ترتفع وتتزايد بمعدل أكبر ، حيث يقطع منحنى التكلفة الحدية منحنى التكلفة المتوسطة فى أدنى قيمة وصل إليها الأخير .

كذلك يلاحظ أن التكلفة الحدية تقطع منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة فى أدنى قيمة وصل إليها هذا الأخير .

أى أن التكلفة الحدية تتساوى مع متوسط التكلفة الكلية فى أدنى قيمة للأخيرة . وكذلك التكلفة الحدية تتساوى مع متوسط التكلفة المتغيرة فى أدنى قيمة للأخيرة .

ويمكن توضيح تلك العلاقة بيانياً على النحو الآتى :

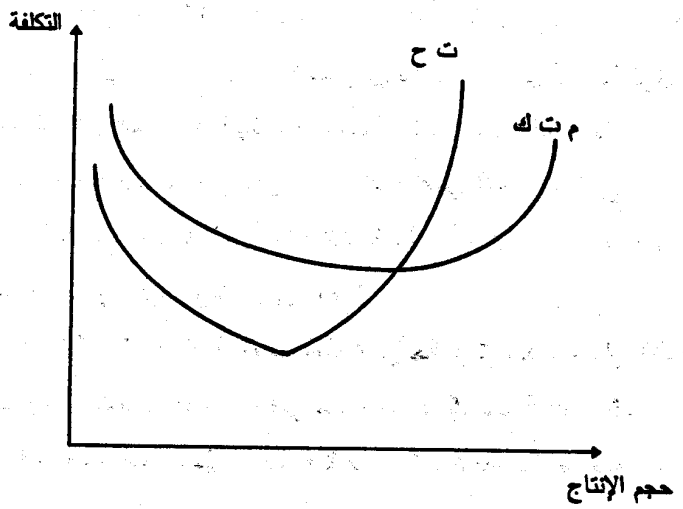

شكل (١٠-٦)

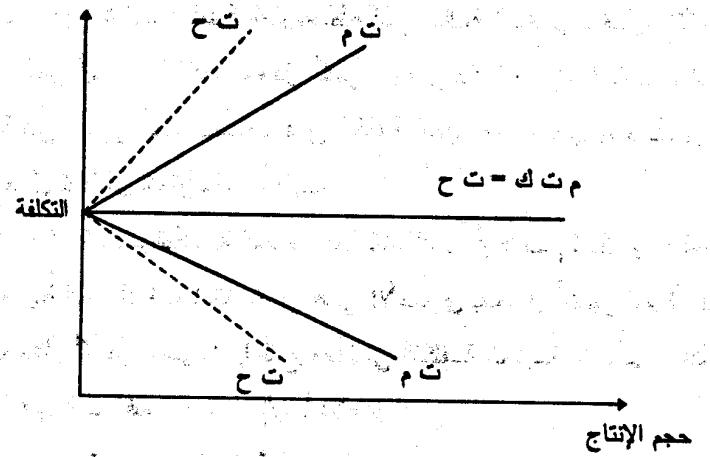

شكل (١٠-٧)

إن مفهوم التكلفة الحدية له أهمية خاصة فى نظرية القيمة . فالتكلفة الحدية كما سوف تعرف فى فصول قادمة يساعد مع الدخل الحدى (الإيراد الحدى) فى تحديد حجم الإنتاج الذى يتعين أن تحققه المنشأة فى فترة زمنية معينة . فمن الأهداف الرئيسية فى تحليلنا لنشاط المشروع أو المنتج أن هذا المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح . ولكن تعظيم هذا الربح يتحقق عندما يصل المشروع إلى حجم الإنتاج الذى تتعادل عنده التكلفة الحدية مع الإيراد الحدى . بمعنى آخر فإن تعادل الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية يحدد لنا النقطة من الإنتاج التى يتحقق عندها أقصى ربح ممكن ، وتعرف بنقطة أو حجم إنتاج التوازن .

الباب السادس

هيكل أسواق السلع

مقدمة عن هيكل السوق

الفصل الحادى عشر : تحليل إيرادات المشروع

الفصل الثانى عشر : توازن المشروع فى ظل المنافسة الكاملة

الفصل الثالث عشر : توازن المشروع فى ظل الإحتكار

الفصل الرابع عشر : توازن المشروع فى ظل المنافسة غير الكاملة

مقدمة عن هيكل السوق *

يقصد بهيكل السوق ملامح أو خصائص السوق التى تؤثر على سلوك المنشآت العاملة بهذا السوق . وتتمثل هذه الخصائص فى :

١ - عدد المنشأت العاملة بالسوق .

٢ - درجة المنافسة السعرية السائدة بين المنشآت .

٣ - خصائص السلعة المباعة فى السوق .

٤ - مدى مقدرة المنشآت العاملة بالسوق على التأثير فى السعر .

٥ - مدى وجود موانع للدخول إلى السوق .

٦ - درجة المنافسة غير السعرية .

ووفقاً للخصائص السابقة يوجد أربعة أنواع لهيكل السوق يوضحها الجدول التالى :

---

* كتب هذا الجزء أ. د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية .

أشكال هيكل السوق

هيكل السوق	عدد المنشآت	المنافسة السعرية	خصائص السلعة	القدرة على التأثير فى السعر	موانع الدخول	المنافسة غير السعرية
المنافسة الكاملة	كثير	توجد	متماثلة	منعدمة	لا توجد	لا توجد
المنافسة الإحتكارية	كثير	توجد	متمايزة	موجودة لحدٍ ما	موجودة لحدٍ ما	الإعلان وتمايز المنتجات
إحتكار القلة	قليل	قد توجد وقد لا توجد	متماثلة أو متمايزة	موجودة لحدٍ كبير	موجودة بدرجة كبيرة	الإعلان وتمايز المنتجات
الإحتكار	واحد	منعدمة	منتج وحيد	موجودة لحدٍ كبير جداً	موجودة بدرجة كبيرة جداً	الإعلان

وكما يوضح التعريف السابق لهيكل السوق فإن سلوك المنشأة يتأثر بهيكل السوق سواء كان هذا فى الأجل القصير أو الأجل الطويل . ويقصد بسلوك المنشأة موقفها من بعض القرارات مثال ذلك :

(أ) قرار الإستمرار فى الإنتاج أو التوقف عن الإنتاج فى الأجل القصير .

(ب) قرار توسيع طاقة المشروع أو تضييقها أو حتى تصفية المشروع فى الأجل الطويل .

(حـ) قرار تحديد حجم الإنتاج بالأجل القصير .

(د) قرار تحديد سعر البيع بالأجل القصير .

(هـ) قرار تحديد الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج بالأجلين القصير والطويل .

(و) قرار تحديد أسعار شراء عناصر الإنتاج بالأجلين القصير والطويل .

وفرق البعض بين نوعين للمنافسة هما :

(١) المنافسة الكاملة Perfect Competition .

(٢) المنافسة غير الكاملة Imperfect Competition .

وبالنسبة للمنافسة غير الكاملة فهى تحتوى بدورها على درجات متعددة ، منها ، المنافسة الإحتكارية وإحتكار القلة وسوف تقتصر المناقشة فى هذا الفصل على سلوك المنشأة فى سوق المنافسة الكاملة .

الفصل الحادى عشر *

تحليل إيرادات المشروع

يتناول هذا الفصل تحليل إيرادات المشروع فى ظل المنافسة الكاملة والإحتكار وحالات المنافسة غير الكاملة .

المبحث الأول

تحليل إيرادات المشروع فى ظل المنافسة الكاملة

(١١-١-١) شروط المنافسة الكاملة :

لعل السؤال الذى يبرز الآن : ما هى الشروط التى إذا توافرت فى سوق معينة يطلق عليها سوق منافسة كاملة ؟ يمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلى :

(أ) وجود عدد كبير من المشترين للسلعة بحيث تتضاءل الكمية التى يشتريها كل مشترى من الكمية الكلية بالسوق بدرجة لا تمكنه من التأثير فى سعر السوق بمفرده . وإن كان هذا لا يمنع أنه إذا تصرف المشترون جميعهم أو معظمهم على نحو معين بصورة مستقلة وبدون سابق موعد فإن هذا يؤثر فى سعر السوق . فعلى سبيل المثال إذا زادت دخول الأفراد لسببٍ أو لآخر فإن هذا قد يحفزهم جميعاً لزيادة الطلب على سلعةٍ ما فى آن واحد وبصورة مستقلة ، مما يترتب عليه إرتفاع سعر السلعة .

---

* كتب هذه الفصل أ. د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية .

(ب) وجود عدد كبير من المنتجين والبائعين للسلعة بحيث تتضاءل الكمية التى يعرضها كل واحد منهم بالسوق بدرجة لا تمكنه من التأثير فى السعر بمفرده . وإن كان هذا لا يعنى أنه إذا تصرفت جميع المنشآت العاملة بالسوق على نحو معين وبصورة مستقلة ، فإن هذا قد يؤثر فى سعر السوق . فعلى سبيل المثال إذا ظهر هناك نوع جديد من بذور القمح يتسم بوفرة محصوله ، وإستخدمه جميع المزارعون فى نفس الموسم وبصورة مستقلة ، فإن هذا يترتب عليه زيادة عرض القمح وبالتالى إنخفاض سعره .

(حـ) تجانس وحدات السلعة . أى أن جميع المنشآت العاملة بالسوق تنتج نفس السلعة بحيث لا تختلف نوعيتها من منشأة لأخرى . كما يتعين أن تكون متماثلة أيضاً من وجهة نظر المشترين ، وفى هذه الحالة لا يمكن لأى منشأة ، أن تتقاضى سعراً أعلى من السعر الذى تتقاضاه المنشآت الأخرى بحجة إختلاف النوعية ، أو بحجة تفضيل المستهلكين لخدمة هذه المنشأة .

(د) حرية الدخول أو الخروج إلى ومن السوق . ويعتبر هذا شرطاً ضرورياً لإستمرارية المنافسة . فوجود عوائق قانونية أو إقتصادية أمام دخول منشآت جديدة إلى السوق قد يمكن عدد قليل من المنشآت العاملة به من التكتل والسيطرة عليه دون خوف من منافسة خارجية .كما أن وجود عوائق أمام خروج المنشآت من السوق إذا أرادت ذلك قد يكون دافعاً لعدم دخوله أصلاً ، الأمر الذى يحد من عدد المنشآت العاملة بالسوق وبالتالى يحد من درجة المنافسة .

(هـ) العلم الكامل بأحوال السوق . ويتضمن هذا الشرط معرفة كل المنشآت بالمعلومات المتعلقة بظروف الطلب والعرض والسعر ، وكذلك كل المشترين . ويعتبرشرط المعرفة الكاملة شرطاً

ضرورياً لسيادة سعر واحد فى السوق حتى لا يستغل أحد البائعين عدم معرفة المستهلكين بالسعر السائد لدى البائعين الآخرين ويبيع لهم بسعر مرتفع ، أو يستغل بعض المشترين عدم معرفة بعض البائعين بالسعر السائد فى السوق ويشترون منهم بسعر منخفض نسبياً .

وهناك من يسمى الشروط الأربعة الأولى بشروط المنافسة الصافية Pure Competition وعندما يضاف إليهم الشرط الخامس (هـ) تصبح المنافسة كاملة . وتعتبر أسواق المنتجات الزراعية هى أقرب الأسواق لحالة المنافسة الكاملة ، حيث تتصف بوجود أعداد كبيرة من المزارعين ووجود أعداد كبيرة من المشترين وتجانس وحدات بعض المنتجات بدرجة كبيرة مثال ذلك القمح وبعض أنواع الأرز وبعض أنواع الفول والشعير وغيرها .

ونستنبط من الشروط السابقة أنه يوجد هناك سعر واحد للسلعة فى سوق المنافسة الكاملة عند أى نقطة زمنية وأن أى منشأة تقبل سعر السوق كأمر مسلم به ولا تستطيع تغييره بمفردها . أى أن سعر السلعة يتحدد بالطلب والعرض فى السوق ككل ، ويظل ثابتاً فى مواجهة المنشأة التى تستطيع أن تبيع أى كمية عند هذا السعر . ويمكن تمثيل ذلك بالشكل (١١-١) .

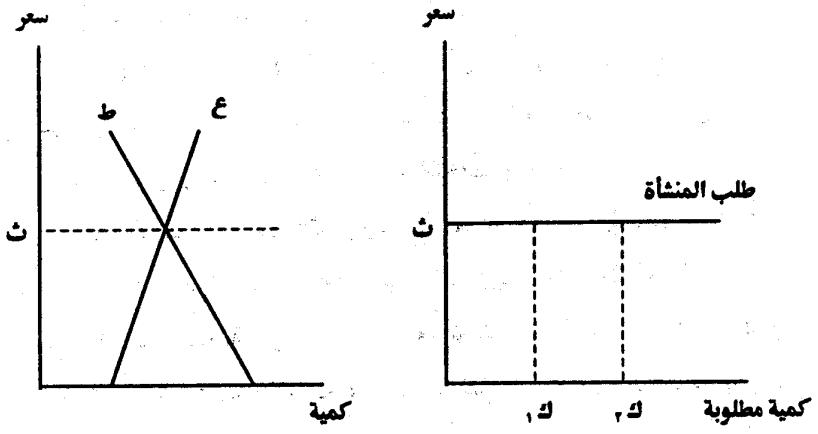

توازن السوق

شكل (١١-١-أ)

الطلب الذى يواجه المنشأة فى ظل المنافسة الكاملة

شكل (١١-١-ب)

فكما هو واضح بالشكل (١١-١-أ) يتحدد ثمن السلعة (ث) بالطلب (ط) والعرض (ع) فى السوق ، ثم تأخذ المنشأة هذا السعر كأمر مسلم به ، حيث تستطيع أن تبيع أى كمية مثل ك١ أو ك٢ بالشكل (١١-١-ب) عند هذا السعر الثابت .

ويمثل هذا الخط الأفقى بالشكل (١١-١-ب) منحنى الطلب الذى يواجه المنشأة فى ظل ظروف المنافسة الكاملة .

المبحث الثانى

إيرادات المشروع فى ظل المنافسة الكاملة

إذا كنا نتكلم عن سلوك المنشأة (المشروع) فإنه من بين العوامل التى تؤثر فى هذا السلوك - بجانب ظروف المنافسة التى تعمل فى ظلها - هدف المنشأة نفسه . ولقد أوضحت التحليلات أن من بين أهم الأهداف التى تسعى المنشأة الخاصة لتحقيقه تعظيم الربح . وإذا إعتبرنا أن هدف المنشأة هو تعظيم الربح فإن دراسة هذا الهدف وتوضيح أثره على سلوك المنشأة يقتضى منا ضرورة تحليل جانبى الإيرادات والتكاليف الخاصتين بالمنشأة ، حيث أن :

صافى الربح = الإيراد الكلى - التكاليف الكلية ..... (١-أ)

ح = أ ك - ت ك ..... (١-ب)

ولقد تعرضنا لجانب التكاليف من قبل ، ومن ثم يتبقى لنا أن نتعرض لجانب الإيرادات فى هذا الفصل . ومن أول الأشياء التى نتعرض لها تعريف بعض مفاهيم الإيرادات على النحو التالى :

(أ) الإيراد الكلى Total Revenue : وهو يشير إلى إجمالى المتحصلات النقدية التى تحققها المنشأة من بيع منتجاتها خلال فترة زمنية معينة . ويلاحظ هنا أن :

الإيراد الكلى = الكمية المباعة × السعر ..... (٢-أ)

أ ك = ك × ث ..... (٢-ب)

وحيث أن سعر السلعة يكون ثابتاً فى حالة المنافسة الكاملة فإن الإيراد الكلى للمنشأة يتغير فقط تبعاً لتغير الكمية المباعة (ك) .

(ب) الإيراد المتوسط Average Revenue : وهو يشير إلى متوسط ما يحققه بيع وحدة واحدة من السلعة من إيراد خلال فترة زمنية معينة . أى أن :

$$\text{الإيراد المتوسط} = \frac{\text{الإيراد الكلى}}{\text{الكمية المباعة}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٣-أ)$$

$$\text{أم} = \frac{\text{أ ك}}{\text{ك}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٣-ب)$$

وبالتعويض من المعادلة (٢-ب) فى المعادلة (٣-ب) عن الإيراد الكلى (أ ك) نحصل على :

$$\text{أم} = \frac{\text{ك . ث}}{\text{ك}} = \text{ث} \quad \ldots\ldots\ldots \quad (٤-أ)$$

أى أن :

الإيراد المتوسط = السعر .....(٤-ب)

وهذا يعنى أن ما يحققه بيع وحدة من السلعة من إيراد فى المتوسط يساوى سعر البيع لهذه الوحدة دائماً . ولما كان السعر ثابتاً فى حالة المنافسة الكاملة فإن الإيراد المتوسط للمنشأة يكون ثابتاً أيضاً فى هذه الحالة .

(حـ) الإيراد الحدى Marginal Revenue : وهو يشير إلى مقدار التغير فى الإيراد الكلى نتيجة لتغير الكمية المباعة بوحدة واحدة . أى أن :

$$\text{الإيراد الحدى} = \frac{\text{التغير فى الإيراد الكلى}}{\text{التغير فى الكمية المباعة}} \quad \ldots\ldots \quad (٥-أ)$$

$$أ ح = \frac{\Delta أ ك}{\Delta ك} \quad \text{.....} \quad (٥-ب)$$

ومن المعادلة (٢-ب) نجد أن :

$$\Delta أ ك = ث \times \Delta ك$$

وذلك نظراً لأن السعر (ث) ثابت . وبالتعويض فى المعادلة (٥-ب) عن Δ أ ك نحصل على :

$$أ ح = \frac{ث . \Delta ك}{\Delta ك} = ث \quad \text{.....} \quad (٦-أ)$$

أى أن :

الإيراد الحدى = السعر ..... (٦-ب)

ولعل هذا يعنى أيضاً أن مقدار الزيادة فى الإيراد الكلى الذى يحدثه بيع وحدة إضافية من السلعة فى حالة المنافسة الكاملة يساوى سعر بيع هذه الوحدة .

وبمقارنة المعادلتين (٤-ب) ، (٦-ب) نجد أنه :

الإيراد المتوسط = الإيراد الحدى = السعر = ثابت بالنسبة لمنشأة تعمل فى ظل ظروف المنافسة الكاملة .

ويمكن توضيح هذه الحقيقة من خلال المثال الرقمى المعطى فى الجدول (١١-١) .

جدول (١١-١)

الإيراد الكلى والمتوسط والحدى لمنشأة

تعمل فى سوق المنافسة الكاملة

الكمية المباعة (١)	السعر (٢)	الإيراد الكلى (٣)	الإيراد المتوسط (٤)	الإيراد الحدى (٥)
صفر	١٥	صفر	-	-
١	١٥	١٥	١٥	١٥
٢	١٥	٣٠	١٥	١٥
٣	١٥	٤٥	١٥	١٥
٤	١٥	٦٠	١٥	١٥
٥	١٥	٧٥	١٥	١٥
٦	١٥	٩٠	١٥	١٥
٧	١٥	١٠٥	١٥	١٥
٨	١٥	١٢٠	١٥	١٥
٩	١٥	١٣٥	١٥	١٥

ويتضح من العمود (٢) بالجدول (١١-١) أن السعر ثابت عند المستوى (١٥) ، كما يتضح من العمود (١) أن الكمية المباعة متغيرة من صفر إلى ٩ . وهذه المعلومات تصف حالة منشأة تعمل فى ظل المنافسة الكاملة . أما العمود (٣) والذى يصف الإيراد الكلى فلقد تم الحصول عليه بضرب العمود (١) والذى يمثل الكمية المباعة فى العمود (٢) والذى يمثل السعر . ويلاحظ أن التغير فى الإيراد الكلى يرجع إلى تغير الكمية المباعة فقط نظراً لثبات السعر . ويمكن تمثيل

الإيراد الكلى الخاص بالمنشأة التى تعمل فى ظل المنافسة الكاملة بالشكل (١١-٢) .

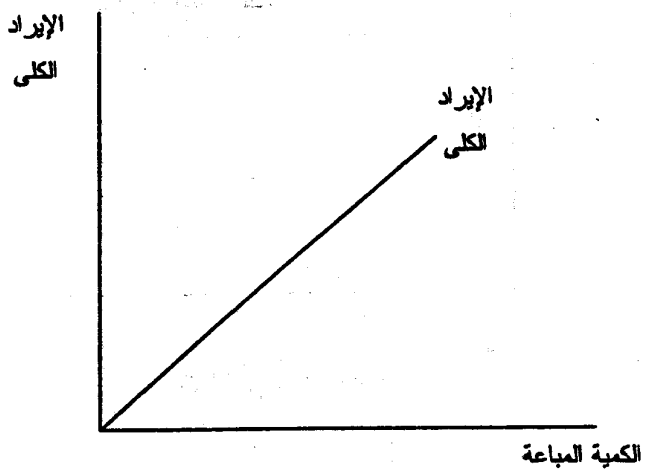

شـــكل (١١-٢)

ويلاحظ بالشكل (١١-٢) أن الإيراد الكلى يزداد بمعدل ثابت مع كل زيادة فى الكمية المباعة بوحدة إضافية ، وهذا المعدل هو نفسه السعر ، وهو يمثل ميل خط الإيراد الكلى .

أما العمود (٤) فى الجدول (١١-٢) فهو يصف الإيراد المتوسط وقد تم الحصول عليه بقسمة العمود (٣) والذى يمثل الإيراد الكلى على العمود (١) والذى يمثل الكمية المباعة . ويصف العمود (٥) الإيراد الحدى ، ولقد تم الحصول عليه بقسمة التغير فى الإيراد الكلى بالعمود (٣) على التغير فى الكمية المباعة بالعمود (١) . ويلاحظ من الجدول (١١-٢) أن : الإيراد المتوسط = الإيراد الحدى = السعر = ١٥ ويمكن تمثيل ذلك بالشكل (١١-٣) .

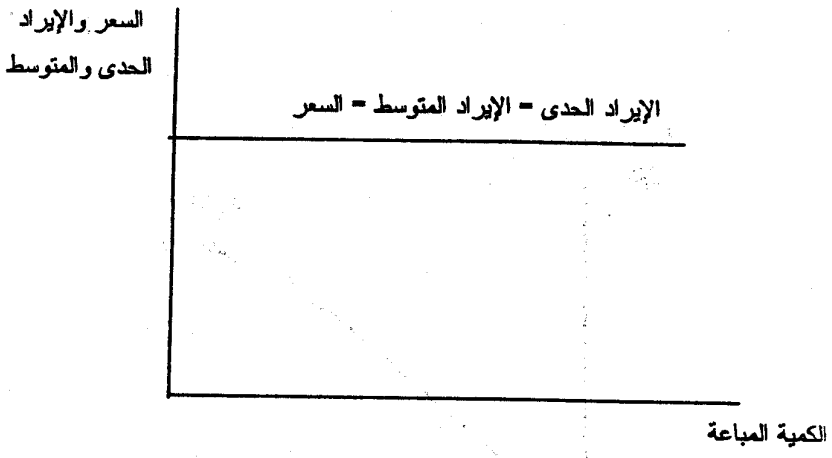
السعر والإيراد
الحدى والمتوسط
الإيراد الحدى = الإيراد المتوسط = السعر
الكمية المباعة

شـــكل (١١-٣)

المبحث الثالث

تحليل إيرادات المشروع فى ظل الإحتكار

على الطرف النقيض من سوق المنافسة الكاملة يوجد سوق الإحتكار . فإذا كان سوق المنافسة الكاملة يوجد به عدد كبير من البائعين، فإن سوق الإحتكار التام Pure Monopoly يوجد به بائع واحد . ويمكن تعريف الإحتكار التام بأنه الحالة التى يوجد فيها بائع واحد لسلعة ما لا يتوافر لها بدائل قريبة ، كما توجد فيها موانع قوية تحول دون دخول منافسين جدد إلى السوق .

لا يوجد هناك فرق بين طلب السوق وطلب المنشأة فى حالة الإحتكار طالما أن المنشأة المحتكرة تسيطر على كل السوق . ومن ثم يمكن القول أن طلب السوق هو نفسه الطلب الذى يواجه المنشأة المحتكرة ، وهو يأخذ الشكل (١١-٤) .

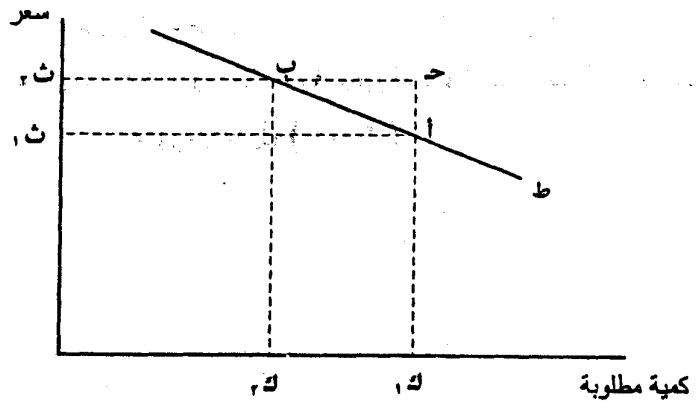

طلب السوق وطلب المنشأة المحتكرة

شكل (١١-٤)

وحيث أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى لأسفل ومن اليسار ناحية اليمين معبراً عن العلاقة العكسية بين السعر و الكمية المطلوبة ، فإن هذا يعنى أحد أمرين :

أولهما هو أن المحتكر يمكنه أن يؤثر فى السعر من خلال تحكمه فى الكمية ، فإذا قلل الكمية المباعة من (ك١) إلى (ك٢) يرتفع السعر من (ث١) إلى (ث٢) وفقاً لطلب السوق ، وثانيهما هو أنه يمكنه أن يؤثر فى الكمية المباعة من خلال تحكمه فى السعر ، فإذا رفع السعر من (ث١) إلى (ث٢) فإن المستهلكين يستجيبون لذلك بتخفيض الكمية المطلوبة من (ك١) إلى (ك٢) . ولعل هذا يعنى أن المحتكر يمكنه أن يحدد إما السعر أو الكمية بصورة مباشرة ، ولكن لا يمكنه تحديدهما معاً فى نفس الوقت . فهو لا يمكنه أن يفرض سعراً مرتفعاً مثل (ث٢) ويبيع كمية كبيرة مثل (ك١) فى نفس الوقت ، ذلك لأن كليهما يمثل نقطة خارج منحنى طلب السوق (وهى النقطة حـ) . ولذا فهو إما أن يحدد السعر والمستهلكون يحددون الكمية ، أو يحدد الكمية والمستهلكون يحددون السعر .

ويمكن التفرقة بين ثلاثة مفاهيم للإيراد فى ظل الإحتكار بإستخدام المثال المعطى بالجدول (١١-٢) .

جدول (١١-٢)

مفاهيم الإيراد فى ظل الإحتكار

الثمن (١)	الكمية المباعة (٢)	الإيراد الكلى (٣)	الإيراد المتوسط (٤)	الإيراد الحدى (٥)	مرونة الطلب (٦)
١١	٠	٠	-	-	∞
١٠	١	١٠	١٠	١٠	
٩	٢	١٨	٩	٨	
٨	٣	٢٤	٨	٦	> ١
٧	٤	٢٨	٧	٤	
٦	٥	٣٠	٦	٢	
٥	٦	٣٠	٥	٠	= ١
٤	٧	٢٨	٤	-٢	
٣	٨	٢٤	٣	-٤	< ١
٢	٩	١٨	٢	-٦	
١	١٠	١٠	١	-٨	
٠	١١	صفر	٠	-١٠	= صفر

(١١-٣-١) الإيـراد الكلـى :

يتضـح مـن الجـدول (١١-٢) أن الثمـن فـى العمـود (١) يتغـير فـى عكس إتجـاه الكميـة المباعـة فـى العمـود (٢) ، ويرجـع هـذا للعلاقـة العكسـية التـى تربـط بينهمـا فـى السـوق . أمـا العمـود (٣) فهـو يصـف سلوك الإيـراد الكلـى وقـد حصلنـا عليـه بضـرب العمـود (١) فـى العمـود

(٢) . ويعبر الشكل (١١-٥) عن سلوك الإيراد الكلى كما توضحه بيانات العمود (٣) بالجدول السابق .

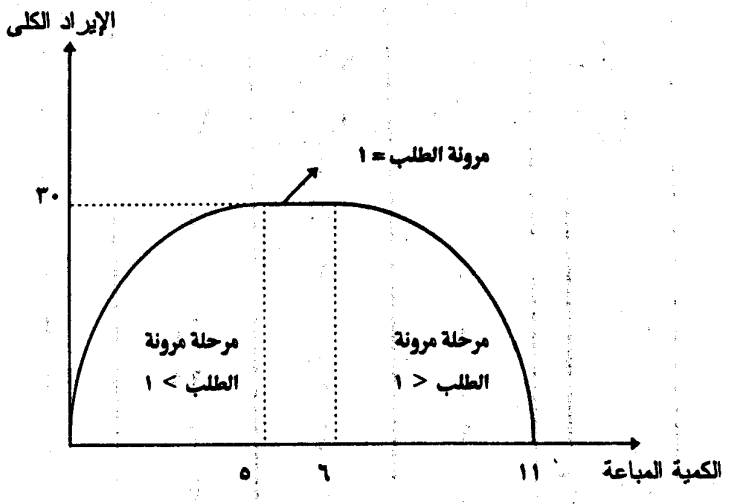

شكل (١١-٥)

سلوك الإيراد الكلى فى ظل الإحتكار

ومن الواضح أن الإيراد الكلى يمر بثلاث مراحل . تمتد المرحلة الأولى بين الكمية صفر ، ٥ ، ويزداد خلالها الإيراد الكلى بمعدل متناقص مع إنخفاض الثمن . ويلاحظ أن الطلب مرن فى هذه المرحلة ، ولذا فإن إنخفاض السعر بنسبة معينة يؤدى لزيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، مما يترتب عليه زيادة الإيراد الكلى . وتمتد المرحلة الثانية بين الكمية ٥ ، ٦ ، ويظل الإيراد الكلى ثابتاً خلالها رغم إنخفاض السعر ولعل السبب فى ذلك هو أن مرونة الطلب خلال هذه المرحلة = ١ ، ومن ثم فإن إنخفاض السعر بنسبة معينة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بنفس النسبة الأمر الذى يصاحبه ثبات فى الإيراد

الكلى . أما المرحلة الثالثة فهى تمتد بين الكمية ٦ ، ١١ ويتناقص خلالها الإيراد الكلى مع إنخفاض السعر . ولعل السبب فى ذلك هو أن الطلب غير مرن خلال هذه المرحلة ، ومن ثم فإن إنخفاض السعر بنسبة معينة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أقل مما يؤدى لإنخفاض الإيراد الكلى .

وتعتبر الكمية ٦ هى أقصى كمية يمكن أن ينتجها المحتكر لأن عندها يصل الإيراد الكلى لحده الأقصى (٣٠) ، وبزيادة الكمية بعدها يقل الإيراد الكلى .

وإذا بدأنا من أسفل الجدول (١١-٢) لأعلاه نجد أن الإيراد الكلى يمر بنفس المراحل السابقة ولكن فى الإتجاه العكسى . فإرتفاع الثمن من صفر إلى ٥ يصاحبه تزايد الإيراد الكلى من صفر إلى ٣٠ . ولعل السبب فى ذلك هو كون الطلب غير مرن خلال هذه المرحلة . ومن ثم فإن إرتفاع السعر بنسبة معينة يؤدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة بنسبة أقل وبالتالى يزداد الإيراد الكلى . وفى المرحلة الثانية يصاحب إرتفاع السعر فى المدى ٥ - ٦ ثبات فى الإيراد الكلى . وفى المرحلة الثالثة يصاحب إرتفاع السعر فى المدى ٦ - ١١ إنخفاض الإيراد الكلى . ولعل السبب فى ذلك هو كون الطلب مرناً خلال هذه المرحلة فإرتفاع السعر بنسبة معينة يؤدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة بنسبة أكبر مما يترتب عليه إنخفاض الإيراد الكلى .

(١١-٣-٢) الإيراد الحدى :

يعرف الإيراد الحدى بأنه مقدار التغير فى الإيراد الكلى الراجع لتغير الكمية المباعة بوحدة واحدة . وقد حصلنا عليه فى العمود (٥)

بالجدول (١١-٢) بقسمة التغير فى الإيراد الكلى (العمود ٣) على التغير فى الكمية المباعة (العمود ١) .

ويلاحظ أنه مع تناقص السعر بالعمود (١) يتناقص الإيراد الحدى بالعمود (٥) ، ولكن كليهما غير متساوى . ففى حالة الإحتكار يكون الإيراد الحدى أقل من السعر ، ويزداد الفرق بينهما مع إستمرار الإنخفاض فى السعر . فعند السعر ١٠ نجد أن الفرق بينهما صفر ، وعند السعر ٩ يزداد الفرق بينهما إلى ١ ، وعند السعر ٨ يزداد الفرق إلى ٢ ، وهكذا . ويرجع إنخفاض الإيراد الحدى عن السعر إلى كون الإنخفاض فى السعر لا ينعكس فقط على إيراد الوحدة المضافة وإنما على كل الوحدات المباعة . ولتوضيح ذلك دعنا نفحص بعض بيانات الجدول (١١-٢) . إذا أراد المحتكر أن يبيع وحدتين بدلاً من وحدة فعليه أن يخفض السعر بمقدار وحدة نقدية من ١٠ إلى ٩ . وعندئذ فهو لن يبيع الوحدة المضافة بالسعر ٩ والوحدة التى تسبقها بالسعر ١٠ ، وإنما سوف يبيع كليهما بالسعر ٩ مما يجعل إيراده الكلى = ٩ × ٢ = ١٨ . وهذا يعنى أن الوحدة المضافة للمبيعات أضافت قيمة للإيراد الكلى أقل من سعرها . وهذه الإضافة والتى تمثل الإيراد الحدى = الثمن الجديد - (الإنخفاض فى الثمن × الكمية السابقة) أى أن الإيراد الحدى = ٩ - ١ × ١ = ٨ . وإذا أراد المحتكر أن يبيع ٣ وحدات بدلاً من ٢ وحدة فعليه أن يخفض السعر من ٩ إلى ٨ ، ومن ثم فإن الإيراد الحدى = ٨ - (١ × ٢) = ٦ ، وإذا أراد أن يبيع ٤ وحدات بدلاً من ٣ فعليه أن يخفض السعر من ٨ إلى ٧ ، ومن ثم فإن الإيراد الحدى = ٧ - (١ × ٣) = ٤ ، وهكذا .

ويلاحظ من الجدول (١١-٢) أن الإيراد الحدى يكون موجباً فى مرحلة الطلب المرن ، ويصل للصفر عندما يصل الإيراد الكلى لحده

الأقصى أى بين الكميتين ٥ ، ٦ ، وعلى وجه التحديد عند الكمية ٥,٥ . وهو يكون سالباً فى مرحلة الطلب غير المرن . ويصور الشكل (١١-٦) سلوك الإيراد الحدى فى حالة الإحتكار .

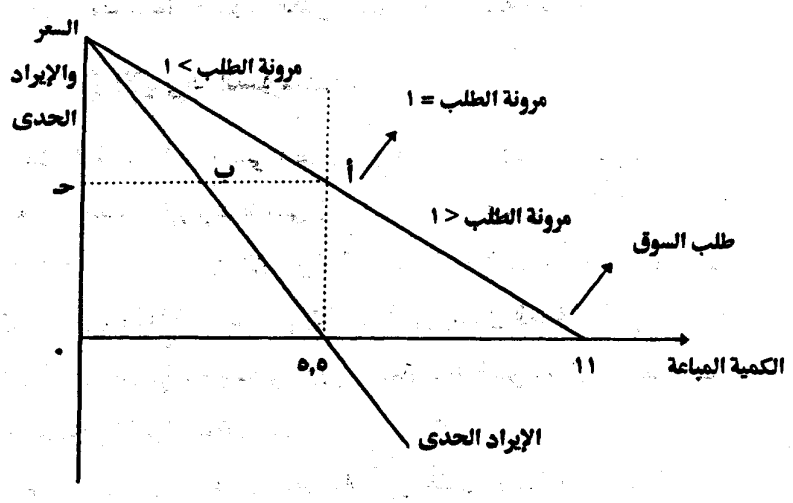

الإيراد الحدى فى ظل الإحتكار

شكل (١١-٦)

ويتضح من الشكل (١١-٦) أن الفرق بين منحنى الطلب والإيراد الحدى يتسع مع إنخفاض السعر ، كما يتضح أن الإيراد الحدى موجب فى الجزء المرن من منحنى الطلب ، ويساوى صفر عندما مرونة الطلب = ١ ، وهو سالب فى الجزء غير المرن من منحنى الطلب . كما يلاحظ أن الإيراد الحدى ينصف المسافة بين منحنى الطلب والمحور الرأسى ، ويتضح هذا عند تقاطعه مع المحور الأفقى عند الكمية ٥,٥ والتى تمثل نصف الكمية المطلوبة ١١ . وبنفس المنطق نجد أن (أ ب = ب حـ) وهكذا . ومن النتائج التى تنبثق من هذا التحليل هو

أن المحتكر لا يعمل إلا فى الجزء المرن من منحنى الطلب الخطى ، وذلك لأن الإيراد الحدى لا يكون موجباً إلا فى هذا الجزء . أما الجزء غير المرن فإن الإيراد الحدى يكون سالباً فيه مما يعنى أن زيادة المبيعات تؤدى لإنخفاض الإيراد الكلى وهو ما لا يقبله المنتج الرشيد .

(١١-٣-٣) الإيراد المتوسط :

يمثل العمود (٤) فى الجدول (١١-٢) الإيراد المتوسط وقد حصلنا عليه بقسمة الإيراد الكلى (العمود ٣) على الكمية المباعة (العمود ١) . ويلاحظ أن الإيراد المتوسط = السعر عند جميع مستويات السعر . ولذا فإن منحنى الطلب الذى يمثل العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر هو نفسه منحنى الإيراد المتوسط الذى يمثل العلاقة بين الكمية المطلوبة والإيراد المتوسط .

وجدير بالذكر أن تحليل الإيرادات فى ظل حالات المنافسة غير الكاملة يتماثل مع نظيره فى ظل حالة الإحتكار .

الفصل الثانى عشر *

توازن المشروع فى ظل المنافسة الكاملة

يواجه المنتج الفرد فى ظل المنافسة الكاملة بمنحنى طلب لا نهائى المرونة بمعنى أنه يستطيع أن يبيع أى كمية يرغب فى بيعها بالسعر المحدد خارج إرادته فى السوق فكما سبق أن عرفنا فإن السعر يتحدد بتفاعل العرض الكلى مع الطلب الكلى فى السوق بطريقة لا يستطيع أن يؤثر فيها عرض المنتج الفرد أو طلب المستهلك الفرد وتتوقف أرباح المنتج الفرد فى هذه الحالة على الفرق بين متوسط تكلفة الإنتاج الخاصة به وبين السعر السائد فى السوق والمنتج الفرد هو الذى يحدد حجم إنتاجه عند الحد الذى يحقق له أقصى ربح ممكن ، أو اقل خسارة ممكنة .

وعلى سبيل التكرار ، يجب أن نفرق هنا بين المنتج أو المشروع الفرد وبين كل الصناعات التى ينتمى إليها المنتج أو المنشأة فالمنتج بمفرده لا يستطيع التأثير فى السعر السائد فى السوق مهما كانت الكمية التى يبيعها كبيرة أو قليلة ، وذلك طالما أننا نفترض أنه يعمل فى ظل ظروف المنافسة الكاملة . أما إذا فرض أن كل الصناعة قد غيرت من عرضها فى السوق فإنها تستطيع بذلك التأثير على العرض الكلى وهذا بدون أن يؤثر على السعر السائد فى السوق . والشكل الآتى يبين لنا منحنى الطلب الذى يواجه كل بائع فرد فى السوق والذى يمثل فى نفس الوقت منحنى الإيراد المتوسط ومنحنى الإيراد الحدى له .

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد رمضان نعمة الله .

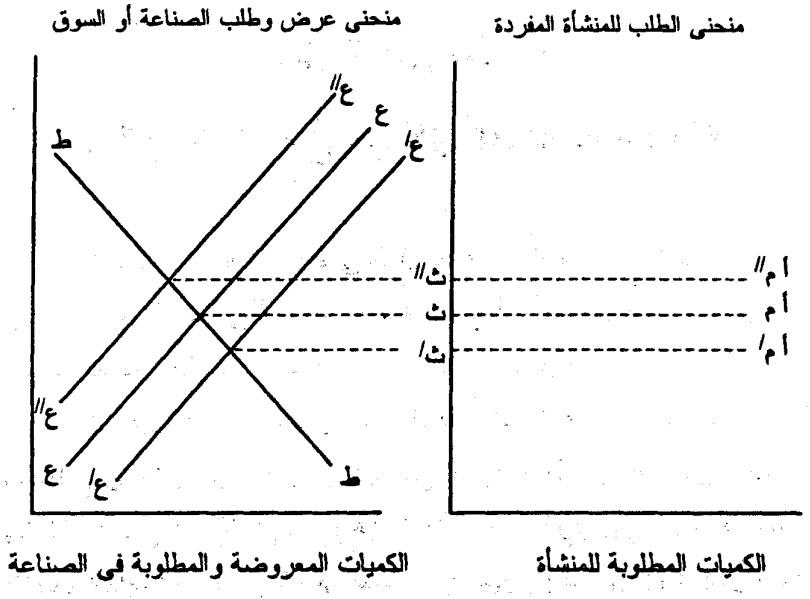

شكل (١٢-١)

من الشكل السابق نلاحظ أن الصناعة بأكملها أو السوق هو الذى يحدد السعر ، وليس على المنتج الفرد أو المنشأة إلا قبول هذا السعر ، والشكل السابق يوضح هذه الحقيقة ، حيث نلاحظ أن منحنى الطلب أو خط الثمن (الإيراد المتوسط) ث ، ث/ ، ث// على شكل خط مستقيم موازى للمحور الأفقى . ومن الملاحظ أن تغير هذا السعر يأتى عن طريق تغير عرض الصناعة كلها سواء بإنتقال منحنى عرض الصناعة إلى أسفل جهة اليمين (زيادة العرض الكلى) أو إنتقال منحنى العرض إلى أعلى جهة اليسار (نقص العرض الكلى) .

المبحث الأول

توازن المنشأة فى الفترة القصيرة

يمكن القول بأن كل منشأة تعمل فى ظروف المنافسة الصافية ، فى الفترة القصيرة ، يمكنها إتخاذ النوعين الآتيين من القرارات:

أ - تنتج أم لا تنتج أى تترك طاقتها الإنتاجية عاطلة فى الفترة القصيرة ؟ .

ب - إذا فرض وقررت المنشأة القيام بالإنتاج ، فما هو حجم الإنتاج المرغوب فيه ؟ .

إن قرار الإنتاج أو عدمه سوف يتوقف ، فى الفترة القصيرة ، على العلاقة بين السعر (الإيراد المتوسط) وتكلفة الإنتاج ، وسوف نرى أن حجم الإنتاج الذى تقرر المنشأة الوصول إليه ، والذى يحقق أقصى ربح (أو أقل خسارة ممكنة) ، هو ذلك الحجم الذى يتحقق عنده التعادل بين إيراد الوحدة الأخيرة (الإيراد الحدى) وبين تكلفة الوحدة الأخيرة (التكلفة الحدية) . بمعنى آخر ، فإن المنشأة تصل إلى حجم إنتاج التوازن عندما يتعادل الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية .

والشكل الآتى يوضح لنا توازن المنشأة فى ظل ظروف المنافسة الكاملة فى الفترة القصيرة .

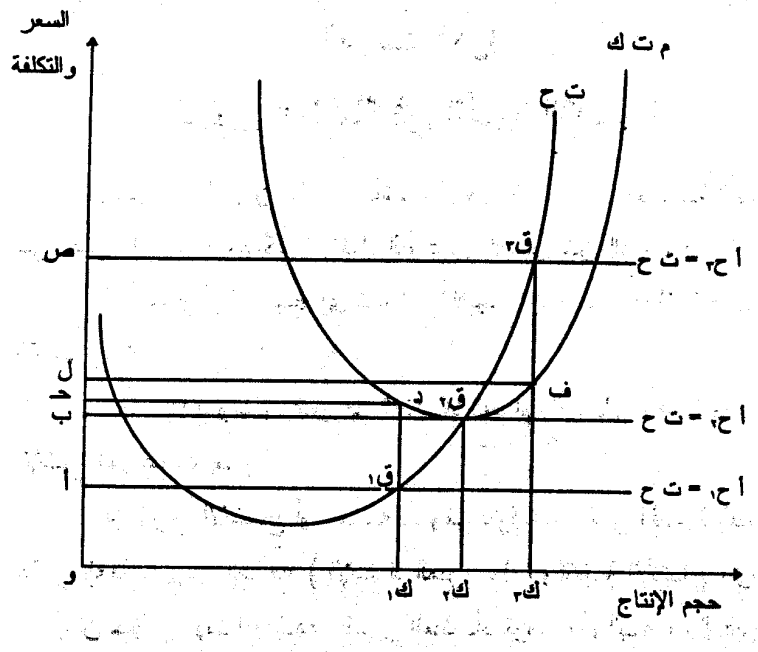

شكل (١٢-٢)

ومن الشكل السابق يمكننا توضيح ثلاث أوضاع مختلفة ، ومحتملة ، لتوازن المنشأة فى الفترة القصيرة .

١ - وضع التوازن مع تحقيق ربح إقتصادى وأرباح فوق عادية Super Normal Profit

ويتحقق هذا الوضع ، فى الفترة القصيرة عندما يتعادل الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية ، عند حجم الإنتاج الذى يزيد عنده الإيراد المتوسط (السعر) عن التكلفة المتوسطة . فكما هو مبين فى الشكل السابق فإن السعر و ص يكون أعلى من متوسط التكلفة الكلية ، وفى مثل هذه الحالة فإن حجم الإنتاج و ك٣ (وضع التوازن) عند نقطة ق٣ ، يحقق للمنشأة أرباحاً فوق عادية Super Normal Profit ، ويعادل الربح الكلى ، فى هذه الحالة مساحة المستطيل ق٣ ف ل ص ، وفى هذه

الحالة فإن (الإيراد الكلى = الإيراد المتوسط × عدد الوحدات المنتجة) يكون أكبر من التكلفة الكلية (متوسط تكلفة الوحدة × عدد الوحدات المنتجة) .

٢ - وضع التوازن مع تحقيق الربح العادى Normal Profit

وفى هذه الحالة ، يفترض أن السعر فى الفترة القصيرة (الإيراد المتوسط) ، و ب يكون مساوى لمتوسط التكلفة الكلية ، ويتضح هذا فى الشكل (١٢-٢) ، عند نقطة تماس خط السعر و ب (وهو يساوى أ ح٢) لمنحنى التكلفة المتوسطة عند نقطة ق٢ ، وفى هذه الحالة ، فإن المنشأة لا تحقق عند وضع التوازن أرباحاً فوق عادية ولا خسائر فوق عادية وإنما تحقق فقط الربح العادى .

٣ - توازن المنشأة فى حالة تحقيق خسارة :

إن الإحتمال الثالث لتوازن المنشأة فى الفترة القصيرة ، هو أن يفرض عليها من قبل السوق مستوى معين للأسعار يكون أقل من التكلفة المتوسطة ، كما هو موضح فى الشكل عند نقطة ق١ ، حيث يكون السعر (الإيراد الحدى) مساوياً و أ ويكون مقدار الخسارة الكلية ممثلاً بمساحة المستطيل أ ق١ د ل .

ومن الواضح أن الوضع الأكثر إحتمالاً لتوازن المنشأة فى الفترة القصيرة ، هو ذلك الذى يتمثل فى الوضع الأول أو الوضع الثانى . بمعنى أن المنشأة سوف تسعى أساساً إلى تحقيق الربح ، فإن لم يمكن فالوصول إلى وضع يمكنها من تغطية كل تكاليفها . ولكن من الجدير بالذكر هنا ، أن المنشأة قد تستمر فى الإنتاج فى الفترة القصيرة على الرغم من عدم إمكانية تغطية كل تكاليفها (الثابتة والمتغيرة) . هذا يعنى ، أن المنشأة قد تستمر فى الإنتاج على الرغم من أن السعر

(الإيراد المتوسط) ، يكون أقل من متوسط التكلفة الكلية . وفى هذه الحالة يجب التفرقة بين التكلفة الثابتة التى يتعين على المنشأة أن تتحملها فى الفترة القصيرة سواء أنتجت أم لم تنتج والتكلفة المتغيرة .

ففى الفترة القصيرة ، كما سبق أن عرفنا عند مناقشتنا لأنواع تكاليف الإنتاج ، فإن المنشأة تتحمل نوعين من التكاليف : ثابتة ومتغيرة ، حيث توجد عناصر ومستخدمات إنتاج ثابتة وعناصر إنتاج ومستخدمات متغيرة . ففى الظروف العادية ، نعلم أن السعر السائد فى السوق ، أو الإيراد المتوسط يتعين أن يغطى تكلفة إنتاج الوحدة فى المتوسط ، بمعنى آخر يغطى كل من الجزء المتغير والجزء الثابت . فإذا فرض وكان السعر يزيد عن التكلفة ، فإن هذا يعنى أن المنشأة تحقق " فائض ربح " Excess Profit أو ما يسمى " بالربح فوق العادى " Super Normal Profit . ولكن ، فى الفترة القصيرة ، إذا إستطاعت المنشأة أن تغطى فقط التكاليف المتغيرة ، فإنها سوف تستمر فى الإنتاج ، وذلك طالما أنها تتحمل التكاليف الثابتة سواء أنتجت أم لم تنتج . وبعبارة أخرى ، فإن سعر الفترة القصيرة الذى يحفز المنتج ويدفعه للإستمرار فى الإنتاج ، هو ذلك السعر الذى يغطى التكلفة المتوسطة المتغيرة ، كما هو موضح فى الشكل الآتى :

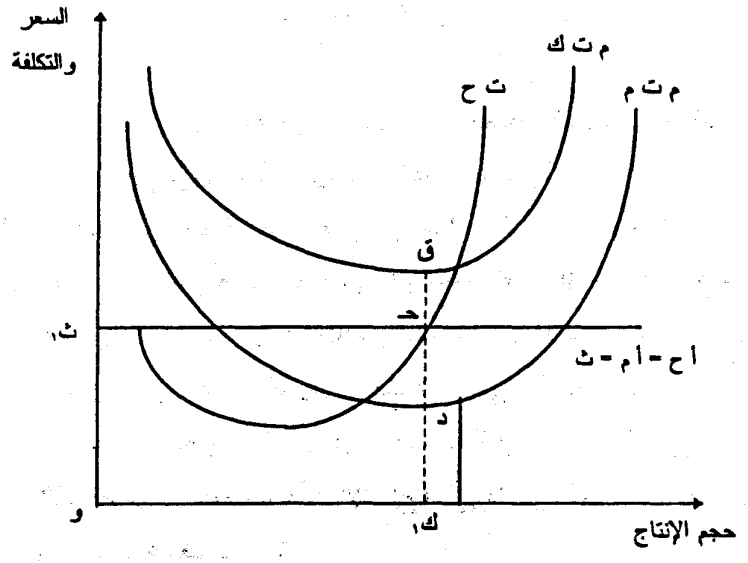

شكل (١٢-٣)

من الشكل السابق نلاحظ أن السعر و ث١ يغطى التكاليف المتغيرة وجزءاً من التكاليف الثابتة ، وفى هذه الحالة إذا كانت المنشأة تتوقع تحسن الظروف فى المستقبل ، أى أن هناك توقعات بإرتفاع الأسعار بدرجة تمكنها من تغطية تكاليفها المتغيرة والثابتة ، فإنها تفضل الإستمرار فى نشاطها فى الفترة القصيرة على الرغم من تحقيق خسارة كما يتضح لنا فى الشكل السابق ، عند مستوى حجم الإنتاج و ك١ ، حيث يقع خط الإيراد المتوسط (السعر) أسفل متوسط التكلفة الكلية ، وأعلى من متوسط التكلفة المتغيرة . والجزء د حـ يمثل ما تتمكن المنشأة من تغطيته من التكاليف الثابتة بالإضافة إلى التكاليف المتغيرة وذلك لأن المسافة بين منحنى متوسط التكلفة الكلية م ت ك ومتوسط التكلفة المتغيرة م ت م تمثل متوسط التكلفة الثابتة ، وبالتالى فإن المسافة حـ ق

تمثل الخسارة التى تتحملها المنشأة فى الفترة القصيرة عند حجم إنتاج التوازن و ك١ .

ولكن إذا فرض وإنخفض السعر الذى تحدده الصناعة أو السوق ككل ، عن السعر الذى يغطى متوسط التكلفة المتغيرة للمنشأة المفردة ، فى الفترة القصيرة ، فإن هذا يعنى أن المنشأة لا تستطيع حتى تغطية تكاليفها المتغيرة ، وفى هذه الحالة لابد أن تتوقف المنشأة عن الإنتاج فى الفترة القصيرة ، حتى ولو كانت هناك توقعات ملائمة فيما يتعلق بإرتفاع الأسعار فى الأجل الطويل . والشكل التالى يوضح لنا المستويات المختلفة للأسعار المفروضة من قبل الصناعة أو السوق والتى تمثل أسعار الإستمرار أو التوقف عن الإنتاج فى الفترة القصيرة بالنسبة للمنتج أو المشروع الفرد .

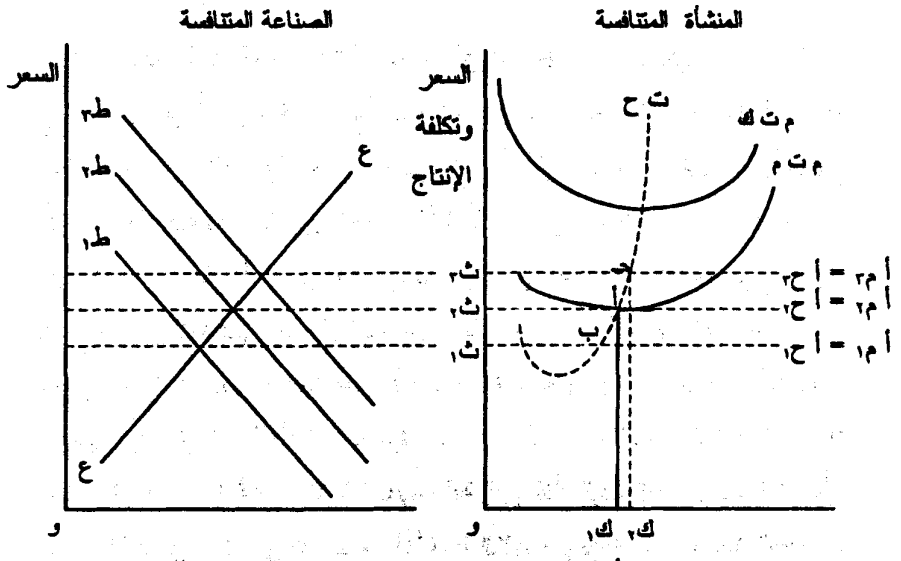

شكل (١٢-٤)

من الشكل السابق يمكننا أن نتعرف بسهولة على مستوى السعر الذى يمكن معه أن تستمر المنشأة فى الإنتاج ، ومستوى السعر الذى يتعين معه الخروج من الإنتاج فى الفترة القصيرة . فإذا فرض وكان السعر السائد فى السوق و ث٣ ، فكما سبق أن ذكرنا سوف يكون من الأفضل للمنشأة الإستمرار فى الإنتاج فى الفترة القصيرة ، طالما أنه يغطى التكاليف الثابتة وجزءاً من المتغيرة ، وحتى وإذا فرض وإنخفض السعر إلى المستوى و ث٢ ، والذى يغطى فقط التكاليف المتغيرة (التوازن عند نقطة أ) ، فإن المنشأة يمكنها أيضاً الإستمرار فى الإنتاج ، على أساس أنها تتوقع إرتفاعاً فى الأسعار فى المستقبل . أما إذا فرض وإنخفض السعر عن متوسط التكلفة المتغيرة ، كما هو الحال عند مستوى السعر و ث١ ، فإن المنشأة سوف يصبح من الضرورى لها أن تصفى أعمالها وتخرج من الصناعة فى الفترة القصيرة ، حتى ولو كانت هناك توقعات ملائمة بالنسبة لإتجاهات الأسعار فى المستقبل .

المبحث الثانى

توازن المنشأة فى الأجل الطويل

لقد تعرفنا فيما سبق على أوضاع التوازن المختلفة للمنشأة التى تعمل فى ظل الصناعة المتنافسة ، فى الأجل القصير ، وعرفنا أن هناك إحتمالات لتحقيق أرباحاً فوق عادية (أو ما يسمى أحياناً بالأرباح الإقتصادية) ، وذلك فى حالة ما إذا كانت مستويات الأسعار تفوق متوسط التكلفة الكلية . ولكن فى الفترة الطويلة تستطيع المنشآت المختلفة أن تعدل حجم عملياتها ونشاطها ، وهكذا تسمح الفترة الطويلة بدخول منشآت جديدة إلى الصناعة المعينة أو خروج منشآت منها ، ففى حالة ظهور أرباحاً غير عادية لبعض المنشآت فى الصناعة فى الفترة القصيرة ، فإن هذا يؤدى إلى وجود الحافز على زيادة الإنتاج وعلى دخول منشآت جديدة مما يؤدى إلى زيادة عرض الصناعة ككل وبالتالى إتجاه الأسعار نحو الإنخفاض إلى أن تحقق المنشأة الأرباح العادية فقط أى يصبح مستوى السعر مساوياً لمتوسط التكلفة الكلية فقط (خط الإيراد الحدى أى الثمن مماساً لمتوسط التكلفة الكلية) . والعكس أيضاً يحدث فى حالة تحقيق المنشآت خسائر غير عادية ، مما يترتب عليه خروج منشآت من الصناعة ونقص فى العرض الكلى ينتج عنه إتجاه الأسعار إلى الإرتفاع مما يمكنها فقط من تحقيق الأرباح العادية [كما هو موضح فى شكل (١٢-٥)] .

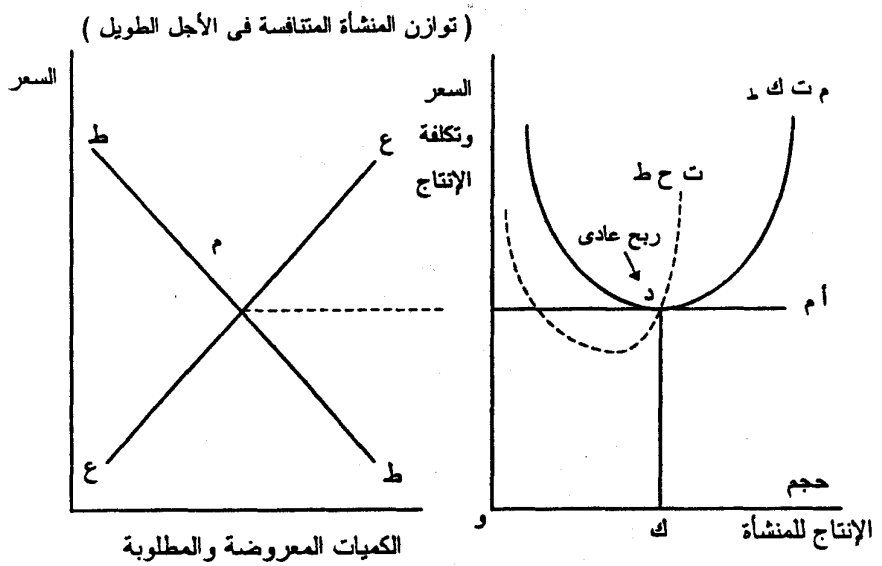

شكل (١٢-٥)

من الشكل السابق، نلاحظ أن توازن المنشأة المتنافسة فى الأجل الطويل يتحقق عند وضع التوازن د وحجم الإنتاج و ك ، حيث يتم التعادل بين الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية فى الأجل الطويل وحيث تحقق المنشأة فقط الأرباح العادية وتختفى الأرباح فوق العادية .

وضع التوازن يتحقق عندما يتحقق الشرط الآتى :

أ ح = (م ت ك) د = ت ح ط = أ م .

الفصل الثالث عشر *

توازن المشروع فى ظل الإحتكار

Le Monopole

لقد تعرفنا فيما سبق على وضع المنشأة التى تعمل فى ظروف المنافسة الصافية ، وتواجه المنشأة فى هذه الظروف طلب لانهائى المرونة . يمثل بخط مستقيم موازى للمحور الأفقى ، وتعتبر الكمية المنتجة والمباعة بمثابة المتغير الرئيسى الذى تستطيع أن تتحكم فيه المنشأة ، حيث يُفرض عليها السعر الذى تستطيع أن تبيع به المنشأة أى كمية ، من قبل الصناعة أو السوق . وهنا يجدر القول أن الطلب على منتجات المنشأة المفردة مستقل عن الطلب الخاص بالصناعة أو بالسوق .

وسوف نناقش بصورة مختصرة ومبسطة هنا منحنى الطلب للمنتج المحتكر وخصائص الإحتكار ، كذلك وضع توازنه . ويمكننا القول مبدئياً ، أن السعر فى ظل الإحتكار لم يعد محدداً بصورة خارجية ، كما كان الحال فى ظروف المنتج المتنافس ، وإنما يتحدد السعر طبقاً لسياسة يختارها المحتكر نفسه .

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد رمضان نعمة الله .

المبحث الأول

خصائص الإحتكار

يتمثل الإحتكار Le Monople فى وجود منتج ينفرد بالقيام بإنتاج السلعة محل الإعتبار ، فهو ينتج سلعة مختلفة عن السلع المنتجة بواسطة المنتجين الآخرين . بمعنى آخر ، هى الحالة التى يواجه فيها منتج واحد عدداً كبيراً جداً من المشترين ، ولكن من الجدير بالذكر أن حالة " الإحتكار الصافى " أو البحت " Le Monople Pure " مثل حالة " المنافسة الصافية La Concurrence Pure " حالات خاصة نادراً ما توجد فى الواقع العملى . وذلك لأنه لكى توجد حالة الإحتكار البحت ، يتعين وجود منتج وحيد فقط فى السوق ، لا يواجه بأى منافسة من منتجين محليين أو أجانب ، كما يشترط ألا يوجد للسلعة أو الخدمة التى ينتجها أى بدائل قريبة . ومع ذلك فإن دراسة وتفهم خصائص هذه الحالة الخاصة جداً ، تعتبر مفيدة لدراسات الحالات الأخرى الأكثر واقعية للإحتكارات والتى تشوبها بعض خصائص المنافسة .

والإحتكار يمكن أن يكون " إحتكاراً مؤقتاً " Temporaire . ويحدث هذا عندما يدخل مشروعاً معيناً منتجات جديدة فى السوق ، فى هذه الحالة يمكنه أن يتمتع بوضع إحتكارى يستمر إلى حين ظهور منتجات مماثلة يمكن أن تحل محل هذه السلعة الجديدة . فالمجدد أو المخترع Innovateur يتميز إذن ، بوضع إحتكارى مؤقت لا يلبث أن يزول فى حالة وصول منتجين آخرين يعرضون سلعاً ومنتجات بديلة لهذا المنتج . وتحاول كثير من المنشآت الكبرى فى الأسواق ، تحقيق السبق دون غيرها للوصول إلى إنتاج وتسويق منتجات جديدة تنفرد فيها بصفة الإحتكار ، وتستمر على ذلك لأطول فترة ممكنة . كذلك يلاحظ

أن حالة الإحتكار التى يتميز بها مشروع أو منشأة معينة ، بسبب طبيعة المنتج أو السلعة ، يمكن أن تتأثر وتخف بسبب الإنفتاح على الأسواق الدولية أو بسبب حدوث تطورات فى وسائل النقل والمواصلات ، أو التخفيف من القواعد والإجراءات الحمائية التى تشجع على نمو الأوضاع الإحتكارية أو شبه الإحتكارية .

وهكذا يمكننا تلخيص خصائص المحتكر السابق ذكرها على النحو التالى :

١ - أن المحتكر هو منتج وحيد فى مواجهة طلب الصناعة كلها أو طلب السوق بأكمله ، وبالتالى فإن منحنى طلب المحتكر هو نفسه منحنى طلب الصناعة أو السوق ، ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين معبراً عن دالة عكسية بعكس الحال بالنسبة للطلب فى ظروف المنافسة الصافية ، حيث يعبر عنه بخط مستقيم موازى للمحور الأفقى وهو طلب منفصل عن طلب الصناعة وطلب السوق .

٢ - أن السلعة التى ينتجها المحتكر لا يقوم بإنتاجها مشروعات أخرى ، بمعنى أنه لا توجد بالنسبة للسلعة التى ينتجها المحتكر (التام) Monopole Pure ، بدائل يمكن أن تحل محلها .

٣ - أن المحتكر بعكس المشروع المتنافس يمكنه إتباع سياسة سعرية ذاتية ، ليحدد بالتالى الكمية التى ينتجها ويبيعها ، وذلك على عكس الحال بالنسبة للمنتج فى ظروف المنافسة الكاملة ، حيث يتعين عليه فقط إختيار حجم الإنتاج الذى يرغب فى إنتاجه وبيعه بالأسعار المفروضة عليه من قبل الصناعة أو السوق . فالمحتكر يمكنه أن يحدد سعراً مرتفعاً لبيع كمية أقل أو بيع كمية أكبر بسعر أقل .

المبحث الثانى

العلاقة بين الإيراد الكلى والمتوسط والحدى

فى ظل الإحتكار

١ - الطلب على منتجات المحتكر (الإيراد المتوسط) :

يواجه المنتج المحتكر ، كما سبق أن ذكرنا ، بطلب يمثل طلب الصناعة أو طلب السوق بأكمله ، والذى يمثل تجميعاً لطلب الأفراد . ولعل هذا بمثابة الإختلاف الرئيسى بينه وبين المنتج المتنافس . فالطلب فى حالة الإحتكار يمثل بدالة متناقصة فى السعر ، بينما يظل السعر ثابت ممثلاً بخط مستقيم موازى للمحور الأفقى فى حالة المنافسة الكاملة .

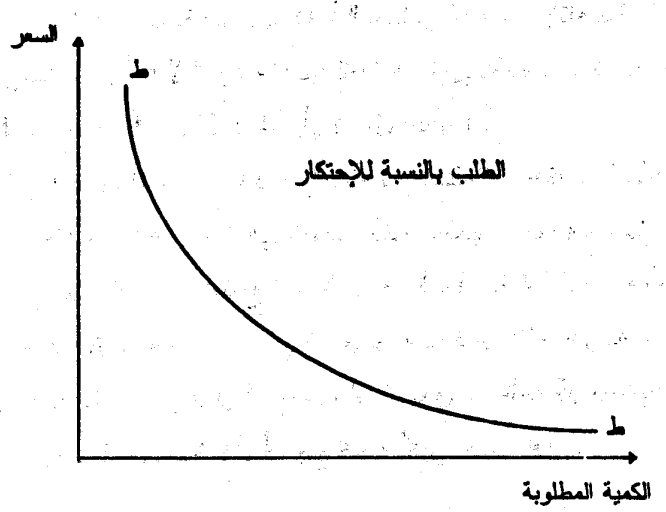

شكل (١٣-١)

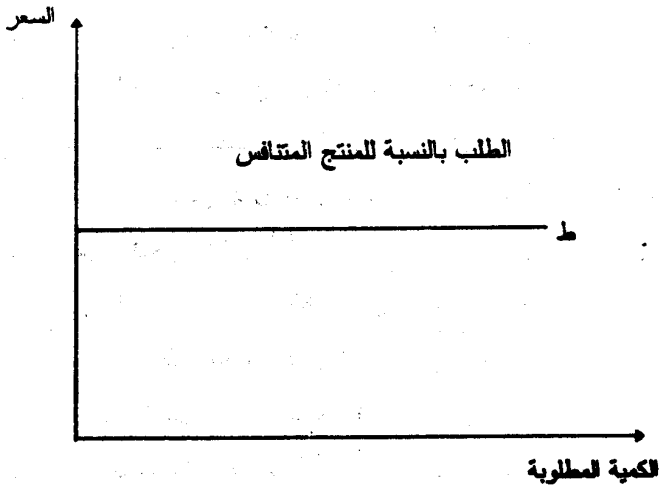

شكل (١٣-٢)

٢ - الإيـــراد الكلـــى (أ ك) والإيـــراد المتوســـط (أ م) والإيـــراد الحـــدى (أ ح) :

لقد سبق وعرفنا فى الفصل السابق ، أن الإيـراد الكلـى فـى حالـة المنافسـة الكاملـة يتحـدد بمضاعفـة الكميـة المنتجـة والمباعـة بمتوسـط السـعر .

أ ك = ك × ث .

والسعر (ث) هنا بمثابة الإيـراد المتوسـط ، وفـى حالـة المحتكـر فإن الإيراد الكلى يتحدد بنفس الطريقة .

الإيراد الحدى (أ ح) هـو عبـارة عـن الزيـادة فـى الإيـراد الكلـى نتيجة لإنتاج وبيع وحـدة واحـدة إضافيـة . ولقـد عرفنـا أن الإيـراد الحـدى (أ ح) يتطـابق مـع الإيـراد المتوسـط (أ م) أو السـعر فـى حالـة المنافسـة ، أمـا فـى حالـة الإحتكـار فـإن الإيـراد الحـدى يكـون أقـل مـن الإيـراد

المتوسط ويختلف عنه . ويمكن الحصول على الإيراد الحدى بإيجاد المعامل التفاضلى الجزئى لدالة الإيراد الكلى ، فعلى فرض أن كل من الإيراد المتوسط والإيراد الحدى ، يأخذ شكل خط مستقيم ينحدر من أعلى إلى أسفل ، فإنه يمكننا باستخدام الصورة البسيطة لدالة الإيراد الكلى أن توجد العلاقة بين كل من الإيراد الحدى والإيراد المتوسط والإيراد الكلى على النحو الآتى [1] :

إن منحنى طلب المحتكر ، كما سبق أن عرفنا هو منحنى سالب الميل ينحدر من أعلى إلى اسفل ومن اليسار إلى اليمين ، وعلى فرض أن هذا المنحنى يأخذ شكل خط مستقيم ، فإنه يمكن صياغة دالة الإيراد المتوسط أو دالة الطلب على النحو الآتى :

إذا إفترضنا أن دالة الطلب تعبر عنها المتساوية الآتية :

ك = حـ - ر ث ..... (١)

حيث ترمز ك إلى الكميات المطلوبة (طلب المحتكر أو طلب الصناعة) ترمز كل من حـ ، ر إلى قيم ثابتة موجبة Paramètres Positifs وترمز ث إلى السعر أو الإيراد المتوسط .

من المعادلة السابقة يمكننا إشتقاق المتساوية الآتية :

$$ث = \frac{حـ}{ر} - \frac{ك}{ر} \quad ..... (٢)$$

وإذا إفترضنا أن $\frac{حـ}{ر}$ = ا وأن $\frac{١}{ر}$ = ب ، فإن المتساوية السابقة يمكن إعادة صياغتها على النحو الآتى :

ث (أ م) = الإيراد المتوسط = ا - ب ك ..... (٣)

ويمكن التعبير عن دالة الإيراد المتوسط (٣) فى شكل منحنى طلب يعبر عن الإيراد المتوسط للمحتكر وذلك برسم خط مستقيم ينحدر من أعلى إلى أسفل يقطع المحور الرأسى عند كمية ك = صفر ، عند

(١) Gilbert Abraham - Frois, Economie politique, edition Economica, Paris., 1984, PP. 287 - 290 .

نقطة عندها ث = ا أى عند سعر يعادل ا ، وتقطع المحور الأفقى عند نقطة عندها ك = $\frac{ا}{ب}$ أى نقطة على المحور الأفقى يكون السعر عندها معادلاً للصفر (ث = صفر) .

ويمكن التعبير عن دالة الإيراد الكلى باعتباره يتمثل فى مضاعفة السعر بالكمية المنتجة والمباعة ، طبقاً للصياغة الآتية :

أ ك = أ م . ك = ث . ك = ك (ا - ب ك) ....

أو بصورة أخرى فإن الإيراد الكلى (أ ك)

= ا ك - ب ك^{٢} .... (٤)

ويمكن الحصول على الإيراد الحدى (أ ح) بإيجاد المعامل التفاضلى الجزئى لدالة الإيراد الكلى بالنسبة للكمية ك .

أ ح = $\frac{\text{ء أ ك}}{\text{ء ك}}$ = ا - ٢ ب ك ..... (٥)

ومن دالة الإيراد الحدى ، السابقة ، للمنتج المحتكر ، يمكننا أن نتبين الخصائص التالية للمنتج المحتكر .

١ - أن منحنى الإيراد الكلى يبدأ من نقطة الأصل ليصل إلى أقصى قيمة له ليبدأ بعد ذلك فى التناقص . ويصل الإيراد الكلى إلى أقصى قيمة له ، عندما يكون الإيراد الحدى مساوياً للصفر أى عند نقطة على المحور الأفقى تكون عندها الكمية معادلة $\frac{ا}{٢ ب}$ ، كما هو موضح فى الشكل رقم (١٣-٣) . وهكذا فإن الإيراد الكلى أ ك يساوى صفراً عندما تأخذ ك (الكمية) أحد القيمتين : ك = صفر أو ك تساوى $\frac{ا}{ب}$ (التعويض فى دالة الإيراد الكلى) حيث أ ك = ك (ا - ب ك) .

٢ - إن منحنى الإيراد الحدى (على إفتراض أنه خطاً مستقيماً) ينحدر هو الآخر من أعلى إلى أسفل ويقطع المحور عند نقطة تكون عندها السعر معادلاً ا والكمية معادلة للصفر (أ ح = ا بالنسبة

للكمية المساوية للصفر) كما يقطع الإيراد الحدى المحور الأفقى عند كمية ك تعادل $\frac{أ}{٢ ب}$ ، ويلاحظ أن هذه النقطة تناظر أقصى قيمة للإيراد الكلى ، كما هو موضح فى الشكل . ولذلك فإنه يمكن القول بأن الإيراد الكلى أ ك يصل إلى أقصى قيمة له عندما يصل الإيراد الحدى أ ح إلى الصفر . الإيراد الحدى (الممثل بخط مستقيم ينحدر من أعلى إلى أسفل ويقع أسفل الإيراد المتوسط) بنصف المسافة بين الإيراد المتوسط والمحور الرأسى . والشكل التالى يعبر عن هذه العلاقة بين الإيراد الحدى والإيراد المتوسط والإيراد الكلى .

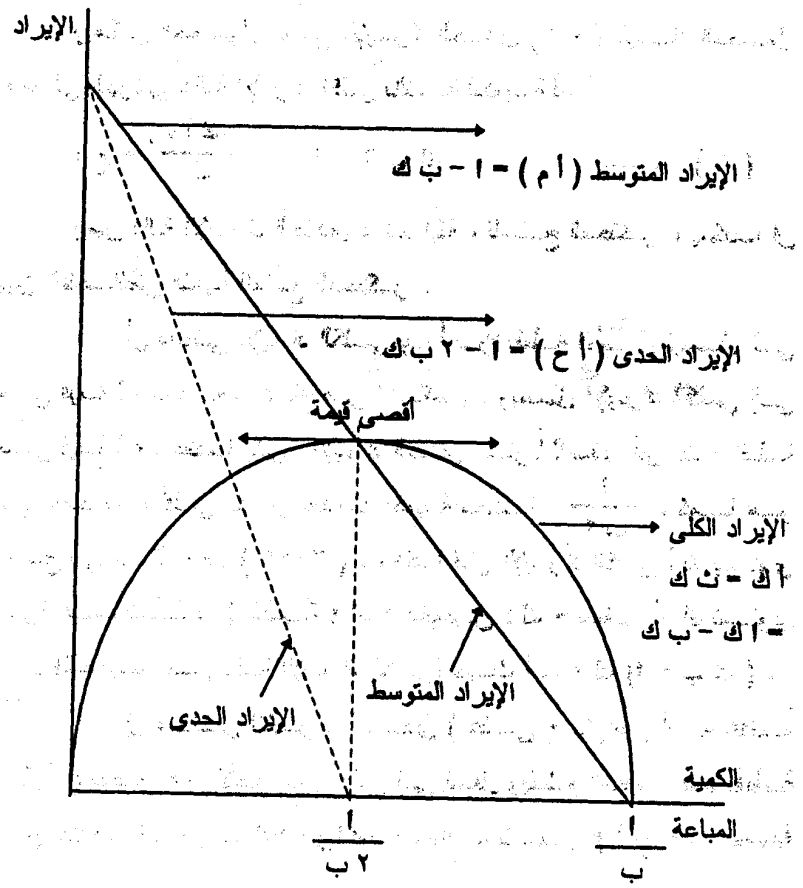

شكل (١٣-٣)

٣- العلاقة بين الإيراد الحدى والإيراد المتوسط ومرونة الطلب :

من الشكل السابق نلاحظ أن خط الإيراد الحدى يقطع المحور الأفقى فى منتصف المسافة بين الإيراد المتوسط (أ م) والمحور الرأسى . ان مرونة الطلب السعرية على النقاط المختلفة على منحنى الطلب (الإيراد المتوسط) ، تكون مختلفة ، حيث يكون الطلب كبير المرونة ، فوق نقطة ق أى فى الجزء الأعلى من منحنى الطلب أو الإيراد المتوسط ، وتكون مرونة الطلب مساوية للوحدة عند نقطة ق ، وتكون أقل من الوحدة فى النصف الأسفل من منحنى الطلب .

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الإيراد الحدى (أ ح) والإيراد المتوسط (أ م) والمرونة السعرية للطلب (ل) فى الصياغة الآتية :

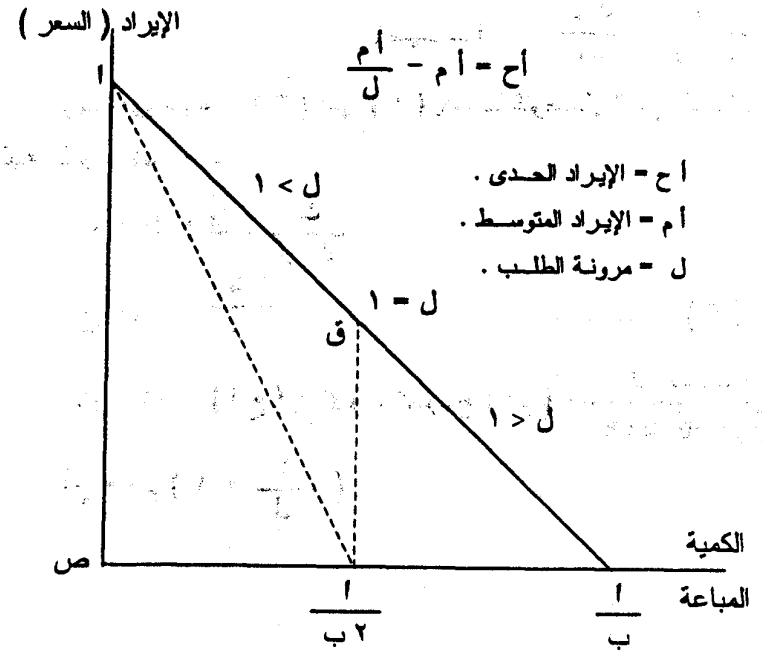

شكل (١٣-٤)

ويمكن بيان كيفية الوصول إلى العلاقة الثابتة باتباع الخطوات البسيطة التالية :

مرونة الطلب السعرية (ل) =

$$\frac{\text{ء أ ك}}{\text{ء ث}} \times \frac{\text{ك}}{\text{ث}} \left(\frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبى فى السعر}} \right) \quad \ldots\ldots (١)$$

ومن دالة الإيراد الكلى أ ك = ث . ك يمكننا الحصول على الإيراد الحدى (أ ح) بإيجاد العامل التفاضلى بالنسبة للكمية ك .

$$\text{أ ح} = \text{ث} + \text{ك} \cdot \frac{\text{ء ث}}{\text{ء ك}} \quad \ldots\ldots (٢)$$

ونحن نعرف من المعادلة رقم (١) أن ل = $\frac{\text{ء ك}}{\text{ء ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$

ومنها : $\frac{\text{ء ث}}{\text{ء ك}} = \frac{\text{ث}}{\text{ل . ك}}$

وبالتعويض من (٢) فى (١) يمكننا التوصل إلى الصياغة التالية للإيراد الحدى :

$$\text{أ ح} = \text{ث} + \text{ك} \cdot \frac{\text{ث}}{\text{ل . ك}}$$

$$\text{أ ح} = \text{ث} + \frac{\text{ث}}{\text{ل}} \quad \ldots\ldots\ldots (٣)$$

الإيراد الحدى (أ ح) = الإيراد المتوسط (أ م) + $\frac{\text{الإيراد المتوسط (أ م)}}{\text{مرونة الطلب (ل)}}$

$$\text{أ ح} = \text{أ م} \left(١ + \frac{١}{\text{ل}} \right)$$

المبحث الثالث

توازن المنتج المحتكر

يصل المنتج المحتكر إلى وضع التوازن ، عندما تنتفى مصلحته فى تعديل السعر أو الكمية المباعة ، والهدف الذى يبحث عنه المحتكر هو تعظيم الربح . ونعرف أن الربح هو عبارة عن الفرق بين الإيراد الكلى (أ ك) والتكاليف الكلية (ت ك) . ويسعى المنتج المحتكر إلى تحديد حجم الإنتاج الذي يحقق أقصى ربح ممكن .

ر = أ ك - ت ك ..... (١)

ويصل الربح إلى أقصى قيمة له عندما يعادل المعامل التفاضلى الأول للدالة صفر .

$$\frac{ء ر}{ء ك} = \frac{ء أ ك}{ء ك} - \frac{ء ت ك}{ء ك} = صفر .$$

أى عندما يتحقق الشرط الآتي :

$$\frac{ء أ ك}{ء ك} = \frac{ء ت ك}{ء ك}$$

أى عندما يتعادل الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية ويمكن بيان وضع توازن المحتكر من الشكل رقم (١٣ - ٥) ، حيث يتحدد حجم إنتاج التوازن (ك) عندما يقطع منحنى التكلفة الحدية خط الإيراد الحدى عند نقطة ب وعند هذا الحجم للإنتاج يحقق المحتكر أقصى ربح ممكن . ومن الملاحظ أن أى حجم للإنتاج يزيد عن ك يعنى ربح كلى أقل ، وذلك طالما أن الإيراد الحدى (أ ح) بعد هذا المستوى للإنتاج يصبح أقل من التكلفة الحدية . ونفس الشئ ينطبق على أى حجم للإنتاج أقل من و ك . لأن ذلك يعنى أن الإيراد الحدى يكون مازال أعلى من

التكلفة الحدية وبالتالى فإن التوقف عند أى حجم للإنتاج أقل من و ك يعنى عدم تحقيق هدف أقصى ربح ممكن . ومن الملاحظ أيضاً أن حجم إنتاج التوازن يقابل تكلفة متوسطة تعادل المسافة الرأسية ك ل = و ن ، والذى يتم بيعه بسعر متوسط يعادل ك ء = و م . وهكذا فإن كل وحدة تنتج وتباع عند هذا الحجم تحقق ربحاً متوسطاً ، يعادل الفرق بين الإيراد المتوسط ك ء . والتكلفة المتوسطة ك ل - مثلاً وهذا الفرق الممثل للربح المتوسط، يعادل فى الشكل البيانى المسافة الرأسية ء ل (ك ء - ك ل) . وبالتالى يمكن تقدير الربح الكلى عند وضع التوازن بالمساحة المظللة ء ل ن م ، وهى عبارة عن حاصل ضرب متوسط ربح الوحدة فى عدد الوحدات المنتجة والمباعة (ء ل × ل ن).

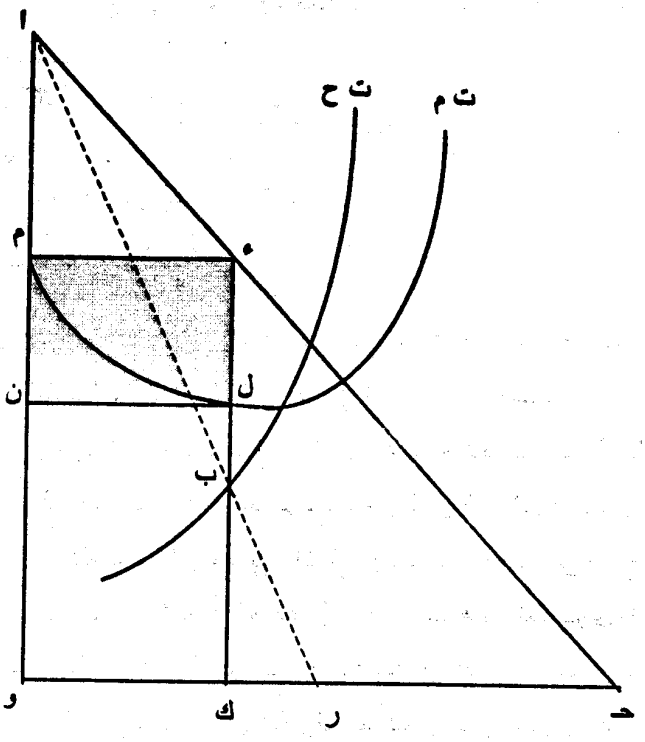

شكل (١٣-٥)

من الجدير بالذكر أن الربح الإقتصادى (أو الربح فوق العادى) يستمر فى الفترة الطويلة ولا يقتصر وجوده على الفترة القصيرة فقط ، كما هو الحال بالنسبة للمنتج فى ظروف المنافسة الصافية حيث يختفى الربح الإقتصادى فى الفترة الطويلة (ان وجد فى الفترة القصيرة) ، وذلك بسبب إمكانية دخول منتجين منافسين . ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أن وجود الإحتكار لا يعنى بالضرورة تحقيق أرباح إقتصادية فى الفترة القصيرة . فقد لا يحقق مثل هذه الأرباح ، وذلك عندما تتعادل التكلفة المتوسطة مع الإيراد المتوسط عند وضع التوازن وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (١٣-٧) ، كما أنه قد يحقق خسائر إقتصادية ، وهذا يفسر بوجود منحنى الإيراد المتوسط أسفل منحنى التكلفة المتوسطة عند وضع التوازن كما هو موضح بالشكل رقم (١٣-٦) .

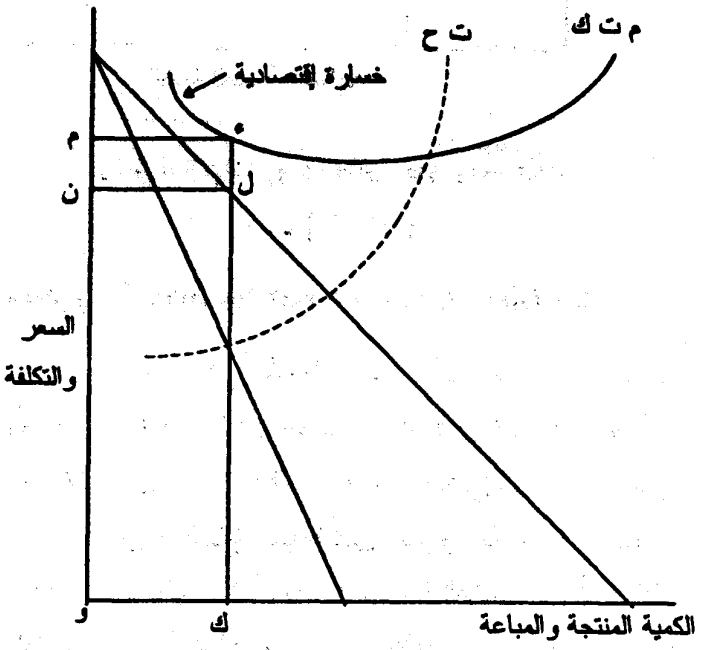

وضع توازن المشروع المحتكر الذى يحقق خسارة إقتصادية

شكل (١٣-٦)

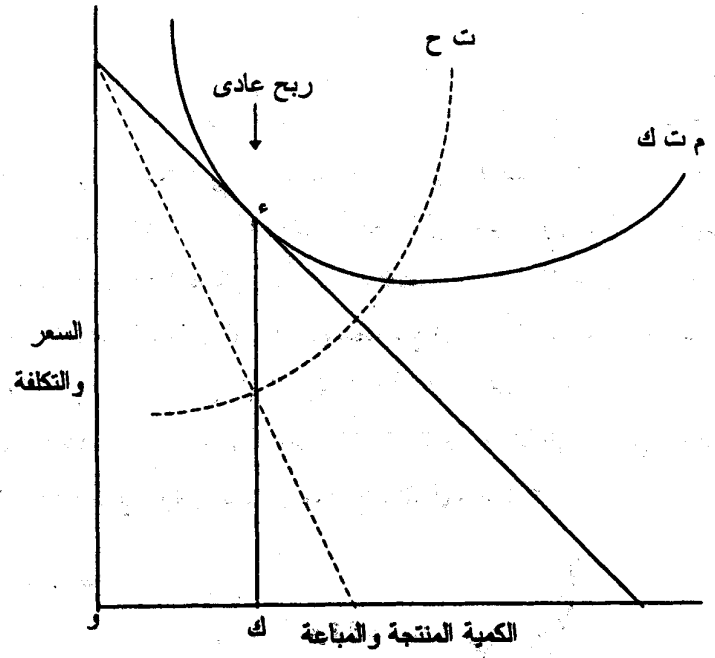

وضع توازن مشروع محتكر يحقق ربحاً عادياً

شكل (١٣-٧)

التمييز السعرى : La Discrimination par les prix

توجد حالة التميز فى الأسعار ، عندما يقوم المحتكر ببيع نفس السلعة بأسعار مختلفة ، وتأتى أهمية التميز فى الأسعار نتيجة لتأثير زيادة المبيعات على الإيراد الكلى . وحتى تنجح سياسة التمييز فى الأسعار فإنه يتعين أن تباع السلعة فى أسواق منفصلة تختلف فيها مرونات الطلب السعرية . كأن تكون مرونة الطلب فى أحد الأسواق أعلى أو أقل من مرونة الطلب في السوق الآخر ، ويساعد على إنفصال الأسواق عوامل كثيرة ، جغرافية وفنية ، وإقتصادية وإجتماعية [١] .

---

(١) Abraham Frois. Economie politique O. P. Cit. P. 2997 .

أ – فقد يكون الإنفصال فى الأسواق بسبب العوامل الجغرافية ، حيث يقوم المحتكر ببيع سلعتين فى سوقين يبعد كل منهما عن الآخر أو يتعذر إعادة نقل السلع المباعة من أحدهما إلى الآخر بسبب مشاكل المواصلات أو إرتفاع تكاليف النقل والرسوم الجمركية . ويحاول المحتكر أن يستفيد من هذا الإنفصال بين الأسواق باتباع سياسة سعرية تميزية . يتم البيع فى الأسواق الداخلية مثلاً بأسعار أقل أو أعلى من بيع نفس السلعة فى الأسواق الخارجية .

ب – قد يكون الإنفصال بين الأسواق راجعاً إلى إعتبارات إقتصادية وإجتماعية ، وذلك يحدث عندما يتميز كل سوق بمجموعة أو فئات معينة من المستهلكين تختلف من حيث السن أو الذوق أو الدخل عن فئات المستهلكين فى السوق الآخر . وعادة ما تكون مرونات الطلب لدى المجموعات المختلفة من المستهلكين فى الأسواق المنفصلة مختلفة .

ومما سبق يمكننا القول بأن نجاح سياسة التمييز فى الأسعار المتبعة بواسطة المحتكر ، يتوقف على تحقق الشروط الآتية :

١ – ضرورة إنفصال السوقين حيث تباع نفس السلعة ، لمجموعتين مختلفتين من المستهلكين .

٢ – ضرورة إختلاف مرونة الطلب السعرية فى كل من السوقين .

٣ – أن يكون إنفصال السوقين بالقدر الذى يجعل من غير المربح محاولة إعادة شراء السلعة من السوق الذى تباع فيه بسعر منخفض لإعادة بيعها فى السوق الذى تباع فيه بسعر مرتفع .

الفصل الرابع عشر *

توازن المشروع فى ظل المنافسة غير الكاملة

يمكن التفرقة بين نوعين من المنافسة غير الكاملة :

١ - المنافسة الإحتكارية ٢ - إحتكار القلة

المبحث الأول

توازن المشروع فى ظل المنافسة الإحتكارية

يجمع هذا الشكل من الأسواق بين صورتين رئيسيتين للأسواق سبق أن تعرفنا عليهما : المنافسة الصافية والإحتكار البحت ، ومن هنا تأتي تسمية هذه الصورة للأسواق بالمنافسة الإحتكارية . بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن القول بأن هذا الشكل يعتبر من أكثر صور الأسواق إقتراباً من الواقع الإقتصادى .

وسوف نتناول فى هذا الفصل بصورة مبسطة ومختصرة خصائص المنافسة الإحتكارية وتحديد المنتج للسعر والكمية المنتجة ، وتحديد وضع التوازن .

١ - تعريف المنافسة الإحتكارية :

وتوجد المنافسة الإحتكارية فى حالة توافر شرطين أساسيين يرتبط أولهما بالتمييز بين المنتجات ويرتبط ثانيهما بعدد البائعين أو المنتجين .

أولاً : التمييز بين المنتجات La différenciation des produits

يكون للمنتج مجموعات من المستهلكين أو المشترين يفضلون منتجاته المتميزة بعلامات تجارية خاصة ، بحيث يرتبط هؤلاء

(*) كتب هذا الفصل د . أحمد رمضان نعمة الله .

المستهلكون بدرجات متفاوتة من الولاء لتلك العلامة التجارية . ولذلك فإن حدوث إرتفاعات قليلة فى الأسعار لن يترتب عليها إنخفاض مشترياتهم من تلك السلعة إلى الصفر . بعبارة أخرى يمكن القول بأنه إذا فرض وحدث إنخفاضاً قليلاً فى الأسعار فإن هذا لن يغرى عدداً كبيراً من المستهلكين لطلب السلعة ، طالما أن بعضهم سوف يظل مرتبطاً بالعلامة التجارية التى يفضلها . ولعل ذلك ما يفسر إرتفاع مرونة الطلب فى المنافسة الإحتكارية حيث يكون منحنى الطلب سالب الميل ، ولكنه فى نفس الوقت أكثر مرونة من منحنى طلب المحتكر . ومن هنا يأتى الإختلاف بين منحنى الطلب الذى يواجه المنتج فى ظل المنافسة الإحتكارية ومنحنى الطلب الذى يواجه المنتج فى ظل المنافسة الكاملة . فالمنتج فى ظل المنافسة الإحتكارية لا يخضع لأسعار السوق ويكون له الحرية إلى حد ما فى تحديد الأسعار أو الكميات . فعلى الرغم من وجود منتجات بديلة متماثلة تقريباً ، لمنتجات المنشأة إلا أن كل منشأة تميز إنتاجها بعلامات تجارية تجعل بعض المستهلكين يرتبطون بهذه السلعة على الرغم من عدم وجود إختلافات مادية جوهرية بينها وبين السلع البديلة الأخرى .

ثانياً : تعدد البائعين La multiplicité des vendeurs

إن مصدر الإختلاف الجوهرى الثانى بين حالة المنافسة الإحتكارية وحالة الإحتكار (والذى يمثل تشابهاً إلى حد ما مع حالة المنافسة الكاملة) يتمثل فى وجود عدد كبير من المنتجين والبائعين ، ولكن هذا العدد يعتبر أقل منه فى حالة المنافسة الكاملة . ولعل هذه الخاصية لا تسمح لكل منهما بقدر كبير من الحرية فى تحديد الأسعار . فهناك تفاوت فى أسعار المنتجات ولكنه تفاوتاً محدوداً . لا يؤثر قرار أى واحد من هؤلاء المنتجين منعزلاً على أى منهم ، ولكن رد فعل

مجموع المنتجين يترك آثاراً هامة بالنسبة لوضع أى منتج ومعدل أرباحه . وهكذا فإن أى مشروع أو منتج منفرد يتأثر بنتائج قرارات المنتجين الآخرين وكذلك قرارات المشترين ، فى حين أن قراراته التى يتخذها بمفرده لا تؤثر على حالة البائعين أو المشترين .

٢ - توازن المنتج فى ظل المنافسة الإحتكارية :

يتحقق توازن المنتج الذى يعمل فى ظروف المنافسة الإحتكارية بتحقق القاعدة التى سبق أن تعرفنا عليها فى حالة الإحتكار وحالة المنافسة الكاملة أى عندما يتعادل الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية ويمثل الربح الإقتصادى بالمسافة بين متوسط التكلفة الكلية والإيراد المتوسط عند وضع التوازن . ومن الممكن أن توجد المنشأة التى تعمل فى ظروف المنافسة الإحتكارية فى الفترة القصيرة فى وضع تحقق معه أرباحاً إقتصادية أو خسائر إقتصادية . وكما يتضح من الشكل رقم (١٤-١) فإن منحنى الطلب الذي يواجه المنتج فى هذه الحالة لا يكون لا نهائى المرونة ولكنه أكثر مرونة من منحنى طلب المحتكر . وتعتمد مرونة الطلب فى حالة المنافسة الإحتكارية على المرونات التقاطعية Elasticités Croissees ولكن من خصائص المنافسة الإحتكارية أن هذا الربح الإقتصادى فى الفترة القصيرة لا يستمر حيث يحفز هذا الوضع (تحقيق ربح إقتصادى) دخول منتجين جدد (إختلاف مع المحتكر) ، إلى السوق مما يؤدى إلى فقدان عملاء وإنخفاض المبيعات وبالتالى ينتقل منحنى طلبه (الإيراد المتوسط) إلى أسفل ويستمر هذا الإنخفاض حتى تنخفض الأرباح الإقتصادية . ويبين الشكل رقم (١٤-١) وضع توازن المشروع الذى يعمل فى ظروف المنافسة الإحتكارية ويحقق أرباحاً

إقتصادية فى الفترة الطويلة بينما يبين الشكل رقم (١٤-٢) وضع التوازن حيث يحقق المنتج الأرباح العادية فقط .

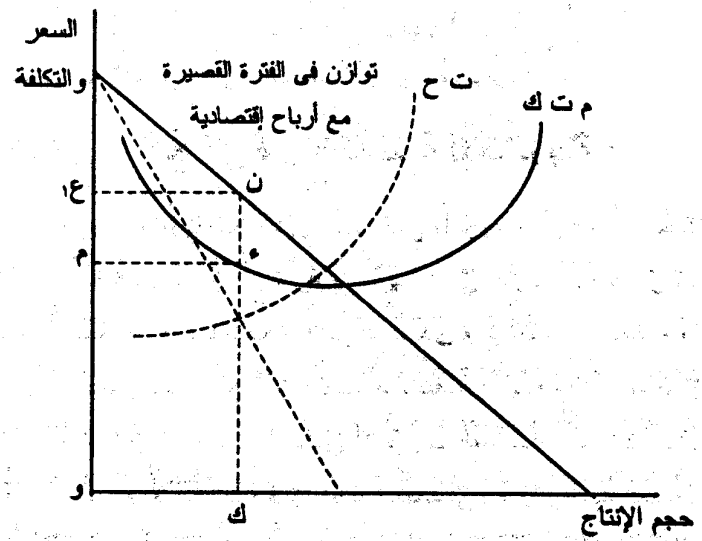

وضع توازن المشروع فى ظروف المنافسة الإحتكارية فى الفترة القصيرة

شكل (١٤-١)

ومن الشكل (١٤-١) نلاحظ أن توازن المنتج فى الفترة القصيرة يحقق أرباحاً إقتصادية تقدر بمساحة المستطيل ن ء م ع١ ، وذلك عند القيام بإنتاج الكمية و ك التى يتعادل عندها الإيراد الحدى (ا ح) مع التكلفة الحدية (ت ح) ، وتكون التكلفة المتوسطة عند هذا الحجم للإنتاج أقل من الإيراد المتوسط حيث تمثل المسافة ء ن متوسط الربح الإقتصادى .

ويلاحظ من الشكل (١٤-٢) أن الإيراد المتوسط يتساوى مع متوسط التكلفة الكلية عند وضع التوازن وعند حجم الإنتاج و ك . حيث

يمس خط الإيراد المتوسط منحنى التكلفة المتوسطة . وهكذا فإن توازن المنشأة فى الفترة الطويلة يتمثل فى حجم الإنتاج ك٢ والسعر ع٢ .

ولكن من الملاحظ أن توازن المنشأة فى حالة المنافسة الإحتكارية ، فى الفترة الطويلة يتم عند مستوى من الإنتاج دون المستوى الذى يناظر أقل تكلفة متوسطة . ومن الشكل السابق نجد أن مستوى الإنتاج الذى يحقق أقصى ربح ممكن هو و ك١ بينما تناظر أقل تكلفة متوسطة مستوى إنتاج أكبر وهو و ك٢ . إن هذا يعنى ، أن مستوى الإنتاج فى حالة المنافسة الإحتكارية (فى الفترة الطويلة) يقع دون مستوى الإنتاج الأمثل الذى يناظر أدنى تكلفة متوسطة (على خلاف حالة المنافسة الكاملة) . وهذا يسبب الإختلاف بين السلعة التى تنتجها المنشأة والسلع (أو العلامات التجارية) المنافسة .

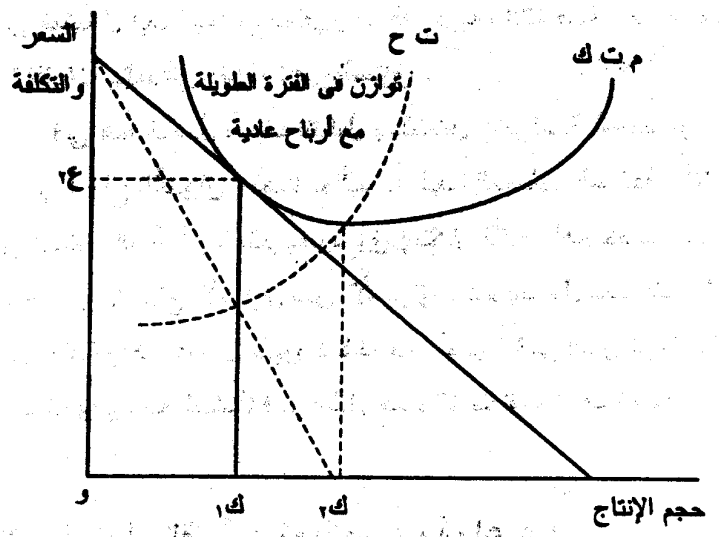

وضع توازن المشروع فى ظروف المنافسة
الإحتكارية فى الفترة الطويلة
شكل (١٤-٢)

المبحث الثانى
توازن المشروع فى سوق إحتكار القلة

مقدمة :

لقد تعرفنا فى الفصول السابقة على أنواع مختلفة للأسواق ، وكيفية تحديد الأسعار فيها وكذلك مستويات الإنتاج ، مثل سوق المنافسة الكاملة ، الإحتكار ، المنافسة الإحتكارية . وكانت أهم الخصائص التى تميز كل سوق عن الآخر ، ترتبط عادة بعدة معايير تتمثل فى : عدد المنشآت فى الصناعة ، نوع السلع التى تنتجها كل منشأة (متجانسة أو متمايزة) ، إمكانية الدخول والخروج إلى ومن السوق ، الإستقلال أو التأثير المتبادل فيما يتعلق بالقرارات السعرية والإنتاجية ، مدى معرفة كل المنشآت بالعوامل المؤثرة فى السوق .

فى هذا الفصل سوف نتناول بالتحليل والدراسة المختصرة نوعاً آخر من أنواع الأسواق ، نصنفه أيضاً طبقاً للمعايير السابقة ، ألا وهو سوق إحتكار القلة . نبدأ بتعريف سوق إحتكار القلة وأهم خصائصه التى تميزه عن الأنواع الأخرى من الأسواق . ثم نتناول بعد ذلك أنواع إحتكار القلة وأهم عوامل ظهورها لننتقل أخيراً إلى بيان شكل منحنى الطلب الذى يواجه المنشأة فى مثل هذه الأسواق وكيف تحدد الأسعار فيها .

أولاً - إحتكار القلة : خصائصه وأنواعه :

يتمثل إحتكار القلة فى سوق يسيطر عليه عدد قليل من المنشآت ، التى تنتج سلعاً متجانسة أو متمايزة ، حيث يتعين على كل

منها أن يأخذ فى الإعتبار مدى تأثيرها وتأثرها بالمنشآت الأخرى ، فيما يتعلق بسياسات الأسعار والإنتاج .

ومن أهم خصائص إحتكار القلة أن المنشأة سوف تأخذ فى الإعتبار ردود الفعل المحتملة للمنشآت المنافسة عند إتخاذ قراراتها الخاصة بالإنتاج والأسعار .

ثانياً - أنواع إحتكار القلة :

يمكن تصنيف أسواق إحتكار القلة إلى أنواع مختلفة طبقاً لعدة معايير :

١ - معايير التجانس أو التمايز فى المنتجات :

وطبقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم أسواق إحتكار القلة إلى إحتكار قلة بحت Pure oligopoly ، إحتكار قلة متمايز Differntiated oligopoly .

وإحتكار القلة البحت هو ذلك النوع الذى تقوم فيه المنشآت المتنافسة بإنتاج سلع متجانسة متماثلة . أما النوع الثانى وهو إحتكار القلة المتمايز فإن المنتجات التى تنتجها المنشآت المختلفة ، تكون لها مواصفات مختلفة ، تجعلها متمايزة عن بعضها البعض . وقد يكون الإختلاف بين منتجات المنشآت المتنافسة إختلافاً طبيعياً من حيث مكونات السلعة وخصائصها الفنية ، أو مجرد إختلافاً شكلياً كنوع التغليف أو التعبئة أو خدمات التسليم .

٢ - إمكانية الدخول إلى السوق :

يمكن تصنيف إحتكار القلة أيضاً إلى إحتكار قلة مفتوح Open oligoply ، وإحتكار قلة مغلق Closed oligoply .

إن إحتكار القلة المفتوح هو ذلك النوع الذى يكون من السهل فيه، دخول منشآت إلى الصناعة ، أما النوع المغلق ، فيصعب فيه دخول منافسين جدد إلى الصناعة .

٣ - وجود منشآت قائدة فى التسعير أو عدم وجودها :

وطبقاً لهذا المعيار تصنف أسواق إحتكار القلة إلى إحتكار قلة كامل (full oligoply) ، وإحتكار قلة جزئى (partical oligoply) . والنوع الأول تسيطر فيه واحدة أو عدد قليل من المنشآت الضخمة وتتبعها باقى المنشآت الصغيرة . بينما يوجد النوع الثانى (إحتكار القلة الجزئى) فى حالة غياب ، أى قيادة سعرية من إحدى المنشآت . وقد تكون القيادة السعرية لأقل المنشآت تكلفة ، وتعتبر المنشآت الأخرى منشآت قابلة للسعر (كما هو الحال فى المنافسة الكاملة) .

٤ - وجود إتفاق أو تضامن أو عدم وجوده :

يمكن أيضاً تصنيف إحتكار القلة طبقاً لمعيار وجود أو عدم وجود إتفاق بين المنشآت المتنافسة فى السوق . وعلى هذا الأساس يوجد ما يسمى بإحتكار القلة " المتواطئ " (collusive ferme) ، أو غير متواطئ (non collusive - ferm) وهو نوع من الإتفاقات السرية على سياسات معينة أو إنتاجية غير مصرح بها رسمياً .

ثالثاً - أسباب ظهور إحتكار القلة :

لقد ظهرت الصناعات المتميزة بإحتكار القلة وإنتشرت فى كثير من دول العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة ، لأسباب كثيرة يمكن أن نجمل منها السببين الآتيين :

١ - توسع ونمو عدد قليل من المنشآت فى صناعات معينة على حساب عدد كبير من المنشآت الصغيرة . وغالباً ما يكون الهدف من هذا العدد الصغير من المنشآت الكبيرة هو السيطرة على السوق وزيادة الأرباح . وفى هذه الحالة فإن عدداً قليلاً من المنشآت يتحكم فى عرض نسبة كبيرة من الإنتاج الكلى فى الصناعة . وقد يكون ذلك راجع إلى تمتع هذه المنشآت القليلة بمزايا معينة إكتسبتها هذه المنشآت فى مجال الإنتاج أو التسويق .

٢ - قد يرجع وجود عدد قليل من المنشآت الكبيرة فى صناعة معينة إلى الإحتياجات الكبيرة من رأس المال اللازم للعمل فى تلك الصناعة . هذا يمثل فى حد ذاته قيداً هاماً على من يرغب فى دخول الصناعة من المنافسين . وحيث يتردد عدد كبير من رجال الأعمال قبل الدخول فى الصناعة والمخاطرة بكمية كبيرة من رؤوس الأموال ، وذلك نظراً لإحتمال زيادة الإنتاج الكلى فى الصناعة ، وإنخفاض الأسعار ، أو خشيتها من الدخول مع المنشآت الموجودة أصلاً فى حرب الأسعار ، تكون هى الخاسرة فيها فى النهاية .

وعموماً يمكن القول بأن مزايا الإنتاج على نطاق كبير ، يعتبر أيضاً من أهم عوامل ظهور إحتكار القلة . ففى كثير من الصناعات يستطيع عدد قليل من المنشآت الضخمة أن يغطى إحتياجات السوق من السلعة أو الخدمة .

رابعاً - خصائص إحتكار القلة بالمقارنة مع الأشكال الأخرى للسوق :

أ - القوة الإحتكارية :

إن الخاصية الأولى للمنشآت التى تعمل فى سوق إحتكار القلة ، هى أنها تتمتع بدرجة معينة من الإحتكار . فهى ليست حالة من الإحتكار البحت الذى عرفناه ، لأنها ليست وحيدة فى السوق . ولكنها من حيث مركزها ونصيبها النسبى فى عرض الصناعة ككل ، وطبيعة النشاط الذى تمارسه فى التسعير والإنتاج ، يمنحها سلوكاً إحتكارياً ، وإن كانت تختلف عن حالة الإحتكار البحت .

ب - عدد البائعين قليل .

يختلف إحتكار القلة عن المنافسة الكاملة ، وكذلك عن المنافسة الإحتكارية ، من حيث عدد المنشآت فى صناعة معينة . حيث يتضمن إحتكار القلة وجود عدد قليل من المنشآت المتنافسة تؤثر قرارات بعضها على البعض الآخر . كذلك يختلف سوق إحتكار القلة عن المنافسة الإحتكارية ، من حيث تنوع السلعة المنتجة . فقد تنتج المنشآت التى تعمل فى إحتكار القلة سلعاً متجانسة متماثلة ، بينما تعتمد فى المنافسة الإحتكارية أساساً على التمايز بين منتجاتها .

حـ - الأخذ فى الإعتبار ردود فعل المنافسين الآخرين وتقيمها .

نلاحظ أنه فى كل من حالتى المنافسة الكاملة ، والإحتكار ، وإلى حد كبير أيضاً فى حالة المنافسة الإحتكارية ، لا يهتم البائع بما سوف تكون عليه ردود فعل البائعين الآخرين بالنسبة لأسعاره وسياسات

إنتاجه . وذلك طالما أن تصرفات هؤلاء لا تؤثر على وضعه فى السوق .

أما فى ظل إحتكار القلة ، فإن على كل منشأة أن تأخذ فى الإعتبار ردود فعل منافسيها ، طالما أنه يوجد عدد قليل من المنشآت فى الصناعة ، سواء كان الإنتاج متجانساً أو متمايزاً . وفى هذه الحالة ينصرف تقييم كل منشأة لردود فعل المنشآت الأخرى ، إلى البحث عن إجابات للإستفسارات الآتية ، وإتخاذ ما يلزم من سياسات :

- هل يؤثر قرار المنشأة ، سلبياً على منافسيها فى الصناعة ؟
- هل يعتبر قرار المنشأة من القرارات التى يمكن التنبؤ بها من قبل المنافسين ؟
- بأى طريقة سوف يتصرف المنافسون لها كرد فعل على قرارها ؟
- هل تؤثر ردود فعل منافسيها على مبيعاتها أو أسعارها وكيف ؟

وطالما أن كل منشأة تعمل على تقييم التصرفات المحتملة للمنافسين كرد فعل على قراراتها ، فإنها سوف تعمل جاهدة على تحضير عدد من السياسات البديلة . وذلك فيما يتعلق بالأسعار مثلاً أو الأسعار والإنتاج ، بأسلوب البيع ، بهدف مواجهة ردود الأفعال . ثم تختار من بين هذه السياسات الأكثر ملائمة لتعظيم أرباحها .

د - إن منحنى الطلب الذى يواجه المنشأة فى إحتكار القلة هو منحنى طلب غير محدد .

ويقصد بمنحنى الطلب غير المحدد هنا ، ذلك المنحنى الذى لا يعطى تناظر منتظم بين مختلف الأسعار المتوقعة والكميات المقابلة لها . فعادة ما يتصور البائع العلاقة بين الكميات التى يرغب فى إنتاجها

وبيعها وبين الأسعار المنتظر الحصول عليها . ولكن فى هذه الحالة فإن الأسعار التى يبيع بها المنتج والكميات التى ينتجها ليست مستقلة عن أسعار وكميات المنافسين الآخرين .

وهكذا فإن منحنى الطلب فى هذه الحالة يختلف عن منحنى الطلب الذى يواجه المنتج المحتكر . وكذلك يختلف عن منحنى الطلب الذى يواجه المنتج فى ظروف المنافسة الكاملة . المنتج فى سوق إحتكار القلة يفترض أن أى تغيير فى السعر يقوم به ، سوف يحفز على حدوث تغيرات فى السعر عند منافسيه . وبالتالى فإن ردود الأفعال هذه ، سوف تؤثر على منحنى طلبه ، وعليه فإن منحنى الطلب يمكن أن يأخذ أشكالاً مختلفة . فقد يكون خطاً مستقيماً ، منحنى متناقص تدريجياً ، منحنى شديد الإنحدار ، أو منحنى ذات تغيرات غير منتظمة أو منحنى طلب منكسر . وهكذا يمكن أن نأخذ فى الإعتبار ملاحظتين هامتين فيما يتعلق بتصور عملية بناء أو إشتقاق منحنى الطلب الذى يواجه المنشأة فى حالة إحتكار القلة

١ - إن منحنى الطلب يمكن أن يكون محدداً ومستمراً ، ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين بدرجة معينة من مرونة الطلب . وذلك يحدث فى حالة معرفة ردود أفعال المنشآت الأخرى المنافسة وتوقعها والتأكد منها .

٢ - الإحتمال الثانى يتمثل فى عدم الإحاطة أو التأكد من كل ردود الأفعال للمنافسين الآخرين . أى أن المنشآت فى حالة إحتكار القلة يكون لديها فقط بعض المعلومات أو الأفكار ، فى شكل تخمينات غير مؤكدة حول ردود أفعال المنافسين الآخرين . وذلك نظراً لأن كل منشأة فى ظل إحتكار القلة لا تستطيع أن تحدد أسعارها مستقلة ، كما أن كل منشأة تحاول أن تعظم نصيبها من الأرباح .

وطالما أن كل منشأة تحدد أسعارها بطريقة مستقلة فإنها تبقى في حالة عدم تأكد فيما يتعلق بردود أفعال المنافسين الآخرين في السوق .

خامساً - إشتقاق منحنى الطلب المنكسر في سوق إحتكار القلة :

نفرض أولاً أن كل منشأة في سوق إحتكار القلة تحدد السعر الحالي لها عند (و ث) ، وأن منحنى الطلب الذى يواجهها هو ط١ ط١، منحنى طلب سالب الميل قليل المرونة . هذا النوع من منحنيات الطلب يوافق كما عرفنا الإفتراض الذى مؤداه ، أن المنافسين الآخرين لا يقومون بتغير الأسعار نتيجة تغيير المنشآت المعينة من أسعارها . لنفرض أن منحنى ط٢ ط٢ يمثل منحنى الطلب الذى يواجه المنشآت في حالة الإحتمال الثاني ، وهو قيام المنشآت الأخرى المنافسة بإتباع المنشأة المعينة في تغيير أسعارها . وعلى فرض أن نقطة أعلى المنحنيين ط١ ط١ ، ط٢ ط٢ ، تمثل الوضع الحالي للمنشآت فيما يتعلق بالسعر والكمية ، و ث ، و ك وبإتباع الخطوات الآتية يمكننا التعرف على فكرة المنحنى المنكسر على النحو التالي :

١ - إذا فرض وقامت المنشأة برفع السعر عن السعر الحالي (ث) فإن المنشآت الأخرى سوف لا تتبعها في هذا التغير ، طالما أنها تهدف إلى كسب وإجتذاب عملاء ، وأن تحل محلها في البيع لهؤلاء العملاء .

٢ - ولكن إذا فرض وقامت المنشأة المعينة بتخفيض السعر عن السعر (و ث) فإن كل المنشآت سوف تتبعها في هذا التخفيض .

وهكذا فإن منحنى الطلب الذى تواجهه هذه المنشآت ، يتحدد بالجزء من المنحنى ط، ط، الذى يقع على يسار النقطة أ ، والجزء من منحنى الطلب ط، ط، الذى يقع أسفل على يمين النقطة أ . وبالتالى يصبح طلب المنشأة هو المنحنى ط، أ ط، ، منحنى طلب منكسر ، كما هو موضح فى الشكل (١٤-٢) .

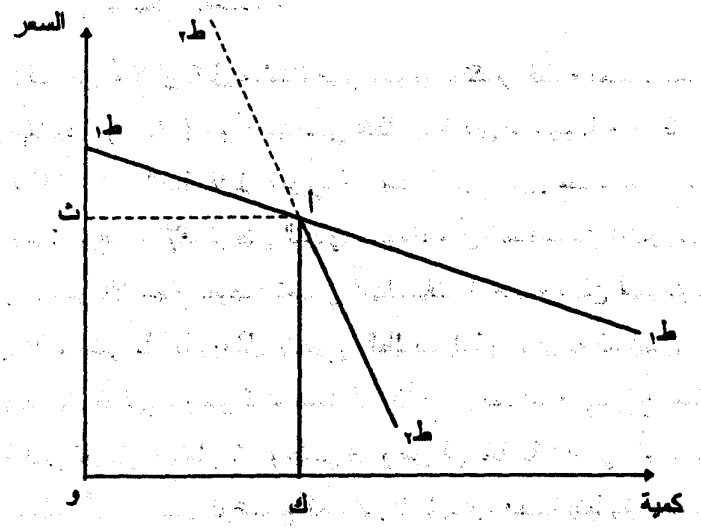

إشتقاق منحنى الطلب " المنكسر "
فى سوق إحتكار القلة
شكل (١٤-٢)

الباب السابع

تطبيقات على بعض الأسواق الأخرى

(سوق المال وسوق العمل)

الفصل الخامس عشر : سوق المال

الفصل السادس عشر : سوق العمل وكيفية تحديد الأجور

الفصل السابع عشر : تطبيقات على أسواق العمل

الفصل الخامس عشر *

سوق المال

Financial Market

يعتبر سوق المال أحد أشكال السوق بالمفهوم الإقتصادى . ولذا فإن التعاملات فيه تتم وفقاً لتفاعل قوى الطلب والعرض . غير أن السلعة التى يتم تبادلها فى هذه السوق هى المدخرات التى تعرضها الوحدات ذات الفائض وتطلبها الوحدات ذات العجز . ويتم تبادل هذه المدخرات فى صورة أصول مالية كالأسهم والسندات وأذون الخزانة . ونتعرض فى هذا الفصل لميكانيكية هذا السوق .

المبحث الأول

التعريف بسوق المال

(١٥-١-١) المقصود بسوق المال :

يمكن تعريف سوق المال بأنه المجال الذى يتم من خلاله نقل المدخرات من الوحدات الإقتصادية التى لديها فائض فى الأموال " وحدات الفائض المالى " إلى الوحدات الإقتصادية التى لديها عجز فى الأموال " وحدات العجز المالى " بغرض إستخدامها فى إتمام الأعمال المنتجة . فهو إذن مجال يتم من خلاله إتصال وحدات الفائض المالى مع وحدات العجز المالى .

وسوق المال بمعناه الواسع يشمل كافة المؤسسات المالية التى تتعامل فى أدوات التمويل طويل الأجل وقصير الأجل ، ومن هذا

---

* كتب هذا الفصل د . إيمان عطية على ناصف .

المنطلق فإن سوق المال يحتوى على سوقين فرعيين : سوق رأس المال Capital market . وسوق النقد Money market .

وبالنسبة لسوق رأس المال فهو يتضمن مجموعة المؤسسات التى يتم من خلالها تجميع المدخرات لفترات متوسطة وطويلة الأجل (أكثر من سنة) بغرض إستخدامها فى إستثمارات طويلة الأجل . أما سوق النقد فهو يتولى تجميع المدخرات لفترات قصيرة الأجل (أقل من سنة) بغرض تمويل العمليات السريعة . وسوق رأس المال بمعناه الضيق يشتمل على السوق المنظمة للأسهم والسندات حيث يتم خلاله بيع وشراء الأوراق المالية ويطلق على هذا السوق بورصة الأوراق المالية . ويسهل وجود البورصة عملية الإلتقاء بين بائعى ومشترى الأوراق المالية ولا يقتصر معنى البورصة على مجرد مكان لإلتقاء بائعى ومشترى الأوراق المالية ولكن يمتد إلى التنظيم الذى يتناول المتعاملين فى البورصة وأسلوب التعامل . فالتعامل فى بورصة الأوراق المالية لابد وأن يتم من خلال أفراد مؤهلين ومتخصصين ، ووفقاً لقواعد معينة . وسوف ينصب التحليل فى هذا الفصل على سوق رأس المال ، خاصة فى المباحث التالية للأول .

(١٥-١-٢) وظائف سوق المال :

يؤدى السوق المالى وظيفتين أساسيتين الوظيفة الأولى إقتصادية والثانية تمويلية .

أولاً : الوظيفة الإقتصادية :

وهى تسهيل إنتقال الأموال من وحدات الفائض المالى إلى وحدات العجز المالى . فالمدخر يكون لديه فائض من الأموال يرغب فى إدخار جزء منها للمستقبل ولذلك فهو يستطيع من خلال توجيهه للغير

أما كمقرض أو كمساهم أن يحقق هدف الإدخار وهدف الحصول على عائد على هذا الجزء المدخر من الأموال . وفى نفس الوقت فإن وحدات العجز يمكنها الإستفادة من هذه المدخرات فى الحصول على موارد إقتصادية حقيقية مثل المعدات والآلات ...الخ . والإستفادة من طاقتها فى تحقيق عائد إضافى . وبهذه الطريقة فإن كل من الطرفين يستفيد ، فالمدخر يحصل على دخل أكبر وبالتالى مستوى إستهلاك أكبر حتى يحين ميعاد إستحقاق أمواله لدى الغير ، والمستثمر يستفيد من إستخدامه لهذه الأموال ويحقق إنتاج أكبر وعائد أكبر . ويعنى ذلك أن الوظيفة الإقتصادية للسوق المالى تتمثل فى رفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية لكل من طرفى التعامل فى هذا السوق .

ثانياً : الوظيفة التمويلية :

وهى تنظيم إنتقال الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز . فعدم وجود سوق للمال يجبر وحدات العجز على أن تنفذ الخطط الإستثمارية بما يتناسب فقط والمدخرات المتاحة لها وهذا يجبرها فى كثير من الحالات على تأجيل الكثير من إستثماراتها ويضيع عليها العديد من الفرص الإستثمارية المربحة . ومن ناحية أخرى فإن وحدات الفائض المالى تترك أموالها معطلة دون الإستفادة منها . ولكن توفر السوق المالى وتنظيمه لتدفق الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز سيؤدى إلى زيادة حجم الإستثمارات وزيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع . وعلى هذا يمكن القول أنه لا يوجد فاصل واضح بين الوظيفة الإقتصادية والوظيفة التمويلية للسوق المالى إلا أن الآثار الإقتصادية للسوق المالى ستعود بالنفع على كل من :

المدخر صاحب الفائض المالى .

المستثمر صاحب العجز المالى .

ويستفيد الإقتصاد القومى بصفة عامة فى صورة زيادة فى مستوى الإستثمار وزيادة معدل النمو الإقتصادى ورفع مستوى المعيشة بصفة عامة وزيادة الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع .

(١٥-١-٣) تقسيمات سوق المال :

يوجد أكثر من تصنيف لسوق المال وهذا التصنيف يعتبر حكمى يمكن أن يختلف من وجهة نظر لأخرى إلا أن أكثر التقسيمات المستخدمة يمكن إيضاحها فيما يلى :

١ - سوق النقد وسوق رأس المال .

٢ - السوق الأولى والسوق الثانوى .

٣ - سوق القروض وسوق الأوراق المالية .

٤ - سوق أدوات الدين وسوق أدوات الملكية .

ويمكن إيضاح أهم الإختلافات بين هذه التقسيمات فيما يلى :

(١) سوق النقد وسوق رأس المال :

يتم هذا التقسيم لسوق المال على أساس فترة إستحقاق الأوراق المالية ففي سوق النقد يتم التعامل فى الأوراق المالية التى تكون مدة إستحقاقها سنة على الأكثر . وأهم الأدوات التى تكون محل التعامل فى سوق النقد هى أذون الخزانة الحكومية وتصدرها الحكومة بآجال مختلفة ٩١ يوم أو ١٨٢ يوم أو ٣٦٥ يوم حيث يحصل حامل الإذن على عائد ثابت فى تاريخ محدد هو تاريخ إستحقاق الإذن . وعادة ما يكون المتعاملين فى سوق النقد عليهم إلتزامات معينة ستدفع فى تاريخ محدد قريب ، ضرائب أو أقساط فيقوموا باستثمار جزء من أموالهم فى سوق النقد لفترة أقل من سنة ، يحققوا خلالها عائد على أموالهم حتى يحين موعد سداد إلتزاماتهم . أما سوق رأس المال فيتم التعامل فى هذا السوق

فى السندات والأسهم طويلة الأجل التى تزيد مدة إستحقاقها عن سنة وذلك بغرض تحويل المدخرات إلى إستثمارات حيث توفر سوق رأس المال لشركات الأعمال التمويل اللازم لإستثماراتهم . و الأوراق المالية محل التعامل فى سوق رأس المال أقل سيولة وأكثر عرضة للتقلب فى قيمتها بالمقارنة بسوق النقد .

(٢) السوق الأولى والسوق الثانوى (سوق رأس المال) :

ينقسم سوق رأس المال إلى سوق أولى وسوق ثانوى .

(أ) **السوق الأولى** : هو سوق بيع الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية . وطرفى التعامل فى هذا السوق هما وحدات العجز المالى من ناحية وأمناء الإكتتاب أو مصارف الإستثمار التى تمثل وحدات الفائض المالى من ناحية أخرى . وهذا السوق عادة ما يكون غير معروف للأفراد أو للجمهور . فوحدات العجز المالي سواء كانت شركات قطاع أعمال أو وحدات حكومية تقوم بإصدار أوراقها المالية " أسهم أو سندات " بغرض الحصول على أموال جديدة لتوظيفها فى مشروعات جديدة أو لتمويل توسعات فى مشروعات قائمة . فهذه الإصدارات من الأوراق المالية تتم لأول مرة . ويتم شراء هذه الإصدارات الجديدة بأحجام كبيرة من جانب مصارف الإستثمار أو ما يسمى بأمناء الإكتتاب .

(ب) **السوق الثانوى** : وهو سوق تداول الأوراق المالية المصدرة قبل ذلك وهو المعروف ببورصة الأوراق المالية . فحامل الورقة المالية يمكنه تحويلها إلى نقد سائل قبل تاريخ إستحقاقها أو فى أى وقت يراه مناسباً لتحقيق مكاسب من إرتفاع قيمتها . ويحدث هذا عن طريق بيعها فى السوق الثانوى أو فى بورصة الأوراق المالية . والسوق الثانوى المنظم والنشط يؤدى إلى تدعيم السوق الأولى وذلك لأن وجود

سوق ثانوى منظم ونشيط يؤدى إلى زيادة درجة سيولة الورقة المالية ، بمعنى أن حامل الورقة المالية يستطيع فى أى وقت أن يحولها إلى نقد سائل دون تكبد خسائر ملموسة عن طريق إعادة بيعها فى السوق الثانوى ويؤدى هذا إلى تشجيع التعامل فى الأوراق المالية وزيادة فعالية سوق رأس المال سواء الأولى أو الثانوى . ويؤدى عدم وجود هذا السوق إلى إحجام الأفراد أو الوحدات الإقتصادية عن الإكتتاب فى الأوراق المالية لأنها لا تستطيع أن تسترد قيمة هذه الأوراق عندما تحتاج إليها . ولا يتم ذلك إلا إذا حان ميعاد إستحقاق الورقة أو عندما يرغب مصدرها فى ذلك . ويعتبر السوق الأولى هو سوق الإستثمار الحقيقى لأن شراء ورقة مالية جديدة مصدرة لأول مرة تعنى تمويل إستثمار جديد يتم فعلاً داخل الإقتصاد القومى . أما السوق الثانوى فلا يعتبر سوق إستثمار حقيقى ولكن سوق للإستثمار المالى . فالفرد عند قيامه بشراء ورقة مالية من شخص آخر أو جهة أخرى لا يعنى أنه يمول إستثمار جديد لأن بائع الورقة قد مول هذا الإستثمار من قبل فهو عملية لتحويل ملكية الورقة من شخص لآخر فقط ولا أكثر من ذلك .

(٣) سوق القروض وسوق الأوراق المالية :

فى سوق القروض يتم التعامل مباشرة بين المقرض والمقترض ويتم التعامل على أساس المعرفة الشخصية مثل قروض الإئتمان الإستهلاكى المقدمة لشراء السلع الإستهلاكية المعمرة وقروض شركات الأعمال التى تحصل عليها من البنوك التجارية .

وفى سوق الأوراق المالية لا توجد علاقة مباشرة بين المشترين والبائعين ولكن هناك بينهم وسيط وهم سماسرة الأوراق المالية أو بيوت التعامل فى هذه الأوراق .

(٤) سوق أدوات الدين وسوق أدوات الملكية :

وهو تقسيم لسوق الأوراق المالية وفقاً لنوع الورقة المالية المصدرة .

وسوق أدوات الدين : يطلق عليه سوق السندات حيث يعد السند الأداة الرئيسية للدين .

والسند وثيقة لها تاريخ إستحقاق محدد ، تلتزم فيه الجهة المصدرة له بأن تدفع مبلغ نقدى ثابت " الفائدة على السند " بصفة دورية لحامله حتى يحين تاريخ إستحقاق السند ، يقوم حامله باسترداد قيمته . وقد يكون السند مسجل باسم صاحبه فى دفاتر المؤسسة المصدرة له حيث يتم إرسال الفوائد لحامل السند بصفة دورية . وقد تكون الفوائد لصيقة به على شكل كوبونات يقوم حامل السند بنزعها وتسليمها إلى الجهة المصدرة " أو من ينوب عنه فى خدمة القرض وقد يكون أحد البنوك " للحصول على قيمة الفائدة وبذلك يمكن إعتبار السند بمثابة قرض مقدم من حامل السند إلى الجهة المصدرة له حتى تاريخ إستحقاق معين .

سوق أدوات الملكية : السهم هو أداة الملكية الرئيسية فى سوق الأوراق المالية . ويمثل السهم مساهمة لحامله فى ملكية الشركة المصدرة له . وله حق المشاركة فى صافى دخل الشركة . ويحصل على مبالغ دورية تسمى توزيعات . ويتغير مقدارها مع تغير ارباح الشركة ولا يحصل حامل السهم على هذه التوزيعات إلا بعد أن تسدد الشركة كافة ديونها والتزاماتها . وفى حالة تصفية الشركة تسدد أولاً حقوق حاملى السندات وما يتبقى بعد ذلك يوزع على حاملى الأسهم .

ويمكن لحامل السهم بيعه فى أى وقت فى سوق الأوراق المالية بغرض الحصول على نقدية سائلة أو لتعديل مسار إستثماره أو لتحقيق

أرباح من إرتفاع قيمة السهم . ويوجد نوعين رئيسيين من الأسهم ، وهما الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأسهم العادية لا يحصل حاملوها على عائد محدد ولكن يحصلون على توزيعات أو أرباح بعد سداد إلتزامات الشركة المصدرة للأسهم .

والأسهم الممتازة تقع فى موقف وسط بين السندات والأسهم العادية حيث يحصل حاملوها على نسبة توزيعات معروفة مقدماً ولكن لا يوجد إلتزاماً قانونى للشركة بدفع هذه التوزيعات إلا بعد إقرار مجلس الإدارة لها .

(١٥-١-٤) مؤشر سوق المال (أو دليل سوق الأوراق المالية) :

توجد مؤشرات معينة تعبر عن نشاط أو حركة سوق المال وهى توضح مسار أسعار الأسهم فى البورصة ويركز كل مؤشر على إحدى زوايا السوق . وبالتالى فهى تساعد على التنبؤ بحركات الأسهم مستقبلاً فى السوق المالى وذلك على أساس أن الحركة الماضية للأوراق المالية تعتبر مؤشر جيد للتنبؤ بحركتها فى المستقبل وتوجد العديد من المؤشرات لقياس إتجاهات السوق بطرق مختلفة يمكن للطالب أن يلم بها فى مراحل متقدمة فيما بعد . ومن أشهر هذه المؤشرات مؤشر (دوجونز) للشركات الصناعية فى الولايات المتحدة Dow Jones Industerial Average (D J I A) وهو يتكون من متوسط أسعار ٣٠ سهم مسجلة فى بورصة نيويورك للأوراق المالية وهى أسهم للشركات الصناعية الكبيرة والمستقرة . ومؤشر (ستاندرد وبور) للأسهم Standard and Poor's stock Average . ويوجد حالياً فى البورصة

المصرية عدد من المؤشرات تختلف فى جوهرها من حيث نوعية وعدد الشركات التى تحتويها .

فيوجد مؤشر هيئة سوق المال وهو أشمل المؤشرات ويبين أداء جميع الشركات المقيدة بالبورصة ، ومؤشر المجموعة المالية المصرية ويبين أداء جميع الشركات التى تتداول أسهمها فى البورصة والتى يبلغ رأس مالها أو يزيد عن ٣٠٠ مليون جنيه . ويوجد مؤشر هيرميس المالى ويبين أداء الشركات الأكثر تداولاً أى التى يتم تداول أسهمها أكثر من ثلاثة أيام فى الأسبوع ، ومؤشر الأهرام الإقتصادى ويتخصص فى متابعة حركات صناديق الإستثمار ويختلف استخدام هذه المقاييس وفقاً للغرض من متابعة أداء سوق المال . وأيضاً وفقاً لنوع المستثمر المهتم بهذا الأداء .

فإذا كان الهدف هو قياس تغير أسعار الأسهم لأسباب غير الإستثمار فإن المؤشر العام لسوق المال يكون هو أفضل هذه المقاييس . أما إذا كان الهدف هو إتخاذ قرار بالإستثمار فإن المستثمر الكبير يمكن أن يستعين بمؤشر هيرميس الذى يضم الشركات الأكثر تداولاً . والمستثمر الصغير يمكن أن يستعين بمؤشر الأهرام الإقتصادى حيث يفضل أن يعمل من خلال صندوق للإستثمار .

المبحث الثانى
نظرية الطلب على الأصول المالية

تهتم نظرية الطلب على الأصول المالية بتحديد العوامل التى تؤثر فى الطلب على الأصل المالى سواء كان فى صورة سهم أو سند أو نقود ولأغراض التبسيط فى هذا التحليل سوف نفترض أن الأصل المالى فى صورة سند حيث العائد المتوقع منه يكون فى صورة فائدة على هذا السند . ووفقاً لنظرية الطلب على الأصول المالية يتحدد الطلب على الأصل المالى بمجموعة من العوامل يمكن إيضاح أهمها فيما يلى :

(١٥-٢-١) العائد النسبى المتوقع من الأصل المالى :

العائد النسبى هو العائد المتوقع من هذا الأصل بالمقارنة بالأصول المالية الأخرى المتاحة . فمع إفتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها ترتبط الكمية المطلوبة من الأصل المالى بعلاقة طردية مع العائد المتوقع منه بالمقارنة بالعائد المتوقع من الأصول المالية الأخرى . فإذا كان الأصل المالى فى صورة سند فإن العائد المتوقع منه هو سعر الفائدة عليه . ومع ثبات العوامل الأخرى إذا حدث إرتفاع فى سعر الفائدة على هذا السند فإنه يصبح أكثر ربحية من الأصول الأخرى من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالنقود سترتفع حيث أن عائد النقود يساوى (صفر) لأنها لا تدر عائد وبالتالى يحل الفرد السند " الأصل المالى " محل النقود ويعنى ذلك زيادة الكمية المطلوبة من هذا النوع من السندات .

إذن فمن المتوقع أن تزيد الكمية المطلوبة من الأصل المالى إذا إرتفع عائده النسبى المتوقع وتنخفض إذا إنخفض عائده النسبى المتوقع مع بقاء العوامل الأخرى على حالها .

ويعبر منحنى الطلب على الأصل المالى عن هذه العلاقة حيث يكون منحنى الطلب على الأصل المالى والذى يربط بين الكمية المطلوبة من الأصل المالى وعائده المتوقع موجب الميل . كما فى الشكل رقم (١٥-١) .

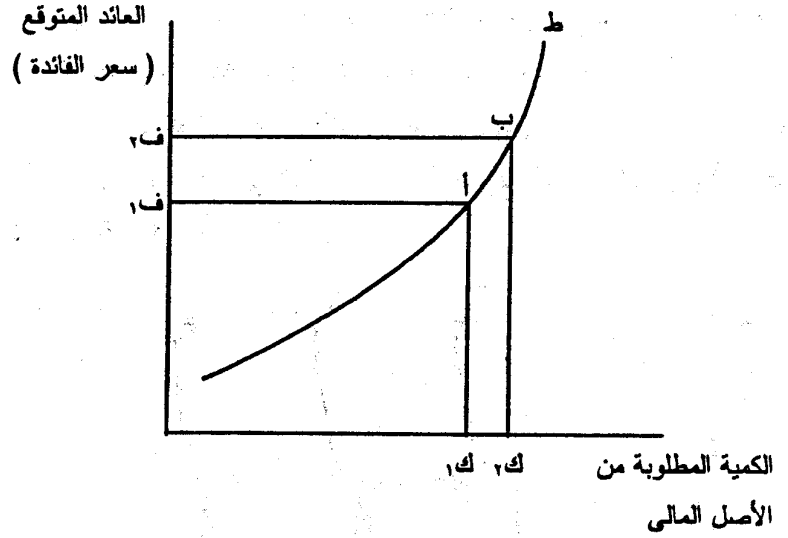

منحنى الطلب على الأصل المالى

شكل (١٥-١)

فزيادة العائد المتوقع من الأصل المالى من (ف١) إلى (ف٢) تؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من الأصل المالى من (ك١) إلى (ك٢) ويتم الإنتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) على نفس منحنى الطلب .

ومن الواضح أن منحنى طلب الأصل المالى يختلف عن منحنى الطلب العادى للسلعة حيث أن الأول موجب الميل فى حين أن الأخير سالب الميل .

(١٥-٢-٢) الثروة :

تعنى زيادة الثروة المملوكة للأفراد وجود موارد إضافية تمكن من شراء المزيد من الأصول المالية . ولذلك مع إفتراض مع ثبات العوامل الأخرى من المتوقع وجود علاقة طردية بين الطلب على الأصل المالى ومقدار الثروة المتاحة للأفراد وتؤدى زيادة الثروة إلى إنتقال منحنى الطلب على الأصل المالى إلى اليمين ويؤدى إنخفاض الثروة إلى إنتقال منحنى الطلب على الأصل المالى إلى اليسار وذلك كما يبين الشكل رقم (١٥-٢) .

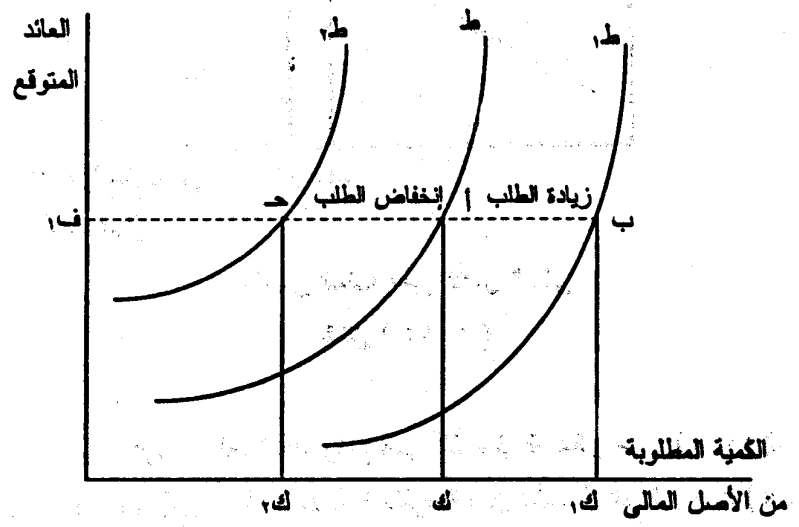

أثر زيادة الثروة على منحنى الطلب على الأصل المالى

شكل (١٥-٢)

فمع ثبات العائد المتوقع من الأصل المالى (عند ف١) تؤدى زيادة الثروة إلى زيادة الكمية المطلوبة منه من (ك) إلى (ك١) ويعنى ذلك الإنتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) أى الإنتقال من منحنى الطلب (ط) إلى منحنى الطلب (ط١) الذى يقع على يمينه .

وفى حالة إنخفاض الثروة مع ثبات العائد المتوقع تقل الكمية المطلوبة من الأصل المالى من (ك) إلى (ك٢) وبذلك يتم الإنتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (حـ) أى من منحنى الطلب (ط) إلى منحنى الطلب (ط٢)

∴ يمكن القول أنه مع ثبات العوامل الأخرى على حالها تؤدى زيادة الثروة إلى إنتقال منحنى الطلب على الأصل المالى إلى اليمين ويؤدى إنخفاض الثروة إلى إنتقال المنحنى إلى اليسار .

(١٥-٢-٣) المخاطر النسبية المتعلقة بالأصل المالى :

تتعلق المخاطر المتعلقة بأى أصل مالى فى عدم قدرة حائز أو حامل الأصل المالى فى الحصول على العائد المتوقع من الأصل ، وعدم قدرته على إسترداد قيمة الأصل فى ميعاد إستحقاقه أو فى حالة تصفية المؤسسة مصدرة الأصل المالى . فكلما زادت درجة التأكد بخصوص الحصول على العائد وعلى قيمة الأصل نفسه كلما إنخفضت درجة المخاطرة والعكس صحيح . ومشترى الأصول المالية عادة ما يكون راغباً فى تجنب هذه المخاطر . فإذا كان أمام مشترى الأوراق المالية فرصة لإستثمار أمواله فى أصلين (س ، ص) كل منهما يدر عائد يعادل ١٠ ٪ سنوياً إلا أن درجة المخاطر المتعلقة بالعائد المتوقع من الأصل (س) تزيد عن درجة المخاطر المتعلقة بالعائد المتوقع من الأصل (ص) . ويعنى ذلك أن كل من الأصلين يعطى عائد بنسبة

١٠٪ فـي الظـروف العاديـة وأن هنـاك تـأكد تـام بخصـوص هـذا العـائد بالنسبة للأصل (ص) بمعنـى أنـه يعطـى عـائد بنسـبة ١٠ ٪ مهمـا كـانت الظـروف أمـا بالنسـبة للأصـل (س) فـإن هنـاك إحتمـال بإنخفـاض العـائد المتوقـع عـن ١٠ ٪ إذا حدثـت تغـيرات غـير عاديـة أدت إلـى إنخفـاض مبيعـات المؤسسـة المصدرة لهـذا الأصـل المـالى . وفـى هـذه الحالـة يكـون مـن مصلحـة المسـتثمر أن يزيـد طلبـه علـى الأصـل (ص) ويخفـض مـن طلبـه علـى الأصـل (س) .

∴ خلاصـة القـول أنـه مـع إفتـراض ثبـات العوامـل الأخـرى تـؤدى زيـادة المخـاطر النسـبية للأصـل المـالى إلـى إنخفـاض الطلـب عليـه وإنخفـاض المخـاطر النسـبية للأصـل المـالى تـؤدى إلـى زيـادة الطلـب عليـه وإنتقـال منحنـى الطلـب إلـى اليمـين . ويمكـن إيضـاح أثـر تغـير درجـة المخـاطر للأصـل المـالى علـى منحنـى الطلـب فـى الشـكل رقـم (١٥-٣) .

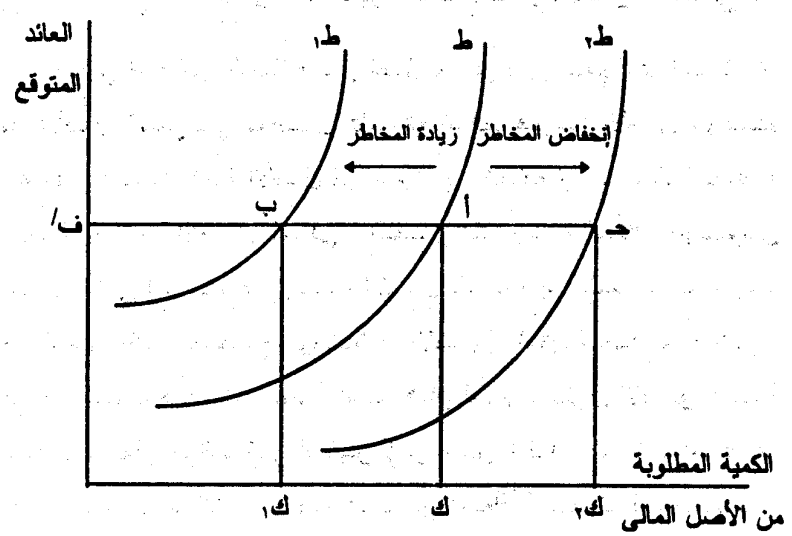

أثر المخاطر على منحنى الطلب على الأصل المالى

شكل (١٥-٣)

ففى الشكل (١٥-٣) ، مع ثبات العائد المتوقع للأصل المالى عند (ف/) تؤدى زيادة المخاطر للأصل المالى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة منه من (ك) إلى (ك١) وإنتقال منحنى الطلب إلى اليسار إلى (ط١) ، وتؤدى إنخفاض درجة المخاطر إلى زيادة الكمية المطلوبة منه من (ك) إلى (ك٢) وإنتقال منحنى الطلب إلى اليمين إلى (ط٢) .

(١٥-٢-٤) درجة سيولة الأصل المالى :

يقصد بدرجة سيولة الأصل المالى السرعة التى يمكن بها تحويل الأصل المالى إلى نقد سائل دون خسائر ودون تحمل تكاليف . فمشترى الأصل المالى قد يحتاج إلى أموال سائلة قبل ميعاد إستحقاق الورقة المالية ، ولذلك فهو يلجأ إلى بيع الورقة المالية . وبصفة عامة تعتبر الأصول المالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة أكثر سيولة من الأصول المالية طويلة الأجل .

ولذلك فمع ثبات العوامل الأخرى من المتوقع وجود علاقة طردية بين درجة سيولة الأصل المالى والطلب عليه . فكلما زادت درجة سيولة الأصل زاد الطلب عليه وكلما إنخفضت درجة سيولة الأصل إنخفض الطلب عليه . ويبين الشكل (١٥-٤) أثر تغير درجة سيولة الأصل على منحنى الطلب على الأصل المالى .

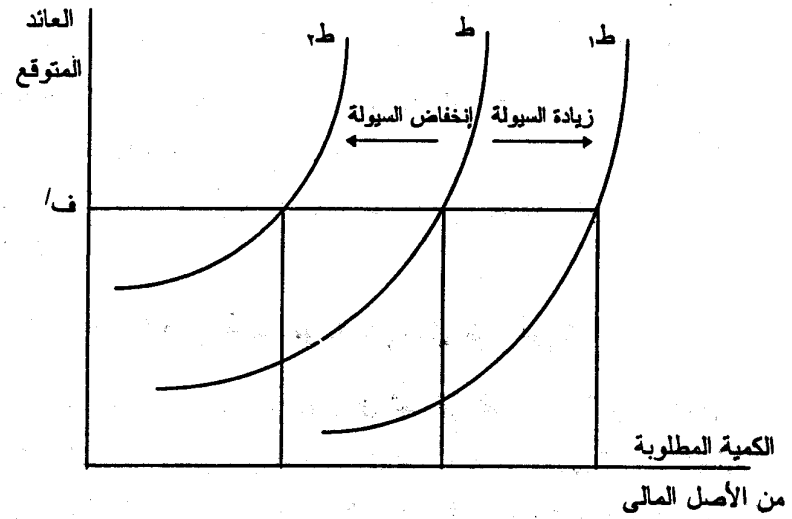

أثر تغير درجة سيولة الأصل المالى على
منحنى الطلب على الأصل المالى
شكل (١٥-٤)

وخلاصة القول مما سبق يمكن إيضاحها فيما يلى :

أ - يعبر منحنى الطلب على الأصل المالى عن العلاقة الطردية بين الكمية المطلوبة من الأصل المالي ومعدل العائد المتوقع منه ، وهو منحنى موجب الميل .

ب - مع ثبات العوامل الأخرى على حالها يؤدى زيادة معدل العائد على الأصل المالى إلى زيادة الكمية المطلوبة منه ، ويؤدى إنخفاض معدل العائد إلى إنخفاض الكمية المطلوبة منه ، ويعبر عن ذلك بالتحرك من نقطة لأخرى على نفس منحنى الطلب .

حـ - تؤدى زيادة الثروة وإنخفاض مخاطر الأصل المالى ، وإرتفاع درجة سيولته إلى زيادة الطلب على الأصل المالى وإنتقال منحنى الطلب عليه إلى اليمين .

د – يؤدى إنخفاض الثروة وإرتفاع مخاطر الأصل المالى وإنخفاض سيولته إلى إنخفاض الطلب على الأصل المالى وإنتقال منحنى الطلب عليه إلى اليسار .

المبحث الثالث

عرض الأصول المالية

يبين منحنى عرض الأصل المالى العلاقة بين الكمية المعروضة من الأصل المالى ومعدل العائد على هذا الأصل . ويمكن إيضاح أهم العوامل المحددة لعرض الأصول المالية فيما يلى :

(١٥-٣-١) معدل العائد المتوقع من الأصل المالى :

مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى ، توجد علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من الأصل المالى " السند " ومعدل العائد المتوقع " سعر الفائدة " ، فإرتفاع معدل العائد على الأصل " سعر الفائدة " يعنى إرتفاع تكلفة الإقتراض لوحدات العجز المالى المصدرة للسند ويترتب على ذلك إنخفاض الكمية المعروضة من السندات . أما إنخفاض سعر الفائدة على الأصل يعنى إنخفاض تكلفة الإقتراض ، ومن ثم زيادة الكمية المعروضة من السندات . ويوضح الشكل (١٥-٥) منحنى عرض الأصل المالى " السند " حيث يبين الشكل العلاقة العكسية بين الكمية المعروضة من الأصل المالى وسعر الفائدة عليه ، وهو منحنى سالب الميل .

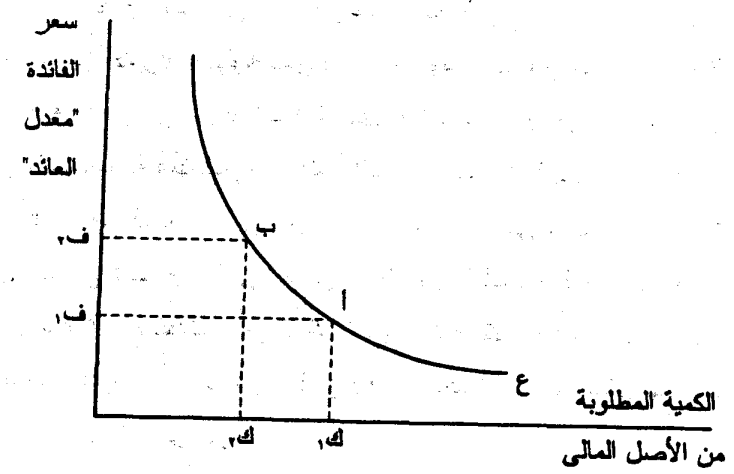

منحنى عرض الأصل المالى

شكل (١٥-٥)

فكما يوضح الشكل (١٥-٥) ، يترتب على إرتفاع سعر الفائدة من (ف١) إلى (ف٢) إنخفاض الكمية المعروضة من الأصل المالى من (ك١) إلى (ك٢) ويترتب على ما سبق الإنتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) على نفس منحنى العرض (ع) . ومن الواضح أن منحنى عرض الأصل المالى يختلف عن منحنى عرض السلعة العادية ، فالأول يعبر عن علاقة عكسية ، فى حين أن الثانى يعبر عن علاقة طردية .

(١٥-٣-٢) تغير ربحية الفرص الإستثمارية :

يترتب على الزيادة فى ربحية الفرص الإستثمارية المتاحة أمام المؤسسات المصدرة للأوراق المالية تشجيع هذه المؤسسات على المزيد من التوسع . ويحدث ذلك عادة فى أوقات الرواج وزيادة الدخول

والثروات . ويؤدى ذلك إلى زيادة رغبة هذه المؤسسات فى الإقتراض وزيادة عرض الأوراق المالية لتمويل هذه التوسعات ، وعلى ذلك يمكن القول بأنه مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى ، تؤدى زيادة ربحية الفرص الإستثمارية المتاحة أمام الشركات والمؤسسات إلى زيادة عرض الأوراق المالية " السندات " ويعبر عن ذلك كما فى الشكل (١٥-٦) بإنتقال منحنى العرض إلى اليمين حيث تزيد الكمية المعروضة من الأصول المالية مع ثبات سعر الفائدة . ويحدث العكس إذا حدث إنخفاض فى ربحية الفرص الإستثمارية فى أوقات الكساد حيث ينتقل منحنى عرض السندات إلى اليسار .

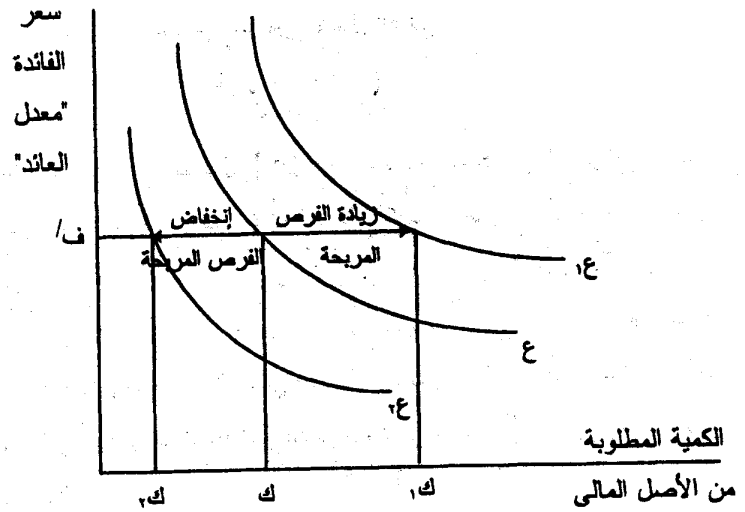

أثر تغير ربحية الفرص الإستثمارية
على منحنى عرض الأصول المالية
شكل (١٥-٦)

(١٥-٣-٣) النشاط الحكومي :

يترتب على زيادة النشاط الحكومي زيادة العجز في ميزانية الدولة . وعجز الميزانية هو عبارة عن النقص في إيرادات الدولة عن نفقاتها . وفي حالة زيادة النشاط الحكومي تزيد النفقات عن الإيرادات وتلجأ الدولة إلى سد هذا العجز عن طريق إصدار سندات قصيرة الأجل لتغطية هذا العجز ، ويعني ذلك زيادة العرض من الأصول المالية " السندات الحكومية " وإنتقال منحنى العرض إلى اليمين .

(١٥-٣-٤) التضخم المتوقع :

يقصد بالتضخم الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويؤدى إرتفاع الأسعار إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية وإنخفاض القيمة الحقيقية للفائدة المدفوعة على الأصل المالى ، حيث أن القيمة الحقيقية = القيمة النقدية (١ - معدل التضخم) ، فإذا كان سعر الفائدة على الأصل المالى = ١٠ ٪ ومعدل التضخم = ٢ ٪ سنوياً فكان القيمة الحقيقية لسعر الفائدة تعادل ٨ ٪ فقط . وكلما زاد معدل التضخم إنخفضت القيمة الحقيقية المدفوعة لسعر الفائدة . ويعنى ذلك إنخفاض التكلفة الحقيقية للإقتراض ، ويؤدى ذلك إلى زيادة العرض من الأصول المالية ، ويتمثل ذلك في إنتقال منحنى عرض الأصول المالية إلى اليمين . ويحدث العكس في حالة إنخفاض الأسعار حيث يصبح معدل التضخم قيمة سالبة وتزيد القيمة الحقيقية لسعر الفائدة عن القيمة النقدية وترتفع تكلفة الإقتراض وإنخفاض العرض من الأصول المالية .

وخلاصة القول مما سبق يمكن إيضاحها فيما يلى :

أ - يعبر منحنى عرض الأصل المالى عن العلاقة العكسية بين الكمية المعروضة منه ومعدل العائد المتوقع ، وهو منحنى سالب الميل .

ب – مع ثبات العوامل الأخرى ، يؤدى زيادة معدل الفائدة على الأصل المالى إلى إرتفاع تكلفة الإقتراض " التمويل " وإنخفاض الكمية المعروضة منه . ويؤدى إنخفاض معدل العائد إلى إنخفاض تكلفة الإقتراض وزيادة الكمية المعروضة . ويعبر عن ذلك بالإنتقال من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض .

حـ – تؤدى زيادة الفرص الإستثمارية المربحة وزيادة النشاط الحكومى وإرتفاع معدلات التضخم إلى زيادة العرض من الأصول المالية وإنتقال منحنى العرض إلى اليمين ، والعكس صحيح .

المبحث الرابع

تحديد سعر الفائدة فى سوق السندات

يتحدد سعر الفائدة فى سوق السندات بتفاعل قوى الطلب والعرض على السندات ، فكما يتضح من الشكل (١٥-٧) يتحدد سعر الفائدة على السند عند (ف/) ويسمى هذا السعر بسعر التصفية أى السعر الذى يصفى السوق ويساوى بين الكمية المطلوبة من السند والكمية المعروضة منه .

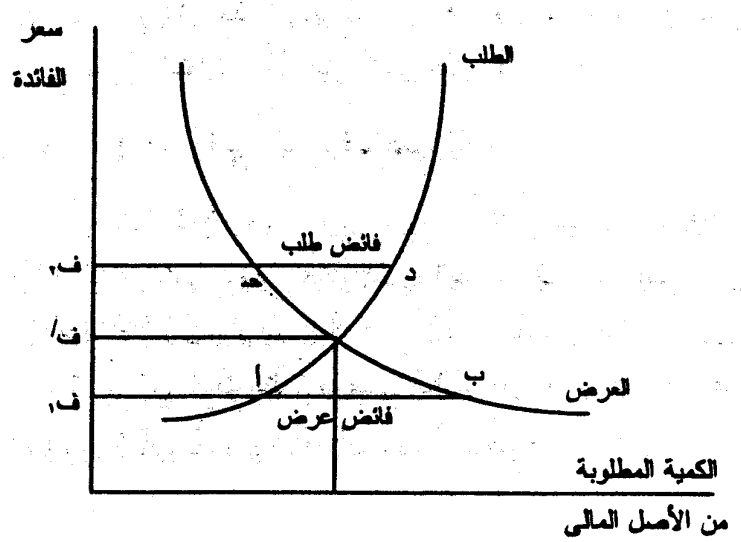

تحديد سعر الفائدة على السند

شكل (١٥-٧)

ويتضح من الشكل (١٥-٧) أنه عند مستوى للفائدة أقل من (ف/) تزيد الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة ، أى يوجد فائض عرض من السندات (= أ ب) ، وفائض العرض يدفع سعر الفائدة إلى

أعلى فتنخفض الكمية المعروضة من السندات وتزيد الكمية المطلوبة منه حتى يصل إلى السعر التوازنى (ف/) وتتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من السند .

وكذلك عند سعر الفائدة أعلى من (ف/) تزيد الكمية المطلوبة عن المعروضة أى يوجد فائض طلب على السندات (حـ ء) ويستلزم التخلص من فائض الطلب خفض سعر الفائدة حتى يصل إلى (ف/) .

ويترتب على تغير ظروف الطلب أو ظروف العرض على السندات إنتقال فى منحنى الطلب أو منحنى العرض أو إنتقال كل منهما فى نفس الوقت . وتؤثر هذه التغيرات على كل من سعر الفائدة على السند وعلى الكمية المتداولة منه على النحو الآتى :

(١٥-٤-١) أثر تغير ظروف الطلب :

سوف نأخذ مثالاً واحداً لتغير ظروف الطلب على السند فعلى سبيل المثال إذا حدثت زيادة فى حجم الثروة المتاحة لأفراد المجتمع ومع ثبات العوامل الأخرى سيؤدى ذلك إلى إنتقال منحنى الطلب على السندات إلى اليمين حيث ينتقل منحنى الطلب كما فى الشكل رقم (١٥-٨) من ط إلى ط, مع ثبات ظروف العرض .

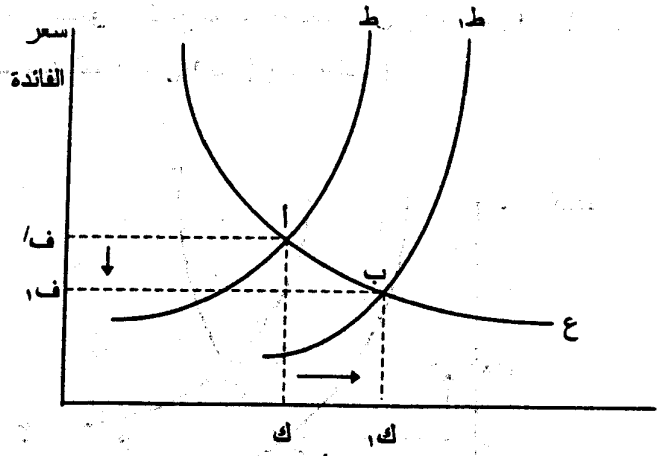

أثر زيادة الطلب على الأصل المالى على سعر الفائدة

شكل (١٥-٨)

ويترتب على ما سبق وكما يتضح من الرسم السابق إنخفاض فى سعر الفائدة على السند من (ف) إلى (ف١) وزيادة الكمية المتداولة من السندات من (ك) إلى (ك١) .

(١٥-٤-٢) أثر التغير فى ظروف العرض :

إذا حدث تغير فى أحد العوامل المؤثرة على عرض السندات وليكن حدوث زيادة فى معدل التضخم فيؤدى ذلك كما سبق وأوضحنا إلى إنتقال منحنى عرض السندات إلى اليمين حيث تزيد الكمية المعروضة من السندات نتيجة لإنخفاض التكلفة الحقيقية للإقتراض ويترتب على ذلك وكما يتضح من الشكل رقم (١٥-٩) إلى إنتقال منحنى العرض من (ع) إلى (ع١) مع بقاء ظروف الطلب كما هى .

ويترتب على ما سبق إرتفاع سعر الفائدة من (ف/ إلى ف١) وزيادة الكمية المتداولة من السند من (ك/) إلى (ك١) .

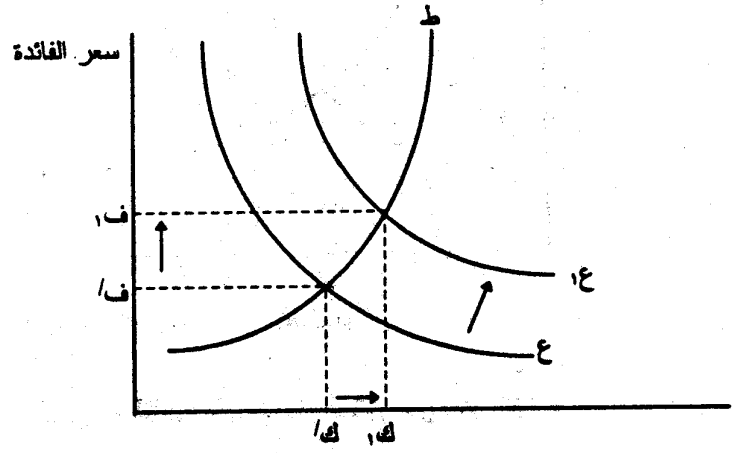

أثر زيادة عرض السندات على سعر الفائدة

شكل (١٥-٩)

(١٥-٤-٣) أثر تغير ظروف الطلب والعرض معاً :

فى ظروف الرواج الإقتصادى يحدث زيادة فى مستويات الدخول والثروة . ويؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأصول المالية . ويصاحب هذا الرواج زيادة فى الفرص الإستثمارية المربحة لرجال الأعمال مما يؤدى إلى زيادة عرض الأصول المالية أيضاً فى نفس الوقت ويعنى ذلك أنه فى ظروف الرواج الإقتصادى تحدث زيادة فى كل من الطلب والعرض على الأصول المالية . فما هو تأثير ذلك على

سعر الفائدة على السند وعلى الكمية المتداولة منه . يوضح الشكل رقم (١٥-١٠) أثر الرواج الإقتصادى على سعر الفائدة على السند وعلى الكمية المتداولة منه .

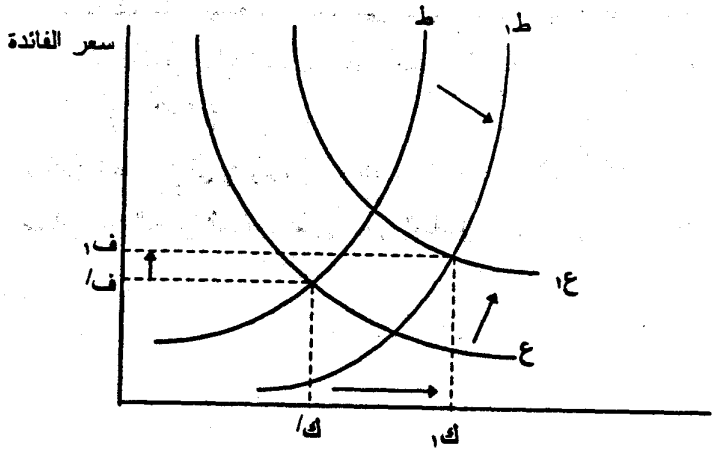

أثر زيادة كل من الطلب والعرض على سعر الفائدة وعلى الكمية المتداولة من الأصل المالى
شكل (١٥-١٠)

ويلاحظ من الشكل (١٥-١٠) أن الرواج الإقتصادى أدى إلى زيادة الكمية المتداولة من السندات من (ك/) إلى (ك١) نتيجة لزيادة كل من الطلب والعرض معاً . أما الأثر على سعر الفائدة فإنه يكون غير محدد ويتوقف ذلك على مقدار التغير فى الطلب ومقدار التغير فى العرض . ومن المحتمل وجود أى من الحالات الآتية :

(١) إذا كانت الزيادة فى الطلب تساوى الزيادة فى العرض يظل سعر الفائدة ثابت .

(٢) إذا كانت الزيادة فى الطلب أكبر من الزيادة فى العرض يحدث إنخفاض فى سعر الفائدة .

(٣) إذا كانت الزيادة فى العرض أكبر من الزيادة فى الطلب يحدث إرتفاع فى سعر الفائدة كما فى الشكل رقم (١٥-٩) .

ويمكن للطالب أن يقوم برسم كل حالة من الحالات السابقة بنفسه لإيضاح أثر التغير السابق على سعر الفائدة .

المبحث الخامس

سوق الأوراق المالية فى مصر

نالت سوق الأوراق المالية فى مصر منذ عام ١٩٩٢ إهتماماً ملحوظاً على كافة المستويات بعد أن زاد دور القطاع الخاص بشكل واضح فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ويشتمل سوق المال فى مصر على عدة مؤسسات مالية يتم تصنيفها فى مجموعتين رئيسيتين وهى :

أ - سوق الأوراق المالية : وهى السوق المنظمة للأسهم والسندات " البورصة " .

ب - المؤسسات المالية : المتمثلة فى البنوك وشركات التأمين يتخصص جزء منها فى تمويل الإستثمارات طويلة الأجل والجزء الآخر فى تقديم التمويل قصير الأجل .

وعلى الرغم من أن سوق الأوراق المالية هى جزء فقط من سوق المال إلا أن المفهوم الشائع لسوق المال ينصرف إلى سوق الأوراق المالية . وقد أنشأت سوق الأوراق المالية فى مصر عام ١٩٠٤ وبدأ العمل فى كل من بورصة القاهرة والإسكندرية وصدرت مجموعة من اللوائح التى تنظم عمل البورصات وتم تطوير وتعديل هذه اللوائح عدة مرات . إلا أنه يمكن القول أن مصر عاشت منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ بنصف سوق مال فقط وهو قطاع البنوك أما النصف الثانى وهو سوق الأوراق المالية فلم يكن موجود . حقيقة يوجد مبنى لبورصة القاهرة والإسكندرية وتوجد قوانين للبورصة يتم تغييرها وتعديلها من وقت لآخر ولكن بدون أى نشاط حقيقى لعمل البورصة .

(١٥-٥-١) التغيرات التى طرأت على سوق الأوراق المالية فى مصر :

بدأت التغيرات والتطورات فى سوق الأوراق المالية فى مصر بعد صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق المال . فقد أزال القانون الكثير من العقبات فى سوق تداول الأوراق المالية وفتح الباب أمام إنشاء البورصات الخاصة وبالإضافة إلى ذلك فقد تزامن صدور هذا القانون مع تطبيق برامج الخصخصة وتوسيع الملكية مع ظهور وعى إستثمارى لدى جمهور المدخرين فضلاً عن إستكمال الجوانب التنظيمية والفنية وبدأ ظهور شركات السمسرة .

ويمكن من خلال ما سبق أن نتبين أن أهم العوامل التى ساعدت على تطور سوق الأوراق المالية فى مصر إبتداء من عام ١٩٩٢ تركزت فى أربعة عوامل رئيسية :

العامل الأول : إزالة كثير من العقبات فى سوق الأوراق المالية بفتح الباب أمام إنشاء البورصات الخاصة . وإيجاد دور هام للبنوك فى تنشيط السوق بالسماح بتأسيس صناديق للإستثمار والسماح للعاملين بالشركات بتملك أسهم الشركات .

العامل الثانى : تطبيق برامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية ويعنى ذلك أن بضاعة سوق الأوراق المالية " أسهم الشركات " كانت جاهزة وتنتظر فقط فتح السوق .

العامل الثالث : الوعى الإستثمارى لدى جمهور المدخرين تمثل فى زيادة الإقبال على شراء أسهم الشركات المعروضة للبيع فالمستثمر دائماً يجرى وراء الربح الأعلى وقد عاش المدخر المصرى لفترة طويلة يعيش على الريع الضئيل الذى يحصل عليه من البنوك .

العامل الرابع : إستكمال الجوانب الفنية والتنظيمية لعمل سوق الأوراق المالية وبدأ التوسع فى إنشاء شركات السمسرة لتحل محل سماسرة الخصم .

وقد لعبت البنوك المصرية دوراً هاماً فى تنشيط سوق الأوراق المالية تمثل فى تمويل عمليات شراء الأسهم المعروضة فى إطار برنامج الخصخصة وقيامها بإدارة محافظ الأوراق المالية لها ولعملائها بما لها من خبرة فى هذا المجال فضلاً عن قيامها بدور صانع السوق وذلك بتقديم الإستشارات الفنية والمشورة للأفراد والمستثمرين فى سوق الأوراق المالية نتيجة لغياب الشركات المتخصصة فى هذا المجال عن سوق المال المصرى بالإضافة إلى ذلك لعبت البنوك دوراً هاماً فى عملية الترويج للإكتتاب للشركات المباعة للأطراف المختلفة مما ساعد على سرعة تغطية الإكتتاب فى كثير من الحالات . وقد ساعدت العوامل السابقة على تطور حجم البورصة المصرية وزادت قيمة التداول السنوى للأوراق المالية من ٦٢,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى ٥٩٦,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٢ وقفز إلى ٣,٨٤٩,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ووصل إلى ٩ مليار عام ١٩٩٦ وإلى ١٧ مليار جنيه عام ١٩٩٧.

وإرتفع عدد الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية من ٥٧٠ شركة عام ١٩٩١ إلى ٦٦٤ شركة عام ١٩٩٧ .

(١٥-٥-٢) أهم الأوراق المالية المتداولة فى البورصة المصرية :

تفتقد بورصة الأوراق المالية المصرية تنوع الأوراق المالية خاصة السندات فمنذ صدور القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إنحصرت الأوراق المالية المتداولة فى الأسهم فقط مع نوعية محدودة جداً من السندات

ويعنى ذلك أن سوق أدوات الدين محدودة للغاية بالمقارنة بسوق أدوات الملكية على الرغم من مزايا أدوات الدين لكل من المقرض والمقترض حيث يتيح للمقرض عائد مرتفع ومخاطر أقل وأيضاً يتيح للمقترض تكلفة أقل حيث تصدر عادة بسعر فائدة أقل من سعر الخصم ويرجع ذلك إلى أن سوق الأوراق المالية فى مصر ما زال رغم التطور الذى حدث به سوق ناشئة ولا يوجد وعى كافى فى جانب الطلب مع إنخفاض فى المعروض من السندات .

(١٥-٥-٣) تأسيس صناديق الإستثمار فى مصر :

يتمثل صندوق الإستثمار فى محفظة من الأسهم والسندات المتنوعة التى يقوم بشرائها مجموعة من المستثمرين ويعهدون بإدارتها إلى متخصصين فى إدارة وتنظيم الإستثمارات . وقد يتم تكوين الصندوق من شركات متخصصة أو بنوك تتولى إدارتها بنفسها . ولقد بدأ إنشاء صناديق الإستثمار فى مصر إبتداء من عام ١٩٩٤ بإنشاء صندوق إستثمار البنك المصرى الأمريكى فى أكتوبر عام ١٩٩٤ . وتوالى بعد ذلك إنشاء عدد كبير من صناديق الإستثمار حتى وصلت فى منتصف عام ١٩٩٨ إلى إحدى وعشرون صندوقاً ، وبلغ حجم وثائقها المصدرة نحو ١,٩ مليار جنيه . وقد أتاح إنشاء هذه الصناديق للبنوك المؤسسة لها ، التوسع فى عمليات خارج الميزانية والحصول على إيرادات مرتفعة ناتجة من العمليات غير المصرفية .

وقد حققت سوق الأوراق المالية المصرية نجاحاً ملحوظاً وجاءت ضمن أفضل عشر دول خلال عام ١٩٩٤ نتيجة لإتساع سوق التداول وتنفيذ برنامج الخصخصة وتأسيس صناديق الإستثمار فضلاً عن إرتفاع الوعى الإستثمارى للأفراد . وعلى الرغم من ذلك فقد واجهت

بورصة الأوراق المالية المصرية عدة مشاكل وهى مشاكل تواجه وواجهت معظم بورصات الأسواق الناشئة ، وإن كان دراسة هذه المشاكل يمكن أن يلم بها الطالب فى مراحل أكثر تقدماً إلا أن المشكلة الرئيسية التى تواجه سوق الأوراق المصرية هو نمو نشاط المضاربة لصالح بعض الفئات وظهور مسميات للأسهم مثل الأسهم الذهبية والسهم الماسى والحصان الأسود مما يؤدى فى كثير من الحالات إلى إرتفاع أسهم بعض الشركات ذات المراكز المالية الضعيفة لفترة معينة ثم إنخفاض أسعارها بشكل كبير مرة أخرى عندما تبدأ موجات البيع للإستفادة من فروق الأسعار .

الفصل السادس عشر *

سوق العمل وكيفية تحديد الأجور

يرجع إهتمام الإقتصاديين بدراسة إقتصاديات العمل إلى إهتمام علم الإقتصاد على المستوى الجزئى بدراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة بين إستخداماتها البديلة ، فخدمة العمل تعد أحد المدخلات الهامة التى تشترك فى إنتاج السلع والخدمات المختلفة ، ولذا فمن الطبيعى أن تهتم النظرية الإقتصادية بدراسة كيفية تحديد أثمان وكميات العمل .

يتناول هذا الفصل النقاط الرئيسية التالية :

المبحث الأول : التعريف بسوق العمل وأهميته .

المبحث الثانى : طبيعة سوق العمل التى تميزه عن الأسواق الأخرى .

المبحث الثالث : كيفية تحديد الأجور فى ظروف المنافسة الكاملة .

المبحث الرابع : تفسير الإختلافات فى الأجور .

---

* كتب هذا الفصل د . أحمد مندور .

المبحث الأول

التعريف بسوق العمل وأهميته

سوق العمل " Labor market " هو عبارة عن أداة تحليلية لوصف وتصوير ما يحدث بين البائعين (العمال) والمشترين لخدمة العمل (المنشآت) . ويوصف سوق العمل بأنه تنافسى ، عندما لا يستطيع العامل أو المنشأة التأثير فى معدلات الأجور . وفى هذه الظروف يتم التبادل إختيارياً بدون تدخل وبدون أية قيود على الطرفين .

وهذا التعريف لسوق المنافسة الكاملة يلغى وجود النقابات أو التنظيمات العمالية من ناحية ، كما يلغى أية شوائب إحتكارية من جانب المشترين لخدمات العمل . وفى ظروف المنافسة الكاملة يتم التبادل عندما تتحقق رغبات كل من البائعين والمشترين لخدمة العمل والتى تتحدد بظروف الطلب والعرض معاً، حيث يتحدد معدل الأجر (الثمن) ومستوى التوظف (الكمية) . وبذلك يعتبر سوق العمل تطبيق عملى للتحليل الجزئى لنظرية الثمن .

تعتبر سوق العمل من أهم الأسواق فى العصر الحديث ، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يلى :

أ – أن معظم الدخل الذى يحصل عليه غالبية الأفراد فى القطاع العائلى يأتى من العمل فى صورة (أجور ومرتبات ومكتسبات أخرى) ، ويمثل الدخل من العمل النسبة الأكبر من الدخل القومى ، فتقدر هذه النسبة فى الولايات المتحدة على سبيل المثال بحوالى ٨٠ ٪ فى الوقت الحاضر .

ب – أن الكفاءة التى تتم على أساسها عملية التبادل فى سوق العمل تعتبر محدد رئيسى لكفاءة الإقتصاد القومى ككل ، ومن ثم فإن

وجود إختناقات أو تأخير في عملية التبادل قد يؤدى إلى تقليل حجم الإنتاج من السلع والخدمات لعدم إتاحة خدمات العمل بالكمية أو الشكل المناسب مما قد يؤثر سلبياً على رفاهية ومستوى معيشة أفراد المجتمع .

حـ - تمكن دراسة أسواق العمل من فهم الإختلافات في المستوى العام للأجور من بلد إلى آخر فضلاً عن تفسير وجود الفروق الأجرية بين فئة وأخرى ، على سبيل المثال ، لماذا يكون المستوى العام للأجور في الإقتصاد الأمريكي أكثر من ٥ أمثاله في كوريا وأكثر من ٢٥ مرة في الهند ؟ . ولماذا يزيد متوسط أجر الساعة في صناعات الصلب عن ١٤ دولار بينما لا يتعدى ٦ دولار في تجارة التجزئة في الإقتصاد الأمريكي ؟ .

د - أن العمل يعتبر مصدر للإحترام الذاتي وأساس لتكوين الصداقات والروابط التي تؤثر إيجابياً على الحياة الإجتماعية للأفراد .

فضلاً عن أن أداء سوق العمل قد يُسفر عن نوع من التمييز " Discrimintation " قد يساعد في فهم إنخفاض معدلات الأجور وإرتفاع معدلات البطالة لأولئك الذين يتم التمييز ضدهم .

المبحث الثانى
طبيعة أسواق العمل

تتميز أسواق العمل بعدة جوانب أهمها :

(١٦-٢-١) أهمية العوامل غير النقدية :

لعل أكثر ما يميز خدمات عنصر العمل بالمقارنة مع عناصر الإنتاج الأخرى هو ضرورة التواجد المادى للشخص الذى يعرض خدماته ، حيث لا يمكن فصل خدمات العمل عن شخص العامل نفسه .

وبينما يستطيع مالك الأرض أن يعيش فى مكان يختاره ويحصل على الدخل من الأرض التى يمتلكها فى أى مكان آخر ، وبينما يمكن تغيير الإستثمار فى نشاط معين من مكان إلى آخر ، فإن العامل عليه أن يتواجد فى نفس المكان الذى يقرر عرض خدمات عمله به .

ويترتب على هذه الخاصية لعنصر العمل أن العوامل غير النقدية مثل الموقع ، ظروف العمل ، نوع العمل أو الوظيفة ، العلاقات والروابط الإجتماعية - تكون ذات أهمية كبيرة عند إتخاذ القرارات المتعلقة بعرض خدمات العمل فى السوق ، ولهذا فإن العمال لا ينتقلون دائماً من مكان إلى آخر لمجرد الحصول على أجر أعلى .

(١٦-٢-٢) عدم تجانس خدمات العمل :

تتميز خدمات العمل فى معظم أسواق العمل بقدر كبير من عدم التجانس ، وذلك نتيجة لإختلاف الأفراد فى الدوافع والقدرات والرغبة فى تحمل المخاطر . ولذا فإنه فى الواقع العملى توجد أسواق متعددة وليس سوقاً واحداً للعمل على المستوى القومى .

ويمكن إرجاع عدم التجانس بين العمال إلى الإختلافات فى التعليم والتدريب والخبرة . وبصفة عامة كلما زاد التعليم والتدريب والخبرة كلما زادت درجة المهارة وحصل العامل على أجر أعلى .

ويُطلق الإقتصاديون على رصيد المهارات المكتسبة لفظ " رأس المال البشرى " Human Capital " . والذى يستلزم إستثماراً فى التعليم والتدريب فى الوظيفة . ويعطى هذا الإستثمار عائداً فى صورة إنتاجية أعلى ومن ثم طاقة أكبر على الكسب والحصول على الدخل .

(١٦-٢-٣) ثمن خدمات العمل :

يحصل العمال على دخول مقابل بيعهم لخدمات عملهم فى أسواق العمل ، وتأخذ هذه الدخول صوراً مختلفة أهمها : الأجر الحقيقى " Real Wage " وهو الذى يُعبر عن كمية السلع والخدمات التى يمكن شرائها بإستخدام الأجر النقدى . ويمكن الحصول على الأجر الحقيقى بتكميش الأجر النقدى " Money Wage " بإستخدام رقم قياسى ملائم للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات النهائية فى الإقتصاد (أى بقسمة الأجر النقدى على المستوى العام للأسعار) .

وقد يحصل العمال على بعض المزايا العينية التى تضاف إلى الأجور " Fringe Benifits " وهذه المزايا تكون فى صورة سلع أو خدمات يقدمها صاحب العمل أو المنشأة إلى العامل ، مثل خدمات التأمين الصحى ، إستخدام السيارات المملوكة للمنشأة ، تناول الوجبات الغذائية وممارسة الأنشطة الرياضية . وبإضافة هذه المزايا إلى الأجور النقدية نحصل على إجمالى المكافآت النقدية " Pecunairy Rewards " ، وقد يحصل العمال أيضاً على بعض المزايا أو المكافآت التى يصعب تقييمها بصورة نقدية

مثل العمل فى بيئة نظيفة وآمنة ويُطلق على هذه المزايا " Non-Pecunairy Rewards " .

(١٦-٢-٤) التمييز فى أسواق العمل :

طالما أن مالك خدمات العمل (العامل) لابد وأن يكون موجوداً عند تقديم خدمات العمل ، وذلك على خلاف عناصر الإنتاج الأخرى ، فإنه قد يتعرض للتمييز من قبل صاحب العمل الذى قد يهتم ببعض الجوانب الشخصية لمن يقدم خدمة العمل وليس بخدمة العمل نفسها .

فالتمييز قد يكون بسبب اللون ، النوع ، مدى التأثير النقابى للعمال على الصناعة . وتشير الإحصاءات إلى أنه بالرغم من تماثل التعليم والخبرة ، يحصل الزنوج (السود) فى الولايات المتحدة على أجور أقل (فى المتوسط) من البيض . وتحصل النساء (فى المتوسط) على أجور أقل من الرجال ، كما يحصل العمال فى الصناعات التى تخضع بدرجة كبيرة للتنظيم النقابى على أجور أعلى بالمقارنة مع تلك التى لا توجد بها نقابات عمالية .

المبحث الثالث

كيفية تحديد الأجور فى ظروف المنافسة الكاملة

عندما تتميز سوق العمل بالمنافسة الكاملة فإن معدلات الأجور فى الساعة تكون متساوية بالنسبة للوظائف المتماثلة والأفراد المتجانسين . فصاحب العمل لن يدفع لشخص معين أجراً أعلى من ذلك الذى يحصل عليه شخص آخر مماثل له تماماً أو له نفس المهارات عند أداء وظيفة معينة .

وسوف يتحدد هذا الأجر بتفاعل ظروف الطلب مع العرض فى السوق .

(١٦-٣-١) منحنى طلب السوق على العمل :

يوضح منحنى طلب السوق على العمل - العلاقة بين ثمن العمل (معدل الأجر) والكميات المطلوبة فى لحظة زمنية معينة . ومنه يمكن معرفة كميات العمل المطلوب توظيفها بواسطة كل المنشآت عند معدلات الأجور المختلفة .

ويماثل منحنى الطلب السوقى على العمل ، منحنى طلب السوق على السلعة من حيث وجود العلاقة العكسية ، مع وجود إختلاف طفيف ، وهو أن الطلب على العمل يتميز بأنه طلب مشتق " Derived Demand " بمعنى أن الطلب على العمل يكون بغرض إستخدامه فى إنتاج السلع والخدمات المختلفة وليس طلب عليه فى حد ذاته . فطلب شركة جنرال موتورز على العمال على سبيل المثال يعتمد على الطلب على السيارات التى يساهم العمل فى إنتاجها .

ويمكن تمثيل منحنى طلب السوق على العمل بالشكل (١٦-١) . ويلاحظ أن ثمن خدمة العمل (معدل الأجر الحقيقى) يقاس على المحور الرأسى ، كما أن عدد العمال المطلوب إستخدامهم يقاس على المحور الأفقى .

ويوضح الشكل (١٦-١) أنه إذا كان معدل الأجر الحقيقى على سبيل المثال (٣٠) فإن المنشآت تطلب إستخدام (٢٠٠) عامل يومياً ، وعندما يرتفع معدل الأجر إلى (٤٠) يقل الطلب إلى (١٠٠) عامل فقط . وعندما ينخفض معدل الأجر إلى (٢٠) تزداد الكميات التى تطلب المنشآت إستخدامها من العمال إلى (٣٠٠) عامل يومياً . وهكذا توجد علاقة عكسية بين معدل الأجر الحقيقى والكمية المطلوبة من العمل ، وبمعنى آخر ينحدر منحنى الطلب على العمل من أعلى إلى أسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين ، ويقال أن منحنى الطلب ذات ميل سالب .

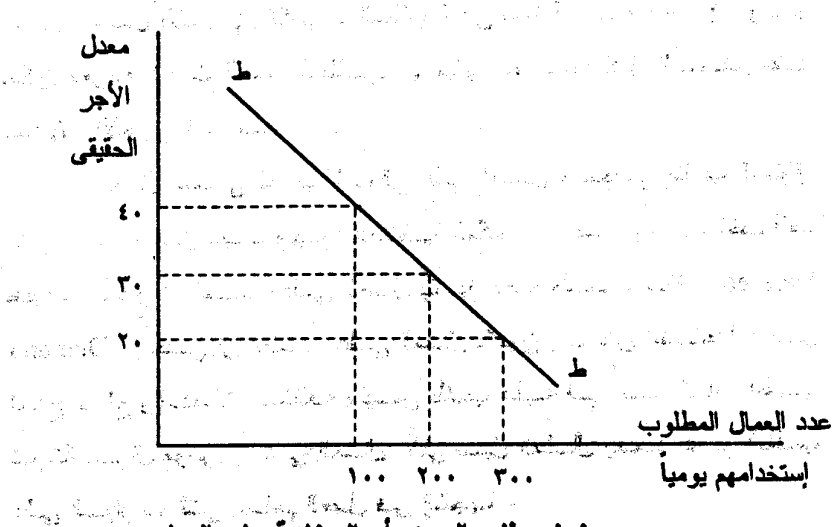

منحنى طلب السوق أو الصناعة على العمل

شكل (١٦-١)

ومن الجدير بالذكر أن درجة إنحدار منحنى الطلب تقل (يكون المنحنى أكثر إنبساطاً) كلما زادت حساسية الكمية المطلوبة من العمل لتغير معين فى الأجر (أى زادت مرونة الطلب على العمل) ، وتزداد هذه المرونة - كلما زادت سهولة الإحلال بين العمل والمستخدمات الأخرى ، وكلما زادت مرونة الطلب السعرية للسلعة التى يساهم فى إنتاجها ، كما تكون مرونة الطلب على العمل فى الأجل الطويل أكبر منها فى الأجل القصير .

ويلاحظ أن منحنى الطلب على العمل يتحدد بالإنتاجية الحدية للعمل وذلك فى ظل مستوى معين من التكنولوجيا وتركيم لرأس المال ، ويُفترض طبقاً لنظرية الإنتاجية الحدية سريان قانون تناقص الناتج الحدى للعمل ، حيث يترتب على إستخدام الوحدة الإضافية من عنصر العمل إضافة أصغر فأصغر إلى الناتج الكلى . ولكن دعنا نتسائل ما الذى يحدد الإنتاجية الحدية للعمل ؟ .

تعتمد الإنتاجية الحدية للعمل على نوعية مدخلات عنصر العمل ، كمية ونوعية المدخلات الإنتاجية الأخرى المستخدمة فى الإنتاج فضلاً عن مستوى ودرجة إستخدام التكنولوجيا والمعرفة الفنية .

وترتبط نوعية عنصر العمل بالتعليم والتدريب والمهارات التى تمتلكها قوة العمل ، فالمجتمع الذى ترتفع فيه نسبة الأمية لا يستطيع إستخدام التكنولوجيا الحديثة التى تتطلب إستخدام متزايد للآلية والكمبيوتر . وتعتبر سنوات التعليم والتدريب الجيد ضرورية لإمداد المجتمع والصناعة بالفئة القادرة على تصميم وتطوير وإستخدام الوسائل الحديثة . وبالتالى فإن تركيم المهارات (رأس المال البشرى) يعد وسيلة أساسية لزيادة إنتاجية العمل . أما عن تأثير كمية ونوعية المدخلات الإنتاجية الأخرى - على إنتاجية العمل فهو مسألة واضحة ،

فإرتفاع الأجور فى الإقتصاد الأمريكى على سبيل المثال يرجع جزئياً إلى الوفرة النسبية فى هذه المدخلات ، مثل الأراضى الزراعية الجيدة ، شبكات الطرق الضخمة ، وسائل المواصلات والإتصالات ، المصانع والتجهيزات ، والنتيجة هى إتاحة قدر معقول من المدخلات الإنتاجية لكل عامل مما ينعكس إيجابياً على إنتاجية العامل . وعلى العكس من ذلك فى الدول الفقيرة والمتخلفة ، فإن عدم وجود هذه التسهيلات - يؤثر سلبياً على إنتاجية العمل ، فالطرق غير الممهدة والمصانع المزدحمة ، والتجهيزات العتيقة ووسائل الإدارة المتخلفة - كلها تتضافر فى تخفيض إنتاجية العامل .

وفى النهاية ، فإن تضافر النوعية الجيدة للعمل ، تراكم رأس المال ، والتقدم التكنولوجى ، لابد وأن ينعكس فى زيادة إنتاجية العمل ومن ثم زيادة الطلب على العمل وإرتفاع مستوى الأجور فى الدول المتقدمة والصناعية بالمقارنة مع الدول الفقيرة والنامية .

(١٦-٣-٢) منحنى عرض العمل السوقى :

يطلق الإقتصاديون لفظ " قوة العمل " Labor Force على العدد من الأشخاص الراغبين فى العمل فى إقتصاد ما فى وقت معين . أما عدد الساعات التى يرغبون فى عملها فيطلق عليه " عرض الجهد " Supply of Effort أو بإختصار " عرض العمل " Supply of Labor ويتوقف عرض الجهد أو العمل على ثلاثة محددات رئيسية هى : حجم السكان ، نسبة السكان الراغبين فى العمل ، عدد الساعات التى يرغب كل فرد أن يعملها . ويتأثر كل من هذه المحددات بعدة عوامل بعضها عوامل إقتصادية .

أولاً : حجم السكان :

يتحدد حجم السكان بمعدلات المواليد والوفيات الطبيعية بالإضافة إلى صافى الهجرة . وتشير معظم الدراسات التطبيقية إلى أن الزيادة الطبيعية فى نمو السكان فى غالبية الدول الصناعية المتقدمة تقترب من الصفر ، وذلك نتيجة لتأثير العديد من العوامل الإجتماعية والإقتصادية مثل زيادة إشتراك المرأة فى القوة العاملة ، تفضيل الأسرة الصغيرة الحجم ، تأخير سن الزواج .

أما عن تأثير صافى الهجرة ، فمن الملاحظ أن حدود معظم الدول كانت مفتوحة أمام تحركات السكان قبل القرن العشرين ، وكانت الهجرة تتم من المناطق ذات الأجور المنخفضة وذلك للبحث عن ظروف إقتصادية أفضل ، وقد ترتب على ذلك أن مالت الأجور إلى التقارب فى الدول المختلفة . ومع نهاية الحرب العالمية الأولى قيدت القوانين فى الدول المختلفة من حركات الهجرة ، وقد أدت سياسة التقييد الشديد للهجرة إلى أن نقص عرض العمل فى هذه الدول وإتجهت معدلات الأجور للإرتفاع ، وبينما يشجع العمال والنقابات العمالية سياسة تقييد الهجرة فى الدول المتقدمة وخاصة الهجرة غير المشروعة ، فإن رجال الأعمال والصناعة غالباً ما يعارضون مثل هذه السياسة .

ثانياً : قوة العمل : Labor Force

يُعرف معدل الإشتراك فى القوة العاملة " Labor Force Participation " بأنه النسبة من السكان أو من فئة معينة مثل الرجال ، النساء ، أو من هم فى فئة عمرية معينة – الذين يرغبون فى العمل .

ويتوقف هذا المعدل على عدة عوامل منها التغيرات فى الطلب على العمل ، التغيرات فى الإتجاهات والتفضيلات نحو العمل . وبصفة

عامة يصاحب الزيادة فى الطلب زيادة فى مكتسبات العمل وبالتالى يزداد معدل إشتراك السكان فى القوة العاملة حيث يدخل المزيد من النساء المتزوجات وكبار السن سوق العمل عندما يكون الطلب مرتفعاً .

ثالثاً : ساعات العمل : Hours Worked

لا يتأثر معدل الأجر بأعداد من هم فى قوة العمل فقط وإنما أيضاً بساعات العمل التى يرغب هؤلاء الأشخاص فى عملها . فالعمال يبادلون وقت الراحة أو الفراغ بالدخل الذى يحصلون عليه عندما يتنازلون عن الراحة (من أجل العمل) ، وطالما أن هذا الدخل يستخدم فى شراء السلع والخدمات فيمكن القول بأن العمال يبادلون الراحة أو الفراغ بالسلع .

ويتضمن إرتفاع معدل الأجر تغيراً فى الأسعار النسبية للسلع والراحة ، فالسلع تصبح أرخص نسبياً مقارنة بالراحة طالما أن كل ساعة عمل تمكن الآن من شراء كميات أكبر من السلع عن ذى قبل (بسبب إرتفاع الأجر) ، ومن الناحية الأخرى تصبح الراحة أغلى نسبياً ، طالما أن التمتع بساعة إضافية من الراحة يتكلف التضحية بكمية أكبر من السلع عن ذى قبل . والسؤال هو كيف يستجيب عرض العمل (عدد ساعات العمل) للإرتفاع فى معدل الأجر ؟

يلاحظ أنه مع إرتفاع معدل الأجر يزيد عرض العمل حتى النقطة (س) كما يوضح الشكل (١٦-٢) لمنحنى عرض العمل الكلى ، ثم تتناقص كمية العمل المعروضة بعد هذه النقطة بالرغم من إستمرار إرتفاع معدل الأجر حيث يرتد منحنى عرض العمل إلى الخلف بعد النقطة (س) ، وغالباً ما يشار إلى هذه الحالة " بعرض العمل

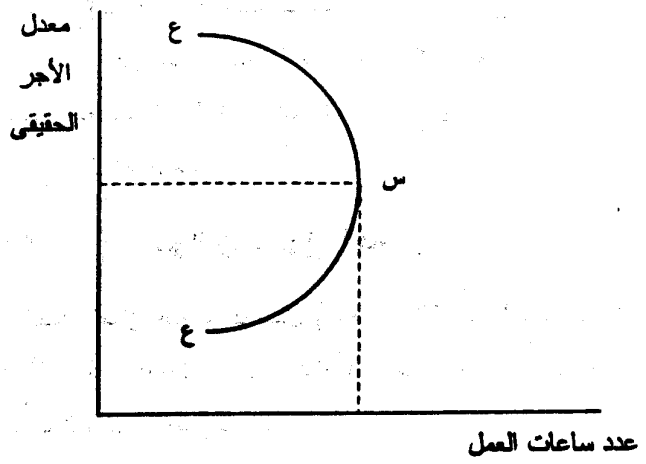

منحنى عرض العمل الكلى
شكل (١٦-٢)

المرتد إلى الخلف " Backward - Bending Supply Curve ، وتفسير ذلك هو أن إرتفاع معدل الأجر يغرى العامل فى البداية على إحلال العمل محل الراحة أو الفراغ (أثر الإحلال) Substitution Effect ، لأن ساعة العمل أصبحت أغلى نسبياً ومن ثم تصبح ساعة الراحة أكثر تكلفة ، ولهذا يستبدل العامل ساعة العمل الإضافية بساعة الراحة ويزيد عرض العمل . ولكن مع إستمرار إرتفاع معدل الأجر يزداد الدخل ، وتزداد الرغبة فى شراء السلع والخدمات ومنها الراحة أو الفراغ (أثر الدخل) Income Effect ، ومن ثم يفضل العامل الفراغ على العمل .

والسؤال هو أى الأثرين يكون أكثر قوة ؟

لا توجد إجابة واحدة على هذا السؤال ، فالأمر يتوقف على تفضيلات الشخص نفسه وتقييمه للعمل والفراغ . وتشير الكثير من الدلائل التطبيقية فى الأجل الطويل على أن إرتفاع معدل الأجر بالنسبة للإقتصاد

ككل ، يؤدى إلى زيادة عدد ساعات العمل حتى النقطة (س) (أى يتغلب أثر الإحلال على أثر الدخل) ، ولكن بعد هذه النقطة يحدث العكس حيث يتغلب أثر الدخل على أثر الإحلال ويتناقص عرض العمل مع إستمرار إرتفاع الأجر .

(١٦-٣-٣) : توازن سوق العمل :

يتحدد ثمن خدمة العمل (معدل الأجر) فى ظل ظروف المنافسة الكاملة - تقريباً - بنفس الطريقة التى يتحدد بها ثمن السلعة : أى بظروف الطلب والعرض .

ويميل معدل الأجر نحو التوازن عند المستوى الذى تتعادل عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العمل .

وكما يوضح شكل (١٦-٣) ، فإن نقطة تلاقى منحنى الطلب السوقى للعمل مع منحنى العرض السوقى النقطة (ب) ، تحدد الثمن التوازنى للعمل (معدل الأجر الحقيقى) عند ($\overline{حـ}$) والكمية التوازنية (مستوى العمالة) عند ($\overline{ل}$) . ويلاحظ أن الكمية التى يرغب العمال فى عرضها من العمل تكون مساوية تماماً للكمية المطلوب إستخدامها من العمل ، وذلك عند معدل الأجر التوازنى ($\overline{حـ}$) فقط .

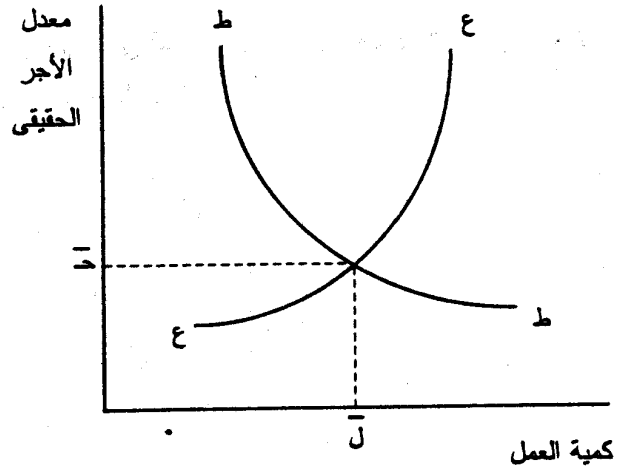

توازن سوق العمل التنافسى

شكل (١٦-٣)

والسؤال ماذا يحدث عندما يكون معدل الأجر الحقيقى عند مستوى أعلى أو أقل من المستوى التوازنى ؟

لنفترض أنه كان عند مستوى أقل - عندئذ سيرغب عدد أقل من العمال فى عرض خدمات عملهم عن (ل) بينما يكون الطلب عند مستوى أكبر من (ل) ويترتب على ذلك حدوث تنافس بين مستخدمى العمل للحصول على العمل المتاح وبالتالى إرتفاع الأجور النقدية نتيجة وجود فائض طلب . ومع ثبات المستوى العام للأسعار ، يرتفع معدل الأجر الحقيقى ، الأمر الذى يؤدى إلى التقليل من الطلب على العمل من ناحية وزيادة العرض من ناحية أخرى ، ويستمر الإرتفاع فى معدل الأجر حتى تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند (ل) ، ومن ثم يعود الأجر الحقيقى إلى المستوى التوازنى عند (ح) . وهنا لن يوجد أى إتجاه لتغير الأجور أو العمالة ومن ثم يوجد توازن فى

سوق العمل . وبنفس المنطق سيؤدى إرتفاع معدل الأجر الحقيقى عن المستوى التوازنى إلى العودة مرة أخرى إلى الوضع المبدئى . هل تستطيع توضيح ذلك ؟ .

المبحث الرابع

تفسير الإختلافات فى الأجور

" Wage Differentials "

عندما يكون العمال متجانسين فيما بينهم ، وعندما تكون كل المزايا والمنافع من الوظيفة - نقدية ، وعندما يستطيع العمال الإنتقال بحركية بين الأسواق المختلفة . فمن المتوقع أن معدل الأجور (ثمن العمل) سيميل نحو التساوى فى جميع الإستخدامات . وتفسير ذلك هو أن إنتقال العمال من الوظائف ذات الأجور الأقل إلى الأخرى ذات الأجور الأعلى - سيؤدى إلى تناقص الكمية المعروضة من العمل فى النوع الأول من الوظائف وتزايدها فى النوع الثانى مما يؤدى إلى إتجاه الأجور نحو التزايد فى النوع الأول وإتجاهها نحو الإنخفاض فى النوع الثانى من الوظائف ، وسوف تستمر هذه الحركية حتى تتعادل الأجور فى كل الإستخدامات وعندئذ لن يوجد أى دافع للإنتقال من وظيفة إلى أخرى .

وبالرغم من وجاهة التحليل السابق وبساطته من الناحية النظرية إلا أننا كثيراً ما نجد فى الواقع العملى فروقاً أو إختلافات بين الأجور . والسؤال هو كيف يمكن تفسير هذه الإختلافات ؟

الفروق الأجرية يمكن تقسيمها بوجه عام إلى نوعين رئيسين :

النوع الأول : يوجد فقط فى الحالات التى يختل فيها التوازن وتوصف بأنها فروق غير توازنية " Disequilibrium Differentials " .

والنوع الثانى من الفروق : يوجد فى الأوضاع التوازنية " Equilibrium Differentials " .

وسوف نعرض باختصار إلى كل من النوعين .

(١٦-٤-١) الفروق الأجرية غير التوازنية :

تعكس بعض الفروق الأجرية حالات عدم التوازن بصورة مؤقتة ، غير أن هذه الفروق فى حد ذاتها تؤدى إلى إعادة التخصيص بين الصناعات المختلفة التى تعمل فى ظروف تنافسية حتى تتضاءل أو تنتهى تماماً .

فعندما تنمو صناعة معينة وتنكمش أخرى - تزيد الأجور فى الأولى وتنخفض فى الثانية ، مما يؤدى إلى إعادة تخصيص المدخلات بين الصناعتين حتى تختفى فى النهاية هذه الفروق .

فإذا زاد الطلب على خدمات النقل الجوى ، بينما تناقص الطلب على خدمات النقل البرى على سبيل المثال ، سيزداد طلب الصناعة الأولى على المدخلات ومنها العمل ويتناقص طلب الصناعة الثانية ، والنتيجة هى إرتفاع الأسعار النسبية للمدخلات ومنها الأجور فى الصناعة الأولى وإنخفاضها فى الثانية . وسوف تؤدى هذه الفروق فى الأجور إلى إنتقال العمال من صناعة النقل البرى إلى النقل الجوى ، مما يؤدى إلى زيادة عرض العمل فى النقل الجوى ونقصه فى النقل البرى مما يسبب إتجاه الأجور إلى الإنخفاض فى الأولى وإرتفاعها فى الثانية ومن ثم تقل الفروق الأجرية . وتستمر عملية الإنتقال بين الصناعتين حتى تختفى تماماً هذه الفروق . وتتوقف المدة الزمنية التى تستغرقها عملية التعديل على مدى السهولة التى تتم بها إعادة التخصيص بين صناعة وأخرى أى على درجة حركية المدخلات .

(١٦-٤-٢) الفروق الأجرية التوازنية :

قد توجد بعض الفروق الأجرية بين وظيفة وأخرى عند التوازن ، ولكن دون أن تؤدى إلى أى قوة بحيث تقلل من هذه الفروق . مثل هذه الفروق يمكن تفسيرها على أساس الفروق التعويضية للأجور ، الإختلافات فى نوعية عنصر العمل ، وجود عنصر الريع ضمن أجور بعض الموهوبين ذوى المهارات الخاصة فضلاً عن تجزئة سوق العمل .

وسوف نوضح باختصار كل من هذه الأسباب .

أولاً : الفروق التعويضية فى الأجور

" Compensating Wage Differentials "

يمكن إرجاع جزء من الفروق الأجرية إلى إختلاف نوعية الوظائف من حيث الجاذبية أو وجود مزايا غير نقدية . وعندما تختلف ظروف العمل بين إستخداماته المختلفة فإنه سيحصل على مكتسبات توازنية مختلفة فى كل منها . فالفروق بين أجور الطيارين الذين يقومون باختبار الطائرات الجديدة من ناحية وسائقى السيارات من ناحية أخرى ، ترجع فى جزء منها بدون شك إلى الفروق فى المهارة ، والجزء الآخر يكون مقابل أو تعويض عن إرتفاع درجة المخاطر فى الوظيفة الأولى وعدم جاذبيتها بالمقارنة مع الثانية ، وإذا تصورنا تساوى الأجور فى كل منهما فالنتيجة المتوقعة هى وجود فائض عرض فى السائقين ونقص شديد فى عرض الطيارين .

وهناك العديد من الأمثلة لوجود المزايا غير النقدية ، فالباحثين الأكاديمين عادة ما يكتسبون أقل مما لو عملوا بمجال التجارة أو الصناعة ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن العمل الأكاديمى يتيح لهم

مزايا غير نقدية مرتبطة بالوضع الأدبى والإجتماعى . الأمر الذى يجعل العمل الأكاديمى ذات جاذبية أكبر .

وبصفة عامة ، لمعرفة ما إذا كانت فروق معينة فى الدخل بين وظيفتين هى فروق تعويضية ، يمكن سؤال الأشخاص المؤهلين بدرجة أكبر للوظيفتين : هل يقبلون الوظيفة ذات الدخل الأعلى ويفضلونها على الوظيفة ذات الدخل الأقل ؟

إذا كانت الإجابة بالنفى ، يمكننا أن نستنتج أن الوظيفة الأولى ليست أكثر جاذبية عندما نأخذ فى الإعتبار كل المزايا النقدية وغير النقدية .

ثانياً : الإختلافات فى نوعية العمل

" Differences in Labor Quality "

فى بعض الأحيان قد نجد أن الوظيفة ذات الدخل الأعلى تكون أيضاً أكثر جاذبية من الوظيفة ذات الدخل الأقل وربما بها مزايا غير نقدية ، فكيف يمكن تفسير الفروق الأجرية فى هذه الحالة ؟

هذه الفروق قد ترجع إلى الإختلافات النوعية الجوهرية بين الأشخاص من حيث القدرات الطبيعية ، التعليم ، التدريب ، الخبرة . ويلاحظ أن جانباً هاماً من الإختلافات النوعية تتحدد خارج قوة العمل ، نتيجة تأثير العوامل الوراثية والوضع الإجتماعى .

وهناك عامل آخر هام ، وهو ما يطلق عليه الإقتصاديون " رأس المال البشرى " Human Capital ويشير إلى رصيد المعرفة النافع والمفيد الذى يتم تكوينه من خلال الإستثمار فى عملية التعليم والتدريب . فالأطباء والمحامون والمهندسون يستثمرون سنوات طويلة لإنهاء التعليم والتدريب وينفقون مبالغ طائلة سواء فى شكل تكاليف

مباشرة كمصروفات دراسية أو نفقات للتدريب أو فى شكل أجور ومكتسبات يضحون بها أثناء فترة الدراسة والتدريب (تكلفة الفرصة البديلة) . ويمكن إعتبار جزء من الدخول العالية لأصحاب هذه المهن بمثابة عائد على إستثماراتهم فى رأس المال البشرى . أى عائد على التعليم أو التدريب الذى جعل منهم فئة من العمل ذات نوعية خاصة على درجة عالية من المهارة .

ومن الواضح أنه فى ظل غياب مثل هذه العوائد - لن يكون هناك دافع قوى من قبل الأفراد لتحمل تكاليف التعليم والتدريب .

(١٦-٤-٣) عنصر الريع فى أجور المتميزين :

" Rent Elements in Wages of unique Individuals "

قد تؤدى الشهرة أو السمعة إلى حصول عدد قليل من الأشخاص المحظوظين على مستويات فلكية من الدخول . فدخل لاعب البيسبول الأمريكى Roger Clemens يزيد عن ٥ مليون دولار فى السنة ، كما يحصل لاعب كرة السلة Michael Jordon على دخل يُقدر بأكثر من ٣ مليون دولار سنوياً . وهناك العديد من الأمثلة الأخرى للدخول العالية التى يحصل عليها الكثير من المشاهير فى مجال الفن والسياسة.

وتفسير هذه الظاهرة ، هى أن هؤلاء الأشخاص يمتلكون مهارات خاصة يُقيمها الإقتصاد فى الوقت الحاضر تقييماً عالياً ، بالرغم من أن الدخل الذى يمكنهم إكتسابه خارج تخصصاتهم قد لا يزيد عن ١,٠ مما يحصلون عليه .

ويُطلق الإقتصاديون على الزيادة فى الدخول عن تلك التى يمكن الحصول عليها فى افضل إستخدام بديل ، لفظ الريع الإقتصادى البحت " Pure economic rent " ويشبه العائد بهذا المعنى ما تحصل عليه

الأرض من ريع . والسبب فى ذلك أن منحنى عرض هؤلاء الأشخاص يكاد يكون عديم المرونة (منحنى العرض يكون رأسياً) . وحتى إذا إنخفض الدخل الصافى نتيجة الضرائب أو القوى والظروف السوقية فإن العرض لن يتأثر وستستمر هذه النوعيات من البشر فى تقديم خدماتها .

(١٦-٤-٤) تجزئة سوق العمل :

" Labor Market Segmentation "

رأينا أن الفروق الأجرية الجوهرية قد تظهر فى عالم المنافسة ، حتى عندما يتحرك الأشخاص بسهولة من وظيفة إلى أخرى ، وهذه الفروق تعكس الإختلافات فى جاذبية الوظائف ، تكاليف التعليم والتدريب ، أو قد تكون مكافآت لمهارات متميزة . وحتى إذا أخذنا كل هذه العوامل فى الإعتبار ستظل هناك بعض الفروق الأجرية ترجع إلى تجزئة سوق العمل إلى مجموعات غير متنافسة " Non-Competing Groups " .

فالأطباء والإقتصاديون على سبيل المثال من المجموعات غير المتنافسة فى أسواق العمل حيث من الصعوبة ومن المكلف أن ينتقل شخص من فئة ليدخل إلى الأخرى . ويترتب على ذلك عدم وجود سوق عمل واحد بل توجد أسواق فرعية عديدة " Sub Labor-markets " نتيجة لوجود وظائف ومهارات عديدة يصعب الإحلال فيما بينها . والسؤال هو لماذا ينقسم سوق العمل إلى مجموعات عديدة غير متنافسة؟ يرجع السبب الرئيسى إلى أن إكتساب مهارات تلائم مهنة أو وظيفة معينة يتطلب إستثمار وقت طويل وإنفاق مبالغ كبيرة ، وبمجرد أن يتخصص الأفراد فى مهنة معينة فإنهم يصبحون جزءاً من السوق

الفرعى للعمل فى هذه المهنة ويخضعون لظروف العرض والطلب ، فتزداد مكتسباتهم أو تنخفض إعتماداً على ما يحدث من ظروف تؤثر على المهنة أو الصناعة .

وهكذا فإنه نتيجة لتجزئة سوق العمل ، فإن الأجور فى مهنة معينة يمكن أن تختلف بشكل كبير عن أجور مهنة أخرى .

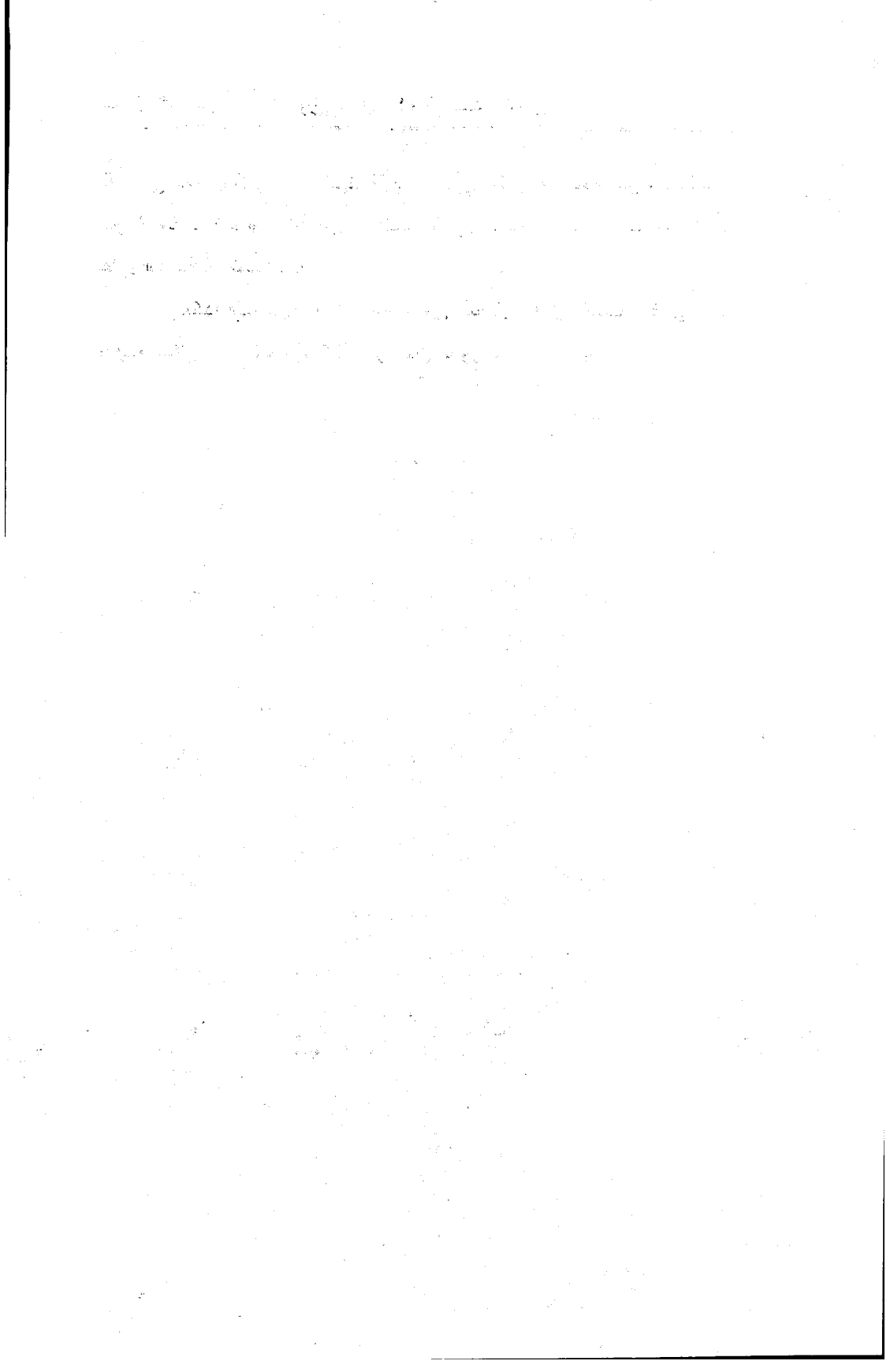

الفصل السابع عشر *

تطبيقات على أسواق العمل

نتناول فى هذا الفصل بعض التطبيقات على أسواق العمل . وسيتضح منها الأهمية الكبيرة لتحليل الطلب والعرض فضلاً عن إلقاء الضوء على بعض الجوانب أو التساؤلات التى تكون ذات طبيعة عملية .

(١٧-١) أثر وجود نقابات العمال على الأجور فى ظل سوق العمل التنافسى :

النقابة العمالية " Labor union " هى التنظيم الذى يمثل العمال فى المفاوضات مع أصحاب العمل وتسعى إلى تعظيم رفاهيتهم وتحقيق مصالحهم .

وعندما تدخل النقابة سوق العمل التنافسى - تكون النقابة بمثابة البائع الوحيد لخدمات العمل فى مواجهة الكثير من المشترين ، ومن ثم تكون النقابة محتكراً لخدمات العمل " Monopoly "

وإذا إستخدمت النقابة قوتها ، سوف تفاوض أصحاب العمل لزيادة معدل الأجور فوق المستوى التوازنى . يمكن توضيح آثار دخول النقابة على الأجور والتوظف فى ظل سوق عمل تسوده ظروف المنافسة الكاملة باستخدام شكل (١٧-١) .

---

* كتب هذا الفصل د . أحمد مندور .

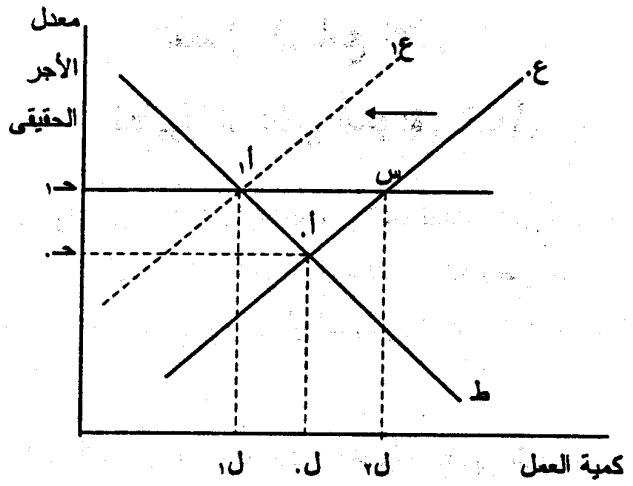

آثار دخول النقابة على الأجور فى ظل سوق
عمل تنافسى
شكل (١٧-١)

يتحدد التوازن عند نقطة (أ.) حيث معدل الأجر الحقيقى (حـ.) ومستوى التوظف (ل.) . إذا إفترضنا أن النقابة قد حددت مستوى الأجر عند (حـ١) يكون المستوى التوازنى الجديد عند (أ١) حيث يصبح منحنى العرض (حـ١ س ع .) ويتقاطع مع منحنى الطلب عند (أ١) . ويلاحظ أن تحديد مستوى الأجر عند (حـ١) كحد أدنى يعنى أنه لا يمكن لأى من العمال قبول العمل بأجر أقل وتستطيع الصناعة توظيف أى عدد من العمال يرغب فى العمل عند هذا الأجر . وهكذا تواجه الصناعة (وكذلك المنشأة) منحنى عرض أفقى عند مستوى الأجر الذى وضعته النقابة كحد أدنى - وحتى أكبر عدد من العمال يرغب فى العمل عنده ولذا يكون منحنى العرض هو

(حـ١ س ع.) وعندما يتقاطع منحنى العرض الأفقى مع منحنى الطلب عند نقطة (أ١) يرتفع معدل الأجر إلى (حـ١) ويقل مستوى التوظف إلى (ل١) .

وسيوجد بعض العمال الذين يرغبون فى العمل (ل١ ل٢) ولكن لن تستطيع الصناعة توظيفهم . وهكذا يقل مستوى التوظف بمقدار (ل. ل١) نتيجة الزيادة فى معدل الأجر (من حـ. إلى حـ١) . ومعنى ذلك أن النقابة تستطيع زيادة أجور أولئك الذين يستمرون فى العمل ولكن على حساب نقص مستوى التوظف .

قد يمكن للنقابة إتباع وسيلة بديلة لزيادة الأجور إلى (حـ١) بدون أن تسبب بطالة بين أعضائها . وذلك عن طريق تقييد العرض بوضع قيود على من يدخلون إلى هذه المهنة وعندئذ ينتقل منحنى العرض إلى جهة اليسار إلى ع١ وسيعود مستوى التوظف إلى ل١ .

(١٧-٢) قوانين الحد الأدنى للأجور :

" Minimum Wge Laws "

كثيراً ما تحدد الحكومات حد أدنى للأجور - مثلما - تفعل النقابات العمالية لتحقيق مصالح أعضائها . وتسن الحكومة تشريعاً يحدد لأصحاب الأعمال الحد الأدنى من معدل الأجر الذى يجب دفعه [1] .

وبالرغم أن قوانين الحد الأدنى للأجور الفعالة فى ظل أسواق العمل التنافسية تؤدى إلى زيادة معدلات أجور أولئك الذين يبقون فى العمل فإنها تؤدى إلى خلق بعض البطالة للآخرين الذين يفقدون وظائفهم نتيجة لتقليل كمية العمالة الفعلية فى الصناعة التى يشملها الحد الأدنى .

---

(١) كان الحد الأدنى للأجور فى الولايات المتحدة على سبيل المثال عام ٧١ هو ١,٦ دولار فى الساعة وشمل هذا أكثر من ٧٥ ٪ من قوة العمل فى القطاع غير الحكومى .

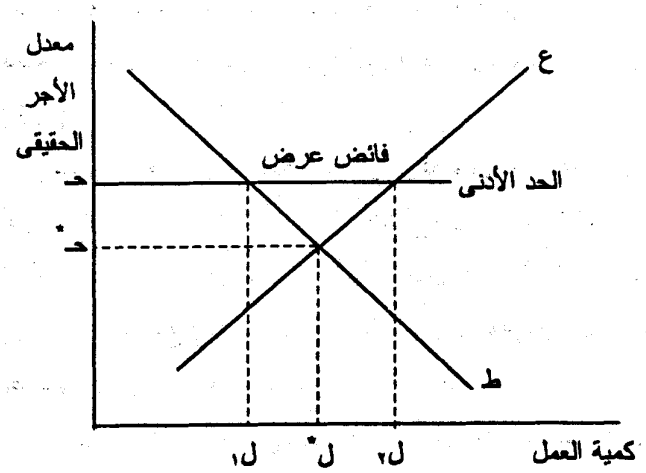

تأثير قوانين الحد الأدنى للأجور

شكل (١٧-٢)

فضلاً عن وجود فائض عرض من العمل (بطالة) لأولئك الذين يرغبون فى الحصول على وظائف بالصناعة التى تأثرت بالحد الأدنى ولكن لا يستطيعون الحصول عليها .

وربما يؤدى قانون الحد الأدنى إلى خلق حافز لبعض العمال لتجنب القانون وذلك بعرض خدمات عملهم عند معدلات أجور تقل عن الحد الأدنى القانونى .

وهكذا توجد بعض الآثار الإيجابية والأخرى السلبية لفرض الحد الأدنى من الأجور وبالرجوع إلى شكل (١٧-٢) نجد الآثار التالية :

- زيادة معدلات أجور من يبقون فى العمل من حـ * إلى حـ .
- نقص التوظف من ل* إلى ل١ .

- وجود فائض عرض (بطالة) لمن يرغبون فى العمل عند معدل الأجر الأدنى قدرها (ل، ل،) .
- إحتمال تقديم خدمات العمل بأجر يقل عن (حـ) .

(١٧-٣) إختلاف المستوى العام للأجور من بلد إلى آخر :

يلاحظ إختلاف مستوى الأجور من دولة إلى أخرى ، فالأجور فى أمريكا الشمالية أعلى منها فى أمريكا الجنوبية ، وفى اليابان أعلى منها فى كوريا الجنوبية ، وفى أوروبا تكون الأجور أعلى من الهند . ويوضح الجدول (١) الإختلافات فى المستوى العام للأجور عام ٨٨ فى عدد من الدول .

جدول (١)

إختلافات المستوى العام للأجور بين الدول عام ٨٨

الدولة	معدل الأجر فى الصناعة (دولار فى الساعة)
الولايات المتحدة	١١,٢٢
المملكة المتحدة	٨,٢٢
ألمانيا الغربية	١٠,٩٦
اليابان	١٣,٥٤
كوريا الجنوبية	٢,٠٦٦
المكسيك	١,٤٠
الهند	٠,٤٥

ويستخدم الإقتصاديون بعض الأدوات التحليلية وبصفة خاصة تحليل الطلب والعرض لفهم هذه الإختلافات . فإذا قارنا بين معدلات الأجور بين الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية ، نجد أن ظروف الطلب والعرض تحدد معدل أجر تنافسى فى الولايات المتحدة أعلى منه فى أمريكا الجنوبية ، كما يتضح من الشكل (١٧-٣) .

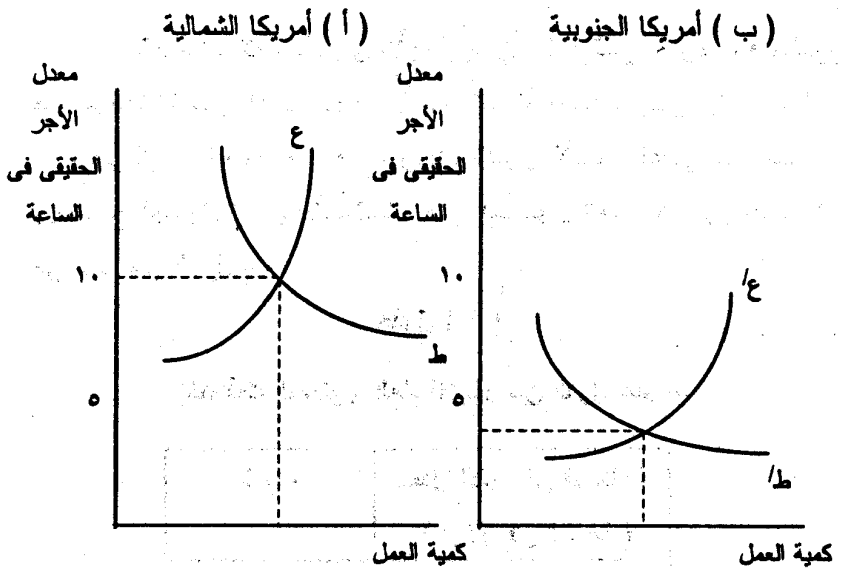

المقارنة بين معدلات الأجور فى الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية

شكل (١٧-٣)

ويمكن إرجاع إرتفاع معدلات الأجور فى الولايات المتحدة بالمقارنة مع أمريكا الجنوبية ، إلى قوة العمل الأكثر تعليماً وتدريباً ومهارة ، زيادة نصيب العامل الأمريكى من رصيد رأس المال فضلاً عن إستخدام التكنولوجيا الحديثة .

(١٧-٤) التمييز فى أسواق العمل بين البيض والسود فى الإقتصاد الأمريكى :

بالرغم من أن التمييز العنصرى له جذوره الإجتماعية والسياسية التى يصعب تناولها فى هذا الإطار المبسط - إلا أنه يمكن إستخدام تحليل الطلب والعرض فى توضيح الآثار الإقتصادية للتمييز فى أسواق العمل . وتشير الإحصاءات عام ٩٠ إلى أن متوسط دخل العائلة من السود يمثل ٦٠ ٪ فقط من متوسط دخل العائلة للبيض ، كما أن معدل البطالة بين السود فى أحسن الأحوال يكون ضعف مثيله للبيض . فماذا يحدث عندما يفضل أصحاب العمل توظيف البيض على السود حيث تخصص الوظائف الأفضل للبيض بينما يحصل السود على الوظائف الدنيا أو الرديئة فقط بالرغم من التماثل أو التشابه فى التدريب والمهارات ؟ .

وبالرغم من أن التحليل التالى يتعلق بالتمييز ضد السود إلا أنه يمكن إستخدامه للتمييز ضد المرأة أو أى فئة أخرى .

دعنا نبدأ من وضع توازنى لسوق العمل التنافسى فى صناعة معينة - ليس به تمييز بمعنى أن أصحاب الأعمال لا يفرقون بين توظيف البيض أو السود (Color - Blind) ولذا فإن منحنى العرض يمثل بالمنحنى ع ، منحنى الطلب ط . عندئذ يتحدد معدل الأجر عند (حـ) ومستوى التوظف عند (ل) كما يتضح من نقطة التوازن أ. فى الجزء (أ) من الشكل (١٧-٤) .

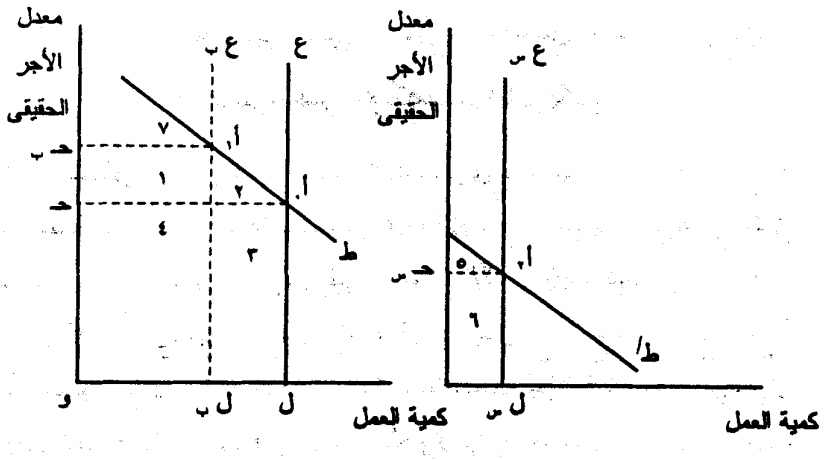

(ب) سوق العمل الثانوى (أ) سوق العمل الرئيسى

آثار التمييز فى أسواق العمل بين البيض والسود

شكل (١٧-٤)

ولنفترض أن مستوى التوظف (و ل) يتكون من الجزء (ل ب) من البيض ، (ل س) من السود .

ماذا يحدث الآن إذا أصبح هناك تمييزاً ضد السود - بحيث لا يمكنهم شغل الوظائف التى يشغلها البيض ، وإنما يتاح لهم فقط الوظائف الأقل ذات الإنتاجية المنخفضة . عندئذ سيوجد سوقين للعمل ، الأول : السوق الرئيسى (الذى يقتصر على البيض فقط) ، الثانى : هو السوق الثانوى الخاص بالوظائف الدنيا المخصصة للسود [والممثل بالجزء (ب) من الشكل (١٧-٤)] وسيترتب على ذلك أن ينتقل منحنى العرض فى السوق الرئيسى من ع إلى ع ب (لأنه أصبح مخصصاً للبيض فقط) ويترتب على ذلك إرتفاع معدل الأجر من حـ إلى حـ ب . وفى السوق الثانوى يكون الطلب (ط/) منخفضاً بسبب إنخفاض إنتاجية هذه الوظائف ويمثل منحنى العرض ع س (السود فقط) والذين

إضطروا للإنتقال من السوق الرئيسى حيث لم يعد لهم مكان آخر . ويتحدد التوازن فى هذه السوق عند نقطة أ، حيث معدل الأجر (حـ ب) ويقل كثيراً عن مستوى الأجر السابق قبل التمييز (حـ) .

ولنتسائل الآن عن أهم الآثار المترتبة على التمييز بالنسبة للبيض والسود والإقتصاد ككل ؟

١ - يخسر المشتغلون السود نتيجة إنخفاض معدل الأجر من حـ إلى حـ ب ومع ثبات مستوى التوظف تنخفض دخولهم من المنطقة (٣) إلى (٦) .

٢ - يستفيد المشتغلون البيض نتيجة إرتفاع معدل الأجر من حـ إلى حـ ب ومع ثبات مستوى التوظف تزداد دخولهم الكلية بمقدار المنطقة (١) أى من (٤) إلى (٤ + ١) .

٣ - خسارة أصحاب عوامل الإنتاج الأخرى ، حيث كانت دخولهم قبل التمييز ممثلة بالمنطقة (١ + ٢ + ٧) ولكن بعد إرتفاع الأجور نتيجة التمييز تنخفض إلى المنطقة (٧) .

٤ - إنخفاض كفاءة الإقتصاد نتيجة لنقص الناتج الكلى . فإنتقال السود من السوق الرئيسى أدى إلى نقص الناتج بالمقدار (٢ + ٣) ، ولم يتم تعويض هذا النقص بعد الإنتقال حيث كانت الزيادة فى الناتج ممثلة بالمنطقة (٦) فقط .

(١٧-٥) إستجابة عرض العمل للزيادة فى الأجر الحقيقى :

يهتم الإقتصاديون بمعرفة الشكل الدقيق لمنحنى عرض العمل أو مرونته . فهذا يساعد فى معرفة الإجابة على تساؤلات عديدة منها

على سبيل المثال ، هل يؤدى تخفيض الضرائب على الأجور إلى زيادة أم نقص عرض العمل ؟

توضح العديد من الدراسات بالنسبة للإقتصاد الأمريكى أن عرض العمل بالنسبة للذكور فوق سن العشرينات يكون مرتداً إلى الخلف ، حيث يتغلب أثر الدخل على أثر الإحلال ، وتكون مرونة العرض صغيرة نسبياً حيث تتراوح بين ٠,١ ، ٠,٢ . بمعنى أن زيادة قدرها ١٠ ٪ فى الأجر الحقيقى تؤدى إلى تخفيض فى عرض العمل بنسبة تتراوح بين ١ ، ٢ ٪ . وقد أوضحت هذه الدراسات أن معدل الإشتراك فى قوة العمل كنسبة من السكان لهذه الفئة قد تناقص من ٨٦ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٦ ٪ عام ١٩٩٠ .

أما بالنسبة للنساء ومن هم فى سن العشرينات من قوة العمل فقد أوضحت معظم الدراسات أن منحنى العرض يكون موجب الميل حيث يستجيب عرض العمل للزيادة فى معدل الأجر الحقيقى . فقد تزايد معدل الإشتراك فى القوة العاملة من ٣٨ إلى ٥٨ ٪ للنساء ، ومن ٤٦ ٪ إلى ٥٤ ٪ للشباب على مدى الفترة نفسها . وأخيراً بالنسبة للإقتصاد ككل فإن عرض العمل يكاد يكون رأسياً حيث قُدرت مرونة العرض للسكان من سن ١٦ سنة فأكثر بقيم منخفضة تتراوح بين الصفر ، ٠,٢ ، وقد زاد معدل الإشتراك فى القوة العاملة زيادة طفيفة من ٥٩ إلى ٦٧ ٪ فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ .

(١٧-٦) أثر طول الفترة الزمنية على مرونة عرض إلتحاق الأشخاص بالمهنة :

تختلف مرونة عرض إلتحاق الأشخاص من مهنة إلى أخرى ، حيث تتوقف على مدى الرغبة فى الدخول إلى المهنة فضلاً عن مدى سهولة أو صعوبة الدخول نتيجة زيادة متوسط الدخل أو الأجر .

ويكون العرض مرناً عندما يترتب على زيادة ضئيلة فى الأجر إستجابة عدد كبير من الأشخاص للدخول إلى هذه المهنة ، أو تركهم لها بسرعة كبيرة عند إنخفاض الأجر .

ويعتبر طول الفترة الزمنية عاملاً هاماً فى تحديد درجة مرونة العرض بالنسبة لمهنة معينة . دعنا نتصور عرض الأشخاص بالنسبة لمهنة " المحاماة " على سبيل المثال ، ويمكن التمييز بين ثلاث فترات زمنية بالنسبة للعرض ، الأولى " الفترة القصيرة جداً " حيث يكون العرض ثابتاً ممثلاً بالخط الرأسى ع. [كما يتضح فى شكل (١٧-٥)] ، ففى لحظة زمنية معينة يكون عرض المحامين ثابتاً عند و ك . ولا يتأثر بارتفاع متوسط دخل المحامين من و حـ. إلى و حـ، ويقال أن العرض عديم المرونة .

أما الفترة الثانية فهى " الفترة القصيرة " وهى الفترة التى تسمح بزيادة عدد المحامين إلى حد ما من و ك. إلى و ك، نتيجة لعودة بعض المحامين المتقاعدين إلى مزاولة المهنة مرة أخرى أو ممارسة بعض رجال الأعمال الذين حصلوا على لوسانس الحقوق لمهنة المحاماة . ويكون منحنى العرض ع، أكثر مرونة بالمقارنة مع ع. حيث تزداد درجة إستجابة الكمية المعروضة من المحامين نتيجة تغير الدخل أو الأجر .

وأخيراً ، فإن العرض في " الفترة الطويلة " ع٢ يسمح بفترة زمنية كافية لدخول الطلاب إلى كليات الحقوق في المستقبل نتيجة إرتفاع متوسط دخول المحامين ، ومن ثم تستجيب الكمية المعروضة بدرجة أكبر حيث تزداد إلى و ك٢ .

وهكذا تزداد مرونة عرض إلتحاق الأشخاص بمهنة معينة كلما طالت الفترة الزمنية التى تمر على تغير الأجر فى هذه المهنة .

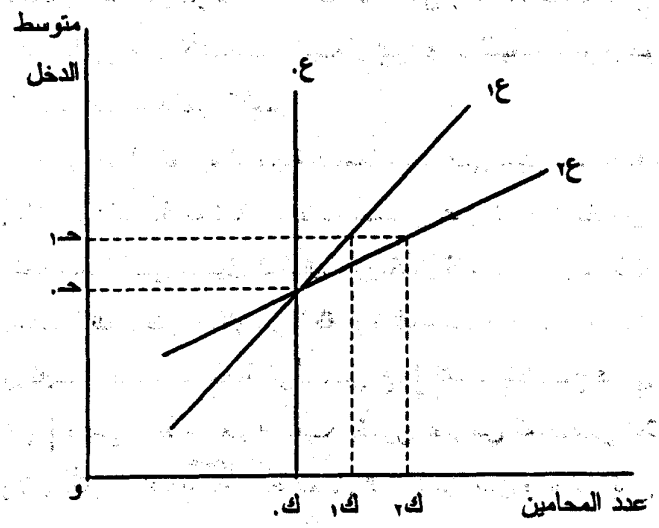

شكل (١٧-٥)
أثر طول الفترة الزمنية على مرونة عرض
إلتحاق الأشخاص بالمهنة

(١٧-٧) التحليل الساكن المقارن لسوق العمل :

تتمثل أهم إستخدامات نموذج الطلب والعرض فى إستنتاج بعض التنبؤات بخصوص الأجور والتوظف نتيجة تأثير بعض التغيرات الخارجية " exogenous events " على سوق العمل . فإذا زاد عرض

العمل بينما ظل الطلب على حاله . ماذا يمكن أن نتوقع أن يحدث للأجر السوقى وكمية العمل الموظفة ؟ يجيب الإقتصاديون على مثل هذا السؤال ، بمقارنة وضع التوازن المبدئى لسوق العمل بوضعه التوازنى بعد حدوث التغير . ويُطلق على هذه المقارنة لفظ التحليل الساكن المقارن " Compartive Static analysis "

وما يهم الإقتصاديون ليس كل التغيرات ، ولكن تلك التى تؤثر إما على الطلب أو العرض من العمل . فتؤدى إلى إنتقال منحنيات الطلب أو العرض .

وفيما يلى بعض العوامل التى تسبب التغير فى كل منهما .

فيتغير عرض العمل عندما تتغير :

- تفضيلات العمال بخصوص العمل السوقى .
- الدخول التى قد يحصل عليها العمال من غير العمل .
- الإنتاجية خارج سوق العمل .

ويتغير الطلب على العمل نتيجة :

- التغير فى التكنولوجيا .
- التغيرات فى أسعار المنتجات النهائية .
- التغيرات فى أسعار وكميات المدخلات الأخرى غير العمل .

وإذا إفترضنا أن منحنى الطلب على العمل يكون سالب الميل ، كما أن منحنى العرض يكون موجب الميل . يمكن تلخيص آثار التغيرات فى الطلب والعرض على معدل الأجر (حـ) ومستوى التوظف (ل) فى سوق العمل على النحو التالى :

جدول (١٧-١)

الآثار الإتجاهية للتغيرات فى الطلب والعرض على توازن سوق العمل

حالة العرض← / حالة الطلب ↓	زيادة العرض	نقص العرض	عدم تغير العرض
زيادة الطلب	Δ حـ ≷ صفر Δ ل > صفر	Δ حـ > صفر Δ ل ≷ صفر	Δ حـ > صفر Δ ل > صفر
نقص الطلب	Δ حـ < صفر Δ ل ≷ صفر	Δ حـ ≷ صفر Δ ل < صفر	Δ حـ < صفر Δ ل < صفر
عدم تغير الطلب	Δ حـ < صفر Δ ل > صفر	Δ حـ > صفر Δ ل < صفر	Δ حـ = صفر Δ ل = صفر

ويلاحظ أننا يمكن أن نتنبأ بالتغير فى الأجور والتوظف معاً عندما يتغير فقط الطلب أو العرض ، ولكن عندما يتغير كلاهما معاً فإننا يمكن أن نحدد بدقة إما التغير فى الأجور أو التوظف (فقط) .

يمكن للطالب أن يقوم بنفسه بتوضيح نتائج الجدول السابق بصورة بيانية . بمقارنة الوضع المبدئى لتوازن سوق العمل (نقطة تلاقى الطلب مع العرض) قبل التغير بالوضع النهائى للتوازن (بعد حدوث التغير) .

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

الباب الأول : المشكلة الإقتصادية ..... ٥ - ٥٩

الفصل الأول : ماهية علم الإقتصاد ..... ٧ - ٥٩

المبحث الأول : **أهمية الإقتصاد** ٨

- الإقتصاد وإتخاذ القرارات ٨
- دور الإقتصاد فى رسم الخريطة الجغرافية لدول العالم ١٠
- دور الإقتصاد فى رسم الخريطة السياسية للعالم ١١
- الإقتصاد والمشاكل المعاصرة ١٣

المبحث الثانى : **علم الإقتصاد والمشكلة الإقتصادية** ١٦

- التعريف بالمشكلة الإقتصادية ١٦
- عناصر المشكلة الإقتصادية ٢٢
- منحنى إمكانيات الإنتاج والمشكلة الإقتصادية ٢٩
- علم الإقتصاد وتقسيماته ٣٤

المبحث الثالث : **المشكلة الإقتصادية فى ظل الأنظمة المختلفة** ٣٦

- النظام الرأسمالى ٣٦
- النظام الإشتراكى ٥٠
- النظام المختلط ٥٤

الباب الثانى : تحليل الطلب ومرونته ..... ٦١ - ١١٥

الفصل الثانى : تحليل الطلب ..... ٦٣ - ٧٦

المبحث الأول : **تعريف الطلب** ٦٣

- طلب المستهلك ٦٣
- العوامل المحددة لطلب المستهلك ٦٧

الصفحة

المبحث الثانى : **طلب السوق** ٧٣

الفصل الثالث : مرونة الطلب ..... ٧٧ - ١٠٣

المبحث الأول : **مرونة الطلب السعرية** ٧٨

- تعريف مرونة الطلب السعرية ٧٨
- مقاييس مرونة الطلب السعرية ٨٠
- مرونة الطلب السعرية ومستوى السعر ٨٥
- مرونة الطلب السعرية والإنفاق على السلعة ٨٩
- محددات مرونة الطلب السعرية ٩٥

المبحث الثانى : **مرونة الطلب الدخلية** ٩٩

المبحث الثالث : **مرونة الطلب التقاطعية** ١٠٢

الفصل الرابع : تطبيقات على مرونات الطلب ..... ١٠٥ - ١١٥

المبحث الأول : **تطبيقات على مرونة الطلب السعرية** ١٠٥

- أثر طول الفترة الزمنية على مرونة الطلب السعرية ١٠٥
- إستخدام مرونة الطلب السعرية للتنبؤ بالأسعار والكميات ١٠٦
- تقديرات مرونة الطلب السعرية لبعض السلع والخدمات ١٠٨

المبحث الثانى : **تطبيقات على مرونة الطلب الدخلية** ١١٠

- الأهمية العملية لمرونة الطلب الدخلية ١١٠
- بعض تقديرات مرونة الطلب الدخلية ١١٠
- قانون إنجل " Engel's Law " ١١٢

المبحث الثالث : **تطبيقات على مرونة التقاطع (المرونة التبادلية)** .. ١١٤

- تقديرات المرونة التبادلية لبعض السلع والخدمات ١١٤

الباب الثالث : تحليل العرض ومرونته ..... ١١٧ - ١٤٦

الفصل الخامس : تحليل العرض ..... ١١٩ - ١٣١

الصفحة

المبحث الأول : **تعريف العرض** ١٢٠

المبحث الثانى : **العوامل المحددة لعرض السلعة** ١٢٤

- أسعار السلع الأخرى ١٢٤
- أسعار عناصر الإنتاج ١٢٦
- المستوى التكنولوجى ١٢٧
- أهداف المنشأة ١٢٧
- الظروف البيئية ١٢٨
- التوقعات ١٢٩

الفصل السادس : مرونة العرض ..... ١٣٣ - ١٤٦

المبحث الأول : **مرونة العرض وشكل منحنى العرض** ١٣٥

المبحث الثانى : **مرونة العرض ومستوى السعر** ١٣٩

المبحث الثالث : **العوامل المحددة لمرونة العرض** ١٤١

- الزمن ١٤١
- طبيعة العملية الإنتاجية ١٤٣
- الطاقة العاطلة ١٤٣
- إمكانية التخزين ١٤٣
- مرونة عرض عناصر الإنتاج ١٤٤

المبحث الرابع : **تطبيق على مرونة العرض** ١٤٥

الباب الرابع : تحليل التوازن فى سوق السلعة ..... ١٤٧ - ١٩٥

الفصل السابع : توازن السوق التنافسية ..... ١٤٩ - ١٦٩

المبحث الأول : **تحديد السعر فى السوق التنافسية** ١٤٩

- خصائص سوق المنافسة الكاملة ١٤٩
- تحديد سعر السوق عن طريق الطلب والعرض ١٥٠

الصفحة

- تصوير سعر التوازن عن طريق دالة فائض الطلب والعرض ١٥٣
- تصوير سعر التوازن جبرياً ١٥٥
- مثال توضيحى ١٥٦

المبحث الثانى : **تغيرات سعر السوق** ١٥٨
- تغير الطلب مع بقاء العرض على حاله ١٥٨
- تغير العرض مع بقاء الطلب على حاله ١٦١
- تغير ظروف الطلب والعرض معاً ١٦١

الفصل الثامن : تطبيقات على توازن السوق التنافسية ..... ١٧١ - ١٩٥

المبحث الأول : **تطبيقات على تحليل الطلب والعرض** ١٧١
- إتجاه أسعار المنتجات الزراعية والدخول نحو الإنخفاض ١٧١
- لغز الزراعة ١٧٣
- الأثر الإقتصادى لمقاطعة المستهلكين ١٧٥
- آثار فرض الحصار الإقتصادى على العراق على أسعار البترول..... ١٧٧

المبحث الثانى : **تطبيقات على التدخل الحكومى فى السوق التنافسية** ... ١٨٠
- تحديد حد أقصى للسعر ١٨٠
- تحديد حد أدنى للسعر ١٨٥
- فرض ضريبة على الإنتاج ١٨٦
- تقييد إنتاج المحاصيل الزراعية ١٩١
- تقيد الواردات ١٩٣

الباب الخامس : تحليل الإنتاج والتكاليف ..... ١٩٧ - ٢٥١

الفصل التاسع : نظرية الإنتاج ..... ١٩٩ - ٢٢٩

المبحث الأول : **التعريف بالإنتاج**..... ١٩٩

المبحث الثانى : **دالة الإنتاج فى الأجل القصير**..... ٢٠٦

الصفحة

- بعض مفاهيم الناتج ٢٠٧
- الناتج الكلى والناتج الحدى ٢١٠
- الناتج الحدى والناتج المتوسط ٢١٤
- مرحلة الإنتاج العملية ٢١٦
- نسبتى المزج المثلى والقصوى ٢١٧
- مثال تطبيقى لدالة إنتاج قصيرة الأجل ٢٢١

المبحث الثالث : **دالة الإنتاج فى الأجل الطويل** ٢٢٢

- غلات الحجم الثابتة ٢٢٢
- غلات الحجم المتناقصة ٢٢٥
- غلات الحجم المتزايدة ٢٢٨

الفصل العاشر : نظرية التكاليف ..... ٢٣١ - ٢٥١

المبحث الأول : **المفاهيم المختلفة للتكلفة** ٢٣٢

- تكلفة الفرصة البديلة ٢٣٢
- التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية ٢٣٤
- الربح : أجر وفائض ٢٣٥

المبحث الثانى : **التكاليف فى الفترة القصيرة** ٢٣٧

- التكاليف الثابتة ٢٣٧
- التكاليف المتغيرة ٢٣٧
- التكلفة الحدية ٢٤٧

الباب السادس : هيكل أسواق السلع ..... ٢٥٣ - ٣١٨

مقدمة عن هيكل السوق ٢٥٥

الفصل الحادى عشر : تحليل إيرادات المشروع ..... ٢٥٩ - ٢٧٦

المبحث الأول : **تحليل إيرادات المشروع فى ظل المنافسة الكاملة** ٢٥٩

الصفحة

- شروط المنافسة الكاملة ٢٥٩
المبحث الثانى : إيرادات المشروع فى ظل المنافسة الكاملة ٢٦٣
المبحث الثالث : تحليل إيرادات المشروع فى ظل الإحتكار ٢٦٩
- الإيراد الكلى ٢٧١
- الإيراد الحدى ٢٧٣
- الإيراد المتوسط ٢٧٦
الفصل الثانى عشر : توازن المشروع فى ظل المنافسة الكاملة ٢٧٧ - ٢٨٧
المبحث الأول : توازن المنشأة فى الفترة القصيرة ٢٧٩
المبحث الثانى : توازن المنشأة فى الأجل الطويل ٢٨٦
الفصل الثالث عشر : توازن المشروع فى ظل الإحتكار ..... ٢٨٩ - ٣٠٣
المبحث الأول : خصائص الإحتكار ٢٩٠
المبحث الثانى : الإيرادات فى ظل الإحتكار ٢٩٢
المبحث الثالث : توازن المنتج المحتكر ٢٩٩
الفصل الرابع عشر : توازن المشروع فى ظل المنافسة غير الكاملة ..... ٣٠٥ - ٣١٨
المبحث الأول : توازن المشروع فى ظل المنافسة الإحتكارية ٣٠٥
- تعريف المنافسة الإحتكارية ٣٠٥
- توازن المنتج فى ظل المنافسة الإحتكارية ٣٠٧
المبحث الثانى : توازن المشروع فى سوق إحتكار القلة ٣١٠
- مقدمة ٣١٠
- إحتكار القلة : خصائصه وأنواعه ٣١٠
- أسباب ظهور إحتكار القلة ٣١٢
- خصائص إحتكار القلة بالمقارنة مع الأشكال الأخرى للسوق ٣١٤
- إشتقاق منحنى الطلب المنكسر فى سوق إحتكار القلة ٣١٧

الصفحة

الباب السابع : تطبيقات على بعض الأسواق الأخرى ..... ٣١٩ - ٣٩٢

الفصل الخامس عشر : سوق المال ..... ٣٢١ - ٣٥٣

المبحث الأول : **التعريف بسوق المال** ٣٢١

- المقصود بسوق المال ٣٢١
- وظائف سوق المال ٣٢٢
- تقسيمات سوق المال ٣٢٤
- مؤشر سوق المال ٣٢٨

المبحث الثانى : **نظرية الطلب على الأصول المالية** ٣٣٠

- العائد النسبى المتوقع من الأصل المالى ٣٣٠
- الثروة ٣٣٢
- المخاطر النسبية المتعلقة بالأصل المالى ٣٣٣
- درجة سيولة الأصل المالى ٣٣٥

المبحث الثالث : **عرض الأصول المالية** ٣٣٨

- معدل العائد المتوقع من الأصل المالى ٣٣٨
- تغير ربحية الفرص الإستثمارية ٣٣٩
- النشاط الحكومى ٣٤١
- التضخم المتوقع ٣٤١

المبحث الرابع : **تحديد سعر الفائدة فى سوق السندات** ٣٤٣

- أثر تغير ظروف الطلب ٣٤٤
- أثر التغير فى ظروف العرض ٣٤٥
- أثر تغير ظروف الطلب والعرض معاً ٣٤٦

المبحث الخامس : **سوق الأوراق المالية فى مصر** ٣٤٩

- التغيرات التى طرأت على سوق الأوراق المالية فى مصر ٣٥٠
- أهم الأوراق المالية المتداولة فى البورصة المصرية ٣٥١

الصفحة

- تأسيس صناديق الإستثمار في مصر ٣٥٢

الفصل السادس عشر : سوق العمل وكيفية تحديد الأجور ..... ٣٥٥ - ٣٧٧

المبحث الأول : **التعريف بسوق العمل وأهميته** ٣٥٦

المبحث الثانى : **طبيعة أسواق العمل** ٣٥٨

- أهمية العوامل غير النقدية ٣٥٨
- عدم تجانس خدمات العمل ٣٥٨
- ثمن خدمات العمل ٣٥٩
- التميز فى أسواق العمل ٣٦٠

المبحث الثالث : **كيفية تحديد الأجور فى ظروف المنافسة الكاملة** ٣٦١

- منحنى طلب السوق على العمل ٣٦١
- منحنى عرض العمل السوقى ٣٦٤
- توازن سوق العمل ٣٦٨

المبحث الرابع : **تفسير الإختلافات فى الأجور** ٣٧١

- الفروق الأجرية غير التوازنية ٣٧٢
- الفروق الأجرية التوازنية ٣٧٣
- عنصر الريع فى أجور المتميزين ٣٧٥
- تجزئة سوق العمل ٣٧٦

الفصل السابع عشر : تطبيقات على أسواق العمل ..... ٣٧٩ - ٣٩٢

- أثر وجود نقابات العمال على الأجور فى ظل سوق العمل التنافسى ٣٧٩
- قوانين الحد الأدنى للأجور ٣٨١
- إختلاف المستوى العام للأجور من بلد إلى آخر ٣٨٣
- التميز فى أسواق العمل بين البيض والسود فى الإقتصاد الأمريكى ٣٨٥
- إستجابة عرض العمل للزيادة فى الأجر الحقيقى ٣٨٧
- أثر طول الفترة الزمنية على مرونة عرض إلتحاق الأشخاص بالمهنة ٣٨٩
- التحليل الساكن المقارن لسوق العمل ٣٩٠

المحتويات ..... ٣٩٣ - ٤٠٠